



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj

Faculty of Social Sciences and Humanities

Department of Social Sciences

الرقم التسلسلي:



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

رقم التسجيل:

الموضوع:

دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي

دراسة ميدانية على عينة من الطلبة حاملي المشاريع في مؤسسات التعليم العالي

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثالث في علم الاجتماع

تخصّص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

إشراف الأستاذ:

د/ حمزة جغبلو

إعداد الطالبة:

حورية نصري

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. مهدي لعوارم	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
د / حمزة جغبلو	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	مُشرفاً ومُقرراً
د. غرابي المحمل	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
د. بلعربي غنية	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
أ.د. قرزيز محمود	أستاذ	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
أ.د. كتاف الرزقي	أستاذ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

أنقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور حمزة جغبلو الذي كان له الدور الأبرز في مرافقة هذا العمل منذ الفكرة الأولى وحتى إكمال هذه الأطروحة لما قدمه لي من دعم علمي وفتح أمامي آفاقا واسعة لفهم أعمق للموضوع من خلال رؤيته المنهجية الدقيقة وحرصه على ترسيخ مبادئ البحث الرصين.

كما كانت لتوجيهاته المتواصلة وملاحظاته الجوهرية ونقاشاته الثرية أثر بالغ في صقل قدراتي البحثية وتوجيه مساري العلمي في متابعة تفاصيل فصول العمل وتوجيهي نحو الأدوات والمنهجيات الأكثر فعالية، ولا يسعني إلا التعبير عن اعتزازي بما تعلمته منه من قيم أكاديمية وأخلاقية تقوم على الدقة والموضوعية والانضباط العلمي باعتبارها ممارسات يحتذى بها داخل الوسط الأكاديمي راجية له دوام الصحة والتوفيق في مسيرته العلمية والمهنية.

كما أوجه شكري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على كريم قبولهم لمناقشة هذا العمل وتقييمه.



الإهداء

أهدي هذا العمل إلى نفسي الطموحة التي لازمت العزم وواصلت المسير رغم الصعوبات والظروف القاسية مؤمنة بأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى، والحمد لله ما تيقنت به خيرا إلا وأكرمني بفرحاً وسروراً يملأ الروح فاللهم لا تجعله آخر عهدي من العلم بل بداية موفقة لطريق أعظم نحو مسار أكاديمي علمي وأرقى.

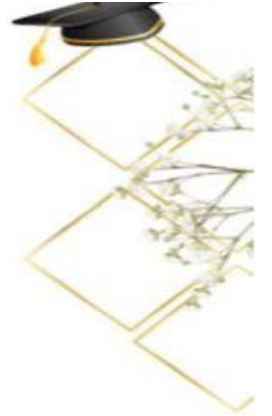
إلى تلك التي أخبرتني أن العظماء والعلماء لم يصلوا إلى النجاح لأن الحياة كانت سهلة معهم بل لأنهم صبروا على قسوتها وواجهوا صعوباتها حتى وصلوا إلى مراتب العلم والمجد، أُمي الغالية أهدى لك ثمرة هذا النجاح راجية أن يكون جهدي تقديراً لتضحياتك وعلى قدر فخرك بي.

إلى سندي الأول وضعلي الثابت ودافعيتي نحو الإنجاز أبي العزيز أسأل الله أن يجعلني اعتزاز دائم لك.

إلى التي وثقت بقدراتي على النهوض والنجاح وكانت تذكرني دائماً بقوتي الكامنة وشجاعتي مهما ضعفت أختي الصغيرة رفيده، وإلى من أحاطوني بدعوات التوفيق الصادقة أختي هبه وأخي محمد.

إلى رفيق دربي وصديق أيامي وعوني بعد الله زوجي الذي كان المثال الأوفى للدعم والتشجيع وتحمل معي عناء السنين بصبر وإخلاص جزاه الله عني خير الجزاء أهدى لك ثمرة هذا الإنجاز عرفانا بعطائك ومساندتك الدائمة.

وإلى كل من يرافقني بنية طيبة ويفرح لنجاحي كأنه نجاحه ويتمنى لي الخير كله.





فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	شكر	
	إهداء	
	فهرس المحتويات	
	فهرس الجداول	
	فهرس الأشكال	
الصفحات	العنوان	الرقم
أ، ب، ج	مقدمة	
الجانب النظري : الدراسة النظرية		
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتصوري للدراسة		
	تمهيد	
20	الإشكالية	1
22	فرضيات الدراسة	2
23	أسباب اختيار الدراسة	3
24	أهمية الدراسة	4
24	أهداف الدراسة	5
25	الدراسات السابقة	6
35	التعقيب على الدراسات السابقة	1.6
36	تحديد المفاهيم	7
37	مفهوم الدور	1.7
38	مفهوم التعليم المقاولاتي	2.7
39	مفهوم المقاولاتية	3.7
40	المشاريع المقاولاتية	4.7
41	الشباب الجامعي	5.7
44	المفاهيم الثانوية	6.7

فهرس الجداول

44	المقاربة النظرية	8
51	خلاصة	
الفصل الثاني: منظور سوسولوجي للمقاولالية		
53	تمهيد	
54	قراءة في النظريات مفسرة للمقاولالية	-I
54	1- المقاربة الوظيفية	
56	2- المقاربة السلوكية	
59	3- مقاربة لوفر	
60	3- نظرية استغلال الفرص.	
61	4- نظرية السلوك المخطط.	
62	5- المقاربة العمليالية للمقاولالية	
63	6- المقاربة الديمغرافية.	
65	مصطلحات ذات علاقة بالمقاولالية:	-II
65	1- الروح المقاولالية	
66	2- الثقافة المقاولالية	
67	3- العملية المقاولالية	
67	4- المقاول	
71	من سوسولوجيا التنظيمات إلى سوسولوجيا المقاولالية	-III
72	1- مرحلة علم الاجتماع الصناعي.	
72	2- مرحلة علم اجتماع التنظيمات.	
72	3- مرحلة علم اجتماع المقاولات.	
76	مراحل المسار المقاولالي	-IV
76	1- مرحلة النزعة المقاولالية.	
76	2- مرحلة التوجه المقاولالي.	
77	3- مرحلة القرار	
77	4- مرحلة العمل المقاولالي.	
77	5- مرحلة التفاوت في العمل المقاولالي.	
77	ممارسات تعزيز المقاولالية داخل الجامعة.	-V

فهرس الجداول

78	البعد السوسولوجي لظاهرة المقاوالاتية.	-VI
78	1- خصائص المقاوالاتية كظاهرة اجتماعية.	
82	2- دور المقاوالاتية في التنمية الاقتصادية	
84	3- دور المقاوالاتية في التنمية الاجتماعية	
86	خلاصة	
الفصل الثالث: التعليم المقاوالاتي		
88	تمهيد	
89	ماهية التعليم المقاوالاتي	-I
89	1- نشأة التعليم المقاوالاتي	
93	2- مستويات الإطار الفكري للتعليم المقاوالاتي	
93	3- أهمية التعليم المقاوالاتي	
95	4- أهداف التعليم المقاوالاتي	
97	استراتيجيات وبرامج التعليم المقاوالاتي في التوجه نحو إنشاء المشاريع المقاوالاتية	-II
97	1- متطلبات التعليم المقاوالاتي	
97	2- برامج التعليم المقاوالاتي	
101	3- بعض تجارب الوطن العربي في التعليم المقاوالاتي	
107	4- بعض التجارب العالمية في التعليم المقاوالاتي	
110	5- نماذج بيداغوجية في التعليم المقاوالاتي بجامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج.	
118	العلاقة بين التعليم المقاوالاتي واستدامة المشاريع المقاوالاتية	III
121	خلاصة	
الفصل الرابع: المشاريع المقاوالاتية		
123	تمهيد	
124	ماهية إنشاء المشاريع المقاوالاتية	-I
124	1- مراحل إنشاء المشاريع المقاوالاتية	
132	2- خصائص المشاريع المقاوالاتية	
134	3- أنواع المشاريع المقاوالاتية	

فهرس الجداول

135	4- مصادر نشأة المشاريع المقاوالاتية	
139	5- دورة حياة المشاريع المقاوالاتية	
140	6- مقومات إنجاح المشاريع المقاوالاتية	
142	7- الصعوبات والعراقيل التي تعيق نمو تطور المشروعات المقاوالاتية في الجزائر.	
146	الأجهزة المختصة في مرافقة المشاريع المقاوالاتية	-II
146	1- أشكال المرافقة المقاوالاتية	
148	2- أنماط مرافقة المشاريع المقاوالاتية	
149	3- آليات تشجيع المشاريع المقاوالاتية في الجزائر	
154	قراءة سوسيلوجية للقانون الوزاري 1275	-III
154	1- آليات القرار 1275 شهادة جامعية_ مشروع مؤسسة اقتصادية	
157	2- أهداف القرار 1275	
157	3- انعكاسات القرار 1275 على البحث العلمي	
159	4- انعكاسات القرار 1275 على التنمية الاقتصادية	
159	5- انعكاسات القرار 1275 على التنمية الاجتماعية	
162	خلاصة	
الجانب الميداني: الدراسة الميدانية		
الفصل الخامس: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة		
164	تمهيد	
165	الإجراءات المنهجية للدراسة	- I
165	1- المجال المكاني	
170	2- المجال البشري	
170	3- المجال الزمني	
171	منهج الدراسة	- II
172	مجتمع وعينة الدراسة	-III
172	أدوات جمع بيانات الدراسة	-IV
173	الملاحظة	

فهرس الجداول

173	المقابلة	
174	الاستمارة	
175	خلاصة	

الفصل السادس: عرض و تحليل و تفسير البيانات

177	تمهيد	
178	تفريغ و تحليل البيانات:	- I
178	1. عرض و تحليل البيانات الشخصية	
187	2. تفريغ و تحليل البيانات الخاصة بمساهمة البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.	
202	3. تفريغ و تحليل البيانات الخاصة بمساهمة التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي	
214	4. تفريغ و تحليل البيانات الخاصة بمساهمة المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي	
251	ثانيا: مناقشة النتائج في الدراسات السابقة	- II
252	مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	- III
265	خاتمة	
269	قائمة المراجع	
280	الملاحق	
305	الملخص	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
54	يوضح التطور التاريخي لمقاربات المقاولاتية	01
69	يمثل العناصر التي تحدد المقاول	02
91	يوضح تطور مفهوم التعليم المقاولاتي	03
99	يوضح محتويات البرامج لإنشاء مؤسسة	04
113	يوضح تدريس المقاولاتية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية	05
131	يوضح مكونات خطة عمل المشروع	06
167	يوضح عدد الطلبة المقبولة مشاريعهم	07
178	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	08
179	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.	09
180	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الأصل الجغرافي.	10
181	يبين توزيع أفراد العينة حسب كلية الانتساب.	11
183	يوضح توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص العلمي.	12
185	يوضح توزيع الباحثين حسب طبيعة المشروع.	13
187	يوضح مساعدة برامج التكوين في التعرف على المهارات اللازمة لإنشاء مشروع مقاولاتي.	14
189	يوضح كيفية مساهمة برامج التكوين في تعزيز القدرات الريادية.	15
190	يوضح العلاقة بين مساعدة برامج التكوين في الكشف عن متطلبات إنشاء مشروع مقاولاتي ومتغير التخصص.	16
193	يوضح الاعتماد على مقاييس المقاولاتية لإنشاء مشروع مقاولاتي.	17
194	يوضح مساهمة ورش العمل في اكتشاف الفرص التي تتوافق مع المهارات والقدرات لتجسيد مشروع مقاولاتي.	18
195	يوضح الاقتراحات البديلة للبرامج التدريبية.	19

فهرس الجداول

196	يوضح الاستفادة من الأيام التحسيسية المقامة بالجامعة حول المقاولاتية.	20
197	يوضح مدى الاكتساب من الدورات التدريبية مؤهلات وتنمية قدرات في البحث عن مشروع مقاولاتي مناسب مع متغير طبيعة المشروع.	21
199	يوضح مساعدة برامج التكوين في التفكير نحو إنشاء مشروع مقاولاتي.	22
200	يمثل العلاقة بين طبيعة التدريب الذي يمكن أن يساهم في التحفيز على إنشاء مشروع مقاولاتي مع الجنس.	23
201	يوضح العلاقة بين اكتساب معرفة خاصة بالمقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي في عملية تطوير المشروع المقاولاتي والجنس.	24
203	يمثل مضامين العملية التدريبية.	25
205	يوضح مساهمة التدريب من القدرة على توزيع المهام بين فريق العمل.	26
206	يوضح مساهمة الورشات التدريبية في تقديم الإرشادات والتحديات المحتملة عند بناء مشروع مقاولاتي	27
207	يمثل مساعدة التدريب على بناء توقعات لسير المشروع المقاولاتي.	28
208	يمثل الخبرات التي تمنحها ورش العمل في التحفيز والتوجيه في بناء مشروع مقاولاتي.	29
211	يوضح علاقة التدريب في بناء شبكة علاقات تدعم المشروع مع الجنس.	30
212	يمثل العلاقة بين تأثير تواصل المدربين خلال فترة التدريب والجنس.	31
214	يوضح الاستفادة من تقييم الأداء والمتابعة المقدمة من المرافقة المقاولاتية في أداء المشروع مع متغير الجنس.	32
215	يوضح تلقي الارشادات والنصائح من المرافقين خلال فترة إعداد المشروع	33
216	يوضح البدائل المقترحة لبرامج المرافقة المقاولاتية.	34
218	يوضح علاقة الحصول على آليات التمويل من طرف المؤسسات المرافقة ومتغير طبيعة المشروع.	35
221	يمثل يوضح علاقة برامج التكوين في تنمية القدرات الريادية لإنشاء المشروع المقاولاتي.	36

فهرس الجداول

224	يوضح القدرة على تطبيق المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في البناء الفعلي للمشروع المقاولاتي.	37
225	يمثل طبيعة العلاقة بين المرافقة المقاولاتية وطبيعة المشروع.	38
227	يوضح طبيعة علاقة التدريب في كيفية إدارة المخاطر والتغلب على التحديات مع نوع المشروع.	39
229	يوضح طبيعة العلاقة بين تأثير الدعم الفني للتحديات التي تواجه المشروع ومتغير طبيعة المشروع	40
230	يوضح مساعدة المرافقة المقاولاتية في التغلب على التحديات أثناء بناء مشاريع مقاولاتية.	41
232	يوضح علاقة توفير فرص التدريب والورشات مع متغير طبيعة التدريب الذي يساهم في التحفيز على إنشاء مشروع مقاولاتي.	42
234	يوضح طبيعة العلاقة بين القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمشروع ومتغير الجنس.	43
235	يوضح العلاقة بين الحاجة إلى تدريب لإنشاء مشروع مقاولاتي ومتغير التخصص.	44
238	يوضح مساهمة التدريب المستمر لضمان نمو استمرارية المشروع.	45
239	يوضح دور المرافقة المقاولاتية في توفير الدعم النفسي والتحفيز خلال عملية إنشاء مشروع.	46
240	يوضح سعي المرافقة المقاولاتية في متابعة تقدم المشروع المقاولاتي.	47
241	يوضح الاعتقاد بقدرة مؤسسات المرافقة على دعم المشروع..	48
242	يوضح المتطلبات التي تعتبر ضرورية لدعم المشروع المقاولاتي.	49
246	يوضح نوع المساهمة التي تقدمها المرافقة المقاولاتية في إنشاء مشروع المقاولاتي مع متغير الجنس.	50
248	يوضح مساعدة الدعم الفني في تحسين جودة المنتج أو الخدمة.	51
249	يوضح تلقي الدعم مع متغير طبيعة المشروع	52

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	يمثل نموذج الدراسة للارتباط بين المتغير المستقل والتابع.	01
61	يمثل العناصر التي تتضمنها نظرية السلوك المخطط.	02
111	يوضح تدريس المقاولاتية في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية "تخصص علم النفس العمل، المدرسي، علم اجتماع التربية":	03
112	يوضح تدريس المقاولاتية في تخصص علم الاجتماع.	04
115	يوضح تدريس المقاولاتية في كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون.	05
116	يوضح تدريس المقاولاتية في تخصصات علوم الطبيعة والحياة	06
117	يوضح تدريس المقاولاتية في كلية الحقوق والعلوم السياسية.	07
117	يوضح تدريس المقاولاتية في كلية الرياضيات والتكنولوجيا والعلوم.	08
118	يوضح تفاعل البحث العلمي وثقافة المقالة.	09
119	يمثل علاقة التعليم المقاولاتي باستدامة المشاريع المقاولاتية.	10
139	يوضح خصائص المشاريع الناشئة	11
132	يوضح دورة حياة المشروع أو المنتج	12
165	يوضح عدد المشاريع المسجلة في حاضنة أعمال برج بو عريريج 2024-2025	13
166	عدد المشاريع بين الكليات 2024-2025	14
166	يوضح المشاريع المتعلقة بقرار 1275	15
178	يمثل توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير الجنس.	16
179	يمثل توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير العمر	17
180	يوضح توزيع مفردات العينة حسب الأصل الجغرافي	18
181	يوضح توزيع مفردات العينة حسب كلية الإنتساب	19
184	يوضح توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي	20
186	يوضح توزيع مفردات العينة حسب طبيعة المشروع	21



سَقْمَةٌ

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية خاصة خلال العقود الأخيرة سلسلة من التحولات العميقة وهذا بفعل ما عرفه العالم من توسع وانفتاح اقتصادي وتطور تكنولوجي وتنامي المنافسة في أنماط الإنتاج ما سبب هذا الأمر في إعادة تشكيل وظائف المؤسسات الاقتصادية من حيث طرق اشتغالها، وفي ظل هذه التحولات برزت المقاولاتية كأداة أساسية في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية واعتبرت من أهم أدوات الإنعاش الاقتصادي في ظل وجود الأزمات لما لها من دور في خلق الثروة وتقديم القيمة المضافة في الإنتاج بالإضافة إلى قدرتها على التكيف مع التحولات السريعة وقادرة على استحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل وتطوير المنتجات وتجديد أنماط الإنتاج وهو ما دفع العديد من الدول النامية إلى السعي نحو تفعيل المقاولاتية واعتمادها كخيار استراتيجي للتنمية.

إلى جانب ذلك فقد برز التعليم المقاولاتي كأحد أهم الأليات التي أصبحت تراهن عليها المجتمعات الحديثة لتشجيع ظاهرة المقاولاتية ومنحها طابعاً متميزاً وهذا ما جعل التعليم المقاولاتي في هذا المجال أداة أساسية تكوينية ووسيلة لإعداد الشباب الجامعي على التفكير الريادي وتغيير نظرته اتجاه العمل الحر وكذلك تشجيعهم على الاستقلالية الفردية وهذا يكون من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم نحو الابتكار والابداع وخلق فيهم الاستعدادات نحو المخاطرة وحل المشكلات بما يؤهلهم لخوض تجارب إنشاء المشاريع المقاولاتية ليصبح التعليم المقاولاتي ركيزة أساسية في العملية التعليمية وحتى التنموية خاصة بالنسبة للدول التي تسعى جاهدة إلى تقليص معدلات البطالة.

وعلى الصعيد الوطني الجزائري فقد أخذ الاهتمام بالتعليم المقاولاتي والمقاولاتية منحى جد متصاعداً خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية أمام الارتفاع المستمر في إعداد الخريجين مقابل نقص فرص التوظيف وبهذا سعت الدولة إلى اعتبار التعليم المقاولاتي جزءاً من منظومتها التعليمية بهدف غرس الثقافة المقاولاتية بين أوساط الشباب الجامعي وتشجيعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة وتلبي احتياجات السوق، وفي ظل هذا السياق تم إدماج وحدات مرتبطة بالتعليم المقاولاتي في البرامج الأكاديمية وفي كل التخصصات حتى يتمكن الطلبة من التعرف على المقاولاتية وأهميتها على الصعيد الوطني والدولي وكل ما يخص بإنشاء وتسيير المشاريع وفي الوقت إكسابهم المهارات العلمية التي تزيد من نجاح مشاريعهم، ومن هذا المنطلق جاءت مبادرات هامة لتعزيز المقاولاتية والمشاريع الناشئة عبر تجسيد القرار الوزاري 1275 الذي يمكن الطالب الجامعي من الجمع بين شهادة تخرجه الأكاديمية وشهادة تأسيسيه لمشروع مؤسسة اقتصادية وكان لهذا القرار دور كبير في

إضفاء بعد مؤسساتي للتعليم المقاولاتي داخل الجامعة حيث بدأ تنظيم الأيام التحسيسية بهدف نشر ثقافة المبادرة وتنظيم الدورات التدريبية خصيصاً للشباب الحاملي للمشاريع المقاولاتية لتمكينهم من تسيير وتخطيط مشاريعهم بكفاءة وفعالية عالية ومرافقتهم لمتابعة سير تقدم مشروعهم مع تزويدهم بالدعم والإرشاد المستمر وهو ما يثبت تجاوز الجامعة لدورها التقليدي وانخراطها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح فضاءاً لإنتاج المشاريع وإعداد جيل من الشباب الفاعلين والمساهمين في التنمية وبهذا يصبح التعليم المقاولاتي أداة استراتيجية تمكن الشباب الجامعي من الإبداع والابتكار وخلق الفرص والقدرة على المنافسة.

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على دور التعليم المقاولاتي في تمكين الشباب من بناء مشاريع وذلك من خلال البرامج التكوينية التي تمنحهم المعرفة النظرية بالمقاولاتية والتدريب الذي يزيد من تنمية مهاراتهم الريادية التطبيقية إلى جانب المرافقة التي تتابع مسار مشاريعهم من منظور سوسيولوجي وظيفي ذلك أن هذه العملية تعكس وعي جامعة برج بوعريريج لضرورة التكيف مع متغيرات السوق ومن جهة أخرى تترجم سعيها إلى تمكين شبابها نحو التشغيل الوظيفي والإبداع ليصبح التعليم المقاولاتي بديل وظيفي وأداة لإعادة التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

ولمعالجة موضوع "دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي" اعتمدت الباحثة على جانبين نظري وميداني حيث اشتملت الجانب الأول على:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتصوري لموضوع الدراسة الذي شمل على الإشكالية، تساؤلات الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، الأهداف المتوخاة منه مع تحديد الدراسات السابقة، إضافة إلى تحديد المفاهيم الأساسية والثانوية والمقاربة النظرية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان المقاولاتية والذي تم التطرق فيه إلى المقاربات النظرية للمقاولاتية، مصطلحات ذات علاقة بالمقاولاتية (الروح المقاولاتية، الثقافة المقاولاتية، العملية المقاولاتية، المقاول)، والانتقال من سوسيولوجيا التنظيمات إلى سوسيولوجيا المقاولاتية، مراحل المسار المقاولاتي، ممارسات تعزيز المقاولاتية داخل الجامعة، البعد السوسيولوجي لظاهرة المقاولاتية، دور المقاولاتية على الصعيد الاقتصادي، دور المقاولاتية على الصعيد الاجتماعي.

واختص الفصل الثالث بـ: نشأة التعليم المقاولاتي، مستويات الإطار الفكري للتعليم المقاولاتي، أهمية التعليم المقاولاتي، أهداف التعليم المقاولاتي، متطلبات التعليم المقاولاتي، برامج التعليم المقاولاتي والتطرق لبعض تجارب الوطن العربي في التعليم المقاولاتي وكذلك التجارب

العالمية، إلى جانب التطرق إلى نماذج بيداغوجية في التعليم المقاولاتي بجامعة برج بوعرييرج،
والعلاقة بين التعليم المقاولاتي واستدامة المشاريع المقاولاتية.

في حين تناول الفصل الرابع: المشاريع المقاولاتية والذي تم التطرق فيه إلى مراحل إنشاء
المشاريع المقاولاتية، خصائص المشاريع المقاولاتية، أنواع المشاريع المقاولاتية، مصادر نشأة
المشاريع المقاولاتية، دورة حياة المشاريع المقاولاتية، مقومات إنجاح المشاريع المقاولاتية، وكذلك
الصعوبات والعراقيل التي تعيق نمو وتطور المشروعات المقاولاتية في الجزائر، الأجهزة المختصة
في مرافقة المشاريع المقاولاتية، أنماط مرافقة المشاريع المقاولاتية، قراءة سوسيولوجية للقانون
1275 مع ذكر أهدافه وانعكاساته على البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الجانب الثاني وهو الجانب الميداني والذي تناولت فيه الباحثة الفصل الخامس والمعنون
بـ منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة حيث تم التطرق فيه إلى المجال المكاني والبشري
والزماني للدراسة وكذلك منهج ومجتمع الدراسة وجزء أخير لإبراز الأدوات المستخدمة في عملية
جمع البيانات الميدانية.

وقد جاء في الفصل السادس وهو الأخير المعنون بـ " عرض تحليل وتفسير البيانات "
حيث تم تفرغ وتحليل بيانات الفرضيات الثلاثة للدراسة ومناقشة النتائج في ضوء الفرضيات
الموضوعة والدراسات السابقة ثم تقديم النتائج العامة للدراسة الميدانية.

واختتمت الدراسة بخاتمة تأملية تهدف لأن تكون بمثابة مدخل لإجراء دراسات مستقبلية
ومكاملة، تلتها قائمة المراجع والملاحق المستخدمة في هذه الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتصوري للدراسة

تمهيد

1. تحديد الإشكالية
 2. الفرضيات
 3. أسباب اختيار الموضوع
 4. أهمية الموضوع
 5. أهداف الموضوع
 6. الدراسات السابقة مع التعقيب عليها
 7. تحديد المفاهيم
 8. المقاربة النظرية
- خلاصة.

1. الإشكالية:

في ظل التحولات العالمية التي شهدتها العالم في بداية القرن الواحد والعشرين والتي أثرت على مختلف جوانب الحياة البشرية والاقتصادية نتيجة لتأثيرات العولمة التي أصبحت تشكل تحديات ضخمة لكل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وتداعياتها السلبية على معظم دول العالم، وفي سياق التنمية الاقتصادية أصبحت المقاولاتية محورياً أساسياً في البحث والدراسات لما لها من دور بارزاً في فهم وتعزيز النمو الاقتصادي وعامل أساسي في عملية التحديث فبالرجوع إلى تاريخ المقاولاتية نجد أنه في عام 1947 بدأت الجامعات حول العالم في تضمين تاريخ المقاولاتية في برامجها التعليمية وبالتحديد مع MACES الذي قدم أول تنظيم ومقرر دراسي لتخصص المقاولاتية في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد الأمريكية والذي جذب انتباه الكثير من الطلبة آنذاك ومع ذلك لم يحقق موضوع المقاولاتية التأثير المتوقع نتيجة لتراجع النشاطات المهنية والتجارية في الاقتصاد الأمريكي.

ومع البداية الزمنية لعقد السبعينات تميزت مؤسسات إدارة الأعمال بتقديم مقررات دراسية حول موضوع المقاولاتية وعلى إثر ذلك شهدت الأنشطة عودة ملحوظة في عام 1996 وتجلت تأثير ذلك بظهور مجالات علمية متنوعة جديدة وهذا ما يوضح سبب اهتمام العديد من الدول كأمریکا وكوريا الجنوبية والصين بمختلف جوانب المقاولاتية التي تعتمد بشكل أساسي على القوى العاملة في الابداع ونظراً لمرعاة دورها بغرض تقليل معدلات البطالة وتعزيز الابتكار وإنتاج القيمة، حيث كان الاهتمام محصوراً في السابق على الشركات الكبيرة فقط ولكن في وقت لاحق تغيرت هذه المنظورات وتوسع الاهتمام إلى شمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع منتصف الثمانينات من القرن العشرين شهدت توسعاً كبيراً في ميدان التعليم المقاولاتي والبرامج الأكاديمية أين ارتفع عدد الجامعات التي تُقدم دروساً في المقاولاتية إلى أكثر من 250 جامعة مما يعكس الارتفاع الملحوظ في الاهتمام والتفضيل نحو هذا المجال التعليمي ففي الوقت الحالي يعتبر الباحثون إنشاء المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع قاعدة الاقتصاد.

وكما في حال معظم الدول تأتي الاهتمامات المجتمعية في الجزائر متوافقة مع الاتجاهات العالمية ومن المهم التنويه إليه أن المقاولاتية كمشروع بأبعادها التنموية ظهرت بعد تخلي الجزائر عن نظام الاقتصاد الموجه واعتمادها على نظام الاقتصاد السوقي أي السوق الحر والدراسات السوسيولوجية توضح هذا الأمر من خلال استعراض النظريات الاجتماعية والتطور نحو الدراسات التي ركزت على المقاولاتية في الجزائر مثل الدراسة التي قام بها بيار بورديو حول العمل والعمال الجزائريين وكذلك دراسة جيلالي اليابس حول المقاولين الجزائريين، كما تم خصصت المؤسسات

العمومية وتحرير الأسعار وجعل المقاول مركزاً في العملية الانتقالية ودعم الوظائف وزيادة القدرة على المنافسة وهي الوظائف التي تؤكد على دينامية النظام الحر من إصلاحات اعتمدها الحكومة الجزائرية لأكثر من 20 عام مع تراجع إيرادات البترول لمعالجة الوضع مما دفع بالمجتمع إلى تعزيز ثقافة متعددة وهياكل اجتماعية جديدة ولهذا السبب أدى النمو المتزايد في البلاد إلى زيادة النشاط التجاري مع زيادة عدد الشركات الصغيرة ووفقاً للقوانين فإن عدد المقاولات في الجزائر قد زاد بمرور السنوات حيث زاد من 179893 مقاولاً في عام 2001 إلى 244560 مقاولاً ليرتفع في سنة 2022 إلى 1359580 مقاولاً وهذا وفقاً لما ورد في دراسة خالد خليفي وكاميليا لوصيف بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وقد استندت الدراسة إلى إحصائيات وبيانات وزارة الصناعة والأدوية، كما تشير المعطيات الحديثة لسنة 2025 إلى تكوين أزيد من خمسين ألف طالب وطالبة في مجال المقاولاتية وهذا تحت إشراف شبكة من مرشدين ومدرسين، الأمر الذي يبين الاهتمام المتزايد نحو ترسيخ الثقافة المقاولاتية وبالتالي يمكن اعتبار ذلك نقطة التحول استناداً إلى الإمكانيات والقدرات نحو التفكير في سياق الابداع والابتكار عن طريق توفير تسهيلات ضريبية لفائدة الشباب وكذلك المساهمة في التمويل والإرشاد التقني وتأسيس هيئات مختصة لدعم رواد الأعمال CNAC و ANSEJ وحتى الآن تستمر في تنفيذ إجراءات تحفيزية من خلال الإصلاحات التي تعمل على تنفيذها، وقد أظهرت اهتماماً ملحوظاً بمفهوم ريادة الأعمال وهذا يتجلى في استجابتها للتطورات الاجتماعية والثقافية العالمية وكيفية تأثيرها على البنية الاجتماعية الثقافية في المجتمع الجزائري وكذا تأسيس دار المقاولاتية لأول مرة في إحدى جامعات قسنطينة عام 2007 وتبعته جامعات أخرى في عام 2013 قبل أن تعمم هذه المبادرة على جميع الجامعات في البلاد عام 2014 بموجب اتفاق بين المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والعمل من الرفع في الناتج الوطني.

تحول هذا الاهتمام بالفعل المقاولاتي إلى مجال التعليم العالي الذي يعتبر بمثابة القمة في النظام التعليمي هذا التغيير يعكس كيفية اتساق هذه القضايا الاجتماعية مع التطورات والتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، وبالاستناد إلى نموذج بارسونز تعتبر الجامعة المكان الذي يسهم بشكل كبير في توسيع الفرص والخيارات الشخصية وهذا من خلال التكيف مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع وذلك في جعل المقاولاتية غاية يمكن تحقيقها، حيث يتفاعل الشباب بشكل مباشر مع البيئة التي ينشأون فيها ويتأثرون بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم، ويعتبر هذا التفاعل واحد من المحركات الرئيسية لاتخاذ قراراتهم المتعلقة بتأسيس مشاريع مقاولاتية، وفي هذا السياق يبرز التعليم المقاولاتي كحجر أساس لريادة الأعمال حيث تتضمن المقررات التعليمية مضامين خاصة

بالفعل المقاولاتي وتتفاوت من حيث المحتوى والتخصص حسب مستوى التعليم و يُضاف إلى ذلك تنظيم مؤتمرات وورش عمل ويتضمن هذا الجهد الاجتماعي جلب مختصين ذوي خبرة ومقاولين حيث يقومون بمشاركة تجاربهم وتبادل المعرفة والمعلومات بين الفاعلين في هذا الميدان لتعزيز فهم أعمق وتطوير ممارسات أفضل في مجال التعليم المقاولاتي والقادر على تهيئة الشباب المؤمن وذلك عبر التدابير وتنفيذ استراتيجيات وبرامج محددة التي من شأنها تعزيز تطوير مهارات الشباب من خلال تمكينهم من اكتساب سمات الفرد المقاول والمبدع وتزويدهم بالمعرفة والخبرات الضرورية و استثمار الأفكار الريادية وتعزيز الحماس بحيث يمكن أن يرى الشباب في المقاولاتية فرصة لتحقيق النجاح والتميز وتحقيق طموحاتهم الشخصية والمهنية.

وتأتي هذه الدراسة لتوضح بشكل أوسع معرفة الدور الذي يشغله التعليم المقاولاتي الجامعي في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي بجامعة محمد البشير الابراهيمي كنموذج للدراسة وهذا بالاعتماد على الإرث النظري واسقاطه على الواقع الميداني محل الدراسة، من خلال الإجابة على التساؤل المحوري:

هل للتعليم المقاولاتي دور في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي؟

بناء على التساؤل الأساسي للدراسة، تتبثق الأسئلة الفرعية التالية:

هل تساهم البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي؟

هل يساهم التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي؟

هل تساهم المرافقة المقاولاتية في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي؟

2.الفرضيات:

يساهم التعليم المقاولاتي في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: تساهم البرامج التكوينية في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

مؤشراتها: التدريب، التعليم، التآطير الجيد. التفاعل والتواصل

الفرضية الفرعية الثانية: يساهم التدريب في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

مؤشراتها: القدرة على التفاوض، التفكير الإبداعي، إدارة المشروع، إدارة المخاطر. تحديد المهام.

الفرضية الفرعية الثالثة: تساهم المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي

مؤشراتها: المشورة والتوجيه، التمويل، التخطيط الاستراتيجي، المراقبة والمتابعة.

3. أسباب اختيار الدراسة:

الأسباب الذاتية:

- موضوع له علاقة بالأبعاد الأيديولوجية لسياسات وزارة التعليم العالي في إطار مشاريع PRUF الجامعية.
- حدوث تحولات سريعة في المجتمع الجزائري الذي شهد تحولاً من النظام الاشتراكي إلى الاعتماد على اقتصاد السوق في بداية التسعينات مع تشجيع المشاركة في القطاع الخاص وتبنيها لتقنيات أكثر حداثة.
- الزيادة الواضحة في الاهتمام بالتعليم المقاولاتي الجامعي في السنوات الأخيرة أدى إلى تطوير برامج دراسية مخصصة لتمكين الطلاب من اكتساب المهارات آثار هذا الاهتمام لدينا شغفنا للاستقصاء والتعمق في هذا المجال.
- المساهمة في المجال الأكاديمي حيث يمكن أن يكون هذا الموضوع مجالاً لإجراء أبحاث تقييمية وتحليلية لقيمة التعليم المقاولاتي الجامعي وتأثيره على تطوير المشاريع ودور الشباب في هذا السياق.
- فهم كيف يمكن للتعليم المقاولاتي أن يسهم في تغيير حياة الشباب وتحفيزهم على المساهمة في انشاء المشاريع المقاولاتية.

الأسباب العلمية:

- معرفة كيف يمكن للبرامج التكوينية أن تسهم في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- معرفة كيف يمكن للتدريب أن يسهم في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- دراسة كيف يمكن أن تسهم المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- يعتبر التعليم المقاولاتي وظاهرة المقاولاتية بين الشباب الجامعي موضوعاً مثيراً للاهتمام والبحث العلمي وقد أثارت تلك الظاهرة تفاعلاً بين الباحثين والمختصين بما في ذلك علم اجتماع تنظيم وعمل وذلك بهدف فهم الدور المحوري الذي يقوم به التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

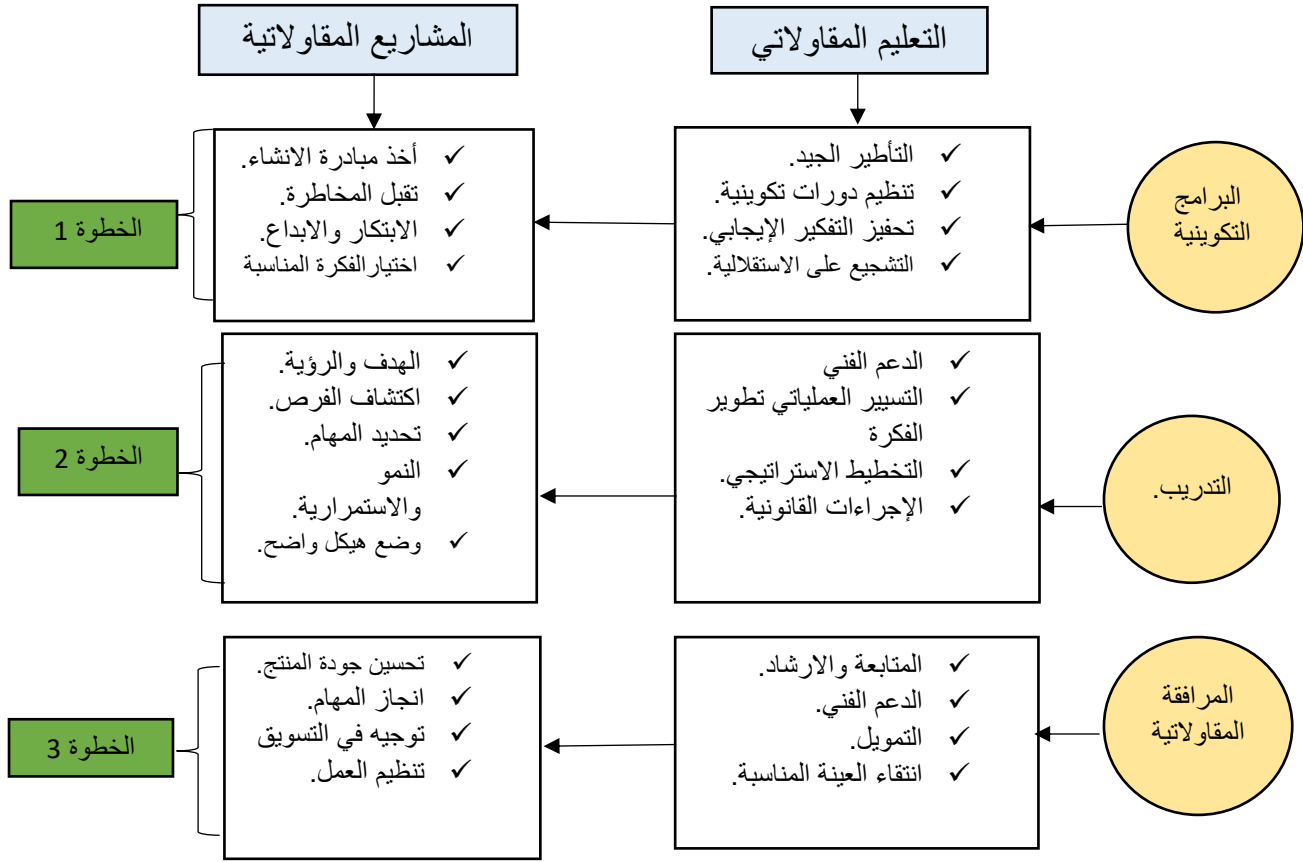
4. أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على البرامج التعليمية في مجال التعليم المقاولاتي بجامعة برج بوعريريج.
- محاولة معرفة ما إذا كانت البرامج التكوينية تُساهم بفعالية في أخذ المبادرة نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- معرفة دور التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- محاولة معرفة دور المرافقة المقاولاتية في دعم وانشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

5. أهداف الدراسة:

- التعرف على محتويات برامج التعليم المقاولاتي والنشاطات التطبيقية.
- التعرف ما إذا كانت البرامج التكوينية تسهم بإنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- محاولة معرفة إذا كان التدريب يساهم في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- محاولة معرفة ما إذا كان الدعم الذي تقدمه المرافقة المقاولاتية يساهم في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- البحث عن وجود ارتباط معنوي بين التعليم المقاولاتي وانشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
- تطوير توصيات تهدف الى تعزيز التعليم المقاولاتي في الجامعات وتشجيع الابتكار والروح الريادية.

الشكل رقم 1: يمثل نموذج الدراسة للارتباط بين المتغير المستقل والتابع.



6. الدراسات السابقة:

الدراسة رقم (01):

دراسة الجودي محمد علي¹ بعنوان: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي،

2015.

ركزت هذه الدراسة على أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز روح المقاولاتية لطلبة الجامعات وتحليل واقعها ودورها في الجزائر وهذا بالنظر للمعطيات والاحصائيات المستقاة من الاقتصاد الجزائري مبينا الاستراتيجيات التدريسية في التعليم المقاولاتي.

¹ الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014، 2015.

ولتحقيق غاية البحث والامام بكل جوانبه قام الباحث بطرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات؟ وينبثق عن هذا التساؤل الإشكاليات الفرعية التالية:

ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟

ماهي الاستراتيجيات التعليمية المقاولاتي؟

ماهي برامج التعليم المقاولاتي؟ وماهي محتوياته؟

ما درجة الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة الجلفة؟

الى أي مدى يقوم التعليم المقاولاتي بتهيئة الطالب وتعزيز روح المقاولاتية لديه؟

حيث انطلق الباحث من فرضية رئيسية هي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $a < 0.05$ بين التعليم المقاولاتي وروح المقاولاتية لدى الطلبة.

وينشق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a < 0.05$) بين المهارات التقنية وروح المقاولاتية لدى الطلبة.

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a < 0.05$) بين المهارات الإدارية وروح المقاولاتية لدى الطلبة.

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a < 0.05$) بين المهارات الشخصية وروح المقاولاتية لدى الطلبة.

وتمثلت عينة الدراسة مسح مفردات المجتمع ككل، وهم جميع طلبة ماستر مقاولاتية وتسيير المؤسسة المسجلين في قسم سنة أولى وثانية بعلوم التسيير معتمدا على أداة الاستبيان.

وكان من بين أهم النتائج التي توصل اليها هو مايلي:

_ هناك مجموعة من من الخصائص الشخصية السلوكية والإدارية التي تتداخل فيما بينها لتشكل شخصية المقاول والتي تتمحور حول عوامل سيكولوجية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية.

_ إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين.

_ يهدف التعليم المقاولاتي إلى تزويد الطلبة بالمعرفة وإكسابهم المهارات اللازمة من أجل تشجيعهم على العمل المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة.

_ إن منهجية التعليم المقاولاتي تركز في محتواها على استراتيجيات التعليم الإبداعية المختلفة كدراسة حالة، التعليم بالتجربة، التعليم التعاوني.

_ يعتبر تحديد محتوى برامج التعليم المقاولاتي محل اختلاف وجهات نظر الباحثين، حيث ان لكل وجهة نظر في تحديد ما يجب تدريسه للطلبة لتعزيز سلوكهم المقاولاتي، في حين تبقى المهارات الشاملة عنصرا مشتركا في محتويات برامج التعليم المقاولاتي.

_ إن محتويات برامج التعليم المقاولاتي الحالية تسمح للطلبة باكتساب المهارات التقنية، الإدارية والشخصية.

الدراسة رقم (02):

هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى بعنوان: إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية، دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي¹

ركزت هذه الدراسة على ابراز واقع وأهمية المقاولاتية لدى الشباب الجزائري وتحديد الدور الذي يعلبه التعليم المقاولاتي من أجل خلق الرغبة لدى الشباب الجزائري.

ولتحقيق غاية البحث تم طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم التعليم المقاولاتي في خلق النية المقاولاتية لدى الشباب الجامعي؟

الفرضية الأساسية: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتعليم المقاولاتي على خلق النية المقاولاتية لدى الشباب الجامعي وتم تجزئة الفرضية الأساسية على فرضيات فرعية على النحو التالي:

H1 : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بالقدرة على النجاح على تكوين التعليم المقاولاتي لدى الشباب لجامعي.

¹ هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى، إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2019

H2: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للقدرة على التسيير على تكوين التعليم المقاولاتي لدى الشباب الجامعي.

H3: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بالقدرة على مواجهة المخاطر والمحيط على تكوين التعليم المقاولاتي لدى الشباب الجامعي.

عينة الدراسة: طلبة جامعيين مقبلين على علم الشغل 250 طالب مستخدما في ذلك أداة الاستبيان. النتائج المتوصل إليه:

H1 : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بالقدرة على النجاح CRS على تكوين التعليم المقاولاتي EN.ER لدى الشباب الجامعي، حيث بينت الدراسة أن قيمة معامل الهيكلية 0.619 أي أنها أكبر من 0.1 وبنسبة مساهمة بلغت 54.55 % وهذا ما يدل على وجود تأثير إيجابي لبعد القدرة على النجاح على تكوين التعليم المقاولاتي

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير القدرة على التسيير CGS على تكوين التعليم المقاولاتي EN.ER لدى الشباب الجامعي حيث بينت الدراسة ان قيمة معامل الهيكلية 0.370 أي أنها أكبر من 0.1 وبنسبة مساهمة 26.33% وهذا ما يدل على وجود تأثير إيجابي لبعد القدرة على التسيير على تكوين التعليم المقاولاتي لدى الشباب الجامعي

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير القدرة على مواجهة المخاطر والمحيط CCF على تكوين التعليم المقاولاتي ER.ER لدى الشباب الجامعي، حيث بينت الدراسة أن قيمة معامل الهيكلية 0.300 أي أنها أكبر من 0.1 وبنسبة مساهمة بلغت 19.10% وهذا ما يدل على وجود تأثير إيجابي لبعد القدرة على مواجهة المخاطر والمحيط على تكوين التعليم المقاولاتي.

الدراسة رقم (03):

شعير ذهبية وعمان رقية بعنوان: واقع التعليم المقاولاتي ودوره في نشر الفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة¹ دراسة ميدانية على عينة من طلبة علم اجتماع تنظيم وعمل بجامعة الجزائر 2.

¹ شعير ذهبية، عمان رقية، واقع التعليم المقاولاتي ودوره في نشر الفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية على عينة من طلبة علم اجتماع تنظيم وعمل بجامعة الجزائر 2، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2023.

تناولت هذه الدراسة واقع التعليم المقاولاتي ودوره في نشر الفكر المقاولاتي للطلبة الجامعيين مركزاً على دوره في ترسيخ الثقافة المقاولاتي للطلبة باعتبارهم الفئة الأكثر التصاقاً بمخرجات المنظومة التعليمية والأقرب إلى واقع عالم الشغل وقد انطلقاً من التساؤل التالي هل تدريس مادة المقاولاتية دور في نشر الفكر المقاولاتي لدى طلبة علم الاجتماع التنظيم وعمل بجامعة الجزائر 2؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي حيث شمل مجتمع البحث طلبة الماستر للسنة الثانية من تخصص علم اجتماع التنظيم وعمل بجامعة الجزائر 2 على عينة من 70 مفردة وتم تجميع البيانات عبر أداة الاستبيان الإلكتروني وتوصلت الدراسة إلى أن تدريس المقاولاتية في الوسط الجامعي يساهم بفاعلية في نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة ويعزز من استعدادهم النفسي والمعرفي لتبني خيار إنشاء مشاريع ذاتية ما يدل على أهمية دمج هذا النوع من التعليم في السياسات الجامعية كآلية لتفعيل روح المبادرة وتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسة رقم (04):

أحمد مصنوعة، عبد الله قويدر الواحد، أحمد متناوي بعنوان: استراتيجيات التعليم المقاولاتي ودورها في تعزيز المقاولاتية النسائية في الجزائر¹.

ركزت هذه الدراسة على إبراز الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في دعم وتطوير المقاولاتية النسائية ومدى مساهمة استراتيجيات التعليم المقاولاتي في تعزيز المقاولاتية النسائية وخاصة في البيئة الجزائرية.

وانبثق عن ذلك التساؤل التالي: ما هو الدور الذي تلعبه استراتيجيات التعليم المقاولاتي في تعزيز المقاولاتية النسائية بالجزائر؟ وتفرع على هذا السؤال عدة أسئلة فرعية ومنها نذكر:

ما الذي يميز مفهوم المقاولاتية النسائية عن مفهوم المقاولاتية؟

ما الذي تعنيه باستراتيجيات التعليم المقاولاتي؟

كيف تساهم استراتيجيات التعليم المقاولاتي في تطوير المقاولاتية النسائية؟

¹ أحمد مصنوعة، عبد الله قويدر الواحد، أحمد متناوي، استراتيجيات التعليم المقاولاتي ودورها في تعزيز المقاولاتية النسائية في الجزائر جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة gesd، المجلد 1 العدد 01، 2019.

فرضيات الدراسة:

- ✓ يعكس مفهوم المقاولاتية النسائية ذلك الجانب من نشاط الأعمال الذي تديره المرأة بشكل مستقل عن الرجل.
- ✓ تشير استراتيجيات التعليم المقاولاتي إلى مختلف الأساليب والطرق العلمية المتعلقة بتكوين الأفراد المهارات الضرورية لإرادة الأعمال بكفاءة وفعالية.
- ✓ يؤدي اكتساب المرأة المقاولاتية للمعرفة المتعلقة بإنشاء المقاولات وإدارتها إلى توفير أهم الضمانات الضرورية لنجاح أعمالها.

النتائج المتوصل إليها:

تعتبر المعرفة المكتسبة من التعليم المقاولاتي والتي تلتزم الجامعات بتوفيرها للمتعلمين الأداة المساعدة على تطوير المكتسبات والمهارات المقاولاتية لدى المتعلمين بما يسهم بشكل مباشر في تعزيز الروح المقاولاتية وتدنيه مختلف المخاطر التي تعترض مسيرة المقاولات، ويهدف التعليم المقاولاتي إلى تزويد المرأة المقاولاتية بالدعم المعرفي الذي يعزز كفاءتها ومهارتها في التعامل مع كل المتغيرات التي تؤثر في ميدان العمل المقاولاتي.

يساهم الاهتمام بالتعليم المقاولاتي الذي تلتزم بضمانه المؤسسات الجامعية خاصة في تعزيز روح المبادرة لدى الشباب عامة والطلبة والطالبات خاصة للتوجه نحو قطاع الأعمال لصناعة النجاح وتحقيق الأهداف من خلال إنشاء المشروعات الخاصة ومن ثم الوصول إلى ريادة الأعمال.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة فإن المرأة الجزائرية أصبحت كغيرها من نساء العالم تمتلك الرغبة والاستعداد للمشاركة في تحمل أعباء التنمية الاقتصادية من خلال الإقبال على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي شملت مختلف المجالات التي تستهدفها التنمية في الجزائر.

الدراسة رقم (05):

محمد بوسنة بعنوان: دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر¹.

¹ محمد بوسنة، دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14 العدد 02، 2021.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية التعليم المقاولاتي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن المقاولاتية من الأفكار الفكرية الحديثة التي أصبحت أكثر شيوعا والمهتمة بتطوير المؤسسات والمقاولين لما لها من جوانب إيجابية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع والاقتصاد، وخلص الى طرح التساؤل الرئيسي: كيف يساهم التعليم المقاولاتي في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ والذي اندرج عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما المقصود بالمقاولاتية والتعليم المقاولاتي؟

ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟

كيف ينعكس التعليم المقاولاتي على دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي كونه أنسب المناهج لهذه الدراسات النظرية متناول في ذلك الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والتعليم المقاولاتي، بالإضافة إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تجربة الجزائر في التعليم المقاولاتي وأثرها على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوصل إلى أن تزويد الحرفيين وحاملي المشاريع بالمهارات والمعارف يساهم في تعزيز القدرة على المنافسة ودخول الأسواق الدولية.

وفيما يخص آراء المقاولين حول الميولات في اتجاهاتهم نحو التوجه لإنشاء مؤسسات مبتكرة فيمكن اعتبار أن مستوى التعليم والتكوين كانت غير مشجعة لإنشاء مؤسسات مبتكرة.

الدراسة رقم (06):

مهاوه أمال وخالدي فراح بعنوان: حول فعالية التعليم المقاولاتي في نشر وترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية دراسة استطلاعية لآراء مسيري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التعليم المقاولاتي في نشر ثقافة وترقية المقاولاتية في الجامعة الجزائرية من خلال تحليل آراء مسيري دور المقاولاتية لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ مهاوه أمال وخالدي فراح بعنوان: حول فعالية التعليم المقاولاتي في نشر وترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية دراسة استطلاعية لآراء مسيري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد2، 2021.

للطلبة المقبلين على التخرج، حيث تم طرح التساؤل التالي: ما أثر التعليم المقاولاتي في نشر وترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعات الجزائرية؟ وللاجابة على التساؤل قام بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي ونشر الثقافة المقاولاتية في الجامعات محل الدراسة عن مستوى معنوية $a < 0.05$ وتتفرع هذه الفرضية الى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المهارات الشخصية ونشر ثقافة المقاولاتية في الجامعات محل الدراسة عند مستوى معنوية $a < 0,05$.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المهارات التقنية ونشر الثقافة المقاولاتية في الجامعات محل الدراسة عند مستوى معنوية $a < 0.05$.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المهارات الإدارية ونشر الثقافة المقاولاتية في الجامعات محل الدراسة عند مستوى معنوية $a < 0.05$.

وقد اعتمدت عينة دراسة جامعة أم البواقي، تبسة، سكيكدة، بريكة، على الأسانذة المشرفون على المقاولاتية وتم توزيع 35 استبانة وقد خلصت الدراسة:

يركز التعليم المقاولاتي في محتواه على إدراك الطلبة للفرص والتحديات الذي يتبلور نحو روح انشاء المقاولاتية.

أكدت العينة أن التعليم المقاولاتي في الجامعات له أهمية بالغة في نجاح نشاط المقاولات وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن دور المقاولاتية يساهم في ربط المحيط بمختلف هيئات دعم المقاولاتية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي في ابتكار آلية تحفيزية لجذب الطلاب نحو الابداع والابتكار.

وجود أثر إيجابي للتعليم المقاولاتي بأبعاده على نشر ثقافة المقاولاتية لدى أوساط الطلبة من وجهة مسيري دور المقاولاتية.

الدراسة رقم (07):

دراسة ليلي بن عيسى، والزهرة ناصري بعنوان: بعنوان التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية¹ بجامعة بسكرة، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي للطلبة وانطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي كالتالي: هل للتعليم المقاولاتي أثر على التوجه المقاولاتي لطلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة؟ وندرج على هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

هل للمهارات الشخصية، التقنية والإدارية أثر على التوجه المقاولاتي لدى طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة؟

كما قاما بصياغة الفرضيات التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لطلبة المقاولاتية جامعة بسكرة. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد التعليم المقاولاتي والمتمثلة في المهارات الشخصية، التقنية، الإدارية، على التوجه المقاولاتي عند طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة.

واستخدمت أداة الاستبيان للبحث وجمع المعلومات مع الاستعانة بالملاحظة والمقابلة، وتمثلت عينتها في طلبة المقاولاتية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والذي بلغ عددهم 52 طالبا وكان من أبرز نتائجها:

يركز التعليم المقاولاتي في محتواه ومضمونه على إدراك الأفراد للفرص وتحديدتها وقد يتبلور هذا الإدراك في مداخل ونماذج عديدة جعلت منه خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص النجاح.

وجود مستوى متوسط لمختلف أبعاد التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي من وجهة نظر طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة حسب آراء العينة المختارة.

وجود أثر إيجابي لكل من المهارات الشخصية، التقنية والإدارية على التوجه المقاولاتي للطلبة.

الدراسة رقم 08.

¹دراسة ليلي بن عيسى، والزهرة ناصري: بعنوان التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد3، العدد2، 2019.

دراسة صورية بوظيفة وبشير عبد الحميد بعنوان: دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية
¹دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي 2020.

ركزت هذه الدراسة على تحديد الدور الذي يعلبه التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة من خلال استكشاف كيفية تأثيره على تطوير روح المبادرة والابتكار لديهم، كما هدفت إلى فهم إمكانية توجيه هذه القدرات نحو إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ولتحقيق هذا الغرض تم طرح السؤال التالي:

ما هو دور التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة؟

وللإجابة على التساؤل تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \leq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

الفرضيات الفرعية:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \leq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء لدى الطلبة عينة الدراسة.

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \leq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى الطلبة عينة الدراسة.

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \leq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة عينة الدراسة.

حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجوانب النظرية وتحليلها، ومنهج دراسة حالة لدراسة التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الروح المقاولاتية.

¹دراسة صورية بوظيفة وبشير عبد الحميد بعنوان: دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، 2020

العينة والأدوات المستخدمة:

شملت هذه الدراسة فئة الطلبة المقبلين على التخرج وقد تم الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات وتحليلها احصائيا باستخدام برنامج spss.

نتائج الدراسة: وقد خلصت الى مجموعة من النتائج أهمها:

أن التعليم المقاولاتي له دور أساسي ومحوري في توجيه الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة ومؤسساتهم الرائدة، مما يحرك عجلة التنمية ويزيد من حدة المنافسة مع القطاع العام ويزيد من نسبة التشغيل في سوق العمل ويساهم في تنمية القطاع الخاص في الجزائر.

أنه من الصعب تحقيق النجاح والريادة في مجال الأعمال إلا إذا توفرت الروح المقاولاتية لدى صاحب المشروع.

تمكن المعارف المكتسبة من التعليم المقاولاتي خلال الدراسة الجامعية من خلق قيمة علمية واسعة من الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

إن الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ومع مراعاة حدود المعرفة لدينا نجد أن هناك دراسات مشابهة إلى حد ما مع موضوع دراساتنا كما أن كل واحدة منها خلصت إلى نتائج مغايرة عن الأخرى، حيث أفادتنا هذه الدراسات في التعرف على متغيرات الدراسة الحالية وخاصة التعليم المقاولاتي الذي يعتبر مصطلح بالغ الأهمية في دراستنا وهذا من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للمقاولاتية وكذلك التركيز على مفهوم المقاولاتية والمقاول والتعليم المقاولاتي ومعرفة تاريخ ونشأة التعليم المقاولاتي برامجه والاستراتيجيات التدريسية في التعليم المقاولاتي وتوجيهنا إلى بعض المراجع المتعلقة بمتغير الدراسة، وفي هذا السياق حاولنا تقديم مقاربة من الأبحاث التي استعرضناها والاستفادة منها كأساس لبحثنا وهذا من خلال بناء إطار بحث يعتمد على الاستفادة من الأفكار والمفاهيم التي تم استكشافها في هذه الدراسات وتسلط الضوء على المتغيرات المحددة مما يمهّد الطريق لتحليل أعمق وفهم أوسع لموضوعنا وتقديم اسهام جديد من خلال تسلط الضوء على جوانب لم يتم تناولها سابقا أو إعادة معالجة ما تم طرحه ولكن برؤية مختلفة.

ففي تمييزنا عن الأبحاث السابقة يظهر أن دراستنا تتميز بمقاربة فريدة ومستجدة ما يمثل الفجوة المعرفية الذي تسعى هذه الدراسة إلى سدّه ومعالجته وإضافة ما لم يذكر سابقا و تسلط الضوء

على جوانب مختلفة ومبتكرة في مجال الدراسة، وفي سياق بحثنا نركز على استكشاف دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع الريادية للشباب الجامعي وذلك من خلال دراسة تطبيقية سوسيولوجية من خلال وضع الاشكالية في إطار التطورات الحديثة التي شهدتها قطاع التعليم العالي خاصة مع تزايد الاهتمام بتدريس المقاولاتية في مختلف التخصصات سواء العلمية أو الأدبية استجابة للقرارات الجديدة التي تهدف ربط التكوين الجامعي بسوق العمل حيث تختلف دراستنا الحالية عن الطرح الاقتصادي الذي اعتمدته معظم الدراسات السابقة في تناول الموضوع كما ركزت تلك الأبحاث في الغالب على عينات من طلبة كليات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، في المقابل اعتمدت دراسة مهاوة أمال على عينة من الأساتذة المشرفين على تدريس المقاولاتية في حين كانت دراسة شعير ذهبية استثناء إذ تناولت الظاهرة من منظور علم الاجتماع من خلال عينة مكونة من طلبة علم الاجتماع تنظيم وعمل أما دراستنا الحالية فتميزت باختيار عينة بحثية من الطلبة حاملي المشاريع المقاولاتية بجامعة برج بوعرييج مع تناول الموضوع من منظور علم الاجتماع وهو ما شكل تحدياً للباحثة في الإحاطة بالإطار النظري للموضوع من زاوية سوسيولوجية نظراً لندرة المراجع التي تتناول المقاولاتية من هذا المنظور ومع ذلك فإن الصعوبة نفسها تضيفُ بعداً جديداً للدراسة حيث نهدف إلى تحليل العلاقة بين التعليم المقاولاتي والمشاريع المقاولاتية ومعرفة علاقة ارتباط الطلاب بالمعارف اللازمة وبناءاً على ذلك يمكن اعتبار هذه الدراسة ذات طابع استثنائي ما يجعلها إضافة نوعية مقارنة بالدراسات السابقة.

7. تحديد المفاهيم

ضبط المفاهيم يعتبر خطوة أساسية في أي بحث أكاديمي وخصوصاً في العلوم الاجتماعية حيث يسهم بشكل كبير في توجيه البحث وفهم الموضوع بشكل دقيق ولهذا تعتبر مصطلحات البحث العلمي أساس حيويًا يعزز من دقة ووضوح البحث والتخلص من الغموض وتوجيه القارئ نحو فهم أعمق للمفاهيم العلمية المدروسة، "وفي هذا الصدد يرى روبرت ميرتون بأن المفاهيم تساعد على تحديد المعطيات التي تدرج تحت المفهوم، ومن ثم يساعد ذلك على التقليل من تدخل المعطيات الغريبة الخارجية عنه والتي لا ينبغي أن تدرج تحته.. كما يفيد تحديد المفهوم التوضيح التصوري في تحديد المؤشرات التي يمكن ملاحظتها بالنسبة للمعطيات الاجتماعية التي يتم بها البحث الامبريقي"¹.

¹ علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1983، ص 39.

وفي هذا البحث قمنا بمحاولة تحديد المفاهيم بالإستناد إلى التراث الأكاديمي الشامل وفي ضوء معطيات من الواقع من خلال تقسيم هذه المفاهيم إلى مفاهيم رئيسية تشكل أساس الدراسة تمثلت في: الدور، التعليم المقاولاتي، المقاولاتية، الشباب الجامعي. المشاريع المقاولاتية، ومفاهيم ثانوية تمثلت في التدريب، البرامج التكوينية، المرافقة المقاولاتية، التوجيه.

1.7. تعريف الدور:

يعد الدور مفهوماً اجتماعياً ونفسياً بالأساس وتزامن ظهور هذا الدور مع تقدم المعرفة والمناهج في عدة فروع من العلوم الاجتماعية بحيث أن كل شخص أو جماعة يلعب دوراً فريداً معيناً، " وقد عرف أحمد زكي بدوي الدور في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد، بينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة¹ وعرفه إسماعيل الزيود بقوله: " الطريقة أو الأسلوب الذي ينفذ بها الفرد السلوك المطلوب منه في ظرف معين حسب المعايير المرسومة ومن أهم عناصره السلوك، وشخصية الفرد، والعلاقات الاجتماعية والمعايير الموضوعية"²، في حين عرفه تالكوت بارسونز بأنه " قطاعاً من النسق التوجيهي الكامل للفرد ومكانته فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم التفاعل مع دور أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة"³.

التعريف الاجرائي:

مجموعة من السلوكيات الناتجة عن أعمال تعليمية وتدريبية ومؤداة من أشخاص وأساتذة وخبراء في مجال المقاولاتية في وضعية تفاعلية لصقل المواهب وتعزيز المهارات لتمكين الشباب الجامعي من إنشاء المشاريع المقاولاتية.

¹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص395.

² إسماعيل محمد الزيود، علم الاجتماع، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2011، ص 120.

³ حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة 2، الجزائر، عدد17، جانفي2018، ص 05.

2.7. التعليم المقاوالاتي:

يعتبر التعليم المقاوالاتي العنصر الأساسي الذي يحقق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميزاً في الساحة الاقتصادية العالمية، حيث يعد خصماً رئيسياً لضمان النجاح في مجال ريادة الأعمال فتعزيز جودة التعليم الريادي ينطوي على تحسين إخراجها من خلال تنمية مهارات ومعارف الفرد وتعزيز مجموعة من الخصائص الأساسية الضرورية لتحقيق كفاءات فعالة في ريادة الأعمال، ويتمثل هذا التحسين في تفعيل الأساليب والتقنيات التي تُسهم في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال ومستدام فهو الآلية التي تُسهم في تعزيز قدرات المؤسسات ما يمنحها التميز في الاندماج بشكل فعال في السوق.

وحسب وثيقة مشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية: " ينظر للتعليم المقاوالاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والابداعات الفردية وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة، والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة¹.

كما عُرِف على أنه "كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير السلوك والمهارات المقاوالاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار والنمو والابداع"²، وعُرِف أيضاً على "أنه مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاوالاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة"³

كما يُعرَف على أنه " تأهيل الشباب لخوض حياة ناجحة من خلال اكتساب مؤهلات تعليمية أو مهارات مختلفة بطريقة علمية ولكون ريادة الأعمال تقوم على فكرة إنشاء مشروع يتميز بالابتكار

¹ محمد كسنة، فاطمة قهيري، دور التعليم المقاوالاتي في تعزيز الروح المقاوالاتية للمرأة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية بجامعة الجزائر 3، العدد 01، 2017، ص 13.

² محمد يدو، براق عيسى، دور التعليم المقاوالاتي في تكوين رواد الأعمال في الجزائر_ بين الواقع والاستشراف، مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: المقاوالاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات، المنعقد بجامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 16 و 17 أفريل 2018، ص 348.

³ حبيبة أبو حفص، التعلم المقاوالاتي طريق لنشر الفكر المقاوالاتي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 4، ديسمبر 2019، ص 08.

ويتسم بالمخاطرة فإن بناء شخصية رائد الأعمال الذي يتمتع بسمات محددة هي من الغايات التي تهدف برامج ريادة الأعمال الى تحقيقها...¹

وتطبيقاً على موضوع دراستنا المتعلق بدراسة دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي فيمكن أن نعرف التعليم المقاولاتي على أنه عملية تعليمية متنوعة يشمل مجموعة شاملة من أساليب التعليم بما في ذلك المناهج والبرامج النظرية والتكوينية لتدريب الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة وتوجيههم مع التركيز على تعزيز رغباتهم في إنشاء وإدارة مشاريع الأعمال.

3.7. المقاولاتية:

ارتبط مفهوم المقاولاتية بالعديد من التطورات خلال فترات زمنية مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين وذلك منذ القرن السادس عشر واستمرار البحث في هذا المجال إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وعلية يمكن القول أن المقاولاتية قديمة ومتجددة وسنحاول بإيجاز ذكر التطور التاريخي للمقاولاتية.

يرجع مفهوم المقاولاتية إلى سنة 1700 حيث عرفت المقاولاتية بأنها إنشاء مشروع من قبل الفرد له القدرة على تحمل المخاطر مع وجود فرصة كبيرة لتحقيق الأرباح من هذا المشروع، كما تُعرف أيضاً على أنها "عملية ابداع وتسويق للمنتجات الجديدة التي تشبع حاجة غير مشبعة في السوق، ومن أهم التعريفات ما يلي"²:

تعرف المقاولاتية على أنها الرغبة والقدرة على تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها وهذا من خلال إنشاء شيء جديد ذو قيمة وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع مع تحمل المخاطرة المصاحبة واستقبال المكافئة الناتجة بغرض الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

ومن أشهر التعريفات التي قدمت للمقاولاتية تعريف آلان فايول الذي اعتبرها " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية ولها خصائص تتصف بعدم باللايفين لما لها من

¹ جبار سعاد، ناخي أمينة، التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد14، العدد1، 2020، ص17

² إسحاق خرشي، المقاولاتية البحث عن فكرة إنشاء المؤسسة المرافقة العمومية، عمان الأردن، 2021، ص14.

³ بن نذير نصير الدين وخروبي سفيان، أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد6، العدد1، 2017، ص311.

خطر والتي تدمج فيها أفراد وينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة"¹، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهي تعرف المقاولاتية على أنها سيرورة ديناميكية لتحديد الفرص الاقتصادية، واستغلالها لتطوير إنتاج وبيع سلع وخدمات، وعليه نستخلص أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول المفاهيم التالية:

الابداع: تقديم منتج جديد تطبيق تقنية جديدة باستخدام تكنولوجيا جديدة دخول إلى سوق جديد تطوير تنظيم جديد لغرض انتاج او تعزيز منتج ما.

عملية إدارة الاعمال: بمعنى استخدام الموارد لإنتاج سلع أو خدمات تكون بنية تحقيق الارباح. **تحمل للمخاطر:** بمعنى أن نتائج المشروع غير معروفة بشكل كبير بالإضافة إلى وجود حالة اللابيقين وما يدفع المقاول إلى القيام بهذه الاعمال في هذه الظروف هي رغبته في الابتكار وثقته في نفسه بمعرفة كيفية القيام بالأعمال².

ومن هذا المنطلق يمكن التمييز ما بين أربعة جوانب رئيسية في تعريف المقاولاتية هي:

- المقاولاتية هي عملية تعبر عن إنشاء شيء جديد متميز وله قيمة اقتصادية وتجارية.
 - المقاولاتية عملية تستلزم تخصيص الوقت والجهد والمال.
 - تتضمن المقاولاتية تقبل المخاطر المختلفة.
 - تنطوي المقاولاتية على المكافأة الناتجة مثل: الاعتمادية، الاستقلالية.
- وتُعرف المقاولاتية إجرائياً على أنها: ذلك النسق السوسيو ثقافي الذي تتداخل فيه ثلاث عناصر أساسية هي المقاول والفعل المقاولاتي والمؤسسة فمن خلال هذه العناصر سيتم استكشاف فرص الاعمال والعمل على تحويلها إلى مشروع ناجح وهذا بتقديم تغييرات أو ابداعات على مستوى المنتج المُقدم وهو ما يعمل على خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية.

4.7.المشاريع المقاولاتية:

المشروع المقاولاتي هو تلك المخرجات المقاولاتية والمقاول في إطار الفرصة الريادية يبحث عنها ويستثمرها المشروع، حيث تدعى العملية التي تكون المشروع بالمقاولاتية كما تتجم المقاولاتية كعملية عن فعل المقاول³.

¹ كرفوح ليلي وعراب عبد الغني، مرافقة المشاريع المقاولاتية في الجزائر مدخل اتصالي ثقافي عام، مجلة تاريخ العلوم، العدد08، المجلد1، جوان 2017، ص 315.

² إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص15.

³ بن خديجة منصف، عبيد وهبية، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة _ عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة_ مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد4، ديسمبر 2019، ص 105.

وهناك من يرى أن "المشاريع المقاولاتية تتمثل في العمليات والأفعال التي تؤدي إلى خلق مشاريع جديدة والمساهمة في تنمية وتطوير الابتكارات وتحمل مخاطر الدخول إلى السوق"¹.

وفي تعريف آخر هو فرصة استثنائية وأداة استراتيجية للمنظمات والأفراد لتحقيق أهدافهم التجارية والغير التجارية بكفاءة عالية وذلك من خلال تنفيذ التغييرات المطلوبة، وعليه يُعرف المشروع المقاولاتي على أنه "جهد أو مبادرة مؤقتة وفريدة من نوعها وتتجسد في سلسلة من المهام المترابطة والتي يتم تنفيذها خلال فترة زمنية محددة مع الالتزام بمجموعة من المعايير والقيود مثل التكلفة المحددة وجودة الأداء والوقت والموارد المتاحة ويعتمد نجاح المشروع على إدارة فعالة للمخاطر والتواصل الجدي مع الأطراف المعنية مع القدرة على التكيف مع التغييرات الطارئة"²، وفي تعريفنا الاجرائي للمشاريع المقاولاتية فنقصد بها: هي المشاريع التي يقوم بها الشباب الجامعيين بجامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج من خلال تحويل أفكارهم أو من خلال تطوير فكرة أو منتج وتحويله إلى واقع عملي بهدف خلق فرص العمل الخاصة بهم وتحقيق النجاح المهني.

5.7. الشباب الجامعي:

لغة: يعني " جمع شاب، وكذلك الشبان، والشباب أيضا: الحداثة وكذلك الشبيبة، وهو خلاف الشيب، تقول: شب الغلام"³

اصطلاحا: عادة ما تتسم تعريفات الشباب في القواميس بالوضوح إلا أنه في بعض التعريفات الأخرى لا تخلو من قدر من الغموض ومع ذلك يمكن للباحث أو المرء أن يوسع ثلاث ملاحظات مباشرة، الأولى وهي أن مفهوم الشباب ليس مقتصرًا على الجوانب البيولوجية فحسب، بل تغييرات الجسد المرتبطة بتطور الانسان تعرف عادة باسم " البلوغ" في حين يشمل مصطلح " الفتى" (teenager) الاعمار الحقيقية للأشخاص ما بين 13 و 19 عاما، وقد تم استخدامه لأول مرة في الولايات المتحدة في الاربعينيات⁴ وعلى مدى القرن العشرين تحول مفهوم الشباب من كونه مفرداً إلى كونه جمعي،

¹ بن خديجة منصف، مرجع سابق، ، ص 105

² Deepak S. Sharma, entrepreneurship project Management, 2021, p106.

³ حدة عمر اوي، تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تنظيم وعمل. 2020_2021، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ص 43

⁴ طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح مصطلحات جديدة" معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص ص 417، 418.

وهو ما يعكس محدودية هذا التعريف ويصبح بحاجة إلى الوضوح والتحديد، وفي نهاية القرن العشرين شهدت مفاهيم الشباب تحولاً في دلالاته، وهذا التحول في المعنى يتطلب إعادة توازن الصور الإيجابية والسلبية للشباب، حيث أصبحت فكرة الشباب ليست مرتبطة بالعمر فقط، بل يمكن للبالغين أيضاً أن يكونوا شباباً بناءً على نمط الحياة¹.

لقد تعددت وجهات النظر العلمية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، من مختلف أبعادها في تحديد السن وتعريف الشخصية الشبابية، من حيث مدى النضج وتحمل المسؤوليات الاجتماعية والنفسية والقانونية، باعتبار مرحلة الشباب من أهم مراحل العمر التي يتميز بها الشباب بالحركية والنشاط على غرار المراحل الأخرى.

من الناحية الاقتصادية يمكن تعريف الشباب بشكل أكثر مرونة كلما زاد عدد الأطفال الذين يعملون قبل بلوغهم سن السادسة عشر وهذا ينطبق بشكل خاص في بعض البيئات الريفية سواء في الدول العربية أو في البلدان النامية، يتضح لنا من هذا التعريف أن شباب الفلاحين يتجاوزون مرحلة الطفولة مباشرة إلى مرحلة النضوج دون أن يتمتعوا بفترة المراهقة وذلك لأن هذه الفترة غالباً ما تُهمل اجتماعياً ويركز هذا التعريف بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي من خلال ربط مفهوم الشباب بالعمل حيث يعتبر الشخص شاباً فور دخوله لسوق العمل وتحقيقه لمساهمات في الإنتاج دون الحاجة إلى انتظار فترة المراهقة²، ومن النقاط التي يتم انتقادها في هذا التعريف هو عدم تحديد السن التي ينتهي فيها مفهوم الشباب مما يؤدي إلى عدم وضوح في تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة علاوة على ذلك قد يؤدي عدم تحديد نهاية فترة الشباب إلى عدم توفير الدعم والموارد الضرورية لهم في مراحل النضوج والانتقال إلى مراحل حياتية جديدة مما قد ينعكس سلباً على تطورهم الشخصي والمهني لذلك يعتبر تحديد الحد العمري الذي ينتهي فيه مفهوم الشباب أمراً ضرورياً ولتحقيق أقصى استفادة من امكانياتهم وقدراتهم في المجتمع و"بينما ينظر علماء الاجتماع للشباب باعتبارهم حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً"³.

والواضح من هذا التعريف أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة معينة من السكان فيمكن اعتبارهم شباباً، ثم إنهم يكونون قادرين على تأدية الأدوار الاجتماعية التي

¹ طوني بينيت وآخرون، مرجع سابق، ص 417، 418.

² حدة عمر اوي، مرجع سابق، ص 44.

³ مرجع سابق، ص 45.

تسهم في تحقيق التكامل المجتمعي، وبالنسبة للسن الذي ينتهي فيه مفهوم الشباب فهو عندما يبدأ الفرد في أداء الأعمال بشكل ثابت لأن الشباب في مرحلتهم يتميزون بالحركية والنشاط مقارنة بالمراحل الأخرى من خلال الدور الذي يلعبونه والمكانة التي يحتلونها في المجتمع، ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أنه لا يمكن حصر مفهوم الشباب بشكل مطلق في قدرة أو عدم القدرة على أداء الأدوار الاجتماعية، فقد توجد فئات من الشباب تواجه صعوبات في تحقيق ذلك بسبب عوامل متعددة مثل الفقر أو الظروف الاجتماعية الصعبة.

كما يركز من كل بورديو وموجي على الغموض المحيط بمفهوم الشباب مؤشرين إلى أن هذا الغموض يعكس التحولات الاجتماعية التي تميز وضعية هذه الفئة العمرية، ومن منظور السوسيولوجي "كستيل" يتمتع الشباب بمرحلة ممتدة تشمل فترة بعد الانتهاء من التعليم الرسمي وبدء مسار حياتهم المهنية والاجتماعية، ويتم تحديد الشباب هنا بناءً على قدرة الحصول على مستوى معين من التعليم والتكوين، مما يمثل فترة من التحولات الهامة في تكوين الفرد من حيث شخصيته ومع ذلك تظهر العديد من التحديات في تحيد هذه المرحلة وتحديد بدايتها ونهايتها نظراً لاختلاف المجتمعات وتباين فترات الشباب بسبب الالتزام بالأدوار الاجتماعية والتزام الهوية المهنية والمسؤولية¹.

ويعرفهم كنعنان بأنهم تلك الفئة من المجتمع الذين يتابعون تحصيلهم العلمي بعد حصولهم على الشهادة الثانوية أو الإعدادية والذين تتراوح أعمارهم بين 18_35 سنة².

التعريف الاجرائي للشباب الجامعي: بأنهم فئة اجتماعية من الطلاب الذين يزاولون دراستهم في مؤسسة التعليم العالي بجامعة برج بوعريريج وتتراوح أعمارهم ما بين 22 و35 سنة ويتميزون بامتلاكهم للمشاريع المقاولاتية وهو ما يعكس رغبتهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بعيداً عن عملية التوظيف التقليدي.

¹ مصطفى مصطفى، نحو فهم سوسيولوجي لفئة الشباب في المجتمع الجزائري، مجلة المحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص 10.

² نبيل منصوري، مشكلات الشباب الجامعي في المجتمع الجزائري وعلاقتها بالاتجاه نحو الانحراف والعنف دراسة ميدانية على مستوى جامعة البويرة، المجلد 5، العدد 1، 2019، ص 661.

6.7. المفاهيم الثانوية:

التدريب إجرائياً: هو عملية تعليمية منظمة تتضمن مجموعة من الأنشطة النظرية والتطبيقية المصممة خصيصاً لفئة الشباب الجامعي حاملي المشاريع المقاولاتية في جامعة برج بوعريريج يهدف هذا التدريب إلى تمكينهم من اكتساب المعارف النظرية والمهارات العملية الضرورية لتأسيس وإدارة المشروع المقاولاتي مثل تحليل الجدوى، التسيير العملياتي للموارد، التخطيط الاستراتيجي وبالتالي تعزيز كفاءتهم وقدراتهم على إدارة هذه المشاريع بفعالية.

التوجيه إجرائياً: هو دعم الشباب حاملي المشاريع المقاولاتية نحو تطوير مهاراتهم وتشجيعهم على التفكير الإبداعي من خلال التعليم المقاولاتي كما يسهم عبر حاضنات الأعمال وورش العمل في تمكين الشباب من تبادل المعلومات والخبرات مما يدعم تطوير مشاريعهم بشكل مستدام.

البرامج التكوينية إجرائياً: هي مجموعة من الأنشطة التعليمية التي تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات الشباب الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الخاصة وهذا عبر دورات تكوينية شاملة تنظمها حاضنة الأعمال بجامعة برج بوعريريج تركز هذه البرامج على تنمية الفاعلية الاجتماعية بين الشباب من خلال غرس التفكير مع الاخذ بالمبادرة وبناء القدرات الابتكارية والابداعية كآلية لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي مع توجيههم نحو استثمار الموارد المتاحة وتحديد مصادر التمويل بفعالية و الإلمام بالقوانين التي تحكم المقاولاتية وحماية الملكية الفكرية لمشاريعهم.

تعرف المرافقة المقاولاتية إجرائياً: على أنها آلية دعم تقدمها الهيئات الداعمة مثل الحاضنات ودار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج لتمكين الشباب حاملي المشاريع من تنمية وتطوير الخبرات والمعارف وأساليب التسيير وذلك عبر وسائل وإجراءات متعددة تشمل الدورات التكوينية والتدريب والاستشارات المتخصصة والمساعدات المالية والفنية مما يسهل عملية انطلاق مشاريعهم والدخول الى الأسواق والاستمرار فيها من خلال مرافقتهم وتقديم النصح والإرشاد في مختلف مراحل المشروع.

8. المقاربة النظرية

يعتبر اختيار المقاربة النظرية في الحقل السوسيولوجي عنصراً جوهرياً في بناء أي عمل أو بحث علمي فهي ليست إجراء شكلي فحسب بل تمكن الباحث من فهم الظاهرة المدروسة وتفسير أبعادها من خلال الربط بين الواقع ومختلف المفاهيم والنظريات كما تتيح للباحث القدرة على مقارنة النتائج التي توصل إليها وما توصلت إليه كل الدراسات السابقة، وفي هذا السياق تعددت المقاربات

التي تناولت مفهوم النظرية وما يتعلق بها من مصطلحات معينة تتقاطع جميعها حول النظرية التي تسهم في توفير إطار تفسيري للظواهر المراد تفسيرها ودراستها، حيث عرف توماس وورد النظرية على أنها "نسق منطقي استنباطي استقرائي يتألف من مفاهيم وتعريفات وافتراضات توضح وتعبّر عن العلاقات بين عنصرين أو أكثر من أوجه وجوانب الظاهرة"¹.

كما عرفها كيرلنجر على أنها "مجموعة من الأبنية والمفاهيم المتداخلة والمتفاعلة والافتراضات والقضايا التي تشكل منظور منظما لتفسير ظاهرة ما وذلك من خلال إيجاد علاقات بينها بهدف تفسير الظاهرة والتنبؤ بها"²، وفي تعريف آخر هي "نسق استنباطي تتفاوت في مستويات تحتل فيها القضايا على النسبة الأعلى مكاناً والتي تُعتبر المقدمات المنطقية وتعتبر فيها الفروض المستوى الأدنى بسبب النتائج المقدمة لتفسير الواقع المعاش"³، وباختصار يُمكن القول أن النظرية بصفة عامة هي مجموعة من المفاهيم والتعريفات والافتراضات التي تهدف إلى تقديم رؤية شاملة للظواهر مع محاولة تفسيرها ووصفها والتنبؤ بتأثيراتها المستقبلية.

ونحن في دراستنا الحالية اعتمدنا على النظرية البنائية الوظيفية كإطار شامل ومنهجي وأداة تحليلية كونها تساهم في تحليل أسس المجتمع والوظائف التي تقوم عليها البنى ومن خلال هذا قمنا بدورنا على اسقاطها بدراستنا دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي باعتبار هذه المقاربة تتيح لنا تحليل العلاقة بين التعليم المقاولاتي كونه من المكونات الوظيفية الموجودة داخل الجامعة وما يقوم به من أدوار تساهم في تمكين الطلاب من إنشاء المشاريع المقاولاتية وبالتالي تسهيل الانتقال للفعل الاجتماعي.

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من النظريات المعروفة بشكل واسع في مجال علم الاجتماع حيث تعتبر اتجاه قديم وحديث في الوقت نفسه كما تتأصل جذورها في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و ترتكز إلى مدلولين هما البناء والوظيفة في تفكيك بنية المجتمع والوظائف التي يمارسها وكذلك في تحليلها لمختلف الظواهر الاجتماعية وترباطها حيث يدل المفهوم الأول إلى العنصر أو الجزء الذي يتألف منه أي نظام في حين الوظيفة يُراد بها الاسهام والدور الذي يقوم به كل جزء ضمن البناء

¹ إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 16.

² كفاح يحي صالح العسكري وآخرون، نظريات التعلم وتطبيقاتها التربوية، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2012، ص7.

³ شحاته صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009، ص17.

الكلي¹، بحيث تتكامل الأجزاء مع الكل من منطلق أن الكل لا يكون إلا بتكامل أجزائه وكل جزء يقوم بوظيفة منوطة به بحيث تعمل كل هذه الوظائف على تحقيق توازن النظام الاجتماعي والعمل على بقاءه واستقراره كما يركز هذا الاتجاه بدراسة العلاقات القائمة داخل كل أجزاء البناء الاجتماعي الكلي ويشمل بذلك مستويين في التحليل السوسيولوجي وهو الأسلوب المنهجي والأسلوب التفسيري وتقوم النظرية على مجموعة من المفاهيم الأساسية:

المجتمع: حيث ينظر إليه على أنه نسق من الأفعال المقصودة ويضم هذا النسق مجموعة من المتغيرات والأبعاد المترابطة والمتساندة بنائياً ووظيفياً.

التوازن الاجتماعي: ينظر إليه على أنه هدفاً وغاية محورية تساعد المجتمع على أداء أدواره البنوية لضمان استمراريته وبقائه وهذا يتحقق بالانسجام مع مكونات البناء والتكامل وبين كل الوظائف الأساسية التي تحكمها مجموعة من القيم والأفكار التي يحددها المجتمع لأفراده.

البناء الاجتماعي: يُشير إلى مجموعة من الروابط الاجتماعية المتماسكة والقائمة على الترابط والدعم المتبادل بين الأفراد.

النسق الاجتماعي: يتكون المجتمع من مجموعة من الأجزاء المتكاملة يؤدي كل جزء منها دوراً مُحدد في إطار التكامل والتنظيم بعيداً عن الفوضى والعشوائية حيث يعد قيام كل عنصر بوظيفته شرطاً أساسياً من أجل الحفاظ على التوازن البنوي ومنع حدوث الاختلالات الوظيفية ويعمل داخل هذا المجتمع الأنساق الفرعية التي يقوم فيها كل نسق على إشباع وتلبية الحاجيات قصد تحقيق التفاعل الوظيفي الإيجابي الذي ينتج عنه في النهاية حالة من الاستقرار الاجتماعي والتوازن.

النظام الاجتماعي: فاعتبار المجتمع نظاماً اجتماعياً مكوناً من أجزاء متكاملة فهذا يعني أن أي خلل يصيب أحد أجزائه ينعكس سلباً على توازن النظام الكلي ذلك أن الكل لا يتأثر بالجزء فحسب بل قد تتأثر الأجزاء بالاختلال الذي قد يصيب المستوى العام للنظام وهذا بدوره يؤكد طبيعة الطابع الوظيفي المتبادل لبنية المجتمع.

الوظيفة: ويقصد بها الدور الذي يقوم بها الجزء في الكل أي مجمل النشاطات التي يؤديها الفرد أو الجماعة في المجتمع.

¹ غربي محمد، قلواز إبراهيم، النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 1، العدد 3، 2019، ص 167.

الترباط: يعني أن كل عناصر النسق مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض وكل عنصر أو جزء في النظام لا يعمل بمعزل عن بقية المكونات الأخرى بل يتفاعل معها.

التباين: ما يعني أن النسق الاجتماعي يسعى باستمرار إلى الحفاظ على التوازن الداخلي ويتجه باستمرار نحو تحقيق التوازن¹.

علاقة النظرية المتبناة مع موضوع الدراسة:

من خلال عرض الإطار العام للمقاربة البنائية الوظيفية تجدر الإشارة إلى اسهامات بعض روادها الذين لعبوا دوراً في تطوير أدوات التحليل داخل الاتجاه الوظيفي وفي مقدمة هذا نجد من أبرز الباحثين كل من تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون اللذان ساهما في تقديم بعض المفاهيم التي يمكن اسقاطها على موضوع الدراسة حيث يعد بارسونز من المساهمين في تطوير الصياغات النظرية والمفاهيمية في الحقل السوسيولوجي وبالتحديد في مجال البنائية الوظيفية كونه استطاع من تقديم مفاهيم متنوعة ورؤى جديدة مما أتاح له في النهاية من صياغة نظرية الفعل الاجتماعي والتي تعد من أصغر الوحدات في التحليل السوسيولوجي والفعل الاجتماعي حسب "سلوك صادر عن فرد ويأخذ بعين الاعتبار الآخرين مستنداً في توجيهه وتفسيره إلى قيم ومعايير اجتماعية يعيها الفاعل ويتكون هذا الفعل من جماعة أو مؤسسة أو فرد وموقف يتم فيه حدوث الفعل إضافة إلى رموز لتحقيق الأهداف"²، بينما لعبت تحليلات روبرت ميرتون التمييز الدقيق بين الوظائف الكامنة والظاهرة وهو ما يساعدنا في تحليل الأبعاد المعلنة والغير معلنة للتعليم المقاولاتي داخل الجامعة.

إن من المفاهيم الأساسية التي ينطلق منها تالكوت بارسونز هي النسق ولكي يحقق هذا الأخير استمراريته وتوازنه يجب أن يلبي أربعة متطلبات أساسية أطلق عليها بارسونز "المتطلبات الوظيفية"، وهي:

التكيف مع البيئة: تهيئة النسق للاستجابة لكل المتغيرات البيئية وتوفير حاجات أعضائه الأساسية.

الهدف: تحديد المسار نحو بلوغ الغايات من خلال تنظيم الوسائل والموارد الضرورية.

المحافظة على النمط: وهذا من خلال ترسيخ القيم والمعايير الاجتماعية وإدارة التوترات المحتملة أن تحدث داخل النسق.

¹ غربي محمد، مرجع سابق، ص ص 174، 175.

² مرجع سابق، ص 176.

التكامل: وهذا من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات النسق من أجل تعزيز التماسك واستقراره¹.

وبالنظر إلى تلك المتطلبات الوظيفية نجد أن الجامعة تسعى بكافة الوسائل إلى التكيف مع ما يحدث من تحولات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية فالمتطلبات الوظيفية تسعى إلى تحقيق التوازن في المنظمة الجامعية وهذا بين المعرفة النظرية المكتسبة والعملية المصاحبة للتجسيد الفعلي للمشاريع المقاولاتية فههدف التعليم المقاولاتي تكوين و بناء جيل من الشباب الجامعي يتمتع بالخصائص السلوكية المتعلقة بالمقاولاتية وهذا من خلال التركيز على تعزيز المهارات اللازمة والأساسية مثل المبادرة وتحمل المخاطرة والاستقلالية الذاتية، كما يسعى إلى غرس سمات وخصائص المقاولاتية الضرورية والمهارات اللازمة الواجب توفرها في المقاول لتمكين هذا الجيل من خلق مشاريع تقنية متطورة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يسهم هذا النوع من التعليم المقاولاتي في تحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتجسيد والتنفيذ وعليه يصبح التعليم المقاولاتي ليس مجرد تقديم المعرفة النظرية فقط بل يوجه الشباب نحو مسارات مهنية واضحة تساعد في النجاح الشخصي والمهني ويساعد ذلك في تعزيز مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال هذا يستطيعون الخريجون بناء هويتهم المهنية بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

ومع ذلك قد يواجه بعض الشباب نوعاً من التوتر بين الحفاظ على القيم الاجتماعية التي تشجع على الوظائف التقليدية وبين الرغبة في المبادرة والمخاطرة التي تميز العمل المقاولاتي مما يخلق حالة من التردد والخوف من المجهول نحو اتخاذ خطوات جريئة في مجال المقاولاتية، لكن على الرغم من هذا التحدي فإن التعليم المقاولاتي يعزز من قدرة الشباب على تجاوز الصراع الداخلي من خلال تقديم مفاهيم وأدوات تساعد على تغيير طريقة تفكيرهم التي تسمح لهم من التفكير نحو الفكر المقاولاتي وهنا يكمن دور هذا التعليم في إدارة هذا التوتر وتحفيز الشباب ليس فقط لتبني الأفكار المقاولاتية بل أيضاً لتطوير مهاراتهم في مواجهة القيود الثقافية والاجتماعية التي قد تحول دون اتخاذ قرارات مقاولاتية جريئة وهنا يصبح التعليم المقاولاتي بمثابة أداة فعالة لتحويل تلك الضغوط الاجتماعية إلى دافع قوي نحو التوجه المقاولاتي ومصدر قوة في الاستقلالية الذاتية.

ومن خلال النظر في مفهوم التكامل كما طرحه تالكوت بارسونز يمكننا تطبيقه على التعليم المقاولاتي حيث يشترط وجود تفاعل منسجم وتعاون فعال بين مكونات هذا النظام لتحقيق الهدف المشترك وهو تشجيع الشباب الجامعي على الابتكار وخلق أفكار جديدة في المجال المقاولاتي وهو

¹ ليليا بن صويلح، مدخل لعم اجتماع تنظيم وعمل مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمه، ص72

ما نلاحظه في المقررات الجامعية حيث تم ادخال مادة المقاولاتية في كل التخصصات الأمر الذي يعد خطوة أساسية نحو تحقيق هذا الهدف، إن العمل مع جميع العناصر داخل النظام التعليمي يساهم في التناسق والتعاون فمثلا الأساتذة ينقلون المعرفة للطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة المشاريع وتطوير التفكير النقدي لحل المشكلات المعقدة والخبراء يزودونهم بالخبرات العلمية اللازمة حيث يستفيد الشباب من تجاربهم السابقة ويتعلمون ويطبّقون ما اكتسبوه من معارف كما يتم تفعيل هذه المعارف من تنظيم ورش العمل التي تسمح لهم بتطبيق ما تعلموه في بيئة واقعية، كما تساهم الأنشطة والأيام التحسيسية دوراً مهماً في تعليم مهارات التسويق وإدارة الوقت فضلاً عن تعزيز الثقة بالنفس ليكونوا مستعدين لبدء مشاريعهم الخاصة لذلك من الضروري توفير بيئة داعمة على تحقيق أحلامهم في الاستقلالية المهنية.

إن العمل المقاولاتي يساعد الشباب على التكيف مع التحديات والفرص الاقتصادية من خلال تعريف الشباب بالتحويلات الحالية في العصر ما يسهم في تأهيل الشباب الجامعي لضغوط السوق وتحديات العمل والمقاولاتية من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة للابتكار والابداع هذه المهارات تساعدهم في مواكبة العصر الحديث باعتبار المشاريع المقاولاتية أصبحت تتقدم في جميع المجتمعات الأمر الذي سيؤدي إلى القدرة على أداء الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والمرونة في التكيف مع بيئة العمل على المدى البعيد.

فمن خلال المقاربة الوظيفية تؤدي الجامعة عدة أدوار تتوزع بين الوظائف الظاهرة والكامنة فوفقاً لتحليل روبرت ميرتون فإن الوظائف الكامنة هي التي غير مععلن عنها وتخفي ورائها أهدافاً غير ظاهرة وفي ظل هذا الإطار تعد الجامعة من المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي أدوار متعددة داخل المجتمع بعضها ظاهر ومعلن يتمثل في التكوين الأكاديمي وإعداد الطلبة للإندماج في سوق العمل إلى جانب وظائف كامنة تتشكل ضمن سياقات التحويلات الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا الإطار تبلورت أهمية التعليم المقاولاتي كبديل للنموذج الكلاسيكي الذي لم يعد يواكب متطلبات العصر خاصة في ظل تفاقم أزمة البطالة بين الشباب.

إن اعتماد الجامعة على التعليم بديلاً عن النموذج الكلاسيكي يعكس تحولاً في الوظائف الكامنة للجامعة بحيث لم تعد تقتصر على كونها مجرد فضاء لتلقين المعرفة بل تحولت إلى فضاء داعم لتعزيز الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وتحفيزهم على خوض مسارات مهنية تعتمد على تأسيس مشاريعهم الخاصة والاعتماد على الذات بدلاً من الاقتصار على فرص التوظيف التقليدية وفي السياق نفسه يصبح التعليم المقاولاتي بديلاً استراتيجياً لدعم ريادة الأعمال من خلال تبني آليات حديثة من بينها إنشاء حاضنات الأعمال داخل الجامعة والتي توفر بيئة محفزة لتطوير أفكار الطلبة وتحويلها

إلى مشاريع قابلة للتنفيذ وتقديم الدعم اللازم بدءاً من بلورة الفكرة مروراً بالتخطيط والإعداد وصولاً إلى التنفيذ الفعلي والاستفادة من آليات المرافقة المقاولاتية والمزايا التي تتيحها السياسات الوطنية في هذا المجال من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع الوكالات الوطنية المعنية بالمقاولاتية بهدف توفير الدعم اللازم للخريجين سواء من حيث التمويل أو التوجيه أو المرافقة الإدارية والتقنية، كما عززت الدولة هذا التوجه من خلال قانون 1275 الذي يشجع طلبية الليسانس والماستر على الحصول على شهادة مؤسسة اقتصادية وتبني آليات تدعم الابتكار والابداع مثل براءة الاختراع لتعزيز الفكر المقاولاتي للطلبة.

وعلى فإين وظائف الجامعة لم تعد محصورة في نقل المعرفة الأكاديمية بل باتت تشمل إعادة تشكيل تصورات الشباب حول المستقبل المهني وتشجيعهم على المبادرة والمخاطرة المدروسة وتبني مسارات أكثر استقلالية كخيار استراتيجي لمواجهة تحديات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة:

إن البحث العلمي هو الدراسة العلمية الدقيقة التي يقوم بها كل باحث في مجال تخصصه قصد الكشف ورصد معرفة واقعية ومعلومات حول ظاهرة أو مشكلة معينة والعمل على الوصول إلى الآليات التي تحكم فيها وحصر العوامل التي تكون ورائها وهذا باتباع جميع مراحل البحث العلمي قصد إضفاء الروح العلمية على الظاهرة وعليه فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بموضوع الدراسة بدءاً من تحديد الإشكالية وربطها بالدراسات السابقة قصد توضيح الإضافة التي انبثقت عليها هذه الدراسة حيث تم طرح التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية وفقاً لمتغيرات الدراسة كما تحديد أسباب اختيار موضوع الدراسة والأهمية والأهداف كما تطرقت الباحثة لعرض المقاربة النظرية المتبناة في دراستنا الحالية وتوضيح المفاهيم الأساسية للدراسة والمفاهيم الثانوية مع توضيح دلالاتها الإجرائية في سياق الدراسة.

الفصل الثاني: منظور سوسيولوجي للمقاولانية

تمهيد

1. قراءة في نظريات مفسرة للمقاولانية:
 - المقاربة الوظيفية.
 - المقاربة السلوكية
 - نظرية استغلال الفرص.
 - نظرية السلوك المخطط.
 - المقاربة العملياتية.
 - المقاربة الديمغرافية
2. من سوسيولوجيا التنظيمات إلى سوسيولوجيا المقاولانية.
3. مراحل المسار المقاولاني.
4. مصطلحات ذات علاقة بالمقاولانية:
 - الروح المقاولانية.
 - الثقافة المقاولانية.
 - العملية المقاولانية.
 - المقاول.
5. ممارسات تعزيز المقاولانية داخل الجامعة.
6. البعد السوسيولوجي لظاهرة المقاولانية.
7. دور المقاولانية على الصعيد الاقتصادي.
8. دور المقاولانية على الصعيد الاجتماعي.

خلاصة

تمهيد:

تعد النظرية أساسية بالغة الأهمية للباحث السوسيولوجي حيث تمثل إطاراً موجهاً لفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية سواء من الناحية النظرية أو الميدانية، فالنظرية تمثل نمطاً لبناء المعرفة العلمية وتوفر أفكاراً ومفاهيم تساعد على تفسير جوانب من واقعنا الاجتماعي والسلوكي والحديث حول موضوع المقاولاتية يفتح أفقا واسعة لاستكشاف المقاربات النظرية المختلفة المتعلقة بهذه الظاهرة حيث تتفاوت هذه المقاربات في التركيز بين جوانب مختلفة للمقاول فهناك من يسعى لتحليل صفاته الشخصية، في حين يركز الآخرون على فهم دوره ووظيفته وهناك تيار يضع التركيز على كيفية تنفيذه لأنشطته بشكل فعال، وعليه سنبدأ باستعراض مجموعة متنوعة من الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية تتنوع بين الوظيفية أو الاقتصادية مثل رؤية جوزيف شومبيتر وبيتر دراكر، والسلوكية مثل أهمية دافعية الفرد والعلاقات الإنسانية إضافة إلى الاتجاهات القيمية مثل روح المبادرة والاخلاقيات الدينية عند ماكس فيبر ونموذج اقتناص الفرص الاستثمارية وقد تم تصنيف هذه النظريات بناءً على الأفكار التي قدمها هؤلاء العلماء دون التركيز على التسلسل الزمني، وفي إطار علم الاجتماع يعتبر الاقتراب من موضوع المقاولاتية بمنظور سوسيولوجي أمراً أساسياً يتطلب ذلك النظر إلى المقاولاتية كظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر بتفاعلات المجتمع والتركيز على تحليل الخصائص الاجتماعية الفريدة للمقاولاتية وكيف يمكن تطبيق سمات الظواهر الاجتماعية عليها مما يضيف عمقاً للفهم لا يقتصر فقط على الجوانب التقنية أو الاقتصادية وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل.

أولاً: قراءة في النظريات المفسرة للمقاولاتية:

يمكن القول بأن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع المقاولاتية أولت إهتماماً رئيسياً على المقاول نفسه وذلك بطرح الأسئلة التالية: من هو المقاول وماذا يفعل؟ وكيف يقوم بتلك العملية والجدول التالي يوضح التطور التاريخي لهذه المقاربات:

جدول رقم (01): يوضح التطور التاريخي لمقاربات المقاولاتية.

الأسئلة الرئيسية	ماذا؟	من/ لماذا؟	كيف؟
مقاربة وظيفية	مقاربة حول الأفراد	فيما يتعلق بالعملية.	
منذ 200	منذ مطلع الخمسينات	منذ أوائل التسعينات	
اقتصاد	علم النفس، علم النفس الاجتماعي، علم النفس المعرفي، الأنثروبولوجيا.	علوم التسيير، نظريات التنظيمات	
واجبات وأدوار المقاول	المقومات الشخصية، المميزات الفردية للمقاولين والمقاولين المستقبليين.	عملية إطلاق المؤسسات الجديدة أو الأنشطة المستحدثة	
الوضعية	الوضعية، علم اجتماع الفهم.	البنوية الوضعية	
الكمي	كمي/ كفي	كفي/ كمي	
هل هو فاعل أساسي أم مساهم ضعيف التأثير	يتميز المقاول في خصائصه وسماته مقارنة عن غيره	تتنوع طرق إنشاء المؤسسات والمشاريع الحديثة	

المصدر: نجوى بوزيد، الظاهرة المقاولاتية: بين التناول النظري وخصوصية التجربة الجزائرية، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 31، 31/12/2014، ص 295.

وفيما يلي عرض لمختلف المقاربات:

1. المقاربة الوظيفية:

تركز هذه النظرية على دور ووظائف المقاول هو الشخص المبدع والمبتكر وهو الذي يخلق الفرصة من خلال بحثه، ومن بين رواد هذه المدرسة نجد ريتشارد كانتيلون وجان بابتيست ساي وجوزيف الويس شومبيتر، حيث يعد كانتيلون المؤلف الذي كان له الأثر الأكبر في مجال المقاولاتية

إذ اعتبر المقاول بأنه " الفاعل الذي يشتري مواد أولية بسعر معلوم ليبيعه بسعر غير معروف أي يقتني سلع بأسعار محددة ومتفق عليها مسبقاً ويواجه التحديات والمخاطر الناتجة عن تغيرات الأسعار وعدم اليقين عند بيعها في المستقبل مما يستدعي التعامل مع احتمالات الانخفاض في القيمة السوقية"¹.

ويتوافق هذا الطرح مع رؤية جان بابتيست الذي ميز بين مهنة رجل الأعمال والرأسمالي مُشيراً إلى أن رجل الأعمال ينتمي إلى أسرة عريقة في مجال ريادة الأعمال حيث يركز جوهر هويته على الابتكار وبعبارة أخرى اعتبر رواد الأعمال أشخاصاً يتميزون بقدرتهم على خلق أشياء جديدة تحقق إنجازات ونتائج ملموسة بموارد أقل، فهم أفراد يتمتعون بروح الحماس والشغف والإصرار اتجاه المشروعات ويشكلون المحرك الأساسي وراء التنمية الاقتصادية إذ يتمثل دورهم الأساسي في دمج وتنسيق عوامل الإنتاج بمختلف أنواعها وتجسيد الأفكار في شكل سلع وخدمات تستجيب لإحتياجات السوق لذلك رأى ساي أن المقاول هو فاعل اقتصادي تسهم أنشطته في خلق قيمة مضافة تميز حجم نشاطاته لأنه يتميز بروح المغامرة والقدرة الفريدة على تحمل المخاطر بنجاح ومحركاً للتدمير الإبداعي الذي يكون الدافع إليه هو التحدي والتغيير وهو الوكيل الاقتصادي الذي يُسهم في خلق الجديد داخل السوق عبر إدخال عناصر مبتكرة التي تجعل من الإبداع آلية لإعادة إنتاج الثروة ووسيلة لتحقيق القيمة والربح.²

بينما اعتبر شومبيتر المقاول على أنها تدمير خلاق أو كسر إبداعي لتوازن السوق بين الطلب والعرض من خلال ابتكار منتج أو خدمة جديدة، وقد ركز على أهمية الابتكار كمحور أساسي في مجال المقاولاتية وتنمية المشاريع فبالنسبة له فإن رائد الأعمال والرأسمالي ليس لديهما نفس المغزى، فالمقاول يحتاج إلى رأسمال لتسيير نشاطه الاقتصادي ومتحمل لتبعات المخاطر المالية التي قد ترافق عملياته الإنتاجية ضمن بيئة اجتماعية واقتصادية تتسم بالتغيير وقد ربط المقاول بخمسة عناصر:

- استحداث سلعة جديدة.
- ادخال طريقة جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- فتح مصدر جديد للمواد الخام.
- هيكل تنظيمي أو إطلاق مبادرة صناعية جديدة.³

¹ louis jacques filion : Defining the Entrepreneur Complexity and Multi-Dimensional System Some Reflections , Rogers-J.A – Bombardier Chair of Entrepreneurship HEC Montréal 2008.p3.

² louis jacques filion , ipid.p.4

³ Op .cit , p03

ويصنف المقاولين الى أربعة أصناف:

- أ- المنتج المسوق: الذي يُقدم مشروع رأسمالي حيث يُمارس هذا النوع من المقاولين وظائف متعددة.
- ب- قبطان الصناعة: سواء من خلال التأثير الشخصي أو من عن طريق الحصول على الملكية أو مراقبة أغلب الإجراءات.
- ج- المدير الموظف: يخضع لقانون أساسي خاص به وقد يعير أهمية أو لا يهتم لنتائج المؤسسة، وأفعاله ليست رأسمالية.

د- المؤسس المشارك بقوة في بداية نشاط المؤسسة، فهو يبعث نشاط وينسحب بعدها بسرعة¹. أما ميزس يرى أن وظيفة المقاول تحدد بقدرته على استغلال المعلومات المتاحة لصالحه كما يتفق مع رأي كيرزنر الذي ركز على مساهمة المقاول في جمع الأفكار والمعلومات واستخدامها بشكل فعال كما أكد على أهمية الحماس والحيوية لدى المقاول التي تعتبر بمثابة المفتاح لاكتشاف الفرص المناسبة واستغلالها مطلقاً على هذه العملية مصطلح "الشغف المقاولاتي"².

وبالرغم من المحاولات السابقة لفهم ظاهرة المقاولاتية إلا أنها لا تزال محيرة ومعقدة مما أدى الى تحفيز الباحثين على المساهمة في تحقيق نقلة علمية لتفسير البنى وكل العلاقات المرتبطة بها من خلال معالجة هذه الظاهرة بمنظور السلوك والاجتماع متجاوزين بذلك النظرة الاقتصادية الضيق.

2. المقاربة السلوكية:

كان لماكس فيبر 1864_1920 وويرنر سومبارت 1863_1941 تأثير كبير على نهج شومبيتر تجاه رجل الأعمال "المقاول" حيث يرى فيبر أن الرأسمالية الحديثة هي رأسمالية المشروعات والتي تقوم على الاستخدام العقلاني، وأرجع ظهور المقاولين بميلاد البروستنتينية وروح الرأسمالية كما يشرح ذلك بوضوح في كتابه "أخلاقيات البروتستانية وروح الرأسمالية" الذي نشر عام 1905، ويعتبر أن المشكلة الرئيسية ليست في توسع أو إنتشار الرأسمالية وإنما في أصل الرأسمال المرتبط

¹ ريم لونيبي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة1، 2019-2020، ص 55

² مرجع سابق، ص 50.

بروح الرأسمالية، فهو يربط بين العقلانية وفكر الرأسمالية حيث يرى أن الرأسمالية الحديثة تقوم على توظيف العمال المأجورين الذي تديرهم بعقلانية منظمة بيروقراطيا.

إن تحليل ماكس فيبر يجمع بين التحليل الاقتصادي والتحليل الاجتماعي وقد أدرج في مقارباته العملية مسألة المشاريع العقلانية البرجوازية والمقاول في كتابه " الاقتصاد والمجتمع " الذي نشر عام 1922، ويلاحظ فيبر أن مصالح مالك المؤسسة لا تتطابق بالضرورة مع مصالح مالك المشروع وهذا التمييز مهم جدا لأنه يبرز التعقيدات الاجتماعية في تنظيم العلاقات الاقتصادية وهو ما يسمح باختيار مدير مؤهل ويتجنب تدخل محبي السلطة والنفوذ واستحوادهم على المناصب الإدارية بطريقة لاعقلانية، فالمقاول عنده هو ذلك الفاعل الذي يسعى لتعزيز مكانته في السوق وبوجه مسار المؤسسة وأنشطتها بطريقة دائمة ومستمرة نحو السعي لتحقيق أهداف ربحية كما أنه يتمتع بالحرية ومسؤولية اتخاذ القرارات.

فالنسبة لفيبر المقاول هو رجل رأسمالي والصورة المركزية الاجتماعية الأساسية للرأسمالية ويحرص بتصرفه العقلاني إلى انتهاز الفرص وكسب المال من خلال شراء أو بيع السلع الاستثمارية، وهو الشخصية المركزية للأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية والطاقة المعنوية كما يشير إليها فيبر والتي تعد دافعا معنويا ينشط المقاول نحو تنفيذ مشروعه وتعزيز التفاعل بينه وبين العمال.¹

كما ترتبط الروح الرأسمالية على سبيل المثال بتفاعل السمات المهنية العائلية حيث أن الأطفال الذين أنشئوا في أسر تمتلك مشاريع تجارية يكتسبون دون شك تلك القيم الأخلاقية وهذا ما يفسر تكرار الفعل المقاولاتي، خاصة لدى الذين ولِدوا في ظروف قاسية إذ يترسخ فيهم فُصول الرغبة في التمسك بالمبادئ والقيم المرتبطة بأفكار ومبادئ الرأسمالية البرجوازية كجزء من التنشئة الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب السعي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب واعتماد أسلوب حياة يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف كما يتمتعون بالاستعداد لتغيير المهنة أو التخصص من أجل تطوير مهاراتهم فضلا عن امتلاكهم قدرة على الادخار بهدف تحقيق التراكم الرأسمالي.²

أما بالنسبة لماكيلاند الذي يعد من الرواد في دراسة سلوك المقاول في العلوم السلوكية فإنه يعتبر المقاول شخصا يظهر دوره من خلال مراقبة عمليات إنتاج الآخرين لأغراض استهلاكه الشخصي فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار مدير وحدة إنتاج الحديد في الاتحاد السوفياتي مقاولاً لأنه

¹ ريم لونيبي، مرجع سابق، ص ص 51، 50

² André Tiran, la théorie de l'entrepreneur, son évolution et sa contextualisation, Sophie boutillier, may2016, p4, 5

يمارس نشاطاً يشبه دور المقاول ضمن الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، وقدر ركز في تفسيره للسلوك المقاولاتي على أن الرغبة في تحقيق الذات وامتلاك السلطة هما العاملان الرئيسيان اللذان يحفزان الفرد نحو إرساء مشروعه الخاص¹، كما أشار إلى مجموعة من السمات المحددة والمميزة لأصحاب المشاريع العالية الإنجاز على النحو التالي:

- قاموا بتحديد أهداف عملية تتسم بالواقعية وقابلة للتحقيق والنجاح بالنسبة لهم.
- يتميزون بقدرتهم على تحمل المخاطر المحسوبة.
- يميلون على اختيار المواقف التي تتيح لهم تحمل المسؤولية الكاملة في حل المشكلات.
- يستفيدون من ردود الفعل المنهجية التي توضح مدى فعالية أدائهم.
- إن حاجتهم في الإنجاز لا تتبع فقط من الرغبة في الحصول على مكافآت مادية أو اعتراف اجتماعي بل لأن تحقيق الإنجازات الشخصية بحد ذاتها هو ما يمنحهم شعوراً عميقاً بالرضا والاكتفاء.

ووفقاً لماكلياند فإن تفاعل الدوافع الشخصية مع الظروف البيئية الملائمة عاملاً محورياً في تعزيز المقاولاتية حيث أن القدرة على تنظيم المشاريع والآليات المرتبطة بها هي قضايا مجتمعية وتتطلب زمناً طويلاً لتحقيق النضج الكامل، كما أشار إلى ضرورة تحسين البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتصبح أكثر ملائمة للأعمال الحرة وهذا يعد خطوة أساسية في تحفيز النمو للأعمال الحرة في الدول النامية أو ذات الاقتصادات المتخلفة²، وكانت أولى الانتقادات التي وجهت لماكلياند حول نظريته للمقاولاتية من خلال اقتضاره على تفسير السلوك المقاولاتي في تحقيق الذات والسلطة كما نجد مثلاً عن آلان فايول الذي كان له رأي مغاير فحسبه فإن دوافع المقاول لا تقتصر فقط على عامل تحقيق الذات أو الرغبة في السلطة بل تشمل مجموعة من السمات والخصائص المتنوعة مثل: " التفاؤل، المرونة، المثابرة، تحمل الغموض، الثقة بالنفس، الانخراط في المشاريع برؤية بعيدة المدى... وغيرها³."

أما الانتقاد الثاني الموجه لنظرية الرغبة في تحقيق الذات لماكلياند فيرتكز على تبسيطه المفرط حيث اقتصر على تفسير تطور رفاهية مجتمع ما بعاملين أساسيين فقط هما:

¹ ريم لونيبي، مرجع سابق، ص 52، 53

² قاسم محمد، رشيد زرواتي، جحيظ حمزة، الأطر النظرية والمقاربات الفكرية للفعل المقاولاتي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2023، ص 858.

³ ريم لونيبي، مرجع سابق، ص 52.

_ الرغبة في تحقيق الذات.

_ والرغبة في الحصول السلطة¹.

3. مقارنة لوفر:

قامت جاكلين لوفر بتحديد أربعة نماذج للمقاولين هي:

أ_ المقاول المدير أو المبدع: والذي يكون مديراً أو مبدعاً ونشأ في سياق بيئي تعليمي واسعاً حقق من خلاله مساراً مهنيًا في مؤسسة كبيرة ومن المقاولين أيضاً من تحركه دوافع داخلية تتمثل في السعي للإنجاز والتطلع إلى السلطة وتحقيق أهدافه الشخصية وتشكل عملية التطور المستمر والإبداع المحور الرئيسي في توجهاته المهنية حيث يسعى باستمرار إلى إدخال الابتكار والتجديد في كل جانب من جوانب عمله.

ب_ المقاول المالك والمتوجه نحو النمو: يتمثل هدف هذا النوع من المقاولين في تحقيق التوسع والاستدامة غير أن ذلك يطرح إشكالية الاستقلالية المالية من خلال البحث عن إيجاد التوازن بين النمو والملكية لضمان استقرار مشروعه ورغم أن دوافعه متشابهة مع الصنف السابق إلا أن حاجته إلى السلطة تبدوا أكثر وضوحاً وبروزاً في سلوكه وممارساته الاقتصادية والاجتماعية.

خ_ المقاول الراض للنمو لكنه يبحث عن الفعالية: يتبنى هذا النوع من المقاول خيار الاستقلالية بوضوح حيث يضعها كأولوية رئيسية في مساره المهني ويرفض النمو الذي يمكن أن يؤدي إلى تعرض أهدافه للخطر أو عدم تحقيقها وتتمحور دوافعه بشكل أساسي حول الحاجة إلى السلطة ويرى في الاستقلالية وسيلة لتأكيد قدرته وسيطرته في إتخاذ القرارات بحرية داخل النسق الاقتصادي والاجتماعي دون قيود خارجية.

د_ المقاول الحرفي: يعكس هذا النموذج بوضوح روح المقاول على التحدي والمقاومة حيث يشكل الدافع الأساسي لإنشاء مؤسسته الحاجة إلى الاستقلالية وبالنسبة له لا تكمن الأولوية في تحقيق الفعالية الاقتصادية بقدر ما تتركز على ضمان البقاء والاستمرارية إذ يرى في الاستقلالية قيمة تتجاوز مجرد النجاح المالي².

¹ ريم لونيبي، مرجع سابق، ص53.

² مرجع سابق، ص 58.

4. نظرية استغلال الفرص:

وفقا Dutta و Crossan 2005 فإن الفرص موجودة بشكل مستقل عن المقاولين ومفهوم المقاولاتية هو قدرة الفرد على اكتشاف واستغلال الفرص وتطوير أفكار جديدة مبتكرة واستثمارها لتحقيق نتائج ناجحة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، فحسب Gasson الفرصة هي الحالات والظروف التي تتيح للأفراد أو المؤسسات من عرض وتسويق منتجاتهم وخدماتهم وتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي ملموس وبالتالي تحقيق أرباح تفوق التكلفة الإنتاجية وبغض النظر عن الموقف الوجودي المعتمد يمكن تحديد مصادر عديدة ومتنوعة للفرص لدى المقاولين حيث يقترح دركر تصنيفا يمكن بلورته حول الأنواع الثلاثة التالية:

_ الفرص التي نواجهها في الأسواق تنشأ من التباينات وعدم تناسق المعلومات او القيود المفروضة على التكنولوجيا والتي تتيح تلبية الاحتياجات الغير الملباة.

_ الفرصة هي نتيجة للتغيرات الخارجية بما في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي تشكل سياقاً للفعل المقاولاتي.

_ الفرصة هي ثمرة الاختراعات والاكتشافات والتي تتيح الوصول إلى معارف جديدة.

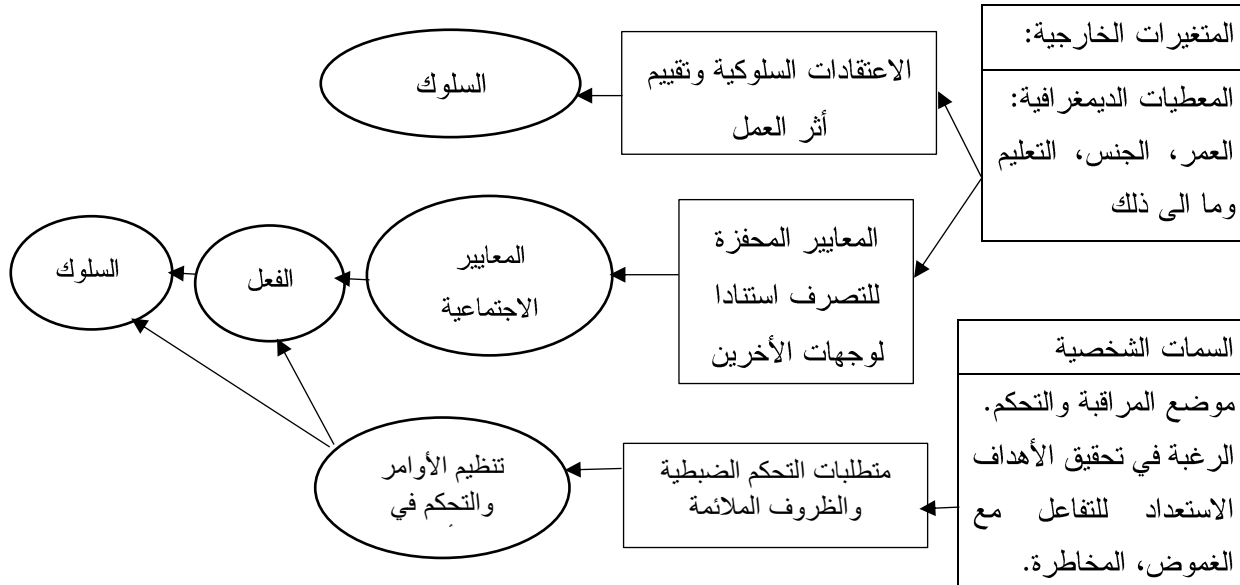
هذا التوجه يركز على استكشاف الفرص واستثمارها وتوظيفها لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة ويوضح Kirnez استناد الى Hayek أن الافراد لديهم فقط معلومات محدودة و مجزأة مرتبطة بظروف المكان مما يجعل من الصعب التنبؤ عوامل نجاح أي عمل ريادي أو تحديد أفضل علاقة بين الوسائل المستخدمة والغايات المرجوة بالإضافة الى ذلك فإن ديناميكيات السوق تتميز بالتغير المستمر في الأدواق والتكنولوجيا وتأثيرها على سلوك الفاعلين، وهنا يقدم كيرزنز فكرة اليقظة في المقاولاتية والتي يعرفها على انها موقف من التقبل تجاه الفرص المتاحة والتي يمكن ان تساهم الخبرة المكتسبة في قطاع تعزيز هذه اليقظة المقاولاتية¹.

¹ Karim Messeghem, L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne, le congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25-27 octobre, 2006, p5.6

05-نظرية السلوك المخطط:

ترى هذه النظرية أن تصرفات الفرد تتبع من سلوكه بتوجهاته الفردية واختياراته الذاتية وأن أي إنشاء مشروع تجاري هو سلوك مخطط تتأسس فيه النية كإطار متين لفهم ديناميات التنظيم وتحسينها بشكل فعال مع إدراك الرقابة على السلوك والفرص الضرورية لتحقيق السلوك " وتركز نظرية السلوك المخطط على ثلاثة محددات رئيسية مستقلة من الناحية المفاهيمية وأول هذه المحددات هو الموقف تجاه السلوك والذي يعبر عن مدى تقييم الفرد للسلوك بشكل إيجابي أو سلبي ضمن بيئته الاجتماعية، والمحدد الثاني هو القاعدة الذاتية التي تعكس الضغط الاجتماعي الذي يشعر به الفرد لأداء السلوك أو تجنبه وما يتعرض له من محيطه الاجتماعي (العائلة، الأصدقاء، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تكون هناك دوافع نفسية إضافية مثل الطموح لتحقيق النجاح الشخصي وتطوير المهارات الفردية، أما المحدد الثالث فهو السلوك المدرك والذي يشير إلى مدى سهولة أو صعوبة تنفيذ السلوك استناداً إلى خبراته السابقة والمعارف المكتسبة التي يملكها والتحديات المتوقعة، ويتضمن موقف الشخص تجاه السلوك مدى درجة التقييم أو الطموح سواء كان مرتبطاً بالإيجاب أو السلب للفرد تجاه سلوك الفرد المعني¹.

شكل رقم (02): يوضح العناصر التي تتضمنها نظرية السلوك المخطط 1991.



La source : Yifan Wang, l'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française ; une étude longitudinale ,2011.p31

¹ محمد الشريف ناصري، النية المقاولاتية بين نموذج الحدث المقاولاتي ونظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد5، العدد1، 2021، ص 248.

وبشكل عام كلما كانت المواقف إيجابية والقواعد الذاتية داعمة وكلما زادت درجة التحكم السلوكي المدرك كانت نية الفرد في أداء السلوك أقوى ومع ذلك تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل في التنبؤ حسب طبيعة السلوك والسياق ففي بعض الحالات قد يكون للمواقف تأثير كبير على النوايا بينما في حالات أخرى تكون المواقف والتحكم في السلوك كافية لتفسير النوايا وفي سياقات أخرى تساهم جميع هذه العوامل الثلاثة بشكل مستقل في تشكيل النوايا السلوكية¹.

وبناءً على الشكل والنظرية يمكن القول أن نظرية السلوك المخطط تستند في توجهها إلى فكرة مفادها أن توجه الفرد نحو المقاولاتية يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية: النية، والموقف الاجتماعي، وقدرة الفرد على السيطرة على السلوك وتعتبر النية عامل محوري تشير إلى قدرة الشخص على التخطيط للمقاولاتية والاستعداد لتحمل المخاطر والجهد المطلوب والسيطرة الذاتية في تحقيق أهداف المقاولاتية.

6. المقاربة العملياتية للمقاولاتية:

هذا الاتجاه ينظر إلى المقاولاتية باعتبارها عملية تتحور حول إنشاء منظمات جديدة، فحسب هذا الاتجاه لا تقتصر المقاولاتية على مجرد تأسيس المشاريع فحسب بل تشمل جميع الأفعال والممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها المقاول ضمن سياق تنظيمي لتعبئة وتنسيق الموارد المتنوعة من معلومات، موارد مالية، بشرية...، وذلك بهدف تحويل فكرة إلى مشروع منظم وقابل للتنفيذ كما يؤكد هذا الطرح على أهمية قدرة المقاول على إدارة التغيير والتحكم في مسيرته من خلال تبني ممارسات مقاولاتية مبتكرة تساهم في تعزيز الديناميكية التنظيمية للمشروع وضمان استمراره².

ويرى هذا الاتجاه أن إنشاء المنظمات الجديدة ليس سوى نتيجة لتجربة أو فكرة متبلورة داخل سياقات اجتماعية واقتصادية مما يمنحه معنى ووجوداً حقيقياً وفي هذا الإطار يركز Garther أساساً على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود بعدما كانت مجرد فكرة، ويُشيد أيضاً بقدرة الفاعل المقاول على تحويل الأحلام أو تصورات الرمزية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد يعكس التفاعل بين الخيال الاجتماعي والممارسة الاقتصادية الفعلية³، فمن خلال هذه العملية تتحول هذه الخبرات والأفكار إلى مشروع ملموس قادر

¹ محمد الشريف ناصري، مرجع سابق، ص 248.

² بن صويلح ليليا، نحو محاولة سوسولوجية لمقاربة الظاهرة المقاولاتية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، المجلد 1، 2017، ص 466

³ ريم لونيبي، مرجع سابق، ص 57.

على التكيف مع محيطه مما يعزز استمراريته وفعاليتها في المجال المقاولاتي بوصفه فضاء للتفاعل والإبداع والتنظيم.

وضمن هذا المنظور نجد جهود كل من Bygrave و Hofer 1991 الذين اعتبروا أن المقاولاتية كسيرورة مستمرة تنطوي على:

الحدث المقاولاتي: يتضمن تأسيس منظمة جديدة لاستغلالها واستثمارها.
المسار المقاولاتي: الذي يدمج كل الوظائف والمهام والنشاطات والأفعال الملازمة لإدراك الفرص وإنشاء المنظمات والاستفادة منها.

المقاول: شخص تتاح له الفرصة يقوم بتحويلها إلى منظمة قابلة للاستغلال¹.
غير أن ما يؤخذ على هذه المقاربة أو التوجه هو تركيزه على إنشاء منظمة جديدة انطلاقاً من فكرة مبتكرة في حين أن الواقع الاجتماعي يظهر إمكانية تأسيس منظمات جديدة استناداً إلى أفكار موجودة مسبقاً (التقليد) حيث يتم إعادة توظيفها وتكييفها وفقاً للظروف البنوية والسياقات المحيطة، كما يمكن كذلك تجسيد أفكار جديدة ضمن مؤسسات قائمة بالفعل وبناءً على ذلك برزت أفكار حديثة في هذا الإتجاه تركز على فرص الأعمال واستثمارها بطرق تؤدي إلى ظهور نشاطات اقتصادية جديدة ومنظمات جديدة².

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن جوانب المقاولاتية تتنوع في الأشكال التالية:

- مؤسسات حديثة النشأة.
- مؤسسات إعادة إحياء النشاط.
- إنشاء مؤسسة من رحم المؤسسة³.

7. المقاربة الديمغرافية:

تركز المقاربة الديمغرافية على تحليل واستكشاف السمات الشخصية والاجتماعية للأفراد الرياديين مثل البيئة العائلية التي نشأوا فيها، ومستوى التعليم الذي حصلوا عليه، والعمر الذي يمتلكونه، والخبرة المهنية التي اكتسبوها وعوامل أخرى بوصفها محددات مؤثراً في توجهاتهم وسلوكهم المقاولاتي.

¹ ريم لونيبي، مرجع سابق، ص 58.

² مرجع نفسه، ص 58.

³ بدرابي سفيان، ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 36

وتقترح هذه المقاربة أن هذه السمات الشخصية يمكن أن تكون لها تأثير كبير في دفع الفرد نحو اتخاذ قرارات ريادية وتبني سلوك مقاولاتي¹، حيث يعد العمر من بين العوامل الاجتماعية الرئيسية التي تؤثر على توجه الأفراد نحو العمل الريادي كونه يرتبط بدرجة من النضج الاجتماعي وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون له تأثير ملموس على مستوى الجاهزية لتحمل المخاطر والتحديات المرتبطة ببدء مشروع جديد، علاوة على ذلك، يمكن أن يتأثر العمر بتجارب الحياة والتعلم المكتسب والتي قد تؤثر بدورها على الرغبة والقدرة على تبني مسار ريادي².

ووفقا للبحوث تشير العديد من الدراسات إلى أن المرأة تولي اهتماماً أكبر بالأسرة بسبب دورها التقليدي في تحمل المسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال ونتيجة لذلك قد تجد المرأة نفسها مركزة على الأسرة وتضع الأهداف المهنية وإنشاء المؤسسات الخاصة في المرتبة الثانية.

وبناءً على الأبحاث يظهر أن البيئة العائلية للرائدين تلعب دوراً بارزاً في تطوير روح الريادة حيث يشير العديد من الباحثين إلى أن الريادين غالباً ما يأتون من خلفيات عائلية تشجع على الابتكار وتقدير العمل الذاتي ويعتبر وجود أفراد في العائلة يمارسون أعمالاً خاصة مصدر إلهام ودافع للرائدين المحتملين، إذ يجدون فيهم نموذجاً يحتذون به وقدوة يسعون لمضاهاتها كما تشير الدراسات أيضاً إلى أن تحصيل التعليم عاملاً حاسماً في تطوير القدرات والمهارات الضرورية للنجاح في ريادة الأعمال وبما أن التعليم يسهم في بناء الثقة بالنفس، وتعزيز القدرة على حل المشكلات واستغلال الفرص، فعندما يصل الفرد إلى مستويات عليا في تعليمه يكون لديه ميزة في التعامل مع التحديات واستغلال الفرص التي تساعده في إنشاء منظمته الخاصة³.

خلاصة للمقاربات:

ركزت النظرية الوظيفية على تحليل الماقول وفهم دوره في المجال الاقتصادي وهذا من خلال التركيز على مفاهيم متعددة من بينها المخاطرة وروح المبادرة والابتكار بوصفها آليات تضمن توازن النسق الاقتصادي وقد تطور مفهوم المقاولاتية وانتقل إلى ميدان العلوم الاجتماعية مما يعكس أهمية السياقات الاجتماعية في تشكيل وتحديث ظاهرة المقاولاتية في عملية توجيه الفعل المقاولاتي

¹ مقري زكية، نجوى عبد الصمد، المقاولاتية: قراءة في بعض النظريات الاقتصادية والمقاربات الفكرية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد3، جامعة باتنة1، العدد2، 2021، ص 16

² Youcef hamidi . abdelouahab dadaene. Mounia mhalfaoui. Modélisation économétrique des caractéristiques des jeunes promoteurs qui ont réussi dans le cadre du dispositif ANSEJ , ; université de Ouargla ; Algérie . p4

³ مقري زكية، نجوى عبد الصمد، مرجع سابق، ص 17.

من خلال إعادة إنتاجه في سياق التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية أما نظرية الدور تشرح أنه لكي يختار الفرد الدخول إلى عالم المقاولاتية يجب أن تتوفر فيه النية في بدء المشروع الريادي ومدى قدرته على التحكم في الأمور أو العوامل والظروف المحيطة به بما يعكس تفاعله مع التوقعات التي تكون مرتبطة بدوره كفاعل أساسي كما أن المجتمع والأشخاص المحيطين به يؤثرون على موقفه، أما المقاربة السلوكية فقد ركزت بشكل أساسي على العوامل المؤثرة في المقاولين بما في ذلك الميزات الشخصية والخصائص الفردية واعتبرت المقاول هو الشخص الذي يتمتع بمكانة بارزة في السوق ويقود نشاط المؤسسة نحو إدخال الأرباح، كما ركزت نظرية استغلال الفرص على الفرص التي يتم استغلالها من طرف رواد الأعمال وتحويلها إلى منتجات أو خدمات مركزة أيضاً على إدراك الانتباه واليقظة وتحويل الفجوات إلى مشاريع تجارية اقتصادية اجتماعية، بينما المقاربة العملياتية والتي ركزت بما يفعل وينجز المقاول والاسهام في العمل المقاولاتي بتوليد نشاط ابتكاري جديد من عدمه.

إذا نستنتج أن تطوير مقاربات متعددة في مجال المقاولاتية أسهم في دورها الكبير في التأثير على بيئة الأعمال وتوليد فرص العمل للأفراد وتطوير المهارات اللازمة لأساسيات السوق وتظل المقاولاتية مرتبطة بجملة من العوامل الفعالة للفرد والمجتمع فإلى جانب العامل الاقتصادي هناك العامل الاجتماعي الذي يضم الأفراد ويضم البيئة المحيطة وما تحمله من اختلافات متنوعة بالإضافة إلى المسار الذي سلكته منذ البدء في التفكير في إنشاء المقاول حتى التجسيد في شكل مشروع مع التركيز على تنظيمها وطريقة عملها في ظل وجود فرد مقاول يمتلك أفكار خلاقة ومبادر مع احتمال الخطر الذي قد يحدث أو إخفاق قد يصيب المشروع.

ثانياً: مصطلحات ذات علاقة بالمقاولاتية:

من خلال الاستعراض التحليلي والدقيق للدراسات السابقة يتبين لنا أن مصطلح المقاولاتية يشكل جزءاً لا يتجزأ من شبكة مصطلحات مترابطة والتي تشكل معاً الإطار النظري لفهم الفعل المقاولاتي في أبعاده المختلفة حيث نذكر مايلي:

1. الروح المقاولاتية:

روح المقاولاتية هو مفهوم مرتبط بدرجة كبيرة بالمبادرة والنشاط لدى الافراد الذين يتميزون بحب التجربة واستكشاف أشياء جديدة أو القيام بالمهام بشكل مختلف كما أن هؤلاء الافراد يمتلكون استعداد للتغيير والتكيف مع المستجدات دون أن يكون لديهم بالضرورة توجه نحو إنشاء مؤسسة أو اتباع مسار مهني مقاولاتي بما يعكس ميلوهم الابتكارية واستعدادهم لتحمل المخاطرة بل يهدفون بشكل

أساسي إلى تنمية مهاراتهم وقدراتهم الشخصية لمواكبة التحولات والتكيف مع البيئات المتغيرة وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة¹.

ويرى ألبرت وماريون 1997 أن روح المقاولاتية تشير إلى الكفاءات المستعرضة والمرتبطة بعمل المقاولاتية أمام كل سؤال عقلي وحالة الروح الذهنية وهي مجموعة من الأفكار وطريقة التفكير والقدرة على التنقيب والاستكشاف والاستغلال للفرص داخل البيئة الاجتماعية والاقتصادية²، بمعنى أن هذه الروح منظومة من القيم والمعتقدات الاجتماعية تعكس إيماننا بالقدرة على تحقيق التغيير والنجاح في مختلف المجالات تتضمن القدرة على التحمل والتحدى والاستعداد لتحقيق أهداف بشكل مستقل إضافة إلى القدرة على استغلال الفرص المتاحة داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية.

2. الثقافة المقاولاتية:

هو مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية التي تتشكل من التفاعلات الثقافية والقيم الاجتماعية السائدة والظروف الاقتصادية التي تحدد توجه الفاعل نحو المبادرة، حيث تعرف الثقافة بشكل عام على أنها: "القدرة على التكيف والتفاعل العوامل المحيطة وتتضمن الثقافة كذلك مجموعة من الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد كما تشمل طرق التواصل واللغات المستحدثة لنقل الأفكار وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة"³.

ويلخص نموذج (GASSE.Y et SABOURIN P.-J 1989) مفهوم الثقافة المقاولاتية حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتدربين بالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولاتية، حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانات المقاولاتية أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتتقسم إلى ثلاثة مجموعات :

- المسبقات les antécédents والتي تمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد.

¹ رشيدة قواسمي، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنندى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد4، العدد2، 2020، ص163.

² Yifan Wang . l'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française ; une étude longitudinale . -2011,p 38

³ سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتغيير، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3، 2004. ص 10.

- الاستعدادات les prédisposition وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول والتي أهمها المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة حيث تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

- تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية (انقطاع) فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة تشجع الأفراد أكثر على خلق مؤسسة أما الأفراد الذين يمتلكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف¹.

3. العملية المقاولاتية:

تتمثل في القدرة على تحديد الفرص وتحليلها ثم وضع خطة مشروع ملائمة وتحديد الموارد الضرورية لتنفيذ وإدارة المشروع الناشئ وهذه الأنشطة والإجراءات يجب أن تكون جزءاً أساسياً مع بداية أي منظمة ريادية أو مشروع مبتكر².

4. المقاول:

في القرن السادس عشر كان مصطلح المقاول يستخدم في اللغة الفرنسية لوصف الفرد الذي يزود الجيوش بالموارد الضرورية مما يشمل المخاطرة وتحمل الصعوبات التي ترافق حملات الاستكشاف العسكري، وبحلول ذلك الزمن بدأت تلك المفهومية تتعمق لتشمل المشاريع الهندسية والانشائية، حيث كان يُطلق المصطلح على الأفراد الذين يبرمون عقوداً مع الحكومة الملكية لتنفيذ الطرق وبناء السجون والحصون.

أما في القرن السابع عشر فقد شهد مفهوم المقاول تطوراً ملحوظاً حيث بات يُنظر إليه على أنه الفاعل الذي يتحمل الربح أو الخسارة في العقود الحكومية حتى وإن اتسمت تلك العقود بثبات الأسعار فمن المتوقع أن يحقق المقاول أرباحاً أو يتكبّد خسائر في تنفيذ هذه العقود وهنا كان له دور حيوي في تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي القرن الثامن العاشر (18) شهد المصطلح إنتقاله إلى اللغة الإنجليزية ولكن هذا الإنتقال كان بطيئاً وتدرجياً وفي إنجلترا كان المقاول يُعتبر رجل أعمال بارزاً بغض النظر عن وظيفته أو نشاطه لكن مع مرور الوقت بدأت تتغير الديناميات الاقتصادية ما استدعى إعادة تشكيل المكانة

¹ رشيدة قواسمي، مرجع سابق، ص 164

² مرجع نفسه، ص 164.

الرمزية للمقاول وإستبدال مصطلح " المقاول " ليحل محله تدريجيا مفهوم "الرأسمالي" الذي أصبح يمثل الفاعل الأساسي في النظام الجديد وهذا التحول أدى إلى ارتباط كبير بين المفاهيم مما جعل الاقتصاديين يخطون بين دور المقاول والرأسمالي إلى غاية القرن 19.

وفي القرن التاسع عشر (19) شهدت عملية الفصل بين المخترع وصاحب الرأسمال تطورا ملحوظا حيث لم يكن المخترعون بالضرورة من الفئة المالكة للموارد الاقتصادية و أصحاب الرأسمال يستخدمون لتطوير اختراعاتهم بل اعتمدوا على مصادر متنوعة لتمويل أفكارهم الابتكارية بالرغم من عدم امتلاكهم للثروة إلا أنهم كانوا قادرين على ابتكار منتجات جديدة ما جعلهم يشكلون فئة اجتماعية جديدة من رواد الأعمال المبدعين الذين يجسدون التفاعل بين المعرفة والإبداع كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي وفي منتصف القرن العشرين تم تحديد مصطلح " المقاول " ليصف الشخص الذي يتميز بالابتكار والإبداع في ساحة الأعمال سواء كان ذلك من خلال اطلاق منتجات جديدة أو استغلال الفرص الواعدة.¹

من جهة أخرى يتفق الباحثون في مجال ريادة الأعمال أنه لا يوجد أحد مبرمج وراثيا ليصبح رائد أعمال " مقاول"، فهو لا يولد على المقاولاتية وإنما يصبح كذلك لأن المقاول هو نمط من السلوك فهو يظهر كشخص يعتبر الفاعل الرئيسي الذي يقدم الابتكار وتنفيذ أفكار جديدة أي يحقق شيء آخر لم يحققه غيره، فالمقاول هو الشخص الذي يمتلك نظرة خاطفة خاصة ويعرف كيف يتصرف خارج الروتين لا ينخرط في إتباع أنماط عمل تقليدية بل يسعى إلى التطوير عبر ابتكار مسار و شيء جديد ليس من السهل فرضه وهو الشخص الذي لا يتبع الطريق بل يتبعه فهو المبدع الذي لا يهرب من خطر الفشل.²

فلتحديد ماهية المقاول لا بد من تحليل ممارساته ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يُنشط فيها الفاعل، فما يلاحظ في العديد من التعاريف حول المقاول وفي سياق العديد من المشاريع البحثية هو قدرتهم على التصرف بشكل مستقل لذلك يمكننا القول أن إحدى الخصائص الأساسية للفاعل المقاولاتي هي القدرة على التصور وبناء منظومة عمل متكاملة تجسد من تفاعله مع البنى الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحويل أفكاره إلى ممارسات واقعية، بمعنى آخر فإن المقاولين هم

¹ زكية مقري، نجوى عبد الصمد، مرجع سابق، ص5.

² Nawel benlakehal , abed nassira , L'entrepreneuriat ; entre opportunités et défis étude de cas maison entrepreneuriat du centre universitaire de Tipaza entrepreneurship : between opportunités and challenges entrepreneurship hime study of tipaza université center, journal of entrepreneurs hip and sustainable développement JESD, Volume01; N01,2019. N01 p118

الأشخاص القادرين على ترجمة أفكارهم إلى أفعال إنهم فئة من الحالمون والمفكرون ويشاركون في الأنشطة التي يصممونها بأنفسهم لا بوصفها ممارسات عشوائية بل باعتبارها مساحات اجتماعية تتيح من اكتشاف الفرص المقاولاتية وفي كثير من الحالات هي الفرصة التي تتطوي على القيام بشيء مختلف وبالتالي إضافة قيمة إلى ما كان موجودا في السابق.

بشكل عام يسعى المقاولون إلى خلق ديناميكية إنتاجية تقوم على عملية توظيف عدد محدود من الموارد من أجل توليد فوائد وتحقيق مردودية قابلة لإعادة الاستثمار ويكون دافعهم هو الابتكار أو تقديم شيء جديد¹، ووفقا للتصور القائم لدى جوزيف شومبيتر أن رائد الأعمال " المقاول " هو الفاعل الاجتماعي الذي يسعى إلى الابتكار عبر استغلال فرص جديدة المتاحة في مجال عمله ومُحيطه من خلال إدخال أساليب الإنتاج الجديدة وتقديم عروض مبتكرة وقواعد جديدة تسهم في إعادة تشكيل قواعد النشاط الاقتصادي وتجديد العلاقات داخل النسق الإنتاجي وقد عرفه Kirzner 1937 جيبكرنز أن المقاول هو الشخص الذي يستغل الفرص التي تظهر أمامه مع عرض الجديد مؤكدا احساسه باليقظة.

وبالنسبة لغاس Gasse: فيرى أن المقاول هو الشخص المتخصص في اتخاذ قرارات مدروسة بشكل حدسي فطن ويتميز بالشغف القوي لتحقيق الإنجاز كما يتسم بالثقة العالية بالنفس والرغبة في الاستقلالية ويحب المخاطر².

جدول رقم (02): يوضح العناصر التي تحدد المقاول.

العناصر التي تحدد المقاول	المؤلفون
المغامرة والتجربة، التجديد والابداع	شومبيتر 1947، كوكران 1968، دراكر 1985، جوليان 1998.
التحدي، إدارة الموارد، التنظيم الإداري.	كانتيلون 1755، بالمر 1971، رويترز 1982، روزنبرغ 1983
إضافة القيمة	إيلي وهيس 1893، كول 1942، زينكن 1965، بيلشوا 1955، شاندلر 1962، ليبينشتاين 1968
التفكير الإيجابي والرؤية الحكيمة.	ساي 1815، فايول 2008.

¹ louis jacques filion : Definig the Entrepreneur Complexity and Multi-Dimensional Systems Some Reflections , Rogers-J.A – Bombardier Chair of Entrepreneurship HEC Montréal ,p06

² La théorie de l'entrepreneuriat et l'entrepreneur.elearning .univ-bejaia .dz .

التفكير الإبداعي، والادراك	لونجينيكي وشون 1975، فيلون 1991-2004
التركيز على التنفيذ الفعلي	باتي 1981
الدينامية الاقتصادية	فيبر 1947، بامول 1968، ستوري 1982، موفات 1983
التعرف على الفرص	سميث 1967، ميريديث وينلسون ونيك 1982، كيرزنز 1983
الابداع والابتكار	ز اليزنيك وكيثس فريس 1976، بينشوت 1985
المراقبة والتنظيم	ماكلياند
يقدم ويعزز التغيير.	منييسبرغ 1973، شابيرو 1975

La source : louis jacques filion : Definig the Entrepreneur Complexity and Multi-Dimensional Systems Some Reflections , Rogers-J.A – Bombardier Chair of Entrepreneurship HEC Montréal. P 5.

بعض التعريفات المختصرة للمقاول:

- الذي يتعلم باستمرار لاستكشاف والتعرف على الفرص التي تحمل في طياتها إمكانات الابتكار وتتضمن فرصا للإبداع.
- من يصنع الابتكارات التي تُضيف القيمة.
- القادر على التعرف على فرص التنمية.
- من يتصور وينفذ الرؤى بعناصر التمايز¹.
- القادر على تصور مشروع تنظيمي أو مؤسسة على أساس الاعتراف وتطوير الفرص.
- المبتكر والقادر على اتخاذ القرارات من خلال استغلال الفرصة لتطوير المنتج أو الخدمة من أجل تلبية حاجة اجتماعية أو سوقية.
- الذي يستخدم الموارد اقتصادياً بطريقة إبداعية من أجل تصميم منتجات أو خدمات مبتكرة ذات ميزة تنافسية قائمة على مبدأ التمايز والإبداع في السوق.
- يتمتع بالخيال الاجتماعي والقدرة على الابتعاد عن المسار التقليدية من خلال القيام بأنشطة مبتكرة ذات قيمة مضافة².

¹ louis jacques filion : Definig the Entrepreneur Complexity and Multi-Dimensional System Some Réfections, Rogers-J. A – Bombardier Chair of Entrepreneurship HEC Montréal, p 09

²louis jacques filion ,Op . cit , p 09

ثالثاً: من سوسيولوجيا التنظيمات الى سوسيولوجيا المقاولاتية:

من الواضح أن السوسيولوجيا وسعت مجالات اهتمامها بمرور الزمن فكلما تناولت ظواهر اجتماعية معينة بينما ظلت ظواهر أخرى في انتظار تدخلها بما يعكس الطابع الديناميكي واتساع أفق الاهتمامات مع تطور المجتمع، كما أوضح كل من جورج لابسارد وريني لورو "... أن نمط الإنتاج ذاته في بعض قطاعات المجتمع انتظر قليلاً قبل أن يطلب تدخل السوسيولوجيا"، فالعديد من القطاعات في مجتمعنا تظهر الحاجة الملحة إلى تدخل التحليل السوسيولوجي وهذا بغرض فهم بنياتها الداخلية وآليات تشغيلها ومن بين هذه القطاعات المقاولات التي تستدعي تدخل سوسيولوجي بالنظر إلى كونها بنية ديناميكية وفضاء اجتماعياً يتأثر بالتغيرات المحيطة به ويتفاعل مع الأحداث والوقائع الاجتماعية كما تخضع لتحولات جوهرية بفعل المتغيرات التي تشكل بنيتها ككيان فريد ومتميز¹، لقد سعت سوسيولوجيا التنظيمات إلى تحليل العلاقة بين السلطة والتبعية واستراتيجيات الفاعلين مع التركيز على مناطق الغموض واليقين التي عجز النسق التنظيمي عن احتوائها بشكل كامل مما يفتح المجال أمام أشكال مختلفة من أنماط مختلفة وإعادة التوضع داخل البنية التنظيمية فهذا المنظور تم توسيعه فيما بعد من قبل سوسيولوجيا المقاولات التي نظرت الى المقاولات على أنها كيانات اجتماعية قبل أن تكون وحدة اقتصادية فهي تنتج كيانات اجتماعية تتحكم فيها روابط اجتماعية ويتحرك فيها الفاعلون الذين يعملون كأعضاء فاعلين في هذه المقاولات الاجتماعية التي تشكل بالنسبة لهم جماعة انتماء حتى وإن كانت صغيرة من حيث الحجم أو التأثير².

وفي هذا السياق يمكن القول أن اهتمام علماء الاجتماع بالمقاولاتية نشأ نتيجة لتعقيد الأنشطة الاقتصادية وتوسعها إلى جانب الافتقار إلى الوعي بالتغيرات الاجتماعية ومتطلبات السوق وقوانين المنافسة فضلاً عن تأثير التحولات البنوية العميقة التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الواسعة وبهذا تجاوزت المقاولات كونها كيان اقتصادي مادي لتصبح كيان اجتماعي ينتج قيماً مشتركة بين الأفراد ويشكل فضاءاً للتنشئة المهنية ومحوراً لإنتاج الثقافات هذا ما أثار اهتمام علماء الاجتماع لدراسة المقاولات من خلال مداخل سوسيولوجية مختلفة تتعلق بالفعل المقاولاتي ومن بين أهم المسارات ما يلي:

¹ رحمانى إسحاق، جاب الله طيب، سوسيولوجيا المقاولاتية في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 3، 2014، ص 115.

² العيد عماد، الفعل المقاولاتي كأداة للتحليل السوسيولوجي مجلة المعيار، مجلد 27، العدد 1، 2023، ص 458.

_ المرحلة الأولى: تعرف هذه المرحلة بعلم الاجتماع الصناعي أو علم اجتماع العمل حيث انصب اهتمام التحليلات السوسولوجية على دراسة النسق الاجتماعي داخل المصنع من خلال تحليل العلاقات الاجتماعية في العمل داخل المؤسسة ثم توسعت الاهتمامات وتطورت الأبحاث لتشمل العوامل الخارجية المؤثرة على هذه المؤسسات كالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية المحيطة بها.

_ المرحلة الثانية: تمثل هذه المرحلة مرحلة علم اجتماع التنظيمات حيث لم يعد يُعتبر النسق المؤسسي بمختلف أشكاله مجرد فضاء للإنتاج بل أصبح يُنظر إليه كنظام تنظيمي يضم مجموعة من الفاعلين ويركز هذا النسق على علاقات السلطة واستراتيجيات الفاعلين التي نشأت في سياق العلاقات الاجتماعية وتقوم على مناطق الشك التي عجز النسق التنظيمي عن ضبطها¹.

_ المرحلة الثالثة: تمثل هذه المرحلة علم اجتماع المقاولات حيث تم الانتقال من التركيز على الصناعة والتنظيم إلى دراسة مختلف أنواع المشاريع والمؤسسات بغض النظر عن حجمها أو طبيعتها بدءاً من المشاريع الصغيرة إلى المؤسسات المتوسطة، وشمل هذا التنوع مجالات عملها وحجم القوى العاملة واستقلالية السلطة حيث يُنظر إلى هذه المؤسسات كأدوات تنموية في مجتمع العمل وككيانات اقتصادية واجتماعية في الوقت ذاته، فهي اقتصادية بفضل نشاط الفاعلين واجتماعية بفضل العلاقات الاجتماعية التي تجمعهم وبهذا فإن سوسولوجيا المقاولاتية وسعت الفهم السابق " الصناعي والتنظيمي" لتتجاوز البعد الاقتصادي وتدمج الأبعاد التنموية والاجتماعية والثقافية².

إذا فسوسولوجيا المقاولات تجاوزت النظرة التقليدية كما طرحتها التaylorية من تقسيم العمل وتوزيع المهام الجزئية على الفاعلين بل أصبحت كما يراها كروزيه على أنها مؤسسة اجتماعية تشكل هوية اجتماعية وتولد ثقافة يشعر أعضاؤها بالانتماء إليها وبالتالي أصبح نجاح المقولة مرهوناً بمستواها في تشكيل العلاقات الاجتماعية بدلاً من مجرد التركيز على تقسيم العمل فببروز الأفعال الاجتماعية أدت إلى اعتبار التنظيم داخل أي مؤسسة ظاهرة اجتماعية قابلة للتغيير والتطور مثل باقي الظواهر الاجتماعية لهذا تبين في السنوات الأخرى أن دراسة التنظيم وتحليله أصبح يحظى باهتمام واسع وتحليله يستقطب الكثير من الاهتمام من قبل تدخل خبراء ومتخصصين من مختلف المجالات لتقديم رؤاهم من زوايا اختصاصاتهم المتنوعة³، كما أن المقاربة السوسولوجية تتميز بنفوقها في تحليل الفعل المقاولاتي وفهم ممارساته داخل السياقات التنظيمية خاصة بعد أن قدم اميتاي اترزيوني

¹ رحمانى إسحاق، مرجع سابق، ص 116.

² مرجع سابق، ص 117.

³ العيد عماد، مرجع سابق، ص ص 458، 459.

مفهوماً جديداً للتنظيمات والذي قال من خلاله بأنها: " وحدات اجتماعية يتم انشاؤها من أجل تحقيق أهداف معينة، والتي يمكنها حتى تتعارض مع أهداف أعضاء هذا التنظيم" يعني أن عناصر وآليات الضبط الاجتماعي لم تعد كما كانت في السابق خاصة تلك التي كانت تعتمد على مؤشرات الابعاد الاقتصادية¹.

وأصبح من المؤكد اليوم أن الفوائد والنتائج التي تحققها المقاولات تحتل مكانة أساسية في المقاربة السوسيولوجية الحديثة إذ يظهر تأثيرها على المجتمع بأكمله من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي هذا الدور الذي يعزز النسيج الاجتماعي ويساهم في التطور على مستويات مختلفة، فالمقاولات حسب عالم الاجتماع الفرنسي سان رونو سوليو كما جاء في كتابه: " L'Entreprise c'est une affaire de société" ليست مجرد نصوص وقواعد قانونية بل إنها تتشكل من روابط اجتماعية معقدة وأصلية فالمقاولات تمتلك تاريخها الخاص الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون كرد فعل على الإشكالات الداخلية والخارجية المطروحة عليها وقد بات واضحاً أن المكاسب والآثار التي تحققها المقاولات تشكل جزءاً أساسياً من التحليل السوسيولوجي المعاصر إذ يظهر تأثيرها على المجتمع بأكمله من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي هذا الدور يعزز النسيج الاجتماعي ويساهم في التطور على مستويات مختلفة، فنحن الآن نعيش مرحلة فكرية تنظيرية حول المقاولات تتمحور أساساً حول ثقافة المقاولات وسوسيولوجيا أفعالها ضمن النظام البيئي المفتوح، وأصبح هناك اهتمام متزايد بضرورة إدماج مفهوم الثقافة واعتبارها إضافة نوعية وموارد يمكن استثمارها لتحقيق أهداف وبرامج المقاولات خاصة في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية والسوسيو ثقافية التي تشهدها المجتمعات اليوم² إن المقاولات تزدهر من خلال الثقافة وتساهم في إنتاجها في آن واحد ويشير الاتجاهان المتعلقان بثقافة المقاولات إلى وجود تأثير متبادل بين المجتمع والمقاولات سواء من المجتمع نحو المقاولات أو العكس، ويظهر ذلك جلياً عندما نعتبر المقاولات النواة الأساسية التي تشكل النسيج الاقتصادي³، وقد أصبح تزايد تظافر وتعدد المقاربات في تناول موضوع المقاولات أكثر وضوحاً باعتبارها ظاهرة تستدعي أكثر من تخصص وبهذا تكون مادة قابلة للقراءة والتحليل السوسيولوجي.

ويعتبر الحقل المقاولاتي واحد من المجالات التي أثارت اهتمام ماكس فيبر في أبحاثه الفكرية ومحاولاته التنظيرية وإن كان ذلك بشكل غير عميق فبدلاً من تقديم دراسة تفصيلية للفعل المقاولاتي

¹ العبد عماد، مرجع سابق، ص 459.

² مرجع سابق، ص 460.

³ مرجع نفسه، ص 460.

نفسه اتجه فيبر إلى تقديم رؤية شمولية حول نشأة الرأسمالية وتطورها وهو ما يتجلى بوضوح في كتابه الشهير " الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية" ففي هذا العمل حاول فيبر إبراز الطبيعة الفريدة للفعل المقاولاتي مشيراً إلى ارتباطه الوثيق بالرأسمالية التي يرى أنها نتاج حضاري غربي بحت، ويؤكد فيبر أن الرأسمالية لم تظهر بأشكالها وأنماطها المتطورة إلا في الغرب دون أن تتجذر بنفس القوة في مناطق أخرى من العالم، وفي هذا السياق يُقدم فيبر وصفاً للرأسمالي باعتباره شخص تسيطر عليه الرغبة في الكسب بشكل دائم وغير محدود على غرار أفراد آخرين يمارسون مهناً مختلفة مثل الأطباء والتجار والجنود.. الخ، أما بالنسبة للمقاول فيبر فإنه يسعى إلى تحقيق ربح مستمر وقابل للتجدد من خلال مؤسسته الثابتة معتمداً في ذلك على إدارة عقلانية ومنهجية فتحقيق الإيرادات الإيجابية يتطلب حسب فيبر توفر هذه العقلانية في التسيير ويؤكد أن البحث عن المردودية هو سمة ملازمة للمشروع الرأسمالي حيث أن أي مشروع لا يتحركه دوافع الربح في ظل نظام اقتصادي تسيطر عليه الرأسمالية يكون مصيره الزوال، كما يلفت فيبر الانتباه إلى أن الفعل المقاولاتي يتطلب من المقاول أن يكون قادراً على تحمل المخاطر التي تحيط بمشروعه، ولهذا يصف المقاولين بأنهم "مغامرون رأسماليون" حيث يتحدون الصعاب ويخوضون المخاطر لتحقيق أهدافهم والاستمرارية في سوق تنافسية¹.

كما يرى ماكس فيبر أن شخصية المقاول ليست نتاجاً لممارسات المقاوله فحسب بل هي إنعكاس للبيئة الاجتماعية والتربوية التي نشأ فيها منذ طفولته، كما يوضح أن التوجه الوظيفي للفرد يتحدد من خلال الخصائص الذهنية التي تتشكل بفعل الظروف المحيطة سواء كانت مرتبطة بمناخ التربية الدينية داخل الطائفة أو البيئة العائلية ويشير فيبر إلى أن القيم التي تتبناها البروتستانت مثل كسب المال وتوفيره والعيش بتقشف وإعادة استثمار الأرباح من خلال المغامرة المدروسة باستخدام منهجيات عقلانية هي قيم مكتسبة تساهم في تنمية الثروة على عكس تتميز الفلسفة الكاثوليكية بتجنب كل ما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو انعدام الطمأنينة حتى لو كان ذلك يتعلق بالكسب المادي هذه القيم كما يرى فيبر تتبع من الخلفية الدينية للفرد وتلعب دوراً محورياً في تشكيل توجهه الوظيفي كما أن المعتقدات الدينية والقيم المكتسبة تؤثر بشكل كبير في الضبط المهني والاجتماعي وهو ما أطلق عليه " تشكل سلوك وروح المقاول لدى الفرد"².

¹ العيد عماد، مرجع سابق، ص 462.

² مرجع سابق، ص 463

ويذهب فيبر في تحليله إلى أن الفعل المقاولاتي يتطلب وجود أفراد يتمتعون بخصائص فريدة لا تتوفر لدى عامة الناس، فهؤلاء الفاعلون يتميزون بشخصيات استثنائية تمكنهم من تحقيق استمرارية الفعل المقاولاتي بالشكل المطلوب وذلك بعد امتلاكهم لوسائل الإنتاج اللازمة واتباعهم لمنهجية عقلانية في الإدارة.

وأخيرا يمكن القول أن فيبر يرى أن الأخلاق البروتستانتية كانت عاملا محوريا في تطور الرأسمالية الحديثة في الغرب بكل عقلانياتها وتنظيمها للسلوك الاقتصادي وفي المقابل ساهمت الرأسمالية نفسها في بروز قيم وأفكار ومناهج ثقافية شجعت على ظهور الفعل المقاولاتي خاصة لدى طبقات معينة دون غيرها مما يعكس التفاعل بين القيم الدينية والاقتصادية في تشكيل السلوكيات والممارسات الاجتماعية¹.

ومن وجهة نظر ماركس أن العمل يمثل بضاعة فريدة من نوعها حيث يتمثل في إنتاج قيمة تفوق تلك التي يتلقاها العامل من الرأسمالي مقابل بيع قوته العاملة، بمعنى آخر فإن الرأسمالي يوفر للعامل ما يكفيه للبقاء على قيد الحياة والفارق بين قيمة قوة العمل والقيمة الناتجة فعلا يمثل ما يُعرف بفائض القيمة.

ووفقا لماركس يرى أن العمل يمتلك طبيعة خاصة تجعله مختلفا عن السلع الأخرى حيث أنه يخلق قيمة تفوق ما يحصل عليه العامل من الرأسمالي مقابل قوت عمله فالعامل يحصل فقط على ما يكفي لتأمين احتياجاته الأساسية للعيش، بينما يتمثل الفارق بين قيمة العمل الذي يبذله والقيمة التي يحصل عليها في ما يُعرف بـ فائض القيمة ووفقا لماركس يُعد فائض القيمة المصدر الرئيسي لرأس مال حيث يعيد الرأسمالي استخدام هذا الفائض لتكرار عملية إنتاج رأس المال وإعادة خلق القيمة بشكل مستمر ضمن إطار علاقات الاستغلال الاجتماعي وتؤدي المنافسة الرأسمالية إلى تراكم رأس المال من خلال استغلال هذا الفارق بين قيمة العمل والقيمة المدفوعة للعامل، وأن تمركز المقولة في أيدي عدد قليل من الرأسماليين يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض نسبة الأجور ويعتبر هذا الانخفاض هو نتيجة مباشرة للاعتماد المتزايد على الآلات التي تستبدل العمالة البشرية ويتجلى ذلك في ظهور ما يعرف بـ "الجيش الصناعي الاحتياطي" الذي يمارس ضغطا على الأجور ويعتقد ماركس أن هذه العوامل تشكل مقدمة ضرورية لثورة العمال المرتقبة التي ستمكنهم من الإحاطة بالنظام الرأسمالي وإقامة مجتمع خال من الطبقات حيث ستزول الهيمنة الاقتصادية والسياسية عن أي فئة معينة.

¹ العبد عماد، مرجع سابق، ص 464.

يتضح مما سبق أن كارل ماركس يفضل مفهوم الدور المقاول على مفهوم الفرد المقاول حيث يراها تعكس الواقع الذي يتجلى فيه الرأسمالي كمالك لوسائل الإنتاج وعلاقاتها ويسعى كما سبق وأن أوضحنا إلى تحقيق تراكم رأس المال عبر استراتيجيات معينة مما يقوي من موقعه الاقتصادي على حساب شريحة واسعة من العمال الذين يظلون مقهورين في ظل النظام الرأسمالي¹.

كما تناول بيتر دراكر في تحليلاته مفهوم المقاولاتية والمبادرة الفردية حيث يعتبر من أوائل من أشار إلى هذا التحول في عام 1985 قد ربط نجاح المقاول بقدرته على الابتكار الذي يعتبر أداة حيوية لزيادة الثروات فالمقاولاتية بالنسبة له هي مشروع يبدأ بفكرة مبنية على المخاطرة كما يشدد دراكر على ضرورة أن يسعى المقاولون إلى اكتشاف مصادر جديدة للابتكار والاستفادة من المؤشرات التي تدل على الفرص القابلة للنجاح كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو عائدات أعلى وكفاءة إنتاجية محسنة فهو يقدم لنا مفهوم المقاولاتية كبديل للابتكار حيث يشمل انشاء قيمة مضافة وجديدة تعود بالفائدة على كل من المؤسسة والمجتمع على حد سواء².

رابعاً: مراحل المسار المقاولاتي:

في سياق السوسولوجيا يفهم المسار المقاولاتي كتكامل ديناميات متتالية حيث تعد نهاية كل مرحلة تحولا تُبنى عليه مرحلة أخرى مما يسهم في تطور النسيج الاقتصادي والاجتماعي بشكل مستمر وتكامل، وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: وتمثل النزعة المقاولاتي (الميل نحو المقاول) وهي مزيج من السمات النفسية والمهارات المهنية التي تزيد من احتمال اختيار بعض الأفراد للمقاول كمسار مهني.

المرحلة الثانية: وتعكس التوجه المقاولاتي وهو القرار الذي يتخذه الفرد بشأن إمكانية انتقاله في يوم من الأيام نحو العمل المقاولاتي ويفرق الباحثين بين المرحلتين الأولى والثانية بوجود فكرة أو مشروع أعمال والشروع الشخصي للفرد في مسار إنشاء مؤسسة.

¹ العبد عماد، مرجع سابق، ص ص 464، 465.

² مرجع سابق، ص ص 465، 466.

المرحلة الثالثة: وتمثل القرار وهنا يكون الفرد قد استفاد من التوجيه المقاولاتي وأكمل تشكيل فكرة المشروع بتحديد الخطوط العريضة لفكرته وبدأ في تحديد التفاصيل الدقيقة وفي هذه المرحلة يعمل الفرد على تجميع وتعبئة الموارد المالية والتسويقية اللازمة لتحقيق مشروعه.

المرحلة الرابعة: وتمثل العمل المقاولاتي فهي تدل على الانطلاق الفعلي (المادي) للنشاط والذي يترتب عنه إنتاج فعلي للسلع والخدمات.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة التفاوت وتختلف هذه المرحلة حسب منطق كل صاحب مشروع فهناك من لا يتبنى السلوك المقاولاتي لسبب أو لآخر¹.

يمكن القول أن المسارات المقاولاتية تتفاوت بناءً على تباين الخلفيات والرغبات لدى الأفراد والجماعات حيث يسعى الشخص لبناء مشروعه الخاص بناءً على رؤيته الفردية للنجاح وعلى سبيل المثال أيضاً يمكن أن ينشأ العمل المقاولاتي نتيجة لعدم الرضا عن الظروف الحالية مثل انعدام الفرص في الوظائف التقليدية أو يمكن ينشأ لظروف غير متوقعة مثل تغييرات في السوق أو ظهور فرص فجائية مما يدفع الأفراد والجماعات للاستفادة من تلك الفرص بتأسيس مشاريعهم الخاصة.

خامساً: ممارسات تعزيز المقاولاتية داخل الجامعة:

تعد ممارسة تعزيز المقاولاتية من الآليات الأساسية لترسيخ الثقافة المقاولاتية داخل الجامعة فالإلى جانب التشجيع على المبادرة الفردية يقتضي أيضاً إنشاء هياكل ومؤسسات داعمة تعمل على مرافقة الأفراد وتوجيههم وفي هذا الإطار سيتم عرض مجموعة من المبادرات التنظيمية التي تهدف إلى دعم روح المبادرة.

1_ إنشاء مركز تعليمي مخصص للمقاولاتية: والذي يجب أن يضم مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين بما في ذلك باحثين وأساتذة ورجال الأعمال بحيث يتمثل دورهم في نشر أفضل الممارسات المتعلقة بالمقاولاتية وتعزيز وعيهم بالفعل المقاولاتي وتبادل المعلومات والخبرات وهذا من خلال تنظيم أيام تحسيسية وتوعوية حول المقاولاتية والتدريب عليها على شكل مناقشات وتقديم أفضل النصائح من قادة المشاريع بهدف تطوير روح المبادرة لدى الشباب ودمج تدريس المقاولاتية في المقررات الجامعية وفي جميع التخصصات.

¹ إسحاق خرشي، المقاولاتية البحث عن الفكرة- إنشاء المؤسسة_مرافقة المقاولاتية، ط 1، دار النشر: الفا للوثائق، 2021، ص ص 15-16.

2_ إنشاء دار المقاولاتية: وهذا من أجل تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلاب وضمان ظهور مهن جديدة في مجال تنظيم المشاريع ورفع مستوى الوعي ونشر الثقافة المقاولاتية وخلق الأنشطة التي من خلالها يتلقى الطالب المعلومة والنصح والإرشاد والذي يضم الخريجين أو حاملي شهادات المشروع ودعمهم في دراستهم ومرافقتهم في أعمالهم مع التعريف بسوق العمل.

3_ إنشاء مراكز التوظيف: يمثل المركز الوظيفي بمثابة واجهة تجمع بين الجامعة والشركة التي تقوم على توفير الاحتياجات التدريبية نحو الجامعة لما له دور في جعل الطلبة على اتصال دائم مع الباحثين لتبادل المعلومات حول احتياجات السوق العملية حتى لا تكون عائقا كما يساهم هذا المركز في تطوير مهارات الطلاب المبدعين والمساعدة بشكل أفضل في دمج الطلاب في المسار الوظيفي المهني وذلك من خلال توفير الأدوات اللازمة وقاعدة بيانات بالإضافة الى تنظيم سلسلة من الاجتماعات والفعاليات وهذا من خلال عقد أيام لنشر المعلومات والتوعية نحو ورشات العمل المخصصة لريادة الاعمال¹

سادسا: البعد السوسولوجي لظاهرة المقاولاتية:

يعتبر البعد السوسولوجي لظاهرة المقاولاتية ذا أهمية محورية حيث يتيح فهم الديناميات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل الفعل المقاولاتي داخل المجتمع ولإلقاء الضوء عليه سنعرض على مختلف الخصائص التي تتميز بها المقاولاتية وكذا أهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

1- خصائص المقاولاتية كظاهرة اجتماعية:

تعد المقاولاتية ظاهرة اجتماعية لا يمكن إدراكها الا من خلال منظور شامل مما يستلزم دراستها ككيان والتوقف عند أهم ملامحها وخصائصها البنوية، وتتميز المقاولاتية كظاهرة اجتماعية بعدة سمات أهمها: تلقائية، تاريخية، ترابطية، عمومية، موضوعية (خارجية) بمعنى تدرس كأشياء، نسبية... وفيما يلي توضيح ذلك:

أ_ تلقائية: بمعنى أنها تشكل حالة تلقائية وطبيعية في الحياة الاجتماعية فالمقاولاتية قد تتبلور من خلال الأفراد الفاعلون في سياق اجتماعي محدد هؤلاء الأفراد بدورهم وجدوا أنفسهم في وضعية اجتماعية سياقية لم يكن لهم خيار في اختيارها بل هي نتاج تفاعلات وظروف محيطية تشكلت بشكل عفوي وطبيعي.

¹ Nawel benlakehal et abed nassira ,op .cit. pp116-117

ب_ النسبية: تشكلت المقاوله كالمجتمع من خلال مجموعة من الفاعلين مما يجعلها ليست ظاهرة طبيعية أو أبدية فهي لم تكن موجودة منذ الأزل ولا يمكن أن تبقى على الأبد بنفس الخصائص البنوية والتنظيمية وبالتالي فإن وجودها وبنيتها وعناصرها تعتبر نسبية قابلة للتغير والتطور مع مرور الزمن¹.

ت_ شيئية: في السياق يؤكد دور كايم بأنه يتوجب علينا أن نولي اهتمام بالظواهر الاجتماعية في حد ذاتها مشيرا إلى أهمية دراستها من الخارج ككيانات موضوعية مستقلة عن ذاتنا²، حيث يتخلى الباحث السوسولوجي عن البديهيات في دراسته للمقاولاتية من خلال التحليل العميق للظواهر الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمقاولاتية ويسعى إلى تجاوز الافتراضات السطحية ويستخدم منهجيات بحثية متقدمة لاستكشاف التفاعلات والتحويلات في هذا المجال بحيث يمكن استخدام نظريات سوسولوجية معاصرة للكشف عن تلك الأخيرة التي قد تعترض فهمنا لتلك الظاهرة³.

ث_ تاريخية: فظهور كل من المجتمع الحديث والمقاوله يرتبطان جدليا ويشكلان نتاج سيرورة تاريخية معينة⁴ ففي العقود اللاحقة تطورت المقاولاتية لتشمل مجالات متنوعة مثل المقاولاتية النسوية والمقاولاتية الثقافية فالتاريخ الحديث للمقاولاتية مرتبطا بتطور النظريات والمفاهيم التي تعكس التغيرات في المجتمع والتحويلات الثقافية على مر العصور.

جبرية: تتصف المقاوله كظاهرة اجتماعية بصفة الجبرية حيث أن العمال مجبرين على الانخراط في ممارسات قد تتضمن إرضاء متطلباتها وعلى حد تعبير عبد الله القرطبي فإن العمل في المقاولات أصبح يتسم بالخضوع الإرادي على عكس الأنشطة التقليدية التي كانت تقوم بالهيمنة أو الاكراه في بيئة العمل⁵

وما يهمنا في علم الاجتماع فهو خصائص المقاولاتية كظاهرة اجتماعية:

- تهتم بعملية صنع القرار واتخاذها من خلال الأخذ بالوقت والجهد والمال الكافي والملائم لتحقيق المشروع، وعملية اتخاذ القرار من العمليات الإدارية التي تعتبر مجالا يهتم به علم الاجتماع⁶.

¹ ريم لونيبي، مرجع سابق، 60

² اميل دور كايم: قواعد المنهج السوسولوجي، ترجمة: سعيد سبعون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2008، ص 55.

³ ريم لونيبي، مرجع سابق، ص 60.

⁴ مرجع نفسه، ص 60

⁵ مرجع نفسه، ص 60

⁶ مرجع سابق، ص 61.

- المقاولاتية تتضمن ليس فقط المهارات الإدارية والابداع في العمل بل تتجلى أيضا في القدرة على تحمل المخاطرة والتكيف مع التحولات المستجدة في بيئة العمل.
- في سياق المقاولاتية الحاجة الى الابداع تعني أهمية وجود القدرة على التفكير الإبداعي وابتكار حلول جديدة ويعزز الابداع في المقاولاتية القدرة على التكيف مع التحديات ويسهم في تحسين العمليات وتطوير منتجات أو خدمات جديدة مما يعزز التميز والنجاح في مجال المقاولات.
- الرغبة في الاستقلال الفردي والتي تشير إلى النية أو الرغبة في تأسيس وإدارة مشروع أو مؤسسة بشكل مستقل دون التبعية لكيان آخر أو هيكل تنظيمي آخر حيث يتسم المقاول بالاستعداد لتحمل المسؤولية وإتخاذ القرارات الرئيسية لتحقيق نجاح العمل بشكل مستقل في سياق ريادة الأعمال¹.

ويحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية وهذا ما أشرنا إليه أعلاه بمفهوم "الهيبتوس"، ويمكن تقسيم هذه المقامات إلى قسمين مقومات شخصية وأخرى بيئية، حيث تتضمن العناصر الشخصية الذاتية الحاجة إلى الانجاز، أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى انجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز ولذلك فالمقاول دائما يقيم أدائه وانجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية وتشمل المقومات الذاتية عادة:

-**العاطفة نحو حب وظيفته والالتزام بالشغف نحو مهنته:** وتتجلى عندما يكون لديه شغف وارتباط قوي بمجال عمله، يظهر هذا في التفاني والشغف الشديد في أداء الواجبات وتحقيق الأهداف والاهتمام بالتفاصيل والرغبة المستمرة في تحسين الأداء وتكريس نفسه بالكامل نحو تطوير عمله وتقديم القيمة الفعالة في السوق.

-**الثقة الشخصية وتحمل المخاطر:** ينطوي التعامل في الاعمال التجارية على مخاطر مالية واحتمالات الفشل، فالمقاول يدرك تماماً أن النجاح لا يأتي دون تحمل المخاطر والتصدي لمخاطر الفشل إلا أنه يظل متفائل لأنه يثق بنفسه وقدرته على تحقيق النجاح، فالثقة بالنفس هي محركاً رئيسياً للمقاول حيث تدفعه لاستخدام كافة الوسائل اللازمة والمتاحة لتنفيذ مشروعه دون التركيز على الجانب السلبي المتمثل في خطر الخسارة أو الخوف ينثيه عن عزيمته أو يقوده إلى الفشل².

كما تمكنه من اتخاذ القرارات بثقة والتعامل مع التحديات بإيجابية وتعزز الثقة بالنفس قدرته على التفاوض والقيادة في توجيه فريق العمل نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

¹ ريم لونسى، مرجع سابق، ص 61

² Guillaume delemzrle , Le profil d'un entrepreneur caractéristiques de sa personnalité . www.l-expert-comptabl.com,

- **التضحية والمثابرة:** يؤمن المقاولون بان تحقيق النجاح وضمان استمراريته يتطلب المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم المستقبلية ولذلك فالضمان الأكيد لهذه المشروعات يكمن في العمل الجد والاجتهاد وتقديم الأفضل والعطاء في كل مرحلة من مراحل العمل.

- **الرغبة في الاستقلالية:** أي الاعتماد على الذات وقدراتهم الشخصية والابداعية في تحقيق الغايات والأهداف والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة بجهودهم دون الحاجة إلى الشراكات خاصة عندما تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنباً لحالات تحجيم دورهم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم بطرق مبتكرة وتحويلها إلى واقع يلبي طموحاتهم كما يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهو ما يسمى بالفضاء الخاص أو الميدان الخاص.

- **المهارات التقنية:** والتي تتمثل في الخبرة المعرفة والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بفاعلية أكثر¹.

- **المهارات التفاعلية:** وهي القدرات الاتصالية من فهم ونقل المعلومات بفعالية واستقبالها، واستيعاب ردود الأفعال بشكل متجاوب والقدرة على إثارة المناقشات المثمرة قبل إصدارها بالإضافة الى مهارات الاقناع القوية والتي يحتاجها المقاول في حالات مختلفة مع القدرة على تفويض الصلاحيات لتمكين الفريق من إدارة النشاط بكفاءة.

- **المهارات الإنسانية:** التي تتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع رؤوسه وزملائه لخدمه المشروع والمؤسسة بشكل عام حيث أن هذه العلاقات تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشاكلهم خارج المؤسسة وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المقولة أو المؤسسة².

- **مهارات فكرية:** تتمثل في اكتساب أسس العلمية في مجال الإدارة واتخاذ القرارات بناءً على تحليل منطقي ودراسة دقيقة للمعلومات المتاحة وتحليل المشكلات بعمق وإيجاد العلاقات الواضحة بين المشكلات وأسبابها مع تقديم الحلول المقترحة لتجاوز التحديات بفعالية وكفاءة.

¹ توفيق خذري، علي عماري، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، المسيلة، 2011، 07.

² ريم لونيسي، مرجع سابق، ص63.

- مهارات تحليلية: نشير بذلك إلى القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء من أجزائها ووظائفها تتربط مع بعضها البعض لتصبح كلاً في محيطها حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامه فبعد مواجهته أغلبية المشاكل يتمكن فيما بعد من وضع الحلول المناسبة¹.

-مهارات قيادية: من خلال تشجيع وتحفيز الموظفين لتحقيق الأهداف وتعد مهارة الاشراف على مجموعة من الأفراد أمر ضروري لكي يصبح مقول حيث يتوقف عليه أن يظهر صفات استثنائية من أجل تحفيز موظفيه والتأثير عليهم حتى يتمكنوا من تنفيذ العمل الذي يطلب منهم عن طيب خاطر².

2- دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية:

تعتبر المقاولاتية والمشاريع المقاولاتية عاملاً حيوياً في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تلعب دوراً مهماً في إعادة هيكلة القطاع الصناعي وتعزيز الاقتصاد المحلي كما أن تشجيع ريادة الأعمال يساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تحقيق التوازن في التوزيع الثروة وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الطبقات المختلفة من المجتمع وبذلك فإن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع³.

ومن بين الآثار الرئيسية التي يمكن أن تخلفها ريادة الأعمال في الجانب الاقتصادي للتنمية نذكر ما يلي:

- زيادة متوسط الدخل: يعمل رواد الأعمال على زيادة متوسط الدخل الفردي من خلال تغيير هياكل الأعمال والمجتمعات حيث ينشطون في مختلف القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمخرجات وبالتالي يتاح تكوين الثروة للأفراد من خلال مشاركتهم في مكاسب التنمية مما يعزز العدالة في التوزيع.
- الزيادة في جانبي العرض والطلب: تعمل ريادة الأعمال على زيادة نمو العرض من خلال استحداث مشاريع جديدة كما أن استفادة هذه المشاريع من المخرجات والطاقت الجديدة تؤدي إلى زيادة الطلب، حيث تساهم في تعزيز كل من جانبي العرض والطلب في الاقتصاد.

¹ توفيق خذري، علي عماري، مرجع سابق، ص 7

² Guillaume delemzrle, Le profil d'un entrepreneur caractéristiques de sa personnalité, www.l-expert-comptabl.com

³ عابي وليد، محاضرات ودروس في المقاولاتية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي واقتصاد كمي، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، 2021-2022، ص 33

- التجديد والابتكار: يشمل القدرة على سد الفجوة بين المعرفة واحتياجات السوق حيث يعتمد على التطوير والابداع وهذا ليس فقط من خلال تطوير منتجات أو خدمات جديدة للأسواق بل أيضا عبر الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأسيس مشاريع جديدة وبالتالي يعتبر رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة مصدراً رئيسياً للتجديد والابتكار والمخاطرة.
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: يمكن للدولة تعزيز الاتجاه نحو زيادة الأعمال في قطاعات معينة مثل الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق محددة عبر تقديم حوافز تشجيعية للمقاولين لإقامة مشاريعهم في تلك القطاعات أو المناطق.
- تنمية الصادرات: تلعب المقاولاتية دوراً بارزاً في تعزيز الصادرات، سواء من خلال توجيه الإنتاج المباشر للسوق الخارجية أو من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تسهم في تعزيز الصادرات غير المباشرة علاوة على ذلك تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تغذية المؤسسات الكبيرة بالمواد الوسيطة والخدمات اللازمة مما يمنحها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والاستمرارية في النمو والتوسع، لذا من المهم تشجيع وتنمية قدرات رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة من خلال إتاحة الفرص في الأسواق الحرة وتعزيز حرية إنشاء المشاريع وتطوير الابتكارات الشخصية وهذا من شأنه تعزيز الديناميكية الاقتصادية وتعزيز الصادرات بشكل مستدام وفعال.
- رواج الامتيازات: تعتبر الرخص التجارية والامتيازات الاقتصادية أدوات حيوية في تعزيز دور رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الوطنية ففي ظل اتساع دائرة المنافسة الشرسة التي يشهدها عالم الأعمال تمنح الرخص والامتيازات للتجار المستقلين والشركات الناشئة فرصة للنجاح والازدهار دون تحمل العبء الكبير للمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبيرة وبفضل هذه الرخص يتمكن رجال الأعمال من تقديم خدماتهم ومنتجاتهم بشكل مستقل ومتنوع مما يسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار والنمو المستدام وبالتالي يعزز الاستفادة من الرخص والامتيازات¹.
- التكامل مع المؤسسات الكبيرة: يكمن دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في إثراء الاقتصاد الحديث والحفاظ على أهميتها اللازمة للنمو الاقتصادي الوطني فهي تشكل العمود الفقري للنظام الاقتصادي من خلال توفير الموارد والمكونات الأساسية التي تحتاجها الشركات الكبيرة لتشغيل أعمالها بكفاءة بالإضافة الى ذلك تعمل الشركات المتوسطة والصغيرة كوسيط بين الشركات الكبيرة والعملاء حيث تقوم بتوزيع المنتجات والخدمات عبر الحدود الجغرافية وتسهيل عمليات

¹ عابي وليد، مرجع سابق، ص ص 33،34

التجارة الدولية ومن خلال هذا التكامل يتم تعزيز الترابط والتفاعل بين مختلف المشاريع والقطاعات الاقتصادية مما يعزز النمو المستدام والازدهار الاقتصادي.

- التعامل مع الشركات الكبيرة: يعتبر عنصراً أساسياً في تعزيز النشاط الاقتصادي حيث تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد الوطني وضمان استمرارته فهي توفر العديد من الموارد والخدمات الأساسية التي تحتاجها الشركات الكبيرة وتعمل كوسيط في تسهيل عمليات التوريد والتوزيع للشركات عبر الحدود مما يعزز التكامل والترابط بين مختلف المشاريع والقطاعات الاقتصادية.

- تعزيز التنوع الاقتصادي: تلعب المقاولاتية دوراً فعالاً في تحقيق التنوع في عمليات الإنتاج والتوزيع عبر مختلف القطاعات الصناعية، نظراً لحجم أنشطتها ورأس المال المحدود مما يساهم في تنمية العديد من المقاولات التي تنتج مجموعة من السلع والخدمات وبالتالي تلعب هذه المقاولات دوراً حيوياً في تلبية احتياجات المجتمع من المنتجات والخدمات لا سيما فيما يتعلق بالاستهلاك المحلي وتلبية احتياجات الصناعات الكبرى¹.

3- دور المقاولاتية في التنمية الاجتماعية:

إضافة إلى الدور الاقتصادي للمقاولاتية يمكن أيضاً أن تلعب المقاولاتية دوراً في دعم المشاريع الاجتماعية والبيئية من خلال تنفيذ مبادرات مستدامة والمساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمعات المحلية ويمكن أن نحصى الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

- زيادة التشغيل: يعزى الطلب المتزايد على الخدمات المقاولاتية على الصعيدين المحلي والعالمي إلى دور المقاولين في خلق فرص عمل جديدة وتوسيع قاعدة العمالة مما يساهم في رفع مستوى المهارات والكفاءة وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة خاصة في البلدان النامية التي تعتمد على اليد العاملة بشكل كبير، ومنه زيادة فرض العمل على المدى الطويل.

- عدالة توزيع الدخل: يساهم وجود مقاولات متعددة ومتوسطة الحجم في تعزيز عدالة توزيع الدخل من خلال توفير فرص استثمارية يمكن الوصول إليها بسهولة لشرائح واسعة من المجتمع فبفضل التكاليف المعتدلة للبدء والمنافسة النسبية يمكن لمجموعة كبيرة من الأفراد الاستفادة من هذه الفرص وبناء مقاولاتهم الخاصة وهذا بدوره يساعد في توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتقليص حجم الطبقة الفقيرة.

- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي أصبحت المقاولاتية الصغيرة وسيلة مهمة لمكافحة الفقر وتعزيز التضامن الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، فمن خلال تعزيز ثقافة الريادة وتشجيع الأفراد على إنشاء مشاريعهم الخاصة يمكن توفير فرص اقتصادية

¹ عابي وليد، مرجع سابق، ص34

جديدة وتحسين مستويات الدخل والعيش فقد أصبحت ريادة الأعمال سبباً واضحاً لبناء الأصول المادية والمالية والاجتماعية والبشرية مما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التقدم الاجتماعي.

- ترقية روح المبادرة: تشير الدراسات الصناعية إلى أن ريادة الأعمال هي المحرك الرئيسي للابتكار، حيث أدت إلى نشوء مئات الآلاف من المقاولين الصغار المستقلين في جميع أنحاء العالم، وعلى هذا الأساس يبرز دور ريادة الأعمال في تعزيز روح الابتكار والإبداع الشخصي وبناء الثقة في النفس وتعزيز الاستقلالية الشخصية.

- محاربة الآفات الاجتماعية: يظهر واقع ممارسات إعادة الهيكلة نتائج متباينة من دولة إلى أخرى، مما يؤثر على الميزانيات المخصصة للرفاه الاجتماعي ويزيد من حالات التسريح الوظيفي وعدم الاستقرار في سوق العمل وتتأثر بذلك أنظمة التعليم والصحة، ما يؤدي إلى استبعاد شرائح واسعة من المجتمع لاسيما الشباب الذين يصبحون عرضة لمخاطر الجريمة والأمراض والإدمان، بالإضافة إلى ذلك يضطر الشباب نتيجة قلة الفرص العملية للانتقال إلى مجتمعات غير منظمة حيث يفتقرون غالباً إلى الخدمات الأساسية والموارد الضرورية، وهنا يأتي دور المقاولات لتقديم جزء من الحل، حيث تساهم في توفير فرص عمل من جهة، وتقديم حلول لضعف التعليم والتدريب من جهة أخرى مما يمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يطمحون إليه¹.

بشكل عام فإن المقاولاتية ليست مجرد عمل تجاري بل هي أسلوب حياة يعزز الابتكار والإبداع ويشجع الأفراد على تحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية من خلال تطوير قدراتهم الذاتية وبناء شبكات تواصل فعالة مع مختلف الفاعلين واستثمار الموارد بطرق مبتكرة كما تدفع إلى استكشاف الفرص الجديدة والعمل على إيجاد الحلول المبتكرة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية ما يجعلها ذات أهمية أساسية في إحداث التنمية المستدامة.

¹ نبيل بالراشد، تمثلات الطلبة_ المقبلين على التخرج_ للمقاولاتية في ظل تكوينهم الجامعي دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الطور الثالث L MD ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية علوم إنسانية والاجتماعية، ص 2022، 2023، ص ص 67،68.

خلاصة:

لقد شهدت المقاولاتية تحولاً ملحوظاً في موقعها ضمن السياق الاجتماعي والاقتصادي على مر الزمن ففي البداية كان اهتمام الباحثين منصباً على دور المدراء وظهور المؤسسات الكبرى مما أدى إلى تجاهل المقاولاتية كظاهرة منفصلة وقد برزت الحاجة الملحة لها في بداية منتصف السبعينات أين تم إعادة النظر في دور المقاول مع الأزمة الاقتصادية الذي أصبح ركيزة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتزايد الاقتناع بضرورة تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف حدة الآثار السلبية للأزمة حيث تساهم هذه المؤسسات في تعزيز المرونة المجتمعية وتنشيط الدورة الاقتصادية من خلال تفاعل المؤسسات والمقاولون والمستهلكون والعمال ضمن شبكة من العلاقات الاجتماعية.

ومع إدراك الباحثين أهمية الانتقال من التركيز على الأبعاد الفردية للمقاول إلى استكشاف الديناميكيات المعقدة التي تحكم عمليات المقاولاتية داخل الأطر التنظيمية الأمر الذي سمح بفهم أعمق لظاهرة المقاولاتية وفتح المجال أمام مقاربات سوسيولوجية تسعى إلى استكشاف هذه الظاهرة في سياقاتها المتنوعة بما في ذلك تحليل العلاقات بين الفاعلين والهيكل التي تنظم نشاطهم ويعزى ذلك إلى الأثر الإيجابي التي تحدثه في دعم المبادرات الاجتماعية والبيئية فضلاً على تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمعات المحلية لذا يمكن اعتبارها أكثر من مجرد نشاط اقتصادي بل هي وسيلة تسهم في تحفيز الابتكار والابداع.

الفصل الثالث: التعليم المقاولاتي

تمهيد

أولاً: ماهية التعليم المقاولاتي

1. نشأة التعليم المقاولاتي
2. مستويات الإطار الفكري للتعليم المقاولاتي.
3. أهمية التعليم المقاولاتي
4. أهداف التعليم المقاولاتي.

ثانياً: استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي في التوجه نحو إنشاء المشاريع
المقاولاتية

1. متطلبات التعليم المقاولاتي
2. برامج التعليم المقاولاتي.
3. بعض تجارب الوطن العربي في التعليم المقاولاتي
4. بعض التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي
5. نماذج بيداغوجية في التعليم المقاولاتي بجامعة محمد البشير الابراهيمى

ثالثاً: العلاقة بين التعليم واستدامة المشاريع المقاولاتية.

خلاصة.

تمهيد:

يعد التعليم المقاولاتي آلية لإعادة هيكلة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع حيث يسهم في تحويل الأدوار التقليدية للطلاب من مجرد متلقين للمعرفة إلى فاعلين اجتماعيين واقتصاديين مستقلين هذا التحول يعكس تغيرات في البنية الاجتماعية من خلال تمكينهم من تجاوز الممارسات التقليدية عبر تأسيس مشاريعهم الخاصة، إذ يصبح التعليم المقاولاتي وسيلة لا تقتصر على تنمية المهارات التقنية فحسب بل تتحول إلى عامل رئيسي في تعزيز التفاعل الاجتماعي وتفعيل الروابط الاجتماعية من خلال تشجيع التعاون والابتكار ضمن الشبكات الاجتماعية والاقتصادية والتكيف معها من خلال تمكين الشباب من تأسيس مشاريعهم الخاصة عبر توفير مجموعة من المهارات والمعارف واستجابة لهذه الضرورة قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتعزيز المقاولاتية وإدماجها في المناهج الجامعية مما يرسخ دورها كجهة أساسية في دعم هذا الاتجاه بهدف إنتاج أفراد قادرين على المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي والعالمي وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وسنتطرق في هذا الفصل إلى استعراض تاريخ التعليم المقاولاتي وتطوره التدريجي مع تسليط الضوء على دوره وأهميته كما سنتم مناقشة بعض التجارب الناجحة على المستوى العربي والعالمي في هذا المجال كأتمثلة لأليات هذا التحول الاجتماعي داخل الحقل الأكاديمي وعرض نماذج بيداغوجية في مجال التعليم المقاولاتي بجامعة محمد البشير الإبراهيمي وفي الأخير التطرق إلى العلاقة بين التعليم المقاولاتي واستدامة المشاريع المقاولاتية.

أولاً: ماهية التعليم المقاولاتي

1. نشأة التعليم المقاولاتي:

تعود أصول تدريس المقاولاتية في الجامعات الى عام 1949 عندما قدم myle maces مقررا دراسيا في مجال المقاولات وتحديدًا في كلية هارفارد الأمريكية لإدارة الأعمال أين تم تدريس أول دورة في ذلك المجال واستقطب هذا المقرر انتباه 188 طالبا من دفعة ماجستير ادارة الاعمال وهم جزء من مجموع 600 طالب¹ وقد كان السبب الواضح لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلاب الذين عادوا بعد أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية لينضموا إلى اقتصاد يمر بمرحلة إنتقالية نظرا للانهييار الذي حدث للصناعات الحربية بعد انتهاء الحرب ومن ثمة تسهيل اندماجهم في الحياة الأكاديمية والاقتصادية وتزويدهم بالمهارات الضرورية لريادة الأعمال²، وفي ستينات القرن العشرين كانت هناك تقريبا 16 مدرسة وجامعة تقدم بالفعل التدريس في مجال التعليم المقاولاتي ثم قدمت أكثر من 800 جامعة ومدرسة دورات في مجال التعليم المقاولاتي عام 2000 ومنذ ذلك الحين انتشر التدريب بسرعة عالية في العديد من البلدان حول العالم³، إلا أن et Arasti al (2012) يرون أن أول من تنبه لتدريس تخصص مقاولات الأعمال وكان رائد فيه هو الياباني Shigeru Figii من جامعة Kobe وذلك في عام 1938، ولكن مع بداية عقد السبعينات شهدت مدارس إدارة الأعمال التي تقدم مقررات دراسية في ريادة الاعمال تغييرا جذريا في مناهجها ومقارباتها فقد بدأت 16 جامعة في تقديم هذا المقرر مع أنه من الصعب تحديد السبب الرئيسي لحدوث هذا التغيير الجذري إلا أن مقاييس الأنشطة المقاولاتية أوضحت انتهاء حالة من التراجع وبدأت هذه الأنشطة تشهد انتعاشا ملموسا وصعودا مرة أخرى بدءا من عام 1969 وقد صاحب ذلك ظهور مجالات علمية جديدة تهتم بمقاولات الأعمال وبدأت معاني كلمة مقاول تنتقل من تعبيرات مثل الشجع والاستغلال والأنانية وعدم الولاء الى مفاهيم ترتبط بالابداع وخلق الوظائف وتحقيق الربحية وتعزيز الابتكار وبهذا فقد لعبت الجامعات الأمريكية في هذا العقد دورا رياديا في نشر الثقافة الريادية حيث

¹ Aziz bouslikhane. ; Enseignement de l'entrepreneuriat : pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial, thèse de doctorat en sciences de gestion ; université de Nancy 2.2011 .p129

² فضيلة بوطورة، فاطمة الزهراء بوطورة، هواري أحلام، أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر أيام 10-11 ديسمبر 2018، ص5.

³ TOUN Azzedine :l'intention entrepreneuriale une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+) et des étudiants en DESS CAAE.thèse de doctorat en sciences de gestion ; université de rouen 2003.p136

قادت العديد من الجامعات الأخرى في العالم نحو تعليم المقاولاتية و يعود الفضل في ذلك إلى جامعة جنوب كاليفورنيا كأول جامعة تطرح أول مساق حديث ومتطور في المقاولاتية في عام 1971 وفي نهاية السبعينات لم يكن مجال المقاولاتية يمثل سوى نشاطا هامشيا على الصعيد الأكاديمي ويفتقر من الناحية الأكاديمية إلى الإطار المعرفي الواضح ويرجع ذلك إلى قلة الدراسات التي تناولت هذا المجال خلال تلك الفترة مما انعكس على ضعف وتطوير المناهج التعليمية وأساليب البحث العلمي الخاصة بمجال ريادة الأعمال¹.

يمكن القول أنه مع بداية التسعينات من القرن العشرين كان التحدي الأساسي في مجال المقاولات يتمثل في تطوير نماذج ونظريات فريدة استناداً إلى المبادئ المقتبسة من العلوم الاجتماعية إلى جانب الاقتصاد والتسويق والإدارة الاستراتيجية وعلم النفس والتاريخ وعلى إثر ذلك ارتفع عدد المساقات إلى أكثر من 2200 كما ارتفع عدد المدارس المختصة في المقاولات إلى 1600 مع تأسيس 44 مجلة أكاديمية وإنشاء 100 مركز بحث مختص²، ومن ثمة انطلق مجال التعليم المقاولاتي في الثمانينات وشهد خلال التسعينات تقريبا تسارعا كبيرا نتيجة للتكامل التدريجي على مستوى الجامعة والمدارس الكبرى مما أسهم في ترسيخ مكانة ريادة الأعمال وأصبح مركز الاهتمام في العالم الأكاديمي ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح التركيز منصبا على تطوير التعليم اللازم لإنشاء الأعمال التجارية وروح ريادة الأعمال هذا التطور أدى إلى اكتساب التعليم المقاولاتي داخل الجامعة في المقام الأول لعدد كبير من الباحثين المهتمين به وكثرة المنشورات العلمية حول المسائل المتعلقة بمجال التعليم المقاولاتي.

وفي أوروبا بدأ عدد المؤسسات ومراكز الأبحاث في مجال ريادة الأعمال في التزايد منذ الثمانينات كما هو الحال بالنسبة لدول الشمال في المملكة المتحدة ووفقا للأدبيات يعود تاريخ تدريس المقاولاتية في فرنسا إلى عام 1976 حيث أصبح ينظر إلى رواد الأعمال كعامل فعال لخلق المعرفة ونشرها، ومنه بدأ الاهتمام بالمقاولاتية باكتساب دلالة سياسية وعلمية وتعليمية وقد ساهمت المساهمات والأفكار المختلفة بشكل كبير في توسيع نطاق الاهتمام بتطور ثقافة المقاولاتية³.

¹ الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة محد خيضر، بسكرة، 2015_2014، ص 135.

² Loyda Lily GOMEZ SANTOS. L'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de l'université: la contribution de la méthode des cas, thèse de doctorat en sciences de gestion ; université de lorraine ,2014 ,p76.

³ Loyda Lily GOMEZ SANTOS , op.cit.p73

جدول رقم (03): يوضح تطور مفهوم التعليم المقاولاتي

السنة	الحدث
1911	نشر جوزيف شومبيتر كتاب النظرية التنموية الاقتصادية
1921	فرلنك نايت نشر كتاب المخاطر وعدم اليقين، الربح، ولذي يعتبر النموذج الأمريكي الأول في المقاولاتية
1946	انشاء مركز أبحاث في تاريخ المقاولاتية بواسطة شومبيتر
1947	إدارة المشاريع الجديدة وأول ماجستير في إدارة الأعمال في هارفارد.
1951	انشاء مؤسسة كولمان" المؤسسة الأولى التي ركزت على تعليم المقاولاتية.
1953	جامعة الينوي بتقديم محاضرة في المؤسسات الصغيرة والاعمال التجارية وتنمية المقاولاتية
1953	قدم بيتر دراكر دورة ريادة الاعمال والابتكار في جامعة نيويورك
1954	إدارة الاعمال الصغيرة، أول دورة ماجستير في المقاولاتية تقدم في جامعة سنغافورة
1958	دروس المقاولاتية مقدمة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا من قبل داويت باومان
1963	نشر مجلة إدارة الاعمال
1967	تقديم دورات ماجستير إدارة الاعمال المعاصرة المبكرة والتي تم تقديمها في جامعتي سنغافورة ونيويورك
1968	اول تدريب جامعي في المقاولاتية في جامعة بابسون.
1969	دفيد ماكلياند ودفيد وينتر بنشر كتاب الإنجاز الاقتصادي المحفز
1970	معهد كاروث ستون أول معهد معاصر في المقاولاتية
1971	أول ماجستير في إدارة الاعمال متخصصة في المقاولاتية جامعة كاليفورنيا
1972	أول تركيز جامعي على المقاولاتية جامعة جنوب كاليفورنيا
1973	ينشر لورانس كلات إدارة الاعمال الصغيرة: اساسيات المقاولاتية " من أوائل الكتب التي توضح خطوات الاعمال الصغيرة نحو ريادة الأعمال"
1974	إنشاء مجموعة اهتمامات المقاولاتية في اكااديمية الإدارة بقيادة كارل فيسبر
1975	إنشاء منظمة طلبة في المشاريع الحرة ودعم المقاولاتية، على يد روبرت ديفيس

104 كليات/ جامعات تقدم دورات في المقاولاتية	1975
نشر لأول مرة كتاب المقاولاتية: النظرية والتطبيق	1975
بداية صدور مجلة المقاول	1976
263 مؤسسة جامعية تدرس المؤسسات الصغيرة والمقاولاتية	1979
مؤتمر بابسون الأول في أبحاث المقاولاتية	1981
نشر موسوعة المقاولاتية التي حررها كينت وسيكستون	1982
315 مؤسسة جامعية تقدم دورات في المقاولاتية والاعمال التجارية	1982
قدمت كلية الهندسة بجامعة نيو مكسيكو أول مقياس في المقاولاتية	1983
تأسيس اتحاد رجال الأعمال	1983
نشر روبرت هيسريش وكانديدا براش كتاب " المرأة المفاوضة: مهارات الإرادة وتحديات الأعمال" والذي يعد أول عمل بارز يسلط الضوء على دور النساء في مجال ريادة الأعمال.	1984
تأسيس مجلة متخصصة في ريادة الاعمال تحمل عنوان "رجل الأعمال"	1985
نشر بيتر دراكر كتاب الابتكار والمقاولاتية	1985
253 كلية وجامعة تدرس وتقدم دورات المقاولاتية	1986
590 مدرسة تدرس مقاييس المؤسسات الصغيرة وريادة الأعمال	1986
57 برنامجا جامعيًا و22 ماجستير إدارة أعمال مع التركيز على المقاولاتية	1991
1060 مدرسة جامعية تدرس المقاولاتية	1991
إقامة مركز القيادة الريادية وللتابع لمؤسسة ماريون كوفمان في مجال ريادة الاعمال	1992
370 كلية وجامعة تقدم دورات في المقاولاتية	1993
بداية أول موقع في التعليم المقاولاتي www.slu.edu/eweb	1993
نشر جيروم كاتز وروبرت كتاب التقدم في المقاولاتية حول ظهور الشركة ونموها	1993
شاركت مايقارب 450 مدرسة في برنامج الاعمال الصغيرة	1995
شارك ما يقارب 450 مدرسة في برنامج معهد الأعمال الصغيرة	1997
الجامعة الافتراضية للشركات الصغيرة والمتوسطة: أول برنامج للتعليم عن بعد	1998
نشر المنتدى البحثي مقال حول المقاولاتية الدولية في مجلة أكاديمية	1999

La source : Iyda Lily GOMEZ SANTOS. L'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de l'université: la contribution de la méthode des cas, thèse de doctorat en sciences de gestion , université de lorraine ,2014 pp.70.71.72

2. مستويات الإطار الفكري للتعليم المقاولاتي:

إن تحديد مستويات الإطار الفكري للتعليم المقاولاتي يقتضي الوقوف على مفهوم التفكير المقاولاتي الذي ينصرف إلى ذلك النوع من التفكير الذي يحتكم إلى التنظيم وتوظيف العلم والمعرفة وربط النظرية بالتطبيق والتنسيق بين مختلف العوامل لتحقيق الإنتاجية والربحية والمنفعة وأكثر من هذا فالمقاول هو ذلك الشخص الذي يتحلى بالتفكير المقاولاتي ويبدع في خطته واستراتيجياته وعمله داخل المؤسسة انطلاقاً من إمكانياته المتوفرة لتحقيق إنتاجية ومردودية معتبرة لصالح المؤسسة ومن هنا فههدف المقاول هو تحقيق التوازن وتغيير الاختلال من أجل تلاؤم جيد مع المحيط وتفادي الأخطار المحدقة بوضع استراتيجيات استشرافية معقولة وبناءة وهادفة.

وعموماً يتكون الإطار الفكري للتعليم المقاولاتي من ثلاث مستويات هي:

المستوى الأول: يتمثل في الأهداف الأساسية للتعليم المقاولاتي ويختص بتحديد ماهية وأهداف وأغراض المقاولاتية.

المستوى الثاني: يتمثل في المفاهيم الأساسية للمقاولاتية ويهتم بتحديد خصائص مقاولاتية وتعريف المقاول.

المستوى الثالث: يتمثل في مفاهيم التقييم والمتابعة ويشمل كل ما يتمكن من خلاله تقييم نجاح أو فشل البرامج التعليمية وفقاً لنجاح أو فشل المتلقين لهذه البرامج ومدى قدرتهم على الاندماج في الاقتصاد من خلال المؤسسات التي قاموا بإنشائها وقدرتها على البقاء¹.

3. أهمية التعليم المقاولاتي:

يلعب التعليم المقاولاتي دوراً محورياً في تشكيل قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم الإبداعية في تحويل أفكارهم إلى مشاريع مقاولاتية واقعية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا من خلال ربط المعرفة الأكاديمية بالممارسات العملية وعليه يمكن القول أن أهمية التعليم المقاولاتي تكمن فيما يلي:

¹ محمد بدو، براق عيسى، دور التعليم المقاولاتي في تكوين رواد الاعمال في الجزائر_ بين الواقع والاستشراف_ الملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات، المنعقد بجامعة خميس مليانة_ الجزائر_ يومي 16-17 افريل 2018، ص384.

_ أن برامج التعليم المقاولاتية تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع خدمات جديدة ونظراً لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار فقد يكون من الأهمية للغاية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة.

_ ويعتبر تعليم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية كما أن تعليم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة وينتج هذا الأخير مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة.

_ كما أن تعليم المقاولاتية يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الافراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن الأمر الذي يترك أثر في تطوير وبناء مجتمع المعرفة.

_ يسمح التعليم المقاولاتي للعاملين بالمؤسسات القائمة بكسب مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة¹.

_ يساهم التعليم المقاولاتي في فتح أفق أوسع للفرص المرتبطة بتقدم التكنولوجيا وتحفيز الطلاب وتكوينهم على إنشاء مشاريع تقنية متقدمة مما يؤدي إلى تعزيز القيمة الاجتماعية بتخفيف مشكلة البطالة وإثراء المجتمع بالمبادرات المعرفية.

_ للتعليم المقاولاتي أهمية كبيرة بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بتحويل مقاولاتهم الى واقع يمكن الاعتماد عليه وهذا الواقع يشمل المبدعين المتخصصين للتخطيط وإدارة المشاريع بالإضافة الى دعمهم في الحياة اليومية ووعيهم بتجارب الأعمال والأنشطة ففي سياق السوسيولوجيا يشجع ذلك

¹ أيوب صكري، سمير محمد جلاب، علي شطة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر الإنجازات والطموحات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2017، ص16.

على التفاعل والتكامل الاجتماعي بما يساهم في تعزيز الهوية الاجتماعية وبناء التفاهم المشترك وتعزيز الشمولية الاجتماعية عن طريق دعم المبادرات الشبابية وتعزيز التنمية في المجتمعات.

_ مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية التطوعية، مما يؤدي إلى تغييرات إيجابية في ديناميات المجتمع وتعزيز التفاعل الاجتماعي ودعم التطوير المستدام مما يجعل المجتمع يزدهر اجتماعيا واقتصاديا.

_ يساهم التعليم المقاولاتي بفهم عميق لعمليات إدارة المخاطر وإدارة المشاريع وتحليل سوق العمل مما يزيد من نجاح الأعمال ويعزز التنافسية في سوق العمل العالمي.

_ يساهم التعليم المقاولاتي في بناء شبكة اتصالات قوية من خلال التفاعل والتفاوض مع رواد الأعمال كما يعمل على تعزيز تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية لتحديد الفرص والتحديات¹.

وعليه يمكن القول أن التعليم المقاولاتي يساهم في إحداث تأثير إيجابي في المجتمع بحيث يشجع على إنشاء مشاريع تسهم في التنمية المستدامة ونقل المعرفة والمهارات الى المجتمع مما يعزز التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل شامل كما يساهم في بناء جسور قوية بين الجامعة والمحيط الاجتماعي من خلال المشاريع الريادية الاجتماعية التي تعمل على حل مشكلات المجتمع ونشر ثقافة الابتكار والريادة في المجتمع مما يعزز التطوير والتقدم وبالتالي تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.

4. أهداف التعليم المقاولاتي:

يهدف التعليم المقاولاتي بشكل عام إلى إكساب المهارات والخصائص السلوكية ذات الأهمية في مجال المقاولاتية مثل روح المبادرة والجرأة على المخاطرة والاعتماد على الذات بهدف إعداد جيل جديد من الرواد المقاولين، وعليه فإن أهم أهداف التعليم المقاولاتي تتمثل فيما يلي:

_ تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية.

_ التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل التنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، والقضايا والإجراءات القانونية والتكيف مع النظام الضريبي في البلد بما يعكس العلاقة المعقدة بين المقاول والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

¹ أيوب صكري، مرجع سابق، ص 16.

_ تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية وأخذ المخاطرة، والمبادرة وقبول المسؤوليات أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وإدارته بنجاح.

_ تمكين الأفراد من المهارات والمعارف اللازمة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم.

_ المهارات الإدارية: القدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، اتخاذ القرار، تحمل المسؤولية.

_ المهارات الاجتماعية: التعاون، العمل الجماعي، القدرة على تعلم أدوار جديدة بشكل مستقل.

_ تطوير الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، القدرة على التأمل الذاتي، القدرة على التحمل والمثابرة.

_ المهارات المقاولاتية: القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع، القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار القدرة على التسيير، وتحفيز العلاقات التجارية¹، ولعل ما تسعى معظم برامج التعليم المقاولاتي الى تحقيقه يتمثل في:

_ قدرة متلقى التعليم المقاولاتي على تحقيق الإنجازات الشخصية والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم.

_ إعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل.

_ توفير المعارف المتعلقة بمقاولة الأعمال.

_ بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاريع الريادية ولصياغة وإعداد خطط الأعمال.

_ تحديد الدوافع وإثارها وتنمية المواهب المقاولاتية.

_ العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته².

¹ أيوب صكري وآخرون، مرجع سابق، ص 17.

² الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 151.

ثانياً: استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي في التوجه نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية:

1. متطلبات التعليم المقاولاتي:

إن تحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يتعاضد بضرورة تناغم فاعل وحيوي بين المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة ويستلزم تفعيل شراكة متينة مع جهات الدعم التابعة لقطاع الخاص لضمان فعالية العمل وتحقيق الأهداف بكفاءة وهذه المتطلبات تتمثل فيما يلي:

أ- البنية التحتية: من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية.

ب- الموارد البشرية: وتعتبر تلك الأفراد المؤهلة والمدرّبة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية واستغلال تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية نظراً لأن هذا التعليم يتطلب تغييراً جذرياً في نمط التفكير لدى المتعلمين لتعزيز قدراتهم على الابتكار واتخاذ المبادرات الفاعلة.

ج- البيئة: وهي البيئة الممكنة التي تدعم خطوات التنفيذ ببرامج التعليم المقاولاتي وخطته وأهدافه وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداءً من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع.

د- التجارب السابقة: الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة.

هـ- التكيف: الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.¹

2. برامج التعليم المقاولاتي:

لقد تعددت التصنيفات الخاصة ببرامج تعليم المقاولاتية للعديد من الباحثين ففي هذا المجال انتفتت المنظمات الدولية الثلاث شبكة تنمية الإدارة الدولية والمنظمة الدولية للعمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعطاء تعريف لما يسمى برنامج تطوير المقاولاتية وبيدأً بالثقافة والتعليم والتكوين

¹ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص ص 178، 179.

للشباب وتعزيز الأعمال التجارية والنوعية والإستمرارية والنمو ولا يغطي فقط برامج المقاولين ولكن تكوين المديرين المشرفين¹، وربط المعرفة النظرية بالممارسة العملية من خلال توفير بيئة تعليمية مشجعة على التفكير النقدي والإبداعي للفاعلين وفيما يلي نستعرض أبرز مراحل برامج التعليم المقاولاتي:

المرحلة الأولى: تعلم أساسيات المقاولاة.

يعد تدريس أهم الأساسيات الخاصة بالمقاولاتية آلية حيوية لتعزيز فهم الطلاب لديناميات الملكية الفردية وإدارة المشاريع ضمن بيئة المناهج الدراسية المقررة وهذا بغرض تمكين الطلاب من الإلمام بالمبادئ الأساسية للمقاولاتية واكتشاف الخيارات المهنية التي يوفرها واكتساب المهارات اللازمة للاندماج الناجح في اقتصاد السوق الحر مما يؤهلهم للانخراط بفعالية في بيئة الأعمال التنافسية وتطوير حس المسؤولية المهنية والمبادرة الذاتية.

المرحلة الثانية: الوعي بالكفاءة:

التركيز على الكفاءات يسهم في بناء وعي مشترك بين الطلاب ما يجعلهم يكتسبون كفاءات أولية حول متطلبات السوق ويرونها من وجهة نظر أرباب العمل، فالتوجه في الكفاءة يمثل أساساً في التعليم المقاولاتي مما يسهم في فهم الطالب على نقاط القوة وتعديل نقاط الضعف.

المرحلة الثالثة: التطبيقات الإبداعية.

في هذه المرحلة يقوم بالطلاب باستكشاف الأفكار وتخطيط الأعمال من خلال المشاركة في ندوات تتضمن تطبيقات مبتكرة ومتنوعة ويكتسب الطلاب معرفة معمقة وشاملة ناتجة عن المراحل السابقة مما يتيح لهم القدرة على تطوير فكرة عمل مميزة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب من خلال بناء خطة عمل تنفيذ مختلف عمليات الأعمال.

المرحلة الرابعة: بدء المشروع.

بعد أن يكتسب الطلاب الخبرة في العمل التعليم المقاولاتي التطبيقي يحتاج الكثير منهم إلى دعم أفكار خاصة بهم لإحداث فعاليتها لتحويل فكرة المشروع الريادي الى واقع عملي ملموس حيث يمكن تحقيق

¹ جودي حنان، العلواني كاميليا، ترغيني صباح، دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة بسكرة، جامعة بسكرة، ص08.

ذلك من خلال تقديم الدعم لأفراد المجتمع في الكليات والجامعات مما يخلق جهوداً لإنشاء وتأسيس المشاريع من خلال تطوير الأفراد العملاء المتميزين بالمشاريع والأفكار الجديدة.

المرحلة الخامسة: النمو.

مع نضج الشركة أو المؤسسة ستواجه العديد من التحديات لذا يمكن أن تعمل سلسلة من الندوات أو مجموعات الدعم في المساعدة في التعاون على تحديد الحلول الممكنة والتعامل معها في الوقت المناسب وهذا سيسهم في نمو وتطوير المشروع¹.

جدول رقم (04): يوضح تحديد محتويات برامج لخطوات انشاء المؤسسة

الخطوة	المهمة	احتياجات التعلم
1-من الحدس والتحفيز الى الفكرة الأولية	<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن الفكرة. - توليد الفكرة. - تقييم إمكاناتها والدافعية لتصبح فكرة رئيسية. 	<ul style="list-style-type: none"> - اتقان وتعلم العملية من خلال خلق وتقييم الأفكار. - فهم طرائق الاستخدام، ومعرفة المهارات الشخصية. - فهم متطلبات الرضا. - تطوير الرؤية. - التقييم الذاتي.
2-من الفكرة الأولية الى الفكرة الصحيحة.	<ul style="list-style-type: none"> - توضيح الفكرة وتحديد الحاجة التي تستجيب لها. - تجربة الفكرة والتأكد من الإنتاج. - التحقق من صحة الفكرة في ظروف التشغيل. 	<ul style="list-style-type: none"> - فهم خصائص الفكرة الصحيحة. - اتقان العملية. - تحليل احتياجات المستهلكين. - تحديد المنافسين وسعر البيع. - تقدير تكاليف الإنتاج.

¹ غياد كريمة، بوعطية ايناس، بن وريدة حمزة، أثر التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة المقبلين على التخرج: دراسة حالة طلبة ماستر كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد5، العدد1، 2022، ص ص 113،114.

	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد المنافسين. 	
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد طرق الدخول الى السوق. - انشاء استراتيجية تسويق، وتخطيط عملية الإنتاج. - تحديد توقعات الأرباح والخسائر. - تقدير احتياجات اليد العاملة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد معدد المستهلكين، موقعهم وسماتهم. - تحديد الحد الأدنى لحجم التداول من اجل البقاء. - التعريف بأنشطة الترقية. - تقييم المتطلبات المالية للمشروع 	<p>3-من فكرة صالحة الى تحديد الموارد وحجم العمليات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير خطة العمل. - تنمية المهارات الإدارية للتفاوض. - معرفة اشكال العقود المختلفة. - فهم الأداء المالي للمؤسسات. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع خطة عمل. - التفاوض مع البنوك وغيرها. - وضع مصادر التمويل. 	<p>4- من سلم التشغيل الى خطة العمل والتفاوض.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - معرفة الالتزامات القانونية. - إتقان أنظمة الإدارة والسيطرة على الإنتاج والتسويق والتمويل. - معرفة دور المستشارين الخارجيين. - تنمية المهارات وقدرات الموظفين. 	<ul style="list-style-type: none"> - استكمال المتطلبات القانونية للتسجيل. - تلبية متطلبات السلطات القانونية. - انشاء نظام اداري يلبي الاحتياجات الجديدة للشركة. 	<p>5- من التفاوض الى الانطلاق.</p>

<ul style="list-style-type: none"> - التحكم في أنظمة مراقبة السير. - تعلم مراقبة البيئة. - تنمية مهارات البيع. - تعلم تفويض المهام وإدارة الوقت. 	<ul style="list-style-type: none"> - توحيد نظام الإنتاج والإدارة. - ضمان السيطرة المالية. - تطوير السوق من خلال الحصول على عملاء جدد. - مراقبة التقدم وتوقع التغييرات. - الحفاظ على علاقات جديدة مع البنك. 	<p>6- من الانطلاق الى البقاء.</p>
--	---	-----------------------------------

La source : loyda Lily GOMEZ SANTOS. L'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de

l'université: la contribution de la méthode des cas, thèse de doctorat en sciences de gestion ; université de lorraine ,2014 p 88,89 .

3- بعض تجارب الوطن العربي في التعليم المقاولاتي:

1.3. التعليم المقاولاتي في السعودية:

بناءً على تقرير الباحث عبد المالك المخاليف حول واقع التعليم لريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية تم التركيز على عدة جوانب رئيسية فيما يتعلق بالسياسات والخطط العامة حيث أظهرت الخطط التنموية للمملكة خلال فترة (1970-1975) توجهها واضحاً نحو تطوير الموارد البشرية وتعزيز التعليم والتدريب في مجال ريادة الأعمال هذه الخطط أبرزت عدة أهداف من بينها:

- تطوير الموارد البشرية لزيادة مساهمتها في تنويع مصادر الدخل الوطني.
- توسيع فرص التعليم المقاولاتي والتدريب في المجالات الصناعية والتجارية لتأهيل الشباب وتعزيز مهاراتهم.
- تعزيز روح العمل والمبادرة الشخصية لدى المواطنين وتشجيعهم على التفكير الإبتكاري والمبادرة في مجال ريادة الأعمال.
- إنشاء نظام قانوني وحماية الحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- رفع مستوى التعليم المقاولاتي في المجالات العلمية والتقنية.

- التركيز على الإبداع والابتكار ودعم المواهب والمبدعين ورعايتهم وتوظيفهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
 - تسليط الضوء على مواهب وانجازات المبدعين وريادي الأعمال وتشجيعهم على الابتكار من خلال مختلف وسائل الاعلام.
 - إنشاء هيئة مؤسسية تتولى رعاية قطاع ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة التحديات.
 - إقامة حاضنات أعمال ومراكز تدريبية وتوفير التجهيزات الأساسية لدعم رواد الأعمال.
- أما على صعيد البنية التحتية المؤسسية فقد شهدت المملكة إنشاء 25 جامعة حكومية تضم أكثر من 511 كلية متخصصة في مختلف التخصصات، بهدف توفير التعليم والتدريب المتميز في مجالات الأعمال والتقنية والعلوم¹، وتم تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية الحكومية لقطاع التعليم والتدريب ومثال على ذلك تخصيص مبلغ قدره 210 مليار ريال، والذي يمثل 25% من موازنة عام 2014 لهذا القطاع يُظهر التقرير أن الجهود التطبيقية في هذا القطاع تعاني من عدة تحديات:
- عدم وجود برامج مستقلة لريادة الأعمال على مستوى الجامعات الحكومية مما يقلل من فرص تطوير المهارات في ريادة الأعمال بين الطلاب.
 - غياب مسار متخصص في ريادة الأعمال مما يجعل الطلاب يفتقدون الى التوجيه والدعم اللازم لتطوير مهاراتهم في هذا المجال.
 - قلة المقررات المتعلقة بريادة الاعمال في الكليات المختلفة حيث يتم تقديمها بشكل محدود وغير منتظم.
 - تباين كبير في توافر مقررات ريادة الأعمال بين الجامعات حيث تجدر الإشارة إلى أن 7 جامعات فقط من أصل العدد الكلي للجامعات تقدم مقررات في هذا المجال.
 - غياب التخصص في تدريس مقررات ريادة الأعمال حيث تأتي معظم الأساتذة المدرسين من خلفيات أكاديمية مختلفة.
 - الاعتماد بشكل رئيسي على الدروس المحاضرة كوسيلة لتدريس مواضيع ريادة الأعمال، مما يقلل من فاعلية تعلم الطلاب وتطبيقهم العملي.

¹ فتحة بوحود، سعاد فورين، التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية: عرض تجارب بعض الجامعات العربية والجزائرية، جامعة فرحات عباس1، العدد20-المجلد1، الجزائر، 26-06-2021، ص 361.

- وجود بنية تحتية مساندة للتعليم المقاولاتي والبحث في مجال ريادة الاعمال في بعض الجامعات، ولكن بشكل محدود وليس بمستوى يلبي الاحتياجات الفعلية لتطوير هذا القطاع. ولقد أنشأت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن معهد الريادة في الأعمال لتعزيز الابتكار والريادة في الاقتصاد الوطني يستهدف الطلاب وخريجي الجامعات السعودية، ويركز على تطوير القيادة الريادية وتأسيس الشركات التقنية ويقوم بإجراء دراسات حول التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في المنطقة كما يدعم المعهد تأسيس شركات تقنية جديدة وتقنيات البناء والتقنيات الاستهلاكية وكذلك الخدمات المعتمدة على التقنية¹.

2.3. التعليم المقاولاتي في الأردن:

تتميز البنية الأردنية بالجهود المبذولة من قبل جمعية الرواد للشباب التي تأسست عام 1998 كمؤسسة غير ربحية تهدف الجمعية إلى تمكين الشباب الأردني من الإنخراط في ريادة الاعمال وبناء مهاراتهم الريادية من خلال مجموعة شاملة من الأنشطة مثل تبادل الآراء، والبعثات الدراسية والتعليم، والتدريب، والدعم، يأتي هذا التركيز في إطار السعي إلى تعزيز قدرات الشباب على التنافس في سوق العمل العالمي المتنافس، ويشير التوجه السائد في السياسات الحكومية في الأردن إلى دعم المقاولاتية وتشجيع الشباب على التفكير الريادي وتطوير مشاريعهم الخاصة وتمثل هذه الجهود في تقديم الدعم للشباب من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج بما في ذلك الصندوق الوطني الشبابي للإبداع والتميز وصندوق تمويل المشاريع المقاولاتية للشباب اللذان يهدفان إلى توفير الدعم المالي والموارد اللازمة للشباب الطموح لتحقيق أفكارهم وتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال.

ويشمل التوجه هذا أيضا مركز للريادة الذي يعمل كمنظمة غير حكومية وغير ربحية، حيث يسعى المركز إلى دعم الشباب في تطوير مهاراتهم الريادية وتنمية قدراتهم من خلال برامج تعليمية وتدريبية متنوعة مثل جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة وبرنامج استثمار التكنولوجيا وبرنامج تواصل الأردن ونادي الريادة الطلابي، يهدف المركز إلى تزويد الشباب بالمهارات والأدوات اللازمة لتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال والابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن².

¹ فتحة بحرود، سعاد قورين، مرجع سابق، ص 361، 362.

² الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 180.

3.3. التعليم المقاولاتي في مصر:

لتحفيز رواد الأعمال وتعزيز الازدهار الاقتصادي تم إصدار القرار الوزاري رقم 283 لعام 2014 الذي يهدف إلى إنشاء وحدات لتسهيل إنتقال الطلاب إلى سوق العمل، حيث تضمنت الفقرة الثالثة من القرار مهام واختصاصات هذه الوحدات ومن بينها: دراسة وتعزيز الخدمات التي تسهل انتقال الخريجين إلى سوق العمل، وتقديم تقييم لمبادرات وتجارب ومشاريع مختلفة تعزز انتقال الطلاب إلى سوق العمل.

ومن النقاط الرئيسية التي تم التأكيد عليها هي:

- عدم كفاية الثقافة الوطنية كداعم فعال لرواد الأعمال وعدم توجيهها لدعم النجاح الفردي مما يؤدي إلى تقليل دوافع الفرد لتكوين مشاريع ريادية.
 - تميل الموروثات الثقافية للشعب المصري لتشجيع الاعتماد على الوظائف الحكومية بدلاً من التخطيط لمشاريع ريادية مما يقلل من الحافز لاستكشاف خيارات ريادة الأعمال.
 - الحاجة لتوحيد البرامج التي تشجع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال ونشرها بين طلاب التعليم الجامعي.
 - ضعف القيادة في المؤسسات التعليمية في مصر، حيث يوجد عدم وجود وصف دقيق للوظائف الإدارية وضعف مهارات القيادة والتسويق لدى القيادات الجامعية، بالإضافة إلى ضعف البرامج التدريبية لتطوير القدرة على الإبداع ونقص التكنولوجيا في إدارة الجامعات¹.
- فمثلا في جامعة المنصورة توجد ثلاثة كيانات تنظيمية تسهم في تعزيز ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية، تشمل مكتب المشروعات والمنح والتعاون الدول ومكتب دعم الابتكار وبراءات الاختراع، ومكتب نقل وتسويق التكنولوجيا، حيث يهدف مكتب المشروعات والمنح إلى دعم المبتكرين من خلال التواصل مع الهيئات والجامعات الدولية للتعاون وإقامة شراكات تعليمية وبحثية للتبادل العلمي ونقل الخبرات وتقديم استشارات حول كيفية الحصول على التمويلات المالية للمشاريع البحثية في المجالات التكنولوجية² ومن بين السياسات الملكية الفكرية المقترحة لتعزيز ريادة الأعمال الأكاديمية في الجامعات المصرية ما يلي:

¹ فتيحة بوحروود، سعاد قورين، مرجع سابق، ص 364.

² منى شعبان عثمان، تطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين، مجلة الإدارة التربوية، العدد السادس والثلاثون، جامعة الفيوم، أكتوبر 2022، ص 87.

سياسة التحفيز: يمكن تبني هذه السياسة في مجال الملكية الفكرية بالجامعات في مصر مع ضرورة مراعاة العدالة في تنفيذها بهدف توجيه السوق في المرحلة الأولية بعد منح البراءة، ويمكن اعتماد سياسات التحفيز لتحقيق نمو مستدام في ممارسات ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات مما يسهم في رفع كفاءة مخرجات البحث العلمي وتنويع أشكال التعبير الثقافي وتعزيز الشفافية في الإفصاح عن الاختراعات والإنجازات العلمية.¹

سياسة الدعم البحث والتطوير: تهدف الى تعزيز التسويق لنتائج البحث وتحقيق نمو اقتصادي في العائدات الوطنية وتعلب هذه السياسة دوراً بارزاً في تحقيق ريادة الأعمال الأكاديمية في الجامعات من خلال زيادة الإيرادات التي يتم توليدها من المشاريع البحثية وتعتبر بديلاً فعالاً لسياسات التحفيز التقليدية كما يمكن استغلال التمويل الحكومي لتعزيز نمو الاستثمارات في مجال البحث والتطوير أو توجيه المزيد من الاستثمارات نحو دعم الأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي وبالتالي تعزيز رأس المال الاستثماري الضروري لمبادرات ريادة الأعمال الأكاديمية في الجامعات.²

سياسة التعاون في الابتكار: سياسة التعاون في الابتكار تعتبر بديلاً فعالاً لسياسة دعم التكنولوجيا، حيث تتمثل هذه السياسة في تعزيز اكتشاف التكنولوجيا وتحقيق أعلى عوائد استثمار في مجال التكنولوجيا الجديدة بالجامعات في مصر كما تهدف أيضاً الى تداول التكنولوجيا مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للباحثين المنتسبين إلى الجامعات ورفع مستوى الاستثمار والجودة التكنولوجية في الجامعات مما يؤثر إيجاباً على ريادة الأعمال الأكاديمية وإنتاج مبدعين ذوي خبرة عالية في مجال اختراعات التكنولوجيا، يتيح هذا المجال الخصب منح ملكية التكنولوجيا للباحثين بالجامعات المصرية بالإضافة إلى توفير مصادر التمويل والموارد للباحثين من خلال التعاون مع جامعاتهم ومن ثم تقاسم الدخل عند تسويق مخرجات البحث القابلة للحماية والتسويق.

سياسة الاعتراف والتوافق والمنافسة: تضمن اعتراف المجتمع المحلي والدولي لمنح البراءات للباحثين، وتعزيز التنافسية وتوفير بيئة تكنولوجية ملهمة للبحث والتطوير، والتوافق بين أعضاء فرق البحث سواء داخل الجامعات أو بالتعاون مع شركات الإنتاج بتعزيز التنمية المستدامة ودعم براءات الاختراع وفق أهداف الجامعة وتعتبر المنافسة هنا بديلاً مثالياً لسياسة الاختيار التي أقرتها المنظمة

¹ منى شعبان عثمان، مرجع سابق، ص 90.

² مرجع نفسه، ص 90

العالمية للملكية الفكرية وتنفيذها مصر حالياً حيث تضمن حق المخترع في الاختيار بين الرواد في مجال الأعمال والسلع والخدمات المتنافسة مما يعزز المنافسة ويحقق فوائدها¹.

4.3. التعليم المقاولاتي في الجزائر:

تبنت الجزائر استراتيجية تطوير التعليم الجامعي من خلال إنشاء دار المقاولات في الجامعات وقد بدأت هذه المبادرة الملهمة في جامعة قسنطينة في عام 2007 بالتعاون مع جامعة بيرري منديز في فرنسا وفي عام 2013 توسعت هذه الفكرة لتشمل جميع الجامعات الجزائرية وأصبحت هناك شبكة من دور المقاولات تنتشر عبر البلاد.

تتمحور أهداف دور المقاولاتية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب وتعزيز التعاون بين الشركاء الاقتصاديين بالإضافة إلى تطوير المشاريع الابتكارية وتوفير الدعم والمرافقة للطلاب المبتكرين حيث أسفرت الجهود على نتائج إيجابية ملموسة كما تم إنشاء 58 دار مقاولات تغطي جميع أنحاء البلاد، وتعتبر دار المقاولاتية نقطة الالتقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تعمل على تشجيع المشاريع الناجحة في مختلف المجالات وتمثل هذه المبادرة فرصة رائعة للطلاب لدخول سوق العمل²، كما تم توفير برامج دراسية متخصصة تشمل مواضيع مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وتطوير الأعمال والتسويق، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب العملي والمشاريع العملية التي تمكن الطلاب من تطبيق المفاهيم التي تعلموها في الواقع العملي فهذه التعليم هو تحفيز روح الابتكار والريادة بين الطلاب، وتمكينهم من إطلاق مشاريعهم الخاصة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وبناءً على ذلك فإن الأدوار المتوقعة كنتيجة حتمية للتعليم المقاولاتي ما يلي:

- _ التعليم المقاولاتي يعد خطوة أساسية لزرع روح الابتكار وزيادة فرص العمل، وتشكيل قادرة مستقبلين قادرين على تحمل المسؤوليات.
- _ التعليم المقاولاتي يساهم في تعزيز إبداع الفرد ويساعد في تطوير منتجات جديدة.
- _ التعليم المقاولاتي يزيد من احتمالية تطوير تكنولوجيا معرفية متقدمة، مما يساهم في بناء مجتمع متقدم ورفاهية عامة أفضل.

¹ منى شعبان عثمان، مرجع سابق، ص ص92، 91.

² فتيحة بوحرو، سعاد قورين، مرجع سابق، ص 363.

_ التعليم المقاولاتي يسهم في زيادة احتمالية الأفراد الخريجين لأفكار مشاريع ذات تكنولوجيا عالية والتي تخدم بناء مجتمع متطور¹.

4- بعض التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي

1.4. التجربة البريطانية:

تعتبر بريطانيا واحدة من الدول الرائدة في مجال التعليم المقاولاتي حيث يتم تضمين مفاهيم ريادة الأعمال في البرامج التعليمية بشكل شامل تهدف هذه المناهج إلى تعزيز مهارات الطلاب في مجالات مثل التخطيط والابتكار والتسويق وغيرها، مما يمكن الطلاب من تطوير فهم عميق وشامل لعمليات إنشاء وإدارة الأعمال بدءاً من التعليم الابتدائي وصولاً إلى المستويات العليا في الجامعات البريطانية²، وفي هذا الإطار تم تعليم المقاولاتية في العديد من التخصصات بما في ذلك العلوم والإدارة والعلوم الزراعية والسياحة والرياضيات والتصميم، والدراسات الثقافية، إدارة الاحداث والمؤتمرات، والتكنولوجيا والهندسة، علوم التغذية، وتمت أولى محاولات إدخال تعليم ريادة الاعمال في البرامج الجامعية في بريطانيا بالتحديد في اسكتلندا، حيث دعم المجلس الوطني للشركات خمس جامعات في التسعينات لإنشاء مراكز لتعليم المقاولاتية على مستوى البكالوريوس ودعم ثقافة الاعمال المبنية على تطوير التكنولوجيا³.

وبفضل تعاون الجامعة البريطانية مع القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية تم توفير دعم متكامل للطلاب الراغبين في تطوير مهاراتهم الريادية وإطلاق مشاريعهم الخاصة كما تم تمكين الطلاب في بريطانيا من اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال والمساهمة في تطوير الاقتصاد والمجتمع بشكل إيجابي.

2.4. التجربة الامريكية:

في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر أسبوع المقاولاتية فعالية سنوية تهدف إلى تعزيز روح المبادرة والابتكار بين الشباب حيث يتم تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة على مدار أسبوع كامل، يشتمل هذا الأسبوع على تنظيم تمارين المحاكاة لتجربة عملية للعمل الريادي بالإضافة إلى ألعاب

¹ مهدي مراد، التعليم المقاولاتي الجامعي الية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد08، العدد02، 2018، ص 419.

² كمال عويسي، أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد12، العدد2، 2019، ص 1042.

³ الجودي محمد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2009، ص103.

على الانترنت ومسابقات خطط الأعمال لتحفيز التفكير الإبداعي والتخطيط الاستراتيجي كما يتضمن برنامج الضيف المحاضر وورش العمل المتخصصة التي تقدم فرصاً للتعلم والتوجيه من خلال تجارب النجاح والفشل من قبل خبراء في مجال ريادة الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك تعمل الجامعات والمؤسسات التعليمية على تطوير برامج تعليمية شاملة في مجال ريادة الأعمال حيث تقدم مساقات علمية متنوعة تشمل جوانب الإدارة والابتكار وإدارة المشاريع والتسويق الرقمي وتقوم الجامعات بتوفير فرص العمل العملية من خلال شراكات مع الصناعة وبرامج التدريب العملي التي تساعد الطلاب على اكتساب الخبرات العملية وتطبيق المفاهيم النظرية في الواقع في العملي.

بالإضافة إلى الجهود التعليمية تقوم الحكومة الأمريكية بتشجيع الروح الريادية من خلال حملات إعلامية واسعة تستهدف الشباب من مختلف الأعمال والمجتمعات مع تسليط الضوء على قصص النجاح للرواد رجال الأعمال المعروفين لتلهم الشباب وتشجيعهم على مسار العمل الحر وخلق فرص العمل بدلاً من الاعتماد على الوظائف التقليدية ويرجع الفضل في هذا إلى جامعة كاليفورنيا التي كانت أول جامعة تقدم مساقاً في مجال ريادة الأعمال في عام 1971 وبذلك أثبتت ريادتها وتفوقها في تقديم التعليم المقاولاتي منذ ذلك الحين¹.

3.4. التجربة البلجيكية:

تجربة التعليم المقاولاتي في بلجيكا تبرز من خلال شبكة الطوائف الكاثوليكية كواحدة من الروافد الرئيسية التي قامت بتضمين المقاولاتية كخيار مهني داخل برامج التعليم التقني والمهني، وتشمل هذه البرامج تنوعاً وغمياً في الأنشطة المدرسية المكملة التي تهدف إلى تنمية مهارات الطلاب وإشراكهم في تجارب عملية تعليمية مثيرة فضلاً عن ذلك يشمل البرنامج أنشطة تطوير الذات والتعاون الجماعي بما في ذلك تنظيم وتنفيذ المشاريع المدرسية التي تتيح للطلاب فرصة للتعبير عن إبداعهم وقدراتهم الريادية.

بالإضافة إلى ذلك يشجع البرنامج على بناء شراكات مع الشركات والمؤسسات الأخرى مما يوفر للطلاب فرصاً للتفاعل مع العالم الحقيقي للأعمال واكتساب الخبرة من خلال التعامل المباشر مع الموردين والعلماء وشركاء الأعمال الآخرين وتطبيق مهاراتهم الأكاديمية في سياق عملي يحاكي بيئة الأعمال حيث تتولى الطلاب القيادة والمسؤولية عن تطوير الفكرة وتنفيذها بشكل مستقل².

¹ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 100، 101

² مرجع سابق، ص 104.

باختصار فإن التجربة البلجيكية في التعليم المقاولاتي تعتبر نموذجاً ملهماً لتفعيل الطلاب وتنمية مهاراتهم المقاولاتية والتفكير الابتكاري حيث يقدم هذا النموذج فرصاً فريدة للطلاب لاستكشاف وتطوير وتعزيز قدرتهم على التفكير النقدي والنجاح وبالتالي الحصول على فرص وظيفية مستقبلية في سوق العمل المتنوعة والمتطورة.

4.4. التجربة الإسبانية:

بدأت اسبانيا جهودها في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال منذ بداية عام 2006 حيث قامت بوضع خطة شاملة تعرف باسم " تعزيز الثقافة المقاولاتية" هذه الخطة تضمنت مجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج التي استهدفت جميع مستويات التعليمية في النظام التعليمي الإسباني وقد قامت الحكومة بتخصيص ميزانية سنوية لتمويل هذه الجهود، حيث كان الدعم المالي أمراً أساسياً لنجاح الخطة بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة بتمثيل أول شركة صغيرة أوروبية في الإطار المنهجي للتعليم الثانوي وهو ما أثار اهتماماً كبيراً من السلطات المحلية والإقليمية كما شهدت الخطة تصميم مجموعة متنوعة من الموارد التعليمية لتسهيل تنفيذها داخل الفصول الدراسية بما في ذلك توزيع الكتب المجانية وتوفير دورات عبر الأنترنت وخط هاتف مساعدة متاح على مدار الساعة والعمل على نشر الوعي والاهتمام بالمشروع المقاولاتي عبر تبادل التجارب والمعرفة ويمكن القول بأن هذه الجهود أدت إلى تعزيز المقاولاتية في اسبانيا وزيادة الاهتمام بها على مستوى الجهات التعليمية والحكومية والمجتمع بشكل عام¹، واستناداً إلى ما سبق فإن هذا النموذج الإسباني يعتبر فعالاً في تحفيز الطلاب وتمكينهم لتحقيق النجاح في سوق العمل الحديثة ويسهم في بناء جيل من الشباب الرياديين والمبتكرين الذين يمكنهم تحديث وتطوير الاقتصاد المحلي والعالمي.

5.5. التجربة اليابانية:

قام كل من إ. يامان، ونت. إيواتا بتحفيز طلاب المدارس الثانوية في اليابان على تطوير مهارات ريادية من خلال التجربة العلمية حيث يتم تقسيم الطلاب الى فرق تتراوح بين 5 إلى 10 أفراد ويقوم كل فريق بتطوير فكرة لمنتج معين وتصنيعه وتسويقه داخل مجتمعهم ويتم تخصيص تمويل بقيمة 10 دولارات لكل طالب لبدء عملهم ويتمكن الطلاب من إدارة الأموال التي يحققونها من مبيعات منتجاتهم.

تم تنفيذ هذا المشروع بنجاح في مدرستين بمحافظة مية خلال الفترة 2003، 2004 وتشكل المنافسة بين الفرق في المدرسة جزءاً مهماً من البرنامج، حيث يتنافس الطلاب لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح

¹ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 105.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز مهارات العمل الجماعي والابتكار لدى الطلاب وتشجيعهم على تطوير مهارات ريادة الأعمال منذ سن مبكرة¹.

5. نماذج بيداغوجية في التعليم المقاولاتي بجامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج:

تتطلب البيئة الحالية للأعمال مرونة وابتكاراً مستمراً للبقاء والازدهار في وجه التحديات الشديدة والمنافسة الحادة حيث تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها في مركز حرج يتطلب التكيف السريع والابتكار المستمر للبقاء على قيد الحياة وتحقيق النجاح وتعتبر المقاولاتية والتعليم المقاولاتي أدوات حيوية لمساعدة هذه المؤسسات على النجاح والازدهار من خلال توفير البرامج التعليمية والتدريبية التي تركز على المهارات الريادية وإدارة الأعمال حيث يمكن للطلاب الحصول على المعرفة والمهارات اللازمة لبناء وتنمية أعمالهم بشكل فعال و تتجسد أحدث مسؤوليات المؤسسة الجامعية في تقديم خدمات للمجتمع، وهذا يعني أنها تعمل كجزء لا يتجزأ من المجتمع المحلي وتعزز التنمية المستدامة ولا يقتصر الأمر على إدراج المقاييس في الوحدة التعليمية بل تسعى المؤسسة الجامعية أيضاً الى توفير الدعم والمرافقة للطلاب الذين يسعون لتحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية وذلك من خلال تقديم المشورة والتوجيه والوصول إلى مصادر التمويل المختلفة وهذا يشجع على تحفيز الروح الريادية بين الشباب ويعزز دور الجامعة كمحرك للتنمية والتغيير الاجتماعي في المجتمع، ومن الجدير بالذكر أن التعليم المقاولاتي يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من مناهج التعليم في مختلف التخصصات سواء كانت أدبية اجتماعية وإنسانية أو تقنية علمية، لأن روح الريادة والابتكار لا تقتصر على مجال معين وبفضل هذا التوجه يسمح بتحقيق أهدافهم والازدهار بالبيئة الاقتصادية الحالية المتغيرة بسرعة، فالمشروعات الناجحة لا تنشأ بمحض الصدفة بل هي نتاج جهد مسلح بقدر من العلم والمخبرة، وهذا بيان للحاجة الملحة لبرامج التعليم والتدريب والتأهيل في مجال المقاولاتية بالإضافة الى توفير بيئة تسجع وتدعم المقولة².

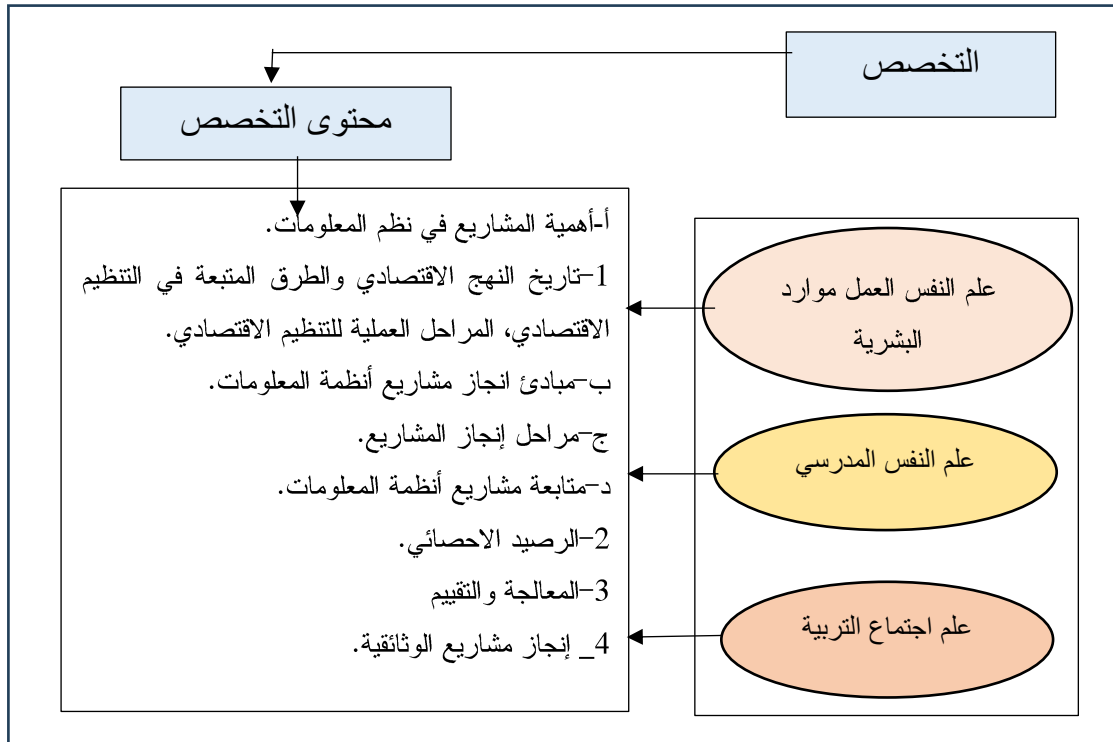
وعليه تؤدي برامج التعليم المقاولاتي في جامعة برج بوعريريج دوراً فعالاً في غرس روح المقاولاتية من خلال تعليم أجيالها وتشجيع طلبة الجامعة بالشكل الذي يفتح لهم آفاقاً واسعة لولوج عالم المقاولاتية وقد أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم

¹ نتائج بحث منظمة اليونسكو، الممارسات الجديدة نحو ثقافة الريادة في القرن الواحد والعشرين - تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم في المدارس الثانوية_ النسخة العربية، مكتب منظمة اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 122.

² نوي طه حسين، غربي يسين سي لاخضر، الجودي محمد علي، عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي، مداخلة في الملتقى الوطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذجاً، المركز الجامعي تندوف، يوم 11 أفريل 2016، ص 6.

تشغيل الشباب عن تنظيم دورات تكوينية لنشر الروح المقاولاتية وتزويد الطلبة بفئة المعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة في المستقبل وادراج برامج تدريس المقاولاتية في جميع التخصصات ضمن الكليات المختلفة وتنظيم العديد من الأيام الدراسية والتوعوية لتعزيز هذا التوجه¹. وفي هذا الإطار سنستعرض نماذج بيداغوجية خاصة بمقياس التعليم المقاولاتي بجامعة محمد البشير الابراهيمى في جميع كلياتها.

شكل رقم(03): يوضح تدريس المقاولاتية كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية " تخصص علم النفس العمل، المدرسي، علم اجتماع التربية":



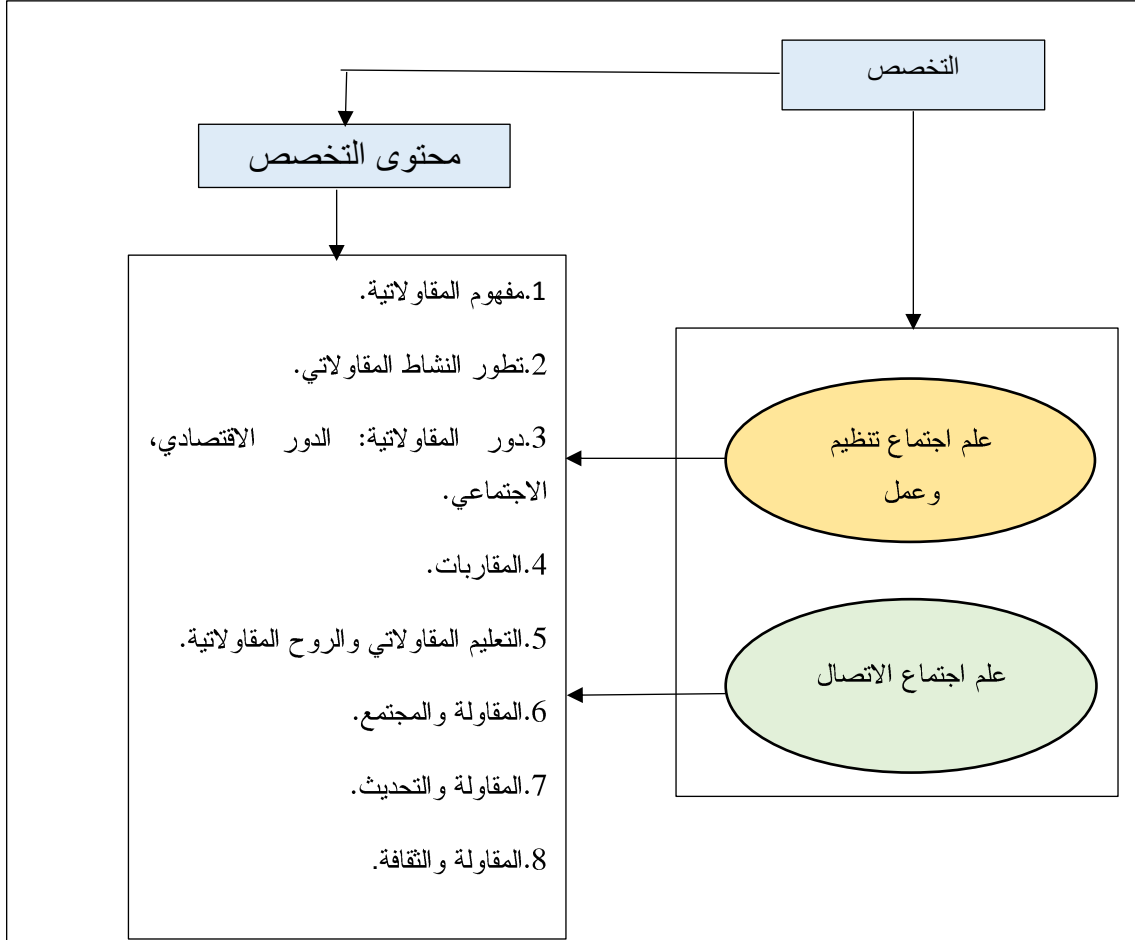
المصدر: من إنجاز الباحثة بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بالمقاولاتية

يركز مقياس المقاولاتية بالنسبة لتخصص علم النفس العمل وعلم النفس المدرسي علم اجتماع التربية على دراسة محاور أساسية تهدف إلى تمكين الطلاب من بناء تصور علمي ومنهجي لإعداد مشاريع مقاولاتية مع التركيز على صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة لمتابعة المشاريع في مجال إدارة المعلومات إلى جانب اكسابهم مهارات التحكم في مبادئ التسيير الاقتصادي واتخاذ القرارات والتفكير النقدي الاستراتيجي وفي إطار التطبيق العملي يطلب من الطلاب إعداد مشاريع ميدانية تعكس استيعابهم للمعارف النظرية كمحاكاة للواقع تعكس مدى استيعابهم للمفاهيم النظرية وتطبيقهم

¹ مهدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 418.

لها مما يساهم في بناء قدراتهم على الابتكار والتفاعل ويعزز لديهم الفهم العميق للمقاولاتية ودورها في التنمية المستدامة وكذلك التغيير الاجتماعي .

شكل رقم (04): يوضح تدريس المقاولاتية في تخصص "علم اجتماع تنظيم وعمل وعلم الاجتماع الإتصال":



المصدر: من إنجاز الباحثة بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بالمقاولاتية

يركز مقياس المقاولاتية في إطار تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل وعلم اجتماع الإتصال على تحليل المقاولاتية كظاهرة متعددة الأبعاد تجمع بين السياقات الاجتماعية والاقتصادية حيث يتناول المقياس مفهوم المقاولاتية في سياقها التاريخي والسوسيولوجي مع التركيز على الأدوار التي تلعبها المقاولاتية سواء على الصعيد الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار أو على الصعيد الاجتماعي من حيث تعزيز الشبكات الاجتماعية والتقليل من البطالة ودعم التماسك المجتمعي واستعراض مختلف النظريات المختلفة التي تناولت ظاهرة المقاولاتية مثل النظرية الوظيفية والسلوكية والعملياتية والديمغرافية. .. وصولاً إلى المفاهيم المعاصرة المتعلقة بالتعليم المقاولاتي وتعزيز الروح

المقاولاتية وذلك بهدف تزويد الطالب بالمعرفة والخطوات الضرورية لتأسيس مشروع مقاولاتي متكامل من خلال تنمية روح المبادرة لديه وتشجيعه على تبني الاستقلالية وإتخاذ المخاطرة المدروسة كجزء من عملية التطوير والإبداع في مجال الريادة.

جدول رقم (05): يوضح تدريس المقاولاتية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

التخصص	ماستر تسيير عمومي	محاسبة جبائيه	مالية تجارية دولية
اسم المادة	المقاولاتية	المقاولاتية	المقاولاتية
محتوى ووصف المادة.	_ ماهية الفكر المقاولاتي وتطوره. _ مدخل الى إنشاء المؤسسات. _ التوافق بين المؤسس والمشروع. _ دراسة نجاعة المشروع _ مراحل وعمليات إدارة المشروع. _ التخطيط والجدولة الزمنية للمشروع. _ إدارة موارد المشروع. _ الرقابة على المشروع.	_ الإطار النظري للمقاولاتية. _ واقع المقاولاتية.	_ الإطار النظري للمقاولاتية. _ واقع المقاولاتية.

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بالمقاولاتية

تتضمن مادة المقاولاتية في تخصصات الجامعة مجموعة شاملة من المواضيع والمفاهيم بما فيها من الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول التي تهدف إلى تطوير مهارات الطلاب في مجال ريادة الأعمال لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة في إطار القانون والتعرف على فرص الأعمال أما عن محتوى المادة في كل من تخصص ماستر محاسبة وجبائيه معمقة ومالية وتجارية دولية فهو كالتالي:

الإطار النظري للمقاولاتية والذي يتم التركيز فيه على النقاط التالية:

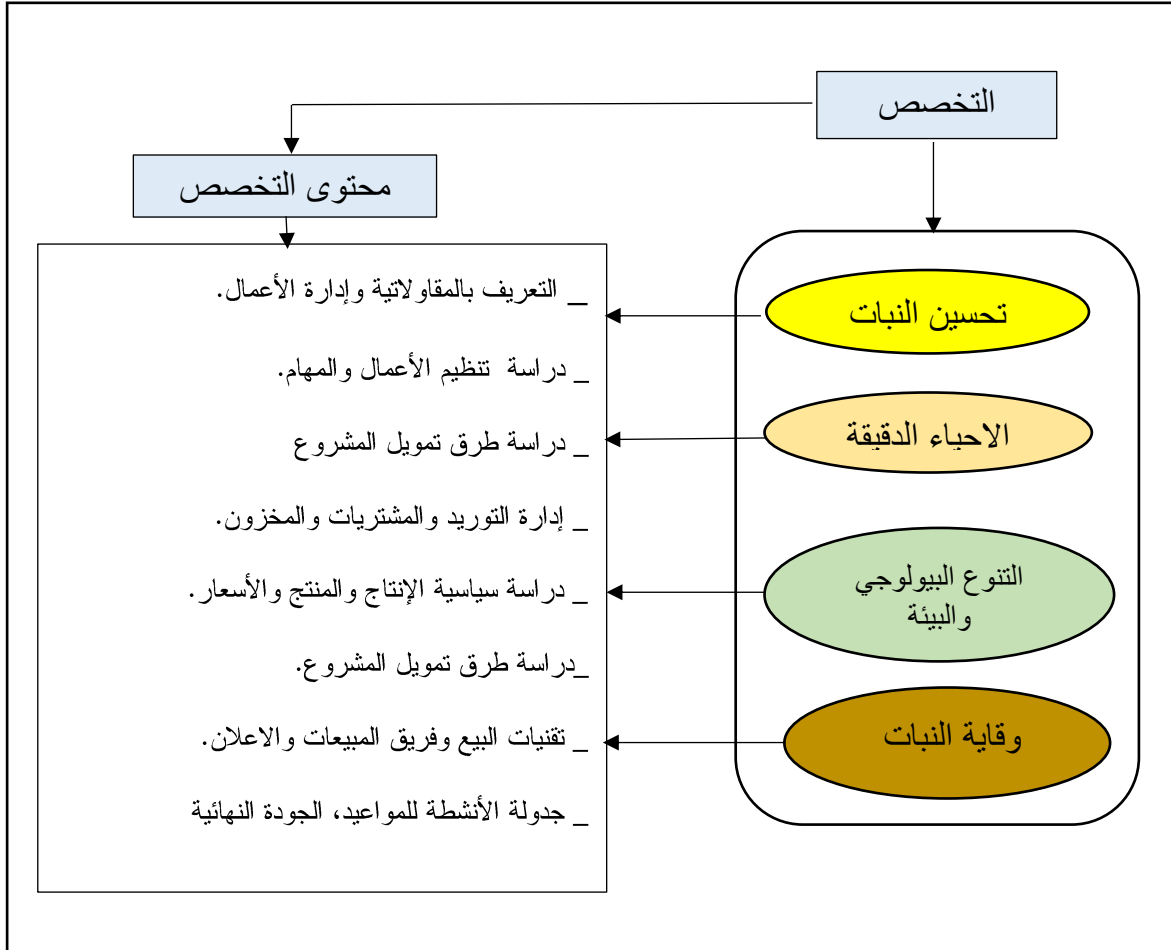
- تحديد مفهوم المقاولاتية وأهميتها وتطورها التاريخي وأسباب عودتها.

- استعراض الاتجاهات الفكرية المختلفة حول المقاولاتية، مثل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية مع التركيز على المفاهيم والمنهجيات.
 - تأسيس مؤسسة جديدة كخطوة استجابة لتنوع المواقف والتحديات التي تواجهها المقاولاتية في الوقت الحالي.
- أما الفصل الثاني يكون حول: واقع المقاولاتية في الجزائر والذي يتم التطرق فيه إلى ما يلي:
- التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
 - الأجهزة المختصة في المرافقة.
 - أجهزة دعم استحداث نشاط البطالين.
 - صناديق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا من خلال التعرف على الهيئات المختصة في هذا المجال والتي تتمثل أهمها فيما يلي: " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر.¹"
- أما بالنسبة لتخصص تسيير عمومي فإنه يتم التطرق إلى العناصر التالية:
- ماهية الفكر المقاولاتي وتطوره.
 - مدخل الى إنشاء المؤسسات وهذا من خلال التعرف على: مفهوم وخصائص إدارة المشروع كالتخطيط والتنظيم والتنفيذ والرصد والمراقبة، مراحل إنشاء المؤسسات والتي تتضمن البحث عن الفرص وتقييم الفكرة، التعريف بمؤسس المشروع، الفكرة أو الفرصة التجارية،
 - التوافق بين المؤسس والمشروع: المؤسس أو الفريق المقاولاتي، جذور المشروع (الفكرة / الفرصة)، التوافق بين المؤسس والمشروع.
 - دراسة نجاعة المشروع: المظاهر الاستراتيجية، المظاهر العملية، المظاهر التسويقية، المظاهر التقنية والاقتصادية، المظاهر القانونية والضريبية.
 - مراحل وعمليات إدارة المشروع.
 - التخطيط والجدولة الزمنية للمشروع.

¹موساوي زهية، محاضرات مقياس المقاولاتية سنة أولى ماستر عمومي، كلية علوم اق والتسيير والعلوم التجارية والمالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 29،39،31.

- إدارة موارد المشروع.
- الرقابة على المشروع.

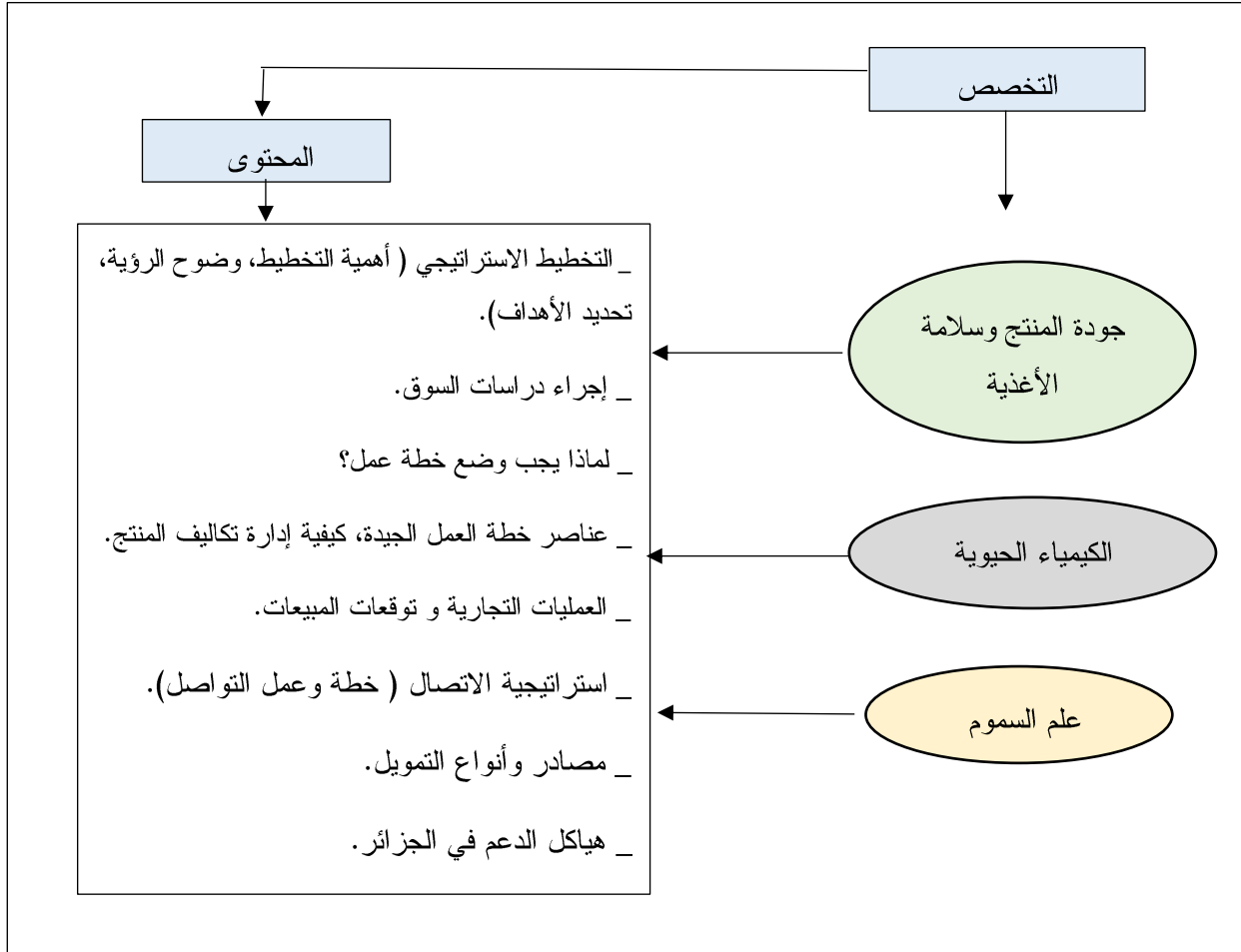
شكل رقم (05): يوضح تدريس المقاولاتية في كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون:



المصدر: من انجاز الباحثة بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بالمقاولاتية بالجامعة

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن هناك ترابط بين محتوى التخصص ومجالات المقاولاتية حيث يتم الجمع بين المعرفة العلمية والمهارات التطبيقية من دراسة تنظيم المهام إلى تمويل المشاريع وإدارة الإنتاج والمخزون وصولاً إلى استراتيجيات البيع والتسويق مما يعكس دور التعليم المقاولاتي في تمكين الطلبة من التفاعل الفعال مع الواقع العملي.

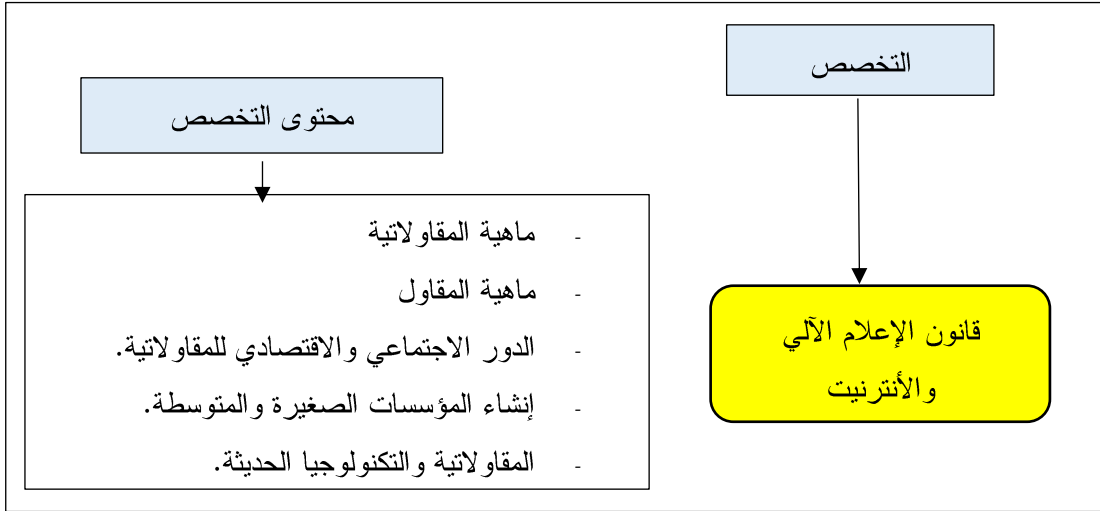
شكل رقم (06): يوضح تدريس المقاولاتية في تخصصات علوم الطبيعة والحياة:



المصدر: من انجاز الباحثة بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بالمقاولاتية

إن إدخال مقياس المقاولاتية وريادة الأعمال ضمن تخصصات كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون يمثل خطوة هامة لتعزيز الفهم الشامل للطلاب حول إنشاء المشاريع المقاولاتية ويأتي ذلك في سياق تلبية احتياجات السوق المتزايدة وتحقيق تكامل بين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي، هذا التوجه يهدف إلى تحفيز الطالب على الابتكار والاستقلال المالي المهني من عملية التكامل بين المعرفة النظرية والمهارات العملية ودعمهم في إنشاء مشاريعهم الشخصية. ويشمل المقياس مجموعة من المواضيع الأساسية التي تتيح للطلاب فهماً عميقاً لكيفية إعداد المشروع المقاولاتي بدءاً من مرحلة الفكرة وصولاً إلى الإطلاق والتنفيذ ومراقبة الأداء تحقيق الأهداف المرجوة إضافة إلى ذلك يشمل المقياس تدريب الطلاب على إعداد خطط عمل متكاملة تتضمن جميع الجوانب المالية والتسويقية والتنظيمية للمشروع كما يتيح للطلاب التعرف على أنواع التمويل المتاحة في الجزائر وكيفية الوصول إليها والاستفادة منها.

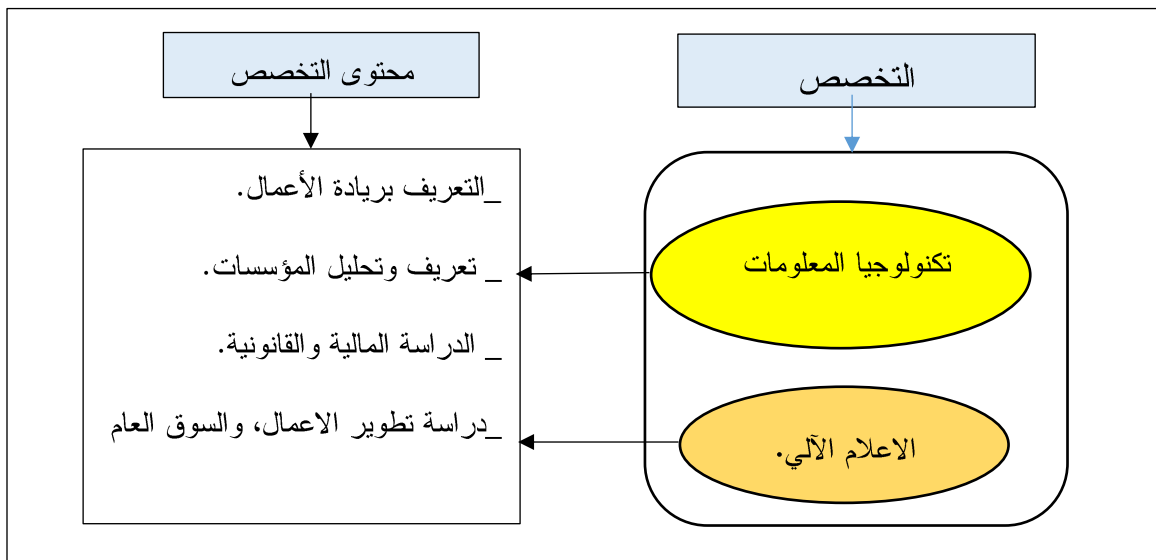
شكل رقم (07): يوضح تدريس المقاولاتية في كلية الحقوق والعلوم السياسية:



المصدر: من إنجاز الباحثة بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بالمقاولاتية

يتبين من خلال الشكل الموضح أعلاه أن مقياس المقاولاتية في كلية الحقوق والعلوم السياسية يتم تلقينه لطلبة الماستر تخصص قانون الإعلام الآلي والإنترنت حيث يتم التركيز على ماهية المقاولاتية باعتبارها تشكل منطلقاً لفهم ديناميات إنشاء مؤسسة أو مشروع مقاولاتي ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على مفاهيم إنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع العمل على تعزيز الانفتاح على عمل الشغل من خلال تسليط الضوء على الجانب القانوني في ذلك ضمن مقاربة تجمع الأطر القانونية بالتكنولوجيا الحديثة.

شكل رقم (08): يوضح تدريس المقاولاتية في كلية الرياضيات والتكنولوجيا والعلوم:



المصدر: من إنجاز الباحثة بالاستناد إلى الوثائق الرسمية الخاصة بالمقاولاتية

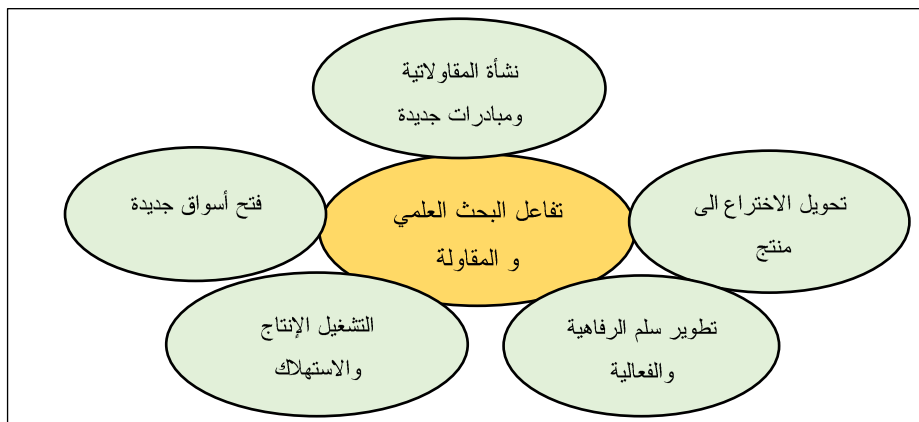
نلاحظ من خلال هذا الشكل الأخير وبقية الأشكال السابقة أن محتوى مقياس المقاولاتية يتشابه في جميع الكليات العلمية والأدبية ويعود هذا التشابه إلى الهدف الرئيسي من تطوير معرفة الطلاب بإنشاء المشاريع المقاولاتية وهذا من خلال تقديم محتويات تعليمية شبه متشابهة ليتمكن الطلاب من مختلف التخصصات من استيعاب مبادئ التفكير المقاولاتي وقدرتهم على تطبيق ما تعلموه في بيئات عمل حقيقية، وبالنظر إلى محتوى مقياس المقاولاتية في كلية الرياضيات والتكنولوجيا والعلوم يمكن القول أن هناك تركيزاً واضحاً على أهمية الجوانب التقنية والعلمية في تطوير المقاولاتية والتي يمكن أن تكون مرحلة مهمة في تحول التعليم العالي نحو تعزيز الابتكار وتغيير في الثقافة التعليمية داخل الكليات العلمية من خلال التفكير الإبداعي لحل المشكلات ومسايرة البحث العلمي للتطور التكنولوجي خاصة في ظل التغيرات التي أحدثها القرار الوزاري 1275 في منظومة البحث العلمي تمثل في نقلة نوعية نتيجة التحولات العميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للبيئة الأكاديمية في الجامعات والبحث العلمي من التركيز على الطرق التقليدية إلى تبني منهجيات حديثة تركز على الابتكار والرغبة في تحديث النظام التعليمي ليكون أكثر توافقاً مع احتياجات الاقتصاد المعاصر لتمكين الشباب من إنشاء مؤسسات ناشئة قادرة على توليد الثروة لخلق فرص العمل ما يؤدي إلى تحسين بيئة العمل الأكاديمية وزيادة الإنتاجية العلمية.

ثالثاً: العلاقة بين التعليم المقاولاتي واستدامة المشاريع المقاولاتية:

1. ثقافة المقاول كطريق للتنمية:

يتطلب تحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي للدول التي هي في طريق النمو تعزيز ثقافة المقاولاتية وبناء مناخ استثماري واضح لتنمية المواهب الجيدة للقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية خاصة فيما تعلق منها بالتشغيل، إن مسألة علاقة الجامعة بمؤسسات البحث في ريادة الأعمال ليس فقط من العمل على تأهيل العمل بل تشمل أيضاً غرس روح المبادرة والمقاولاتية.

شكل رقم (09): يوضح تفاعل البحث العلمي وثقافة المقاولاتية



المصدر: بديار أمينة، عرابش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، العدد3، جانفي 2019.

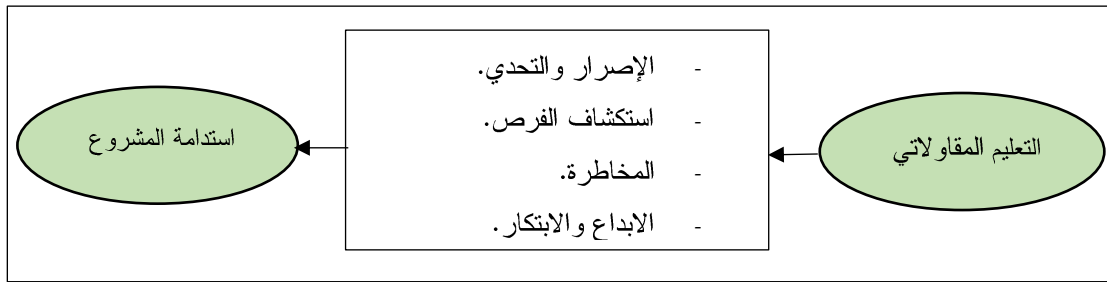
يظهر أن المشاركة بين المؤسسات البحثية المتخصصة وقطاع الشركات ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة حيث تبرز أهمية المقاولاتية في خلق فرص العمل لدى الشباب وتشجيعهم على الابتكار والابداع في وسط عمل مستقل وتحسين الاتجاهات الاجتماعية نحو المقاولاتية ما يسمح لهم باكتساب مهارات مثل مبادرة الابتكار في بيئة عمل مستقلة وترسيخ فكرة أن المقاولاتية هي الخيار الرئيسي لمسار مهني أكثر نجاحاً¹.

2. مساهمة التعليم المقاولاتي في استدامة المشاريع المقاولاتية:

تعني استدامة عمل مقاولاتي في السوق أن تركيز تنافسية المنتجات أو الخدمات المتقدمة تتعدى الصورة، الجودة والقوة، التغليف أو الأسعار بل تركز على أهمية ارتباط المنتجات أو الخدمات بتحقيق أهداف مستدامة كتقليل الاستهلاك واستخدام الطاقة والتركيز الاقتصادي وغيرها من أشكال الأعمال التي تركز على معالجة أو التقليل من الضرر البيئي.

كما يعتقد الكثير من الباحثين أن معظم المشاريع التي فشلت راجعة إلى أسباب عديدة أبرزها سوء الإدارة وغياب الروح المقاولاتية حيث لا يزال النقاش مستمرا إذا كانت الروح المقاولاتية فطرية أو مكتسبة ومن جهة أخرى نجد أن هناك علاقة بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية وهذا ما أكدته دراسات الباحثين في هذا المجال حيث يعمل التعليم المقاولاتي على تنمية المعارف والكفاءات الاستعدادات والمؤهلات الشخصية وتبيان أهمية امتلاك التحدي والإصرار، المخاطرة واقتحام الغموض المبادرة والمبادأة، استكشاف الفرص، الإبداع والتجديد وكلها صفات مهمة وضرورية لإقامة المشاريع وديمومتها.²

شكل رقم (10) يوضح: علاقة التعليم المقاولاتي باستدامة المشاريع المقاولاتية



المصدر: بديار أمينة، عرابش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد3، جانفي 2019، ص20.

¹ بديار أمينة، عرابش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد3، جانفي 2019، ص ص 18، 19.

² مرجع سابق، ص 19

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن للجامعة مسؤولية كبيرة اتجاه مجتمعها حيث يتطلب منها ترسيخ قيم المقاولاتية لدى الطلاب التابعين لها باعتبار الجامعة تمتلك العناصر والمعايير اللازمة لتأهيل النخبة الطلابية المبدعة والقادرين على بناء مشاريع تنموية ويظهر ذلك من خلال التعليم المقاولاتي الذي يسهم في ترسيخ ثقافة المقاولاتية للطلاب الجامعي ويساهم في تعزيز المخاطرة والتحدي من خلال تشجيع الأفراد على التفكير وتحمل المسؤولية عن مشاريعهم وأفكارهم كما ينمي قدرات الابتكار والإبداع عبر تزويدهم بمهارات تحليلية وأدوات لحل المشكلات بطرق جديدة وخلق جيل قادر على التكيف مع المتغيرات السوقية إضافة إلى ذلك يُعد هذا النوع من التعليم محركاً للإبداع والابتكار حيث يحفز العقلية الريادية لدى الأساتذة ويشجعهم على استحداث حلول جديدة مع الطلبة تعزز الإنتاجية وتحقيق تنمية مستدامة تعتمد على استغلال الموارد المحلية وتعزيز الاقتصاد ما يساهم في بناء مجتمعات أكثر استقراراً وتكيفاً مع التغيرات المستقبلية مع القدرة على التنوع والنمو على المدى الطويل.

خلاصة:

يتضح أن التعليم المقاولاتي قد حظي باهتمام متزايد بسبب الأبحاث التي أكدت أهميته كاستثمار استراتيجي يعزز النمو الاجتماعي والاقتصادي وتتجلى أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز البرامج والدورات التدريبية وورش العمل التي تنظمها الجامعات والتي تهدف إلى توعية الطلاب بآليات الدعم والتسهيلات المتاحة لتشجيعهم على تأسيس مؤسساتهم الخاصة واكتشاف مهاراتهم الابتكارية وتفعيل امكانياتهم وبالتالي بناء قادة المستقبل من خلال تكوين ارتباط وثيق مع التوجهات المعرفية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تقليل معدلات البطالة وبناء أسس اقتصاد المعرفة في البلاد وإنتاج مقاولين شباب قادرين على تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الرابع: المشاريع المقاولاتية

تمهيد

1. ماهية إنشاء المشاريع المقاولاتية:

خصائص المشاريع المقاولاتية.

أنواع المشاريع المقاولاتية.

مصادر نشأة المشاريع المقاولاتية.

دورة حياة المشاريع المقاولاتية.

مقومات إنجاح المشاريع المقاولاتية.

الصعوبات والعراقيل التي تعيق نمو وتطور المشروعات المقاولاتية في الجزائر.

2. الأجهزة المختصة في مرافقة المشاريع المقاولاتية:

أشكال المرافقة المقاولاتية

أنماط مرافقة المشاريع المقاولاتية

آليات تشجيع المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

3. قراءة سوسيولوجية للقانون الوزاري 1275:

آليات القرار 1275 شهادة جامعية مشروع مؤسسة اقتصادية.

أهداف القرار 1275.

انعكاسات القرار 1275 على البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

خلاصة

تمهيد:

تعتبر المشاريع المقاولاتية من أبرز تجليات التحول في العصر الحالي من منطق العمل والإنتاج داخل المجتمعات حيث تساهم بدور محوري في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار لما لها من قدرة على تقديم حلول مبتكرة لسوق العمل وللمشكلات القائمة وهو ما يجعلها محور اهتمام العديد من الباحثين، فما يميزها ليس فقط قدرتها على خلق الثروة بل في دورها على تحفيز الابتكار والابداع وتوسيع دائرة الفرص الاقتصادية خاصة في ظل ما نشهده من تحولات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة حيث تعمل المشاريع المقاولاتية على استغلال الفرصة لتلبية الاحتياجات غير الملباة من قبل المنافسين وذلك عن طريق تقديم قيمة مضافة وأداء متميز ويعتمد ذلك على تفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي وتأثير القيم والتوقعات على اتخاذ قرارات الاستثمار وبناء الأعمال ويتم تحديد الفرصة كآلية لتحقيق التوازن والتنمية المستدامة في المجتمع وهنا يعتبر الفرد والمؤسسة جزءا لا يتجزأ من نسيج اجتماعي أوسع يتفاعلان مع بيئتهما لتشكيل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما تعمل المشاريع المقاولاتية على تحسين نوعية الحياة اليومية والعمل على إعادة تشكيل علاقات العمل وفي ضوء ما سبق تصبح دراسة المشاريع المقاولاتية أمرا جوهريا ومدخلا أساسيا لفهم منطق اشتغالها وديناميتها التحولية.

أولاً: ماهية إنشاء المشاريع المقاولاتية.

1. مراحل إنشاء المشاريع المقاولاتية:

في عالم الأعمال تمثل فرصة الأعمال نقطة تحول مهمة تجسد تفاعل معقد بين البنى الاقتصادية والاجتماعية حيث يسعى المقاول الى تحديد ملامح مشروعه من خلال الإجابة على الأسئلة الثلاثة الأساسية: ما هو المنتج أو الخدمة التي يقدمها المشروع للمجتمع والسوق؟ وهذا ينطوي على فهم معمق لجوانب المنتج أو الخدمة بشكل شامل من حيث خصائصها المميزة والقيمة الرمزية التي يحملها المشروع والمزايا التنافسية التي تميزه عن المنافسين وبالنسبة للسؤال الثاني فإن تحديد السوق المستهدف لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل يتطلب تحليل دقيق للبنى الاجتماعية والثقافية التي تعبر عن احتياجات الأفراد وتفضيلاتهم حيث ينظر إلى السوق الفضاء الذي يحدد من سلوك المستهلكين واتجاهاتهم، وأخيراً يتعلق السؤال الثالث بكيفية تنفيذ الفكرة وتحويلها من مجرد مفهوم إلى منتج أو خدمة ملموسة وقابلة للتسويق مما يتطلب من الفاعل المقاولاتي القدرة على تعبئة الموارد الاجتماعية وبناء خطة عمل تنظيمية محكمة وعملية تنفيذ فعالة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة وتلبية احتياجات العملاء بشكل مثالي.

وتتمثل خطوات إنجاز مشروع مقاولاتي فيما يلي:

تخطيط المشروع.

تنظيم المشروع.

تنفيذ المشروع.

تقييم المشروع.

التشخيص

التخطيط.

التنفيذ.

المراقبة.

التقييم.

قبل البدء
 أثناء تشغيل المشروع.
 بعد تشغيل المشروع
 تقييم المشروع.¹

يمكن تقسيم عملية إنشاء المشروع المقاولاتي بوصفها مساراً اجتماعياً إلى مراحل مختلفة تمثل ما يُعرف بدورة حياة المشروع حيث تبدأ هذه الدورة بمرحلة الفكرة الأولية للمشروع التي تعكس تفاعل المقاول مع بيئته الاجتماعية والاقتصادية لتلي بعدها مرحلة إعداده وتصميمه وتنفيذه بشكل تدريجي بعد ذلك يأتي التقييم اللاحق لأداء المشروع ونتائجه والتي يمكن استخدامها في تحسين العمليات المستقبلية وتعزيز النجاح والاستدامة للمؤسسة ويمكن تفصيل المراحل فيما يلي:

البحث عن الفكرة:

أي مشروع ناجح يستند إلى فكرة واضحة وموجزة تعبر عن الغاية الرئيسية للمشروع وهذه الفكرة تمثل وعي الفاعل المقاولاتي بواقعه الاقتصادي والاجتماعي وقدرته على استثمار الفرص إلى جانب ما تحمله رغبته في الابتكار وتحقيق ذاته وغالباً ما يتطلب البحث الجاد والمتواصل لاكتشاف هذه الفكرة حيث تتحول الأفكار الأولية فيما بعد إلى مشاريع ناجحة ومؤسسات مزدهرة.

أ_ المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة: هناك مراحل أساسية للبحث عن الفكرة والتي تتمثل في:

ملاحظة الحياة اليومية: من الضروري للأشخاص الذين يبحثون عن فكرة مشروع مناسبة أن يكونوا على حرص في متابعة الأحداث الجارية بما يمكنهم من فهم اتجاهات السوق واختيار الصناعة والتجارة المناسبة²، فملاحظة الحياة اليومية هي بمثابة آلية اجتماعية أساسية تشكل من وعي الفاعل المقاولاتي فيتم من خلالها إنتاج الفهم الاجتماعي للواقع كما أن عملية مراقبة ورصد التطورات تمثل شكلاً من الإنخراط في عملية النسق الاجتماعي الذي من خلاله يتم تحديد الاتجاهات سواء كانت اقتصادية أو إجتماعية ومن ثمة تكوين رؤية نقدية للفاعل على اختيار مجال يتلاءم مع احتياجات المجتمع وتفضيلاته.

¹ زيتوني هوارية، مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاق والتجارية والتسيير، 2021، 2022، ص 68.

² مرجع نفسه، ص 68

شراء حقوق الامتياز:

باقتناء حقوق الامتياز يتوجب على المستثمر اختيار فكرة مشروع ملائمة ومتابعة للأحداث أما بالنسبة لاستحواذ حقوق الابتكار فإنه ينطوي على شراء فكرة مشروع صغير موجود بالفعل والذي يعمل على نطاق صغير ثم يتم تطويره وتوسيع نطاقه ليصبح مشروعاً أكبر أو يطبق بشكل محدود في السوق أو منطقة جديدة¹، وبالتالي يمكن القول أن عملية حقوق الامتياز هي بمثابة شكل من أشكال الفعل المقاولاتي الذي يرتبط بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وتتيح عملية الاستحواذ استثمار مشاريع ضمن بيئة عمل اجتماعية جديدة ليصبح الفعل المقاولاتي لا يقتصر على المبادرة الفردية فقط وإنما يتجاوز ذلك إلى العلاقات والمعارف الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في الربط بين المقاولين.

استغلال الفرص:

يعني مراقبة جميع المشاريع الحالية وتقييم تقدمها وفهم الطلب على خدمات أو منتجات محددة وبناءً على ذلك تحديد إمكانية تقديم المزيد من هذه الخدمات أو المنتجات لتلبية الحاجة السوقية هذه العملية تعكس التفاعل بين الفاعل المقاولاتي والسياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في قراراته.

تحسين خدمة أو منتج موجود بالفعل:

وذلك يعتمد على استكشاف خدمات موجودة بالفعل والتفكير بطرق جديدة ومبتكرة لتحسينها وتقديمها بشكل أفضل من السابق وهذا الأمر يعتبر وسيلة فعالة لبدء مشروع ناجح خاصة إذا كان المنتج أو الخدمة لديهما شهرة مسبقة.

البحث عن الحلول والبدائل:

وذلك من خلال تحليل المشاكل والاحتياجات المحيطة وابتكار أفضل الحلول لها ويتطلب ذلك من المقاول البحث عن الفكرة وفهم احتياجات المجتمع المحيط والعمل على تلبيةها بطريقة مبتكرة وفعالة، حيث تتجلى مبادئ " التفكير الابتكاري" والابتكار لتلبية الحاجة.

مصادر الحصول على الفكرة:

يستفيد المقاول المبتدئ من المعرفة والخبرة التي اكتسبها خلال فترة دراسته أو خبرته العملية داخل المؤسسات وهذا بدوره يساهم في تنمية مهاراته التقنية وزيادة معرفته بالسوق والممارسات التنظيمية

¹ هوارية زيتوني، مرجع سابق، ص 69

كما يمكنه من تطوير فكرة مشروعه الخاص ويمكنه الحصول على التمويل اللازم من مصادر مالية مختلفة¹، كما توجد العديد من الأفكار القابلة للتجسيد ويمكننا تفصيل ذلك كما يلي:

- المستهلكين: وهنا يولون المقاولون اهتماماً متزايداً لتحديد النقاط الرئيسية التي تجب أن تكون محور فكرة المنتج أو الخدمة المقدمة مع التركيز على تلبية احتياجات المستهلكين ويمكن لهم مراقبة الاتجاهات والأفكار المستجدة من خلال استطلاع آراء المستهلكين.
- المؤسسات المتواجدة على مستوى السوق: وهنا يسعى المقاولون إلى إعادة النظر في الطرق التقليدية للتفكير في الشراكات، حيث تُعد الشركات المتميزة على مستوى السوق هدفاً مهماً للتنظيم والمراقبة وتقييم المنتجات والخدمات المتبادلة معها مما يعزز مستوى السوق ويعطي فرصة للتطور والتحسين المستمر لأداء الشركة.
- شبكات التوزيع: تعتبر أساسية لتلبية احتياجات المستهلكين وتوجهاتهم المتغيرة، حيث يتم التركيز على فهم عميق لاحتياجات السوق وتحليل المعلومات بدقة لضمان استيعاب التغيرات في تفضيلات العملاء والمنافسة بشكل فعال في السوق، وهذا يُمكن الشركات من اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تلبي تطلعات العملاء وتضمن لها مكانة قوية ومستدامة في السوق.
- الإدارة: من خلال مساهمتها في تحسين جودة المنتجات واستراتيجيات التسويق لضمان جذب العملاء وتحقيق النجاح في السوق.

وحتى وإن كانت براءات الاختراع في حد ذاتها لا تحمل بالضرورة منتجات جديدة للتجسيد فيمكن من خلالها استخراج أفكار جديدة لمنتجات أكثر قابلية للتجسيد².

البحث والتطوير: الاهتمام بالبحث والتطوير يمثل عموداً فقرياً لنجاح الشركات في التطور والابتكار حيث يساهم في توليد أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات مبتكرة ومن بين الأفكار الحديثة التي نجدها اليوم في الاقتصاديات الحديثة ما يلي:

_ استرجاع نشاط مؤسسة قديمة أو محل قديم: ويتطلب ذلك تقييم دقيقاً لحالتها المالية والعملية ويتضمن ذلك الحصول على معلومات شاملة حول أصولها والالتزامات المالية المرتبطة بها، يمكن للمقاول الناجح في تنفيذ هذه العملية أن يستفيد من الفرص الإيجابية التي تتيحها استعادة هذه المؤسسة مما يساهم في تحقيق نتائج مربحة وتعزيز مكانته في السوق.

¹ هوارية زيتوني، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

² صندرة سايبى، محاضرات في إنشاء مؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2015، 2014، ص 16.

نظام منح حق الامتياز التجاري: والذي يعتبر اتفاقاً يمنح فيه صاحب المنتج أو الخدمة الحق في استخدام وتسويق العلامة التجارية والنظام العملي المعروف للمنتج أو الخدمة وفق نموذج تنظيمي ومعياري محدد مقابل دفع مبلغ مالي ثابت أو نسبة مئوية من إجمالي المبيعات، هذا الاتفاق يتيح للمستفيد فرصة الاستفادة من شهرة العلامة التجارية المعروفة والاعتماد على نظام عمل مثبت فعاليته مسبقاً بإعتباره شكلاً من أشكال التنظيم الشبكي لخاصية العمل والإنتاج الذي يقوم على تبادل المنافع وإعادة إنتاج الرموز الاقتصادية وحتى الاجتماعية التي لها علاقة بالعلامة التجارية داخل فضاء السوق.

_ طرق انشاء الأفكار: لا يوجد شكل محدد يعتبر صحيحاً أو خاطئاً وإنما الأمر يتعلق بقدرة المقاولين على الاستفادة من تنوع الأساليب والتقنيات للوصول إلى أفكار مبتكرة ومجدية فقد يكمن الخطأ في عدم اهتمام المقاول بآراء الآخرين وعدم الاستفادة من تجاربهم وملاحظاتهم كما يعتمد النجاح على قدرة المقاول على اقناع الآخرين بأهمية فكرته وجاذبيتها من أجل تحقيق الهدف ويتوجب على المقاولين استخدام عدة طرق وأدوات مثل ما يلي:¹

مجموعات التقارب: تتميز مجموعات التقارب بأنها توفر بيئة مشجعة ومحفزة لتبادل الأفكار والخبرات بين المشاركين مما يسهم في تطوير وتحسين المنتجات أو الخدمات الحالية وتعتبر قيادة المجموعات الفعالة أمراً بالغ الأهمية في بنية التفاعل التنظيمي حيث يقوم المدير بدور محوري في توجيه الجلسة بحكمة وتوجيه المناقشات نحو تحقيق الأهداف المحددة بشكل فعال²، إن هذه الممارسة تجسد عملية الضبط الاجتماعي والتنظيمي الذي يسهم في تعزيز التماسك الداخلي وتحقيق الفعالية الجماعية داخل النسق العام للمؤسسة.

العصف الذهني: تعتمد هذه التقنية على توليد أفكار جديدة دون تقييد أو تقييم، حيث يتم تشجيع المشاركين على التفكير بحرية وإثارة أفكارهم بدون تقييدات ويعتبر الهدف الرئيسي هو جمع أكبر عدد ممكن من الأفكار دون الخوض في تقييمها أو تحليلها في الوقت الحالي مما يسمح بظهور مجموعة متنوعة من الأفكار والاقتراحات وبالتالي تعتبر جلسة العصف الذهني وسيلة فعالة لاستكشاف الأفكار والمفاهيم الجديدة وتحفيز الابداع والتفكير الابتكاري دون الحاجة إلى تقييم فوري أو تحليل عميق.

¹ صندرة سايبني، مرجع سابق، ص 17.

² مرجع نفسه، ص 17

التحليل من طرف مجردي المشاكل: حيث تعتبر أداة قيمة في تحليل الوضع الحالي للمؤسسة أو المنتجات المتاحة من منظور نقدي تحليلي حيث تساعد في تحديد المشاكل الموجودة والتحديات التي يواجهها المشروع ويتم ذلك عن طريق تحديد عدد من النقاط الرئيسية للمشكلة وتحليلها بشكل مجرد ومن زوايا متعددة مما يمكن من اقتراح مجموعة من الحلول المبتكرة والفعالة لتحسين الأداء ضمن النسق الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف العمل¹.

ب- مرحلة دراسة السوق والبحث عن المعلومات:

يتضمن هذا الاستكشاف جمع المعلومات وفهمها وهو ما يمهد الطريق نحو تحديد العناصر التي تشمل:

_ تحليل شامل للمؤسسة بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية ويعزز هذا الاستطلاع تطور استراتيجيات التسويق في تحديد الممارسات والسلوكيات التي تؤثر على اتجاهات الاستهلاك والرغبات والتفضيلات للمستهلكين والتنبؤ بالمبيعات للمنتجات.

_ التركيز على القوانين والتشريعات ذات الصلة والتأكد من التوافق وتفعيل المؤسسة معها والاستدامة. وينتهي هذا العمل بتحديد المزيج التسويقي المثالي الذي يتضمن العناصر الأربعة التالية:

_ المنتج: يتعين على صاحب المشروع البحث عن منتج يلبي احتياجات المستهلك بتصميمه وشكله وتعبئته ومواصفاته.

_ السعر: يتضمن المقاول مقارنة الأسعار بناءً على تكلفة المنتج وهامش الربح، بالإضافة إلى مستوى الطلب ودرجة المنافسة في السوق.

_ الترويج: يهدف إلى التواصل مع المشتريين المحتملين وجذبهم عبر الإعلانات والبيع الشخصي ووسائل الدعاية المختلفة، وقد يكون صاحب المشروع الصغير بحاجة في البداية إلى استخدام وسائل ترويج بسيطة.

_ التوزيع: يشير إلى الطرق التي تسمح بوصول المنتج إلى المستهلكين من خلال قنوات التوزيع².

ج: مرحلة البحث عن التمويل:

¹ صندرة سايبني، مرجع سابق، ص 18.

² هوارية زيتوني، مرجع سابق، ص 73.

والتي تعبر من أهم المراحل في إنشاء أي مشروع ويمكن التفرقة بين مصادر التمويل إلى قسمين: الأموال الخاصة: تشمل الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع العائلة الأصدقاء، ومساهمات الشركاء وتعتبر هذه المساهمات ضرورية في مرحلة الانطلاق والنمو حيث تعكس ثقة صاحب المشروع في نجاح مشروعه ومع ذلك قد لا تكون كافية في مرحلة النمو المستدام مما يجعل صاحب المشروع يبحث عن مصادر تمويل إضافية.

التمويل الخارجي: يتطلب من المقاول التحضير لطلب تمويل خارجي حيث تعتمد قدرته على الحصول على تلك الأموال على عوامل متعددة منها حجم المبلغ المطلوب والمردودية المتوقعة للمشروع إضافة إلى قدرته على التسديد التي تتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد الديون ويعكس هذا المسار التفاعلي العلاقة المعقدة بين الفاعل المقاول والبنية المؤسسية التي تؤطر عمليات التمويل حيث تتضمن عادة مصادر التمويل الخارجية التمويل من البنوك المستثمرين والمنظمات المالية الأخرى¹.

د- مرحلة اعداد مخطط الأعمال:

في هذه المرحلة يتم إعداد وثيقة تقديرية من قبل مؤسس المشروع تُظهر بشكل مفصل محتوى المشروع واستراتيجية تطويره والتوقعات المالية للعائدات بالإضافة إلى الاحتياجات المالية المتوقعة في الأشهر القادمة، ويعكس مخطط الأعمال الرؤية الاقتصادية والمالية للمشروع واعداده بشكل صحيح ويضمن اهتمام واستقطاب الشركاء سواء كانوا مستثمرين أو مساعدين أو موردين²، حيث تعكس هذه العملية إطاراً سوسيوولوجياً يتمثل في إعادة إنتاج الثقة والتعاون بين الفاعلين داخل الحقل الاقتصادي بما يضمن عملية استقرار العلاقات ومنه استدامة المشروع.

هـ- تحديد الجوانب القانونية للمؤسسة:

وذلك من خلال دراسة الأشكال القانونية للمؤسسة والضرائب المترتبة عليها والحقوق الجبائية التي يجب أن تلتزم بها بدءاً من تأسيسها وصولاً إلى حلها مما يسهم في توجيه سلوكها وتحديد حدودها القانونية.

و- تحديد استراتيجية المشروع: والذي يتطلب خطوات بسيطة وواضحة وهي كالتالي:

تحديد الموضوع الرئيسي: أي السبب الرئيسي لوجود المشروع ويجب أن يكون لدى المالك رؤية المشروع المستقبلية.

تحديد الموهبة والميزة الوحيدة: والتي من خلالها يستطيع أن يقدم أفضل ما لديه.

¹ هوارية زيتوني، مرجع نفسه، ص 74

² مرجع سابق، ص 75.

تحليل بيئة المشروع المقاولاتي: ويتضمن تحليل البيئة الكلاسيكية الداخلية والتعرف على مكامن القوة والضعف والفرص والتهديدات.

تحليل نموذج SOWT: ينقسم الى أربع فئات كالتالي:

S: تعكس المزايا ونقاط التميز.

W: يركز على نقاط الضعف والتحديات الداخلية التي قد تعوق نجاح المشروع.

O: يتناول التحليل الفرص المتاحة في البيئة الخارجية التي يمكن للمشروع الاستفادة منها.

T: يتعمق في تحليل التهديدات الخارجية التي قد تعرض المشروع للخطر أو التحدي¹.

وعليه يمكن القول أن نموذج SOWT هو إطار أساسي لفهم الكيفية التي تعمل بها المؤسسة في إنتاج علاقاتها الخارجية والداخلية وهذا ضمن نسق اجتماعي واقتصادي معين خاصة وأن هذا النموذج لا يقتصر على رصد الجوانب الإيجابية أو السلبية فقط وإنما يكشف على عملية أنماط السلطة والتنسيق والتفاعل بين الفاعلين والجماعات والمعايير الاجتماعية التي تحكم البيئة الخاصة بالمؤسسة ما يجعل من هذا النموذج أداة لفهم البنية الاجتماعية للعمل المقاولاتي والتنظيم مع المحيط. جدول رقم (06): يوضح مكونات خطة العمل لمشروع معين.

فكرة المشروع الأولية	توفير منتج أو خدمة، توفير العنصر المقدم بدقة، تحديد السوق المستهدفة، تحديد المستهلكين، وضع استراتيجيات تنافسية فعالة، تحديد التسهيلات الممكنة وإدارة المشروع وفريق العمل.
الاستناد المالي.	توضيح الاحتياجات المالية للمشروع، تقديم الوثائق المساعدة مثل كشوف الأرباح والخسائر، تحليل المبيعات، تقديم صورة شاملة للوضع المالي للمشروع.
قواعد المعلومات	جمع بيانات شاملة على الزبائن وتحليل معلومات بحوث التسويق لفهم السوق بشكل أفضل، تتضمن البيانات معلومات عن المالكين، فريق القيادة، تفاصيل المواد المشتراة مع الأسعار، التخصص المطلوب، ترتيب خطة الإنتاج، مراجعة العقود والاتفاقيات الضرورية.

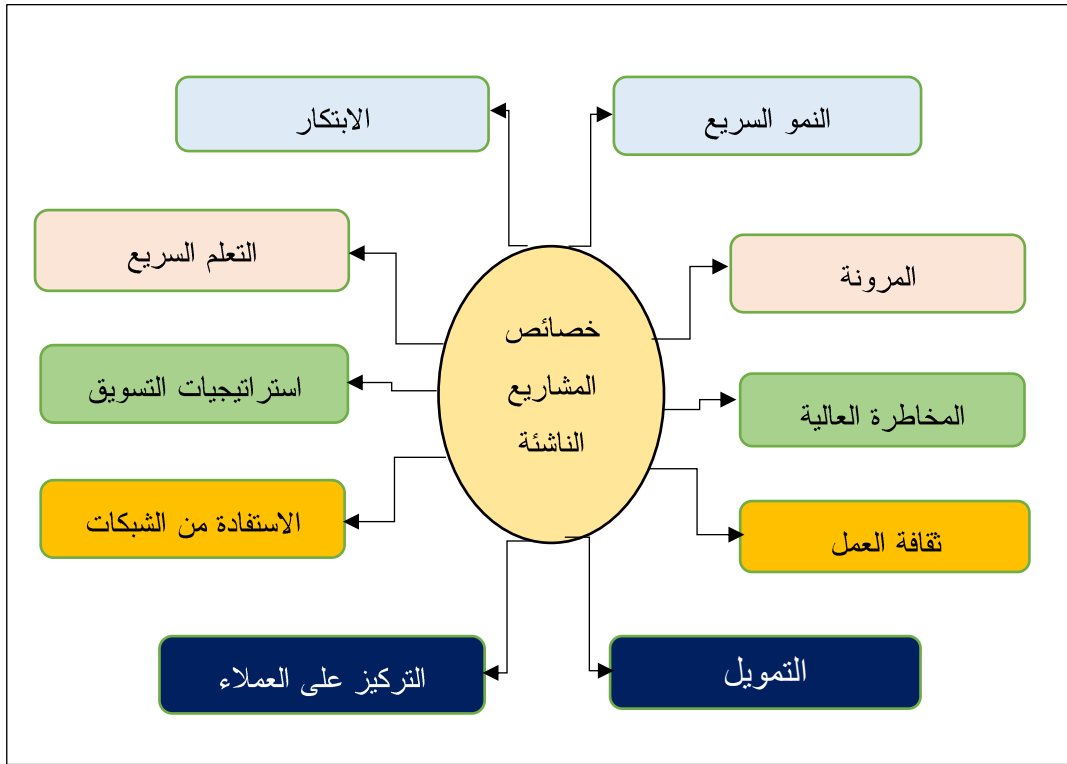
المصدر: مختاري مصطفى، غربي ياسين سي لاخضر، قهيري فاطمة، نحو استدامة المشاريع المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي _ التجربة الجزائرية وبعض التجارب العالمية _ مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول: المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار أيام 18_19 أفريل 2017، ص 08.

¹ هوارية زيتوني، مرجع سابق، ص 76.

2. خصائص المشاريع المقاولاتية:

تعتبر المشاريع المقاولاتية بمثابة القوة الدافعة نحو الابتكار والابداع لما لها من خصائص فريدة التي تميزها عن بقية عن الشركات التقليدية حيث تعمل على منحها القدرة على التكيف والنمو في بيئات قابلة للتحويل والتغير ومن أهم خصائصها الابتكار والابداع ذلك أن المشاريع الناشئة دائماً تسعى إلى تقديم حلول مبتكرة قادرة على تلبية حاجيات السوق المتغيرة ويعد النمو السريع من السمات الأخرى التي تتميز بها المشاريع المقاولاتية الناشئة كما تساهم المرونة أيضاً على التكيف مع التغيرات المفاجئة في السوق الأمر الذي يجعلها عرضة للمخاطرة¹.

شكل رقم (11): يوضح خصائص المشاريع الناشئة.



المصدر: جار الله الملجمي، ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة مقومات النجاح ومعوقات الفشل، ص 7. وفيما يلي بيان لأبرز خصائص المشاريع المقاولاتية:

الابتكار والتجديد: يعتبر الابتكار والتجديد بمثابة العنصر الأساسي لعملية المشاريع الناشئة حيث يقوم الفرد المقاول بتقديم حلول جديدة للمشكلات الموجودة في السوق أو السعي لتلبية احتياجات أخرى وهذا بتقديم منتجات جديدة أو تحسين في خدمات معينة أو إنشاء عمليات أكثر كفاءة وغالبا ما تقوم المشاريع المقاولاتية على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتطوير المنتجات أو الخدمات بعيدا عن

¹ جار الله الملجمي، ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة مقومات النجاح ومعوقات الفشل، ص 7

الاعتماد على الأساليب التقليدية هذا بالإضافة إلى تميز هذه المشاريع بالمرونة والتكيف السريع مع التغيرات الموجودة في السوق ما يتيح لها المجال بتعديل منتجاتها أو خدماتها بسرعة وهذا بالاستناد على الاستجابات المجتمعية والاقتصادية والتي تتجلى من خلال أنماط استهلاك الأفراد كما تعتمد على منهجية الخطأ والتجربة قصد تحسين المنتجات وبذلك يتم اختبار الأفكار الجديدة وتحسينها بناءً على التجارب الفعلية الواقعية ومن أمثلة الابتكار تطبيقات الهواتف الذكية أو تطوير تقنيات جديدة في مجال الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية¹.

النمو السريع: يعتبر تحقيق النمو السريع من الخصائص الأساسية للمشاريع المقاولاتية وهذا من خلال تركيزها على مجموعة من الاستراتيجيات التي تركز نشاطها على استهداف أسواق كبيرة قصد التوسع بسرعة بما يضمن الشرعية والاعتراف الاجتماعي ومن بين أهم الاستراتيجيات ما يلي:

- الاعتماد على نماذج أعمال تكون قابلة للتوسع تعبيراً عن منطق مقاولاتي حيث يتم إضافة عملاء أو تدخل أسواق أخرى في إطار التكيف الاجتماعي والاقتصادي.
 - التوسع الجغرافي وهذا من حيث استيعاب احتياجات السوق المحلية وتحديد أنماط الاستهلاك حيث يسهم في إعادة تشكيل سياسة إنتاجية جديدة تحقق من اندماج المؤسسة في محيط اجتماعي يتكيف مع مختلف القيم والعادات والاستهلاك.
 - إدخال عناصر جديدة لم تكون موجودة من قبل في السوق أو تطوير منتجات وخدمات معينة.
 - التركيز على التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة ما يجعلها تنمو بسرعة.
 - توفير التمويل الكافي اللازم لتوسيع العمليات وتحسين المنتجات وتوسيع الشبكات التفاعلية داخل المحيط الاجتماعي والاقتصادي.
 - السعي نحو إقامة شراكات واتفاقيات مع شركات أخرى قصد الوصول إلى أسواق جديدة².
- المخاطرة العالية: تواجه المشاريع حالة من الهشاشة التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتسم بعد الاستقرار مع المنافسة الحادة إذ تولد هذه المشاريع في سياق محفوف بالمخاطر وكثيراً ما تواجه صعوبة في التنبؤ فيما يخص تفاعلات السوق في ظل غموض سلوك الفرد المستهلك وتغير في الأذواق وهذا ما يجعل احتمالية نجاح المشاريع رهينة بالقدرة على التكيف مع منطق السوق والمرونة الخاصة بالفاعلين.

¹ جار الله الملجمي، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

² مرجع سابق، ص ص 9، 10.

التمويل والتطوير: حيث يعتبران من العناصر الأساسية التي تساهم في نجاح المشاريع المقاولاتية خاصة وأن هذه المشاريع تعتمد بشكل كبير على مصادر تمويل خارجية مثل رأسمال الاستثماري والمستثمرين الملاك الذين يمتلكون ثروة شخصية ويستثمرونها في المشاريع الناشئة.

ثقافة العمل: التي تسهم في تنمية الابداع ومهارات العمل الجماعي وتعمل على تحقيق غايات مشتركة بفعالية حيث تتميز المشاريع بالمبادرة وتقاسم العمل ما يساعد على خلق بيئة محفزة متعاونة تمكنها من التكيف مع سائر التحولات الاجتماعية والاقتصادية¹.

3. أنواع المشاريع المقاولاتية:

تتنوع دوافع إنشاء المشاريع المقاولاتية بين الافراد فمنهم من يقوم بذلك كهواية شخصية بينما يعتبر آخرون الريادة مهنة تمارس بشكل دائم كما أنه هناك من يشارك في مشاريع أسرية ما يعكس تداخل البنى العائلية والاقتصادية ضمن عملية الفعل المقاولاتي بينما يختار آخرون صناعة معينة استناداً إلى التوقعات الاجتماعية حول نمو الصناعة ومستويات الأرباح المتوقعة فيتطلع الرياديون إلى تحقيق الاستقلالية المالية من خلال إدارة مشاريعهم بمفردهم وتحقيق النمو والتوسع في المستقبل بينما يستفيد البعض من مهاراتهم السابقة ومعارفهم في بناء مشاريعهم الجديدة، وبالتالي يمكن النظر الى فرص الأعمال حسب وجهة نظر أصحاب الاعمال الرائدة من ثلاث زوايا:

أ- نمط حياتي: يرى أصحاب المشاريع المقاولاتية مشاريعهم كجزء لا يتجزأ من حياتهم الشخصية والمهنية يعتبرون هذه المشاريع أساساً لنمط حياتهم²، حيث يسعون جاهدين لتحقيق الاستقلالية والتحكم الكامل في مصيرهم المهني، ويفضلون تولي إدارة مشاريعهم بمفردهم حيث يمكنهم توجيه القرارات وتنفيذ الخطط دون تبعية أو تدخلات خارجية بما يضمن لهم توجيه مسار الفعل المقاولاتي داخل النسق التنظيمي والاجتماعي.

ب- الدخل المتوقع: بعض أصحاب المشاريع يضعون أهدافاً واضحة لتحقيق الربح والتوسع المالي حيث يسعون جاهدين لتحقيق أرباح ملموسة ومستدامة من مشاريعهم مع الحرص على تحقيق مستويات معينة من الدخل المتوقع وتحقيق توافق بين الأهداف والأرباح المحتملة التي يمكن تحقيقها يعتمدون على تحليلات مالية دقيقة ودراسات جدوى لضمان توافق العائدات المتوقعة

¹ جار الله الملجمي، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

² مخطاري مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ص 08.

مع تكاليف المشروع ومتطلباته ويتبنى هؤلاء الرواد ممارسات تنظيمية مبتكرة لتحقيق الكفاءة المالية وزيادة القيمة المضافة لمشاريعهم.

ت-التوسع والانتشار: يتوجه بعض رواد الأعمال المبتكرين نحو المستقبل برؤية تفائلية حيث يتوقعون زيادة حجم المبيعات وتوسيع نشاط عملهم كما يسعون لرفع مستويات الأرباح واستقطاب مساهمين جدد إلى مشاريعهم من خلال استثمار مهاراتهم وقدراتهم التي اكتسبوها على مدار الريادية ومن المهم أن نفهم أن المشاريع الجديدة لا تنشأ فقط من منظمات قائمة بل يمكن للمقاولين إطلاق المشاريع الجديدة من خلال الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم في مجالات متنوعة مما يمكنهم من بناء مشاريع قابلة للنجاح ومستقبلية¹.

وانطلاقاً من أنواع المشاريع المقاولاتية ينشأ تنوع في المسارات التي يسلكها الفاعلون داخل المجال المقاولاتي فهي تعكس تباين في عملية الأهداف بين من يسعى إلى تحقيق الاستقرار وتحسين نمط حياته وبين من يطمح إلى التوسع وتحقيق الشرعية والمكانة داخل الحقل الاقتصادي والاجتماعي.

4. مصادر نشأة المشاريع:

تعد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المقاولاتية ركيزة أساسية في تنمية الاقتصاديات المحلية وحتى العالمية فهي تساهم في توفير فرص عمل جديدة وتحفيز الابداع والابتكار ودفع عجلة النمو الاقتصادي مما يجعلها عنصر حيويًا في التنمية المستدامة غير أن هذه المشاريع لا تحدث بشكل عشوائي بل تتأثر بعدة عوامل ومتغيرات تحدد طبيعة انطلاقها واستمراريتها وفيما يلي استكشاف لأبرز مصادر نشأة المشاريع.

1.4.المبادرات الفردية والمؤسسية: المشاريع غالباً ما تكون نتاجاً للمبادرات التي عادة ما يطلقها رواد الأعمال المحليون سواء في القطاع العام أو الخاص بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة أو من البرامج والمبادرات التي تطلقها الدولة لدعم الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي والاجتماعي²، ففي الجزائر تشجع الدولة المقاولاتية من خلال برامج الدعم المقاولاتي ANSEJ سابقاً والتي تم تحويلها إلى الصندوق الوطني لدعم المشاريع الناشئة كما تم اصدار قانون 1275 المتعلق بالمؤسسات الناشئة الاقتصادية والذي يوفر اطار قانونيا يسمح بدعم المشاريع المبتكرة للشباب الجامعيين من خلال آليات تحفيزية مثل الإعفاءات الضريبية وتمويل المشاريع الناشئة إضافة إلى ذلك تم استحداث نظام المقاول

¹ مخطاري مصطفى، مرجع سابق، ص 08

² Deepak S. Sharma, entrepreneurship project Management, 2021 ,P 108

الذاتي الذي سمح للأفراد بممارسة نشاطهم بشكل قانوني دون الحاجة إلى تأسيس شركة تقليدية مما يسهل على الشباب دخول عالم الأعمال بمرونة أكبر.

2.4. الظروف البيئية والاستجابات الطارئة: تؤدي الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات إلى نشوء مشاريع استجابة للحاجة الطارئة وإعادة بناء المجتمعات إضافة إلى ذلك هناك مشاريع تنشأ استجابة لاتجاهات طويلة الأمد مثل التدهور البيئي¹، فعلى سبيل المثال دفع الجفاف المتكرر بالدولة الجزائرية إلى تشجيع مشاريع تحلية مياه البحر وإنشاء السدود كما حفزت الأزمة الصحية لجائحة كورونا مشاريع متعلقة بالصناعات الصيدلانية والتكنولوجيا الطبية حيث شهدت الجزائر إنشاء عدة مؤسسات ناشئة في هذا المجال مثل "إطلاق منصة دوكتا الرقمية الصحية والتي تهدف إلى تنظيم المواعيد الطبية وإدارة المعلومات والملفات الصحية للمرضى على منصة واحدة"².

كما تنشأ المشاريع من مصادر متعددة تتراوح بين الفرص الاقتصادية المتاحة والاحتياجات الاجتماعية غير الملباة والدوافع الشخصية لأصحابها ومن بين أهم العوامل ما يلي:

العوامل النفسية: تشكل العوامل النفسية عنصراً محورياً في تشكيل هوية الفرد المقاول ودوافعه نحو تأسيس مشروع مقاولاتي وهذه العوامل تعكس بنية الذاتية للفرد والتي تتجلى في " ثقته بنفسه وإرادته القوية وحزمه في اتخاذ القرارات وجدبته في التعامل مع متطلبات العمل وقدرته في التركيز الفعال لإنجاز المهام بكفاءة سعياً لتحقيق الأهداف المرجوة بالإضافة إلى ذلك تبرز أهمية السمات الابتكارية لدى المقاول مثل الرغبة في التجديد وأخذ المبادرة وتبني روح المغامرة المدروسة والتي تعكس قدرته على مواجهة التحديات مع مراعاة حسابات المخاطرة كما تلعب القدرات الإبداعية والبرغماتية دوراً أساسياً في تمكين الفرد من التفاعل بسرعة مع التغيرات البيئية والاجتماعية المحيطة"³.

العوامل الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دوراً محورياً في تشكيل دوافع الفرد نحو تأسيس مشروع مقاولاتي، حيث تعكس هذه العوامل التفاعل بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطموحات الفردية فمن ناحية تدفع الأوضاع الاقتصادية المتردية مثل الفقر أو إنعدام الأمن المالي الأفراد إلى البحث عن سبل لتحسين مستوى معيشة أسرهم وزيادة دخلهم مما يجعل تأسيس مشروع مقاولاتي خياراً استراتيجياً لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

¹ Deepak S. Sharma ,Op.cit.P108

² www .Skynewsarabia.com

³ خديجة عرقوب، المشاريع المقاولاتية الطموحة وعلاقة الابتكار باستدامتها نموذج شركة بيوت أجمل السعودية، مجلة الحقيقة، المجلد 16، العدد 41، ص 957.

تحسين الأمان الوظيفي: كما أن السعي في تحسين الأمان الوظيفي يعد دافعاً اجتماعياً قوياً حيث يلجأ الأفراد إلى العمل المقاولاتي كوسيلة لتحقيق الاستقلالية الوظيفية والهروب من حالة عدم الاستقرار المرتبطة بالبطالة هذا التحول يعكس رغبة الفرد في التحرر من الضغوط والصراعات المهنية التي قد يواجهها في العمل الوظيفي التقليدي مما يدفعه إلى استثمار طاقاته بشكل كامل في مشروعه الخاص.

علاوة على ذلك يمكن تفسير تأسيس المشاريع المقاولاتية كاستجابة لحاجة اجتماعية أوسع مثل خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تقليل معدلات البطالة وغالبا ما تنشأ هذه المشاريع في إطار عائلي أو من خلال شبكات اجتماعية قوية مثل الأصدقاء أو الأقارب مما يعكس دور الروابط الاجتماعية في تعزيز روح المقاولاتية.

تعزيز الهوية العائلية: حيث قد يكون الحافظ على اسم العائلة ومكانتها العائلية دافعا لتأسيس مشروع مقاولاتي خاصة إذا كان امتداداً لنشاط عائلي عريق هذا يعكس كيف يمكن أن تكون المقاولاتية وسيلة للحفاظ على الهوية العائلية وتعزيز مكانتها في المجتمع.

أخيرا يسعى العديد من الأفراد إلى تحقيق مركز اجتماعي مرموق من خلال المشروع المقاولاتي حيث يمثل الانتقال من طبقة اجتماعية بسيطة إلى طبقة أعلى هدفاً يسعى إليه الفرد بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تكون الحاجات المجتمعية الجديدة مثل نقص سلع أو خدمات معينة محفزاً قوياً لإنشاء مشاريع مقاولاتية تهدف إلى تلبية هذه الحاجات مما يعكس التفاعل بين التغيرات الاجتماعية وفرص الابتكار الاقتصادي¹.

المحددات الاقتصادية: تعد من أهم الدوافع لإنشاء مشروع مقاولاتي حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق أرباح مادية وتوليد دخل إضافي وتحسين مستوى معيشتهم المادية.

الدوافع الأسرية: تلعب الأسرة دوراً كبيراً في تنمية المهارات المقاولاتية لدى الأبناء حيث تعمل الأسرة على تحفيزهم لاعتماد إنشاء المؤسسات كمسار مهني مستقبلي خاصة إذا كان الآباء يمتلكون مشاريع خاصة ويتم ذلك من خلال تشجيع الأطفال منذ مراحل مبكرة على تحمل مسؤوليات بسيطة تساهم في بناء شخصيته وقدراتهم الريادية.

¹ خديجة عرقوب، مرجع سابق، ص ص 959،958

المحددات الثقافية: تعتبر العادات والتقاليد والدين السائد في المجتمع عناصر مؤثرة في تشكيل ظاهرة المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالأدوار الجندرية (النوع الاجتماعي) ونظرة المجتمع إلى الرجل والمرأة ففي العديد من المجتمعات لا تزال النظرة تجاه المرأة في ممارسة العمل الخاص مقيدة حيث تواجه عوائق اجتماعية وثقافية تحول دون مشاركتها الكاملة في هذا المجال ما لم تحظ بموافقة ودعم العائلة كما أن تفاعلاتها الاجتماعية غالباً ما تكون محكومة بإطار ضيق تحدده العادات والتقاليد والدين بالإضافة إلى التزاماتها الأسرية ومسؤولياتها تجاه أسرتها وخوف الرجل من تراجع سلطته في بعض الأحيان هذه العوامل المجتمعية تشكل حواجز أمام المرأة في تأسيس مشاريعها الخاصة، في المقابل يتمتع الرجل بدعم اجتماعي أكبر ولا يواجه عادة نفس الصعوبات في توسيع شبكة علاقاته الاجتماعية والمهنية مما يفسر تفوق عدد الرجال في مجال المقاولاتية مقارنة بالنساء في الماضي ومع ذلك تشهد السنوات الأخيرة خاصة في الدول النامية تحولاً ملحوظاً حيث بدأت المرأة تتحدى القيود الاجتماعية وتتجاوز العقبات مما أدى إلى ظهور عدد متزايد من النساء اللواتي يقمن بمشاريع خاصة متميزة ويقدمن فرص عمل للعديد من الفتيات خاصة في المناطق الريفية والنائية هذا التحول يعكس تغيراً تدريجياً في البنى الاجتماعية والثقافية تجاه أدوار المرأة في الاقتصاد والمجتمع¹.

المحددات المالية: عنصراً محورياً في تأسيس المؤسسات الجديدة حيث يُحدد حجم السيولة المالية المتاحة في مرحلة الإنشاء الفرص التي يمكن استغلالها وفي غياب التمويل الكافي تصبح تجربة إنشاء مشروع مقاولاتي صعبة التحقيق مما يجعل نقص السيولة عائقاً رئيسياً يواجه المؤسسات الناشئة هذه المؤسسات غالباً ما تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم من الجهات المالية مما يعيق تحقيق أهدافها ويحد من قدرتها على الاستمرار والنمو².

من هنا يتضح أن العوامل المؤثرة في إنشاء المشاريع المقاولاتية متعددة ومتشعبة حيث يمكن أن تكون دوافعها إيجابية في بعض الأحيان كتوفير فرص عمل أو تحفيز الابتكار وسلبية في أحيان أخرى مثل نقص التمويل أو العوائق القانونية كما أنها قد تتداخل هذه العوامل وتتفاعل مع بعضها البعض أو تظهر بشكل منفصل وفقاً لطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تظل الدولة فعالاً رئيسياً في توجيه مسار المقاولاتية من خلال التشريعات والدعم المالي بالإضافة إلى ذلك تلعب

¹ خديجة عرقوب، مرجع سابق، ص 959.

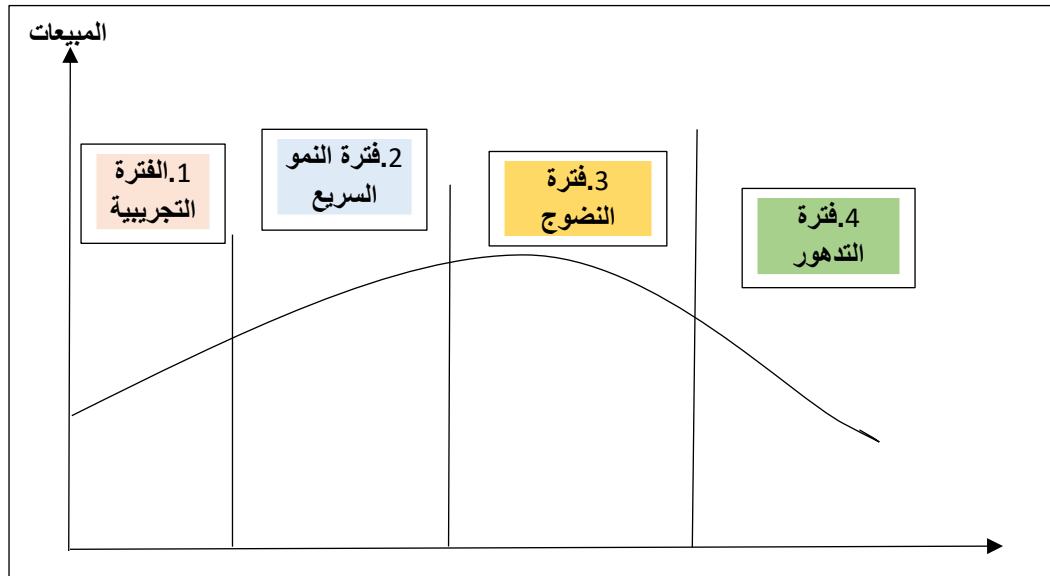
² مرجع نفسه، ص 959.

التكنولوجيا دورا متزايد الأهمية في عصرنا الحالي حيث يمكن أن تكون محفزا قويا للابتكار وتشكيل طبيعة المشاريع المستقبلية أو عقبة في حال عدم مواكبة التطورات التقنية.

5. دورة حياة المشروع المقاولاتي:

تعد دورة حياة المشروع من المفاهيم الأساسية لفهم الأليات المتغيرة في السوق إلا أن تحليله لا ينحصر على المؤشرات الموجودة في السوق كالمبيعات والمنافسة بل يمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية التي تتجلى مع السلوك الاجتماعي والرموز الثقافية التي تمثل كل مرحلة من مراحل المشروع بل يسهم في منحه دلالات اجتماعية وتوجيه المنتج بحسب احتياجاته وتصورات الجماعة مما يؤثر في رواجه أو زواله التدريجي.

شكل رقم (12): يوضح دورة حياة المشروع أو المنتج.



المصدر: محمود صبح، رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، ط2، البيان للطباعة والنشر، 1999، ص 200.

1.5. الفترة التجريبية: وهي من أكثر المراحل حساسية لأن المشروع يشهد أول ظهور له في السوق وتكون المبيعات في هذه الفترة محدودة وتنمو ببطء¹، فالمجتمع في هذه الفترة يكون في حالة تردد ذلك أن العلاقات الاجتماعية كالتجارب الفردية والنقاشات بين الأفراد تسهم بشكل ملموس في صياغة الانطباع الأولي حول المشروع.

¹ محمود صبح، رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، ط2، البيان للطباعة والنشر، 1999، ص 200.

2.5. فترة النمو السريع: في هذه المرحلة تبدأ المبيعات في الارتفاع نتيجة لتعزيز الثقة لدى المستهلكين وزيادة الوعي بالمنتج أو المشرع وهذا من خلال تجارب المستخدمين الأوائل¹، حيث تشكل هذه المرحلة نقطة تحول من المنتج الغريب إلى التقبل الاجتماعي أين يبدأ استخدامه يتسع تدريجياً خاصة إذا تم استخدامه من طرف فئة المؤثرون أو المثقفة ونشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي حيث يبرز في هذه المرحلة دور الرأسمال الرمزي والاجتماعي للمشروع عبر العلاقات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية وانسجامه مع القيم الثقافية السائدة في المجتمع فعندما يشعر الأفراد أن المنتج يلبي احتياجاتهم تزايد فرص انتشاره واستخدامه.

3.5. فترة النضوج: هنا المنتج يصبح مألوفاً حيث يصل المنتج إلى أعلى مستويات انتشاره ولا ينظر إلى المشروع كمنتج غريب أو جديد ويدخل ضمن روتين الحياة اليومية إلا أن قيمته الرمزية قد تتلاشى تدريجياً مع الوقت خاصة في وجود فئات طامحة تسعى إلى التميز والتفرد والتجديد المستمر².

4.5. فترة التراجع: هنا تبدأ المبيعات في الانخفاض وهذا لأن السوق قد تشبع أو أن منتج المشروع لم يعد يتماشى مع متطلبات والمتغيرات الجديدة³، إن هذا التراجع في استهلاك المنتج راجع إلى تغير في القيم والأذواق والسياقات فالمجتمع يتغير والأفراد في بحث دائم عن ما هو أكثر تعبيراً عن هويتهم المتغيرة ويتجلى هنا ما يعرف بالاستهلاك الرمزي إذ يصبح الاستهلاك وسيلة لإعادة إنتاج الفوارق الطبقيّة والرمزية وهذا وفق ما أشار إليه بيار يورديو في تحليله للذوق والتميز الطبقي باعتبار الذوق ليس مسألة فردية أو حيادية وإنما نتاج اجتماعي يعكس تمركز الفرد داخل بنية طبقية معينة مشبعة برأسمال ثقافي يختلف من طبقة إلى أخرى.

6. مقومات إنجاح المشاريع المقاولاتية:

يشكل المشروع المقاولاتي مكوناً حيوياً من مكونات البيئة السوسيو اقتصادية التي تتحرك فيها المنظمات بمختلف أنماطها إذ لا يمكن لأي منظمة مهما اختلفت طبيعتها أو حجمها أن تغفل عن ضرورة التمتع الفعال ضمن مجالها التداولي والتنافسي والتجاري وهذا وفق معايير تضمن بالاستمرارية والديمومة لتلك المشاريع ومن هذا المنطلق يتم تحديد المقومات والمعايير الأساسية لإنشاء المقاولات ليست بالتقليدية وإنما تلك القادرة على الإبداع والابتكار والتميز مما يمنحها فرصاً

¹ محمود صبح، مرجع سابق، ص 201.

² مرجع نفسه، 201.

³ مرجع نفسه، ص 201.

أوفر للاستمرار والتأثير في محيطها التجاري التنافسي والتي تركز على ثلاث دعائم بنيوية أساسية وهي¹:

1.6. المقومات المتعلقة بالفرد المقاول نفسه:

يتوقف نجاح المشاريع المقاولاتية في جانب كبير منه على القدرات الذاتية والفكرية التي يتمتع بها الفرد المقاول هذا الأخير الذي يمثل الفاعل الرئيسي في دينامية إنشاء المقاول إذ تُعزى إليه القدرة على تحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية ذات جدوى اجتماعية واقتصادية حيث تظهر المؤشرات أن من بين محددات نجاح المقاولاتية الحديثة تلك المرتبطة بالمستوى التعليمي للمقاول فقد بينت الدراسات الميدانية أن المقاولين ذوي التحصيل العلمي وخاصة من تحصلوا على مستوى بكالوريا مع 5 سنوات فما فوق هم أكثر قدرة على التعامل مع تعقيدات البيئة المقاولاتية والعمل على تحقيق الابتكار في مشاريعهم إلى درجة تم تصنيف العديد منهم ضمن خانة المقاولين المبتكرين لما لهم من مؤهلات ومعرفة نظرية تطبيقية².

الخبرة المهنية: إلى جانب المؤهل العلمي تبرز الخبرة المهنية كأحد الركائز الأساسية التي تمكن المقاول من ضمان شروط النجاح في مساعاه المقاولاتي وتكتسب هذه الخبرة أهمية مضاعفة حين تكون مكتسبة من تجارب سابقة في مشاريع مماثلة أو في قطاعات قريبة له مما يمنح المقاول فهما ودراية أعمق حول البيئة التسويقية ويزيد من فرص تأقلمه وقابليته للنجاح، إلى جانب القدرة على الإبداع والابتكار: حيث لا يقتصر نجاح المشروع المقاولاتي على المهارات التقنية فحسب بل يتعدى ذلك لشمول تمتع المقاول بروح المبادرة والقدرة الابتكارية وهي خصائص تعد من الدعائم الجوهرية في تكوين شخصية المقاول الفعال القادر على تحويل التحديات إلى فرص تتسم بالمنافسة الحادة.

2.5. المقومات المتعلقة بالبيئة: وهذا لا يكون إلا من خلال:

التفتح على شبكات المعرفة والاتصال: لا يمكن عزل نجاح المقاول عن السياق البيئي التي تنشأ فيه فالعوامل الخارجية مثل المحيط الاقتصادي وتوفر حاضنات الأعمال داخل الجامعة ومراكز البحث العلمي تمثل بمثابة عناصر حاسمة في دعم واستدامة المشاريع لما تلعبه من دور محوري في مرافقة الطالب ودعمه وبالتالي تسهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى الموارد اللازمة للبدء في مشروعه

¹ أميرة عبد الباقي، حبيبة بلحاج، فريدة بوغازي، دور الجامعة في تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى خريجها (دراسة حالة طلبة الأقسام النهائية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة)، الافاق للدراسات الاق، المجلد5، العدد2، 2020، ص 65

² أميرة عبد الباقي، مرجع سابق، ص 65.

سواء عبر توفير التكوين أو تسهيل عملية الاندماج داخل شبكة الفاعلين الاقتصاديين مما يزيد من مشروعية المؤسسة واستمراريتها.

توفير مصادر التمويل المالي: إذ يعد من العوامل الحاسمة التي تكمل باقي العناصر السابقة حيث يضمن هذا البعد المالي التقليل أو الحد من المخاطر المرتبطة بنقص السيولة التي قد تواجه المشروع المقاولاتي خاصة في المراحل الأولى من التأسيس¹.

3.6. المقومات الإبداعية:

يعد الابداع من المرتكزات الجوهرية التي تستند إليها المقاولاتية في سعيها نحو التموقع الفعال داخل بيئة تتسم بالتغير السريع والتعقيد المتزايد وبهذا يصبح الإبداع حاجة ملحة تسعى المؤسسة من خلالها إلى إعادة تشكيل قواعد التنافس خاصة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي تعيد تشكيل أنماط الاستهلاك والتفاعل الاجتماعي ولتحقيق هذا المسعى تبرز ضرورة تبني أساليب تنظيمية مرنة ومن أبرزها:

اليقظة الاستراتيجية التي تعبر أداة حيوية لرصد المؤشرات المحيطة بالمؤسسة والتفاعل المستمر مع مستجدات السوق والتطورات التكنولوجية والمنافسين أيضا وهذا الأمر يمكن المقولة من التنبه المبكر للتغيرات الخاصة في المجتمع والانخراط الذكي في موجات الجديد.

من جهة أخرى لا يكتمل أثر الإبداع إلا حينما يصاحب بالقبول الاجتماعي والاعتراف الجامعي بجدوى المنتج أو الفكرة وهذا ما يخلق علاقة ولاء ووفاء بين الفاعلين والمقولة وعليه يترجم إلى دعم جماعي للفكرة ويعزز من شرعية المشروع وفعاليتها في السوق، وبالتالي تتجسد المنفعة في الهدف الأسمى وراء كل مبادرة إبداعية التي يسعى من خلالها المقاول إلى تقديم قيمة مضافة تتجلى في تحسين الخدمة أو تسريع وتيرة الإنجاز أو تقليل التكاليف وبهذا المعنى يصبح الإبداع أداة اجتماعية لإعادة بناء العلاقة بين الفاعل المقاولاتي والسياق الذي يشتغل فيه².

7. الصعوبات والعراقيل التي تعيق نمو تطور المشروعات المقاولاتية في الجزائر:

على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز الاقتصاد الوطني والاهتمام المتزايد من قبل مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهذه الكيانات

¹ أميرة عبد الباقي، مرجع سابق، ص 65.

² مرجع نفسه، ص 65.

بالإضافة إلى تطبيق العديد من الإجراءات التحفيزية لدعمها إلا أن هذه المشاريع ما تزال تواجه مجموعة من التحديات والصعوبات التي تعرقل مسيرتها نحو النمو والتطور، هذه العقبات تؤثر سلباً على همم المقاولين وتحد من طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية مما يُضعف بشكل عام ديناميكية التنمية وتتنوع هذه التحديات ما بين إدارية ومالية وضريبية وعقارية ويملن تلخيصاً في النقاط التالية:

1.7. العراقيل الإدارية: إن وجود بيروقراطية إدارية تتميز ببطئها وتعقيداتها تشكل نظاماً غير متكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالإجراءات الطويلة والمعقدة مثل تسجيل المؤسسة في السجل التجاري يتطلب أكثر من 18 وثيقة تظهر غياب المرونة والكفاءة في النظام الإداري مقارنة في فرنسا التي لا تتعدى مدة التسجيل 24 ساعة، هذا الوضع في إنشاء مؤسسة لا يعيق فقط انطلاق المشاريع بل أيضاً يثبط من عزيمة المقاولين ويحد من قدرتهم على المضي قدماً.

بالإضافة إلى ذلك يعاني المستثمرون من نقص في المعلومات والموارد المعرفية الضرورية خلال مرحلة إنشاء المشروع مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير مدروسة هذه المرحلة التي تعد حاسمة في تحديد مسار المشروع تتطلب فهماً عميقاً لطبيعة النشاط واحتياجاته وهو ما افتقده الكثير من المقاولين بسبب غياب الدعم الإعلامي والتوجيهي الكافي، ومن ناحية أخرى فإن ضعف البنية التحتية التكنولوجية في البلاد من العوامل الهيكلية التي تعيق تطور هذه المؤسسات فاحتلال الجزائر مراتب متأخرة في مؤشرات التكنولوجيا (المرتبة 140 من أصل 126 دولة) يشير إلى وجود فجوة تكنولوجية كبيرة تضعف قدرة المؤسسات على المنافسة والتطور في سوق يعتمد بشكل متزايد على الابتكار والتقنيات الحديثة هذا الوضع لا يؤثر فقط على كفاءة المؤسسات الحالية بل يهدد أيضاً مستقبلها في ظل تحولات اقتصادية عالمية سريعة¹.

وعليه يمكن تفسير هذه العراقيل كنتاج لتفاعل معقد بين العوامل البيروقراطية والهيكلية والثقافية التي تشكل المحيط الاجتماعي والاقتصادي لهذه المؤسسات كما تظهر هذه العوامل كيف أن البيئة المؤسسية والتكنولوجية غير الملائمة تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يتطلب إصلاحات هيكلية ودعمًا مؤسسيًا لتمكين هذه الكيانات من لعب دورها الكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ علماوي أحمد، رحيم سعيد، المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد4، 2019، ص ص 51،50.

2.7. مشكلة التمويل: تعد هذه المشكلة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المقاولات في الجزائر حيث تعاني هذه المؤسسات من نقص في الموارد المالية اللازمة للنمو والتطور وتكمن الصعوبة الرئيسية في حصولها على القروض البنكية وذلك بسبب الشروط الصارمة التي تفرضها البنوك مثل حجم الضمانات المطلوبة والتي غالباً ما تكون بعيدة عن متناول المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار الفائدة المرتفعة وشروط التجديد المعقدة تزيد من تعقيد الوضع¹، يمكن القول أن البنوك كمنظمات اقتصادية ديناميكية تظهر تفاعلاً معقداً بين السلطة والأنظمة البيروقراطية التي غالباً ما تفضل المؤسسات الكبرى على حساب المؤسسات الصغيرة فالنظام المصرفي بوصفه جزءاً من البيروقراطية الحديثة يميل إلى التعامل بمنطق العقلانية الشكلية وفقاً لمفهوم ماكس فيبر حيث تعيق الإجراءات المعقدة والمركزية الإدارية مرونة الوصول إلى التمويل خاصة للمؤسسات الناشئة والصغيرة التي تفتقر إلى الضمانات المالية القوية.

" وفي دراسة أجراها البنك الدولي على 600 مؤسسة في الجزائر تبين أن المدة اللازمة للحصول على قرض استثماري تصل إلى 5.5 أشهر للمؤسسات الكبرى سواء كانت عمومية أو خاصة بينما قد تصل هذه المدة إلى حوالي سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة"² هذا الوضع يظهر الفجوة الكبيرة والصغيرة مما يعيق بشكل كبير قدرة الأخيرة على النمو والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني ووفي السياق نفسه يعكس تردد البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة تحولاً واضحاً في سياسات التمويل نحو ما يمكن تسميته بمنطق "الحذر المفرط" فالثقافة المصرفية السائدة تميل إلى التركيز على تقليل المخاطر بدلاً من دعم الابتكار وروح المبادرة هذا الأمر يساهم في تشكيل بنية مالية غير متوازنة وتضعف بشكل كبير حيوية وديناميكية قطاع المقاولاتية.

3.7. العقار العقارية والجبائية: يواجه المستثمرون في الجزائر تحديات كبيرة تتعلق بالعقارات والضرائب حيث يعتبر الحصول على قطع الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية من أبرز الصعوبات نتيجة لذلك يلجأ العديد من المستثمرين إلى تحويل المساكن إلى ورش عمل أو مصانع صغيرة كحل مؤقت بالإضافة إلى ذلك فإن عدم قدرة المستثمرين على الحصول على عقود ملكية عقارية يعد عائقاً رئيسياً يحون دون تأمين القروض البنكية مما يقلل من فرص التمويل خاصة في ظل غياب بدائل أخرى، وعلى الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها لتخفيف الأعباء الضريبية على

¹ علماوي أحمد، مرجع سابق، ص 51.

² مرجع نفسه، ص 51.

المشاريع الاستثمارية بما في ذلك مؤسسات المقاولات إلا أن هذه المشاريع لا تزال تعاني من ارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على الأرباح مما يعيق تطور قطاع المؤسسات بشكل عام¹.

4.7. العراقيل الجمركية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات جمركية كبيرة حيث تتميز إجراءات مصالح الجمارك بالبطء والتعقيد مما يؤدي إلى احتجاز السلع المستوردة في الموانئ والحاويات لعدة أشهر هذا التأخير يُلحق ضرراً كبيراً بفعالية هذه المؤسسات ويُقلل من مردودها الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك يعاني القطاع من ضعف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يفوت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فصلاً مهمة للشراكة والتعلم من الخبرات الدولية في مجالات الإدارة، التمويل، التكنولوجيا فضلاً عن فتح أسواق تصديرية جديدة.

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات عند تعاملها مع التجارة الخارجية سواء في مجال التصدير أو الاستيراد وذلك بسبب نقص الخبرة في عمليات الاستيراد والمعاملة التمييزية التي قد تطال المستوردين فيما يخص الضرائب الجمركية بالإضافة إلى ذلك فإن الإجراءات الإدارية المعقدة والمكلفة سواء من الناحية أو المادية أو المعلوماتية تشكل عبئاً إضافياً على هذه المؤسسات مما يُعيق قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية كما أن نقص المعلومات وعدم توفر الشفافية إلى جانب قاعدة معلوماتية دقيقة وكافية يُعد من العوائق الرئيسية التي تحول دون اتخاذ قرارات استثمارية سليمة خاصة عند الرغبة في الدخول إلى صناعات جديدة وهذا النقص في البيانات والمعلومات يعرقل نمو هذه المؤسسات ويحد من قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

من ناحية أخرى تتميز البيئة التنافسية في السوق الجزائرية حالياً بضعف التنسيق والتواصل بين الجهات الاقتصادية المعنية مثل مصلحة الجمارك ومصالح الضرائب وأجهزة التفتيش هذا النقص في التنسيق يؤدي إلى غياب الرقابة الفعالة والتنظيم المناسب مما ينعكس سلباً على أداء المؤسسات نتيجة لذلك تلجأ العديد من المؤسسات إلى الانسحاب من السوق أو تحويل نشاطها إلى مجالات أخرى وهي ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل لفهم أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد الوطني².

¹ علماواي أحمد، مرجع سابق، ص ص 51،52

² مرجع سابق، ص ص 52-53.

ثانيا: الأجهزة المختصة في مرافقة المشاريع المقاولاتية:

لم تحظى المقاولاتية بمكانة هامة في الجزائر إلا بعد الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق حيث رأت السلطات فيها حلا يمكن الاعتماد عليه للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني ومؤسساته العامة ومع العلم أن المقاولاتية ليست ظاهرة منفصلة فقد عمدت الجزائر إلى إنشاء مجموعة من الآليات التي تستهدف ترقية المشاريع المقاولاتية بداية بتشكيل وزارة مختصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وترقية الاستثمار.

1. أشكال المرافقة للمؤسسات والمشاريع المقاولاتية:

أ- المرافقة المعنوية: تعد هذه المرافقة من الأساسيات التي يحتاجها المنشئ منذ البداية حيث توفر له الدعم اللازم من خلال تقديم النصائح والإرشادات والتوجيهات التي تساعده في صقل أفكاره وتنظيمها ومن ثم تحويلها إلى واقع ملموس¹ فهو من خلال هذه المرحلة يكون المنشئ في حاجة إلى من يؤكد له جدوى الفكرة وقابليتها للتطبيق العملي حتى لا تضل مجرد فكرة عائمة دون تحقيق.

ب- المرافقة الفنية: في هذه المرحلة يقدم المرافق الدعم الفني للمنشئ من خلال مساعدته في تحليل الجدوى الاجتماعية للمشروع وتحديد الموارد الاجتماعية المطلوبة بالإضافة إلى وضع الشروط الأساسية لضمان نجاح المشروع مثل اختيار الموقع المناسب وتحديد الآلات اللازمة كما يساعد المرافق صاحب المشروع في اختيار أساليب الإنتاج الأمثل ودمج الأنظمة المعلوماتية بشكل فعال ويتم ذلك بعد أن يتفق الطرفان على الهدف الرئيسي لمشروع بدقة مع تحليل شامل ودقيق لكل جوانب المشروع دون إغفال أي تفصيل حيث أن أي خطأ أو تقصير في هذه المرحلة قد يؤدي إلى نتائج سلبية ولهذا فهي مرحلة حساسة للغاية إذ يتم فيها اتخاذ الاستراتيجية التي ستشكل الأساس لتنفيذ الخطة التي تم وضعها في المرحلة الأولى من المرافقة².

ج- المرافقة الإعلامية: هي شكل من أشكال الدعم الذي يقدمه المرافق للمنشئ لمساعدته في إنشاء أنظمة معلومات واتصال متكاملة داخل مؤسسته وهذا لتعزيز كفاءة العمليات الداخلية كما تشمل هذه المرافقة تقديم إرشادات حول كيفية تسويق المنتج بشكل فعال وترويجه بطريقة جذابة ومؤثرة³

¹ فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، علاء الدين الوافي، أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 15، 2021، ص 67.

² إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص 120.

³ فضيلة بوطورة، مرجع سابق، ص 67.

بالإضافة إلى ذلك فهم كيفية استخدام الأدوات الإعلامية الحديثة والتقنيات الرقمية لتعزيز وصول المؤسسة إلى الجمهور المستهدف وبناء صورة إيجابية للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها.

د- المرافقة أثناء التدريب والتكوين: تأتي المرافقة خلال مرحلة التدريب والتكوين كعملية تعليمية وتوجيهية حيث يلعب المرافق دور المعلم الذي يقدم الدروس والإرشادات للمنشئ حول أساسيات إدارة المشروع المقاولاتي وكيفية إنشائه، كما يُعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يتمتع بقيادة فاعلة وقدرة على المبادرة وترتبط هذه المرافقة بضرورة بناء كفاءات متينة لدى المنشئ حيث يستمر التدريب والتكوين بشكل متواصل طوال فترة المشروع ولا يقتصر على مرحلة محددة من تأسيس المشروع، كما يتم تنظيم دورات تدريبية وملتقيات متخصصة تهدف إلى تعزيز مهارات المقاول وتمكينه من تطبيق ما يتعلمه بشكل عملي في مشروعه مما يسهم في نجاحه واستدامة مؤسسته¹.

ه- المرافقة التكنولوجية: حيث تتضمن أهمية توفير بنية تحتية تكنولوجية وطنية متطورة مع تشجيع المشاريع على تبني التقنيات الحديثة واستخدامها بشكل فعال ويقدم المرافق في هذا الإطار توجيهات وإرشادات للمنشئ حول كيفية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة بوصفها رافعة اجتماعية واقتصادية تسهم في التكيف مع متطلبات السوق مع دعمه في الوصول إلى الأدوات بأسعار مناسبة².

و- المرافقة الإدارية: تتمثل في تقديم التسهيلات والدعم للمنشئ فيما يتعلق بالممارسات التنظيمية والإدارية اللازمة لتأسيس مشروعه ويشمل ذلك مساعدته في إعداد الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص وإتمام عمليات التسجيل بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات المتعلقة بامتلاك العقار أو تأجيرها لدعم التمكين الاقتصادي وتعزيز الاندماج الاجتماعي فيعمل المرافق على توجيه المنشئ وتسهيل الخطوات البيروقراطية المعقدة مما يساعده على تخطي العقبات الإدارية بسلاسة وتمكينه من التركيز على الجوانب التنفيذية والتشغيلية لمشروعه ضمن سيرورة التمكين المقاولاتي.

ز- المرافقة المالية: تعتبر المرافقة المالية من أهم أنواع الدعم التي ينتظرها المنشئ حيث تشمل تقديم المساعدة في الجوانب المتعلقة بالتمويل ويتضمن ذلك الحصول على قروض بفوائد منخفضة وتخفيض تكاليف التمويل وتمديد فترات السماح بالإضافة إلى الإعفاءات الكلية أو الجزئية من بعض الالتزامات المالية مثل الضمان الاجتماعي لفترة زمنية محددة، كما تشمل المرافقة المالية تقديم دعم مباشر لبعض المشاريع مثل مشاريع التجديد أو تلك التي تساهم في خلق فرص عمل أو المشاريع التي يتم إقامتها

¹ إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص 121.

² مرجع نفسه، ص 121.

في المناطق النائية بما يعكس بعدها الاجتماعي في عملية تحقيق التنمية المحلية وبالتالي تهدف هذه المرافقة إلى تخفيف العبء على المنشئ وتمكينه من تنفيذ مشروعه بسلاسة مع تعزيز فرص نجاحه واستدامته¹.

2. أنماط مرافقة المشاريع المقاولاتية:

مشاتل المؤسسات:

تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 وذلك استنادا إلى أحكام المادة 12 من القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتركز مهمة هذه الوكالة حول تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز نموها واستدامتها، ومن الناحية القانونية فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لإشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز دورها في توفير الدعم اللازم لهذا القطاع الحيوي.

وتتخذ المشاتل عدة أشكال مختلفة وهي كالتالي:

- المحضنة: هي هيكل مختص برعاية ودعم حاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هي هيكل يُعنى برعاية حاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هي هيكل مخصص لدعم حاملي المشاريع المنتمين إلى مجال البحث والتطوير².
- مراكز التسهيل: تم إنشاء مراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 وذلك تنفيذا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعد هذه المراكز عبارة عن هيئات تعمل على تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تقديم الإعلام والتوجيه لحاملي المشاريع ومن الناحية القانونية فإن هذه المراكز هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف مراكز التسهيل إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال الجمع بين مختلف الجوانب الضرورية لتحقيق ذلك مثل تلبية

¹ إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص122.

² قارة ابتسام، بن ياني مراد، بوعقل مصطفى، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وإنجاح وتفعيل المشاريع المقاولاتية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2019، ص38.

- احتياجات المقاولين وتقديم التسهيلات اللازمة لتقليل آجال إنشاء المؤسسات والحث على تعظيم البحث العلمي وتتولى مراكز التسهيل مجموعة من المهام، منها:
- دراسة الملفات المقدمة من المقاولين والإشراف على متابعتها.
 - تحويل اهتمامات أصحاب المؤسسات إلى أهداف عملية من خلال توجيههم وفق مسارهم المهني.
 - مساعدة المستثمرين على تخطي العقبات الإدارية التي تواجههم خلال مراحل الإجراءات.
 - مرافقة المقاولين في مجالات التكوين والتسيير.
 - تشجيع نشر المعلومات عبر مختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية.
 - تقديم خدمات استشارية متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹
3. آليات تشجيع المشاريع المقاولاتية في الجزائر:

في إطار دعم وتعزيز روح المقاولاتية كبديل استراتيجي ذو أبعاد مستقبلية لمواجهة تحديات البطالة وتعزيز الديناميكية الإنتاجية لدعم وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية لتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ داخل الشريحة الشبابية كمرجع عملي لمطلب تنويع فرص العمل من خلال خلق بدائل تشغيلية متعددة مما دفع نحو بناء منظومة دعم متعددة الأبعاد تجمع بين التكوين والتمويل والمرافقة، وفي ظل هذا التوجه يصبح التعليم المقاولاتي داخل الجامعة واحد من المحاور الأساسية في سياسة التحفيز لترسيخ ثقافة المقاولاتية وتهيئة الطلاب على الانخراط في مشاريع فعلية تولد من داخل الفضاء الجامعي ومن خلال هذا الإطار تأسست عدة مؤسسات وهيئات وطنية من شأنها أن تساهم في نجاح المشاريع المقاولاتية وفي هذا السياق يمكن التوقف عند أبرز هذه الأجهزة التي تشكل عماد السياسة الوطنية في هذا المجال والتي يمكن تفصيل دور كل جهاز على النحو التالي:

1.3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عام 1996 كهيئة عمومية تهدف إلى تشجيع دعم ومرافقة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ويستهدف هذا الجهاز فئة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة ممن لديهم أفكار مشاريع قابلة للتنفيذ بحث تساعدهم على تأسيس مؤسساتهم الخاصة وتركز الوكالة على المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها الاجمالية 10 ملايين دينار جزائري، كما توفر الوكالة مجموعة من آليات الدعم من بينها:

¹ إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص ص 126-127.

الدعم المالي: يتجسد في مرافقة صاحب المشروع خلال مرحلة إعداد مخطط العمل إضافة إلى منحه قرضا تتراوح نسبته بين 28% و 29% من التكلفة الاجمالية للمشروع إلى جانب امتيازات جبائية.

تسهيل الحصول على التمويل: حيث تعتمد الوكالة على صيغتي تمويل هما:

التمويل المختلط: يجمع بين المساهمة الشخصية لصاحب المشروع وتمويل الوكالة.

التمويل الثلاثي: يعتمد على المساهمة الشخصية، تمويل الوكالة، بالإضافة إلى تمويل بنكي وفق أليات محددة، حيث تتراوح المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بين 1% و 2% من التكلفة الاجمالية، بينما تساهم الوكالة بنسبة تتراوح بين 28% و 29% من التكلفة على شكل قرض غير مسترد (هبة) أما الجزء المتبقي والذي يمثل 70% من التكلفة الاجمالية فيتم تمويله عن طريق البنك¹.

وتتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع.

وكشرط أساسي لمنح التمويل يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيا كانت طبيعتها²

الامتيازات الجبائية: تقوم الوكالة أيضا بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول، فمن خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من:

* الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة tva فيما يتعلق بمشتريات السلع والتجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار ومرحلة استغلاله.

* تطبيق معدل منخفض ب 5 فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار

* الاعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة.

* الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات واطافة البنايات.

أما من خلال مرحلة استغلال المشروع فيستفيد المقاول ولمدة تصل إلى 3 سنوات من انطلاق المؤسسة في النشاط في المناطق العادية وإلى 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من الاعفاء من:

* الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

¹ إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص ص 131،132

² مرجع سابق، ص ص 126، 127

- * الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)
- * الدفع الجزافي (VF)
- * الرسم على النشاط المهني (TAP)¹

2.3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تأسست بموجب القانون رقم 03-01 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 وتعمل كشبكة وحيدة غير ممرضة تغطي 58 ولاية على مستوى الوطن، تهدف هذه الوكالة إلى تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات ودعم تنفيذ مشاريع الاستثمار سواء عبر إنشاء مؤسسات جديدة وإعادة تأهيل وهيكلية المؤسسات القائمة مع المساهمة في خصوصية بعض المؤسسات العمومية أو توسيع القدرات الإنتاجية والمساهمة في رأس مال الشركات²، أما بالنسبة لمهام الوكالة فإنها تشمل تسجيل الاستثمارات وتعزيز فرص الاستثمار داخل الجزائر وخارجها وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية، كما تتولى الوكالة متابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع وتقديم الدعم والمساندة للمستثمرين من خلال مرافقتهم خلال مختلف المراحل بالإضافة إلى ذلك تقوم الوكالة بتنظيم فعاليات التوعية والتحسيس مثل لقاءات الأعمال وتأهيل المشاريع التي تمثل استراتيجية للاقتصاد الوطني مع تقييمها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة³.

3.3. صندوق ضمان القروض (FGAR):

هو مؤسسة عمومية تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/373 المؤرخ في رمضان 1423 والموافق في نوفمبر 2002، ويهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الضمانات اللازمة للحصول على القروض البنكية حيث يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وقد بدأ نشاطه في 14 مارس 2014 حيث يعمل هذا الصندوق على منح ضمانات تتراوح نسبتها بين 10% على 90% من قيمة القرض وذلك حسب تكلفة القرض ودرجة المخاطرة حيث يبلغ الحد الأدنى للضمان 4 ملايين دينار جزائري والحد الأقصى 25 مليون دينار كما يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم خاصة تلك

¹ نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر (2000-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 78.

² صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، المقاولاتية: المفهوم، الآليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، مجلة السائرة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 02، 2022، ص 563.

³ إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص 143.

التي تفتقر إلى الضمانات العينية المطلوبة من البنوك مما يساهم في تنمية هذا القطاع الحيوي ودعم الاقتصاد الوطني¹.

4.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الصادر في 22 جانفي 2004 تعد هذه الوكالة هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتبع إشراف رئيس الحكومة مباشرة بينما يتكفل الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعتها على المستوى العلمي وتهدف هذه الوكالة إلى المساهمة في الحد من البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية وذلك من خلال تشجيع العمل الحر مع التركيز بشكل خاص على دعم النساء والحرف اليدوية والمهن المنزلية كما تعمل على تعزيز الوعي لدى سكان الريف عبر تسليط الضوء على المنتجات الاقتصادية والثقافية والمحلية، وتحفيز روح المبادرة والمقاولاتية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تقوم هذه الوكالة بعدة مهام رئيسية منها إدارة نظام القرض المصغر وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها وتقديم التوجيه والمرافقة للمستفيدين لتنفيذ مشاريعهم خاصة في مجال التمويل بالإضافة إلى ذلك تحرص الوكالة على بناء علاقات مستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل عمليات التمويل المشاريع كما تقوم بإعلام المستفيدين المؤهلين بالخدمات والدعم المقدم، وتتابع أنشطتهم وتُدرّب الموظفين المسؤولين عن إدارة الجهاز.

أما فيما يتعلق بالخدمات المالية التي تقدمها الوكالة فيه تشمل تمويلا لشراء المواد الأولية عبر قروض بدون فوائد تصل قيمتها إلى 100000 دينار جزائري وتهدف هذه القروض إلى مساعدة الأفراد الذين يمتلكون معدات صغيرة ولكنهم يعانون من نقص الأموال اللازمة لشراء المواد الأولية لإعادة تشغيل أنشطتهم المؤسساتية وقد تصل قيمة هذه القروض إلى 250.000 دينار في ولايات الجنوب، كما تقدم الوكالة نظام التمويل الثلاثي بالتعاون مع البنوك حيث يقدم البنك 70% من التمويل بينما تقدم الوكالة 29% مع إمكانية تمديد فترة السداد إلى ثماني سنوات مع فترة تأخير التسديد إلى ثلاث سنوات للقرض البنكي، إلى جانب توفر الوكالة مجموعة من الحوافز الضريبية مثل الإعفاء من ضريبة الدخل الإجمالي وضريبة أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات وكذلك الإعفاء من الرسم العقاري على العقارات المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية لمدة ثلاث سنوات².

¹ إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص ص 139، 140.

² مرجع سابق، ص ص 135، 138.

5.3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تأسس في 6 جويلية 1994 ويعنى هذا الصندوق بتوفير دعم مالي لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطلين عن العمل، الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية شريطة أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة، يقدم الصندوق مجموعة من المساعدات المالية منها:

دعم البطالين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لمدة شهر واحد، والحد الأقصى لتكلفة المشروع لا يتجاوز 10 ملايين دينار. كما يوفر الجهاز الدعم التالي لأصحاب المشاريع:

- المرافقة خلال جميع مراحل المشروع بما في ذلك وضع مخطط الأعمال.
- تقديم دعم لخطة العمل ومساعدة الحاصلين على التمويل البنكي بنسبة 70%.
- تتراوح المساهمة الشخصية للمستفيد بين 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- يقدم الصندوق تمويلا يتراوح بين 28% و 29% من التكلفة الاجمالية لمشروع بينما يغطي البنك 70% بفوائد مخفضة، بالإضافة إلى ذلك يتمتع المستفيدون بمزايا ضريبية تشمل الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وكذلك تخفيض التعريفات الجمركية على المستلزمات المرتبطة بالمشروع¹.

6.3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

تأسست هذه الوكالة في 03 ماي 2005 وتمثل أبرز مهامها في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الهادفة إلى تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إدارة البرامج الوطنية الخاصة بتأهيل هذه المؤسسات ومراقبة تنفيذها كما تسعى الوكالة إلى تعزيز الخبرات الفنية وتقديم الإرشاد اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متابعة التطورات الديمغرافية المتعلقة بإنشائها أو توقيفها إلى جانب ذلك تقوم الوكالة بجمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بأنشطة هذه المؤسسات، أما فيما يخص الاستراتيجية التي تعتمدها الوكالة لتعزيز ريادة الأعمال فإنها تشمل:

- تعزيز برامج التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير آليات التسهيل وترقية استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الانترنت وتقنيات المعلومات والاتصالات.
- تحسين المناهج القطاعية وبناء شبكات تواصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ إسحاق خرشى، مرجع سابق، ص ص 140-142.

- تعزيز نهج القرب من خلال الاستماع إلى احتياجات هذه المؤسسات وتقديم الدعم اللازم.
 - تنظيم حوارات وطنية حول سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.
- وعليه يمكن القول أن الجزائر تعتمد على استراتيجية لتعزيز المشاريع المقاولاتية حيث تتداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تشكيل بيئة داعمة لهذه المشاريع الناشئة حيث تتبنى سياسات تحفيزية مثل تقديم التمويل والإعفاءات الضريبية وإنشاء هياكل المرافقة المقاولاتية وتقليل الفوارق الاجتماعية عبر خلق فرص تشغيل ذاتية وهو ما عملت عليه من خلال إنشاء العديد من الهيئات لمرافقة المشاريع مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصندوق التمويل المصغر وغيرهم وبالتالي فإن السياسات الموجهة نحو الثقافة المقاولاتية لا تقتصر فقط على تحقيق الاستقلال الاقتصادي للأفراد فقط بل تمتد إلى تعزيز الهوية المهنية الجديدة للمقاولين مما يساهم في إعادة إنتاج القيم المرتبطة بالعمل والمبادرة الذاتية داخل المجتمع، وعليه فإن القيام بإنشاء مثل تلك الوكالات ليس مجرد إجراء اقتصادي بل سياسة اجتماعية تستهدف خلق فضاءات جديدة للاندماج المجتمعي وإعادة تشكيل مسارات الصعود الاجتماعي من خلال ريادة الأعمال كخيار استراتيجي للتنمية وتحقيق التوازن بين مطلب النمو الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية مع المرونة في الاشتراك لجميع الشباب الراغب في تأسيس مشروع مقاولاتي دون اقتصار الدعم على مجالات معينة وبالتالي تعزيز التنوع في أفكار المشاريع.

ثالثاً: قراءة سوسيولوجية للقانون الوزاري 1275:

1. آليات القرار 1275 شهادة جامعية_ مشروع مؤسسة اقتصادية:
يحدد الإطار القانوني لقرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 توجهها استراتيجياً يهدف إلى تعزيز ثقافة المقاولاتية والابتكار داخل البيئة الجامعية حيث يسعى هذا التوجه إلى تحويل الجامعة من مجرد فضاء أكاديمي نظري إلى بيئة ديناميكية قادرة على احتضان المشاريع الريادية مما يعكس تحولاً جوهرياً في الدور الاجتماعي للجامعة فلم تعد الجامعة مقتصرة على نقل المعرفة وتلقينها بل أصبحت تلعب دوراً فاعلاً في إنتاج الثروة من خلال تشجيع الطلبة على تبني الأفكار الريادية وتوجيههم نحو سوق العمل المقاولاتي مما يساهم في تعزيز الروابط بين التعليم العالي واحتياجات السوق.

ينص هذا القرار على تشجيع الابتكار وتطبيق الأفكار عملياً بين الطلاب المقبلين على التخرج في مراحل الليسانس والماستر خاصة الذين يمتلكون أفكاراً قابلة للتطبيق الصناعي والتنفيذ على أرض

¹ إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص ص 148، 149.

الواقع ويشترط أن تكون هذه الأفكار متميزة بالجدة والابداع وقادرة على التحول إلى شركات ناشئة ومؤسسات اقتصادية ناجحة كما يوصى القرار بتسجيل براءات الاختراع كخطوة أساسية لضمان حماية هذه الأفكار وتمهيد الطريق لاستثمارها بشكل فعال في السوق.

وقد قامت اللجنة الوطنية للتنسيق بمتابعة مسار المؤسسات الناشئة عبر عقد جلسات العصف الذهني وندوات تصميم خارطة طريق لتجسيد هذا القرار وفق المحاور الآتية:

بالنسبة لمذكرة التخرج قصد الحصول على شهادة جامعية / مشروع مؤسسة اقتصادية تكون بإحدى الصيغتين حيث تتمثل الصيغة الأولى في مذكرة تحتوي على فصلين الأول نظري والآخر تطبيقي وهذا يكون في شكل نموذج تجاري أو بطاقة تقنية واقتصادية حامل لمشروع مؤسسة اقتصادية في حين تستهل الصيغة الثانية بمحتوى تطبيقي كامل ويكون في نفس شكل الصيغة الأولى¹.

شهادة جامعية/ مشروع مؤسسة اقتصادية: يسمح للطلبة من مختلف التخصصات بما في ذلك الطالب الأجنبي والذي يكون مسجل في مؤسسات التعليم العالي الجزائري بتقديم أفكار مبتكرة أو مشاريع ناشئة قابلة للتقييم مع منحهم الدعم اللازم لتحقيقها مما يمهد الطريق أمامهم لبدء مسيرتهم في عالم المقاولاتية بعد التخرج، حيث يحصل الطالب الذي يقوم بإعداد مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية ومشروع مؤسسة اقتصادية وهذا يكون عقب تقديم مشروعه أمام لجنة من الخبراء مختصين في المجال ومناقشته معهم ويتم تصديق الشهادة من قبل عميد الكلية التابع لها الطالب ومدير حاضنة الأعمال الجامعية ومدير الجامعة كما تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقدير المشاريع التي تحصل على وسم " مشروع مبتكر " وتدعمها ماليا بشكل مناسب، بالتعاون مع شركاء اقتصاديين واجتماعيين مهتمين بالمجال².

فريق العمل: يسمح القانون بأن يتراوح عدد الطلبة في الفريق الواحد بين 2 و6 طلبة سواء كانوا من تخصص واحد أو تخصصات مختلفة مع اشتراط أن يكونوا قادرين على إعداد مشروعهم ويمثل هذا تحولا جديدا في مجال البحث العلمي حيث لم يعد التخصص وحده كافياً كما في السابق بل أصبحت

¹ قرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، يحدد كفايات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة اقتصادية.

² مرجع نفسه.

المهارات التكنولوجية وتحسين جودة المنتجات عناصر أساسية كما يسهم هذا الأمر في تعزيز التواصل بين الطلاب المقبلين على التخرج مما يساعد على صقل الأفكار المبتكرة وتطويرها¹

التأطير: تتكون لجنة الاشراف من مشرف رئيسي متخصص في المجال الرئيسي للمشروع بالإضافة إلى مشرف مساعد متخصص في المجالات الداعمة وفي حال تطلب المشروع تخصصات متعددة يمكن أن تضم اللجنة مشرفين رئيسيين متخصصين في مجالات مختلفة مع مشرف مساعد لدعم تنسيق العمل بين التخصصات الرئيسية.

لجنة المناقشة: تعتمد لجنة المناقشة تشكيلها وفقا للقرار 1275 حيث تضم مشرفا رئيسيا أو ممثل عن مركز التطوير في المقاولاتية أو ممثل عن مركز الدعم التكنولوجي والابتكار ويتم ذلك بما يتناسب مع طبيعة الحالة وممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

إنشاء خلية التوجيه: والتي تتجلى مهمتها الأولى في توجيه الطلبة أصحاب الأفكار والمشاريع الاقتصادية نحو الجهة المناسبة لفكرة مشروعهم وهذا قصد مرافقتهم لإنشاء مؤسساتهم الاقتصادية سواء كانت مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصغرة، براءة اختراع وطنية كانت أو دولية تكون قابلة للتحويل لمؤسسة اقتصادية².

التقييم: تحدد معايير التقييم وفقا للمقاييس التالية:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها وتمثل 20% من التقييم.
- الأدوات التكنولوجية المستخدمة في المشروع وتمثل 25% من التقييم ويتم تقييم هذا العنصر من خلال دراسة مدى التميز والابتكار في الأهداف والمقدمة وتمثل 30% جودة النموذج العملي التجاري.
- مدى تقدم المشروع وقابليته للتطبيق والتجريب الذي يمثل 25% من التقييم.

¹ حورية ناصري، حمزة جغبو، اتجاه الطلبة الجامعيين نحو إنشاء المؤسسات الناشئة في ظل قانون 1275، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2025، ص 127.

² قرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، يحدد كليات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة اقتصادية.

2. أهداف القرار 1275:

تعتبر الجامعة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا القانون بدوره يهدف الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد وتصدر قاطرة الاقتصاد الوطني وهذا من خلال¹:

- تشجيع الطلبة على الابتكار وتطوير مشاريع ريادية: ويتم ذلك من خلال خلق بيئة اجتماعية تحفز الطلبة على التفكير الإبداعي والتعاون في تطوير مؤسسات ناشئة، وهذا بدوره يعزز من ديناميكيات التفاعل الاجتماعي داخل الجامعة من خلال تبني قيم الريادة والابتكار والابداع.
- دعم الطلبة في إنشاء مؤسسات ناشئة اقتصادية وتسجيل براءات الاختراع وفق للقوانين المعمول بها: يوفر هذا القرار بنية اجتماعية مؤسسية تدعم الطلاب في إنشاء المؤسسات والتي تشمل توفير الارشاد والتدريب والمرافقة والأدوات اللازمة لتحويل أفكارهم الى واقع عملي.
- حماية الملكية الفكرية للاختراعات والابتكارات: إن خلق بيئة تحترم حقوق الملكية يساهم في حماية الابتكارات تشجع الطلاب والباحثين على الاستثمار في تطوير أفكار جديدة ما يؤدي الى زيادة الإنتاجية على المستوى الوطني.
- إنشاء مؤسسات مبنكرة بواسطة الطلبة تساهم في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة: يعكس هذا الامر تفاعلا بين الطلبة والجامعات والشركات في تحفيز الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يقلل من معدلات البطالة.

3. انعكاسات القرار 1275 على البحث العلمي:

يرى علي أحمد مذکور أن التعليم العالي يسعى الى تلبية متطلبات سوق العمل بتقديم تخصصات متنوعة تتناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقياس فعالية التعليم العالي يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات منها نسبة البطالة بين الخريجين ونسبة الهجرة الخارجية للخريجين و مدى قدرة الخريج على أداء واجباته عند دخوله سوق العمل وعليه كان من أهداف الجامعة تخريج كوادر كفؤة لجهاز الدولة والنظام الاقتصادي وفي هذا السياق تضع الجامعة نصب أعينها أهدافا تتعلق بتشجيع الابتكار والابداع والتفوق ذلك أن الجامعة الآن أصبحت مطالبة بتعزيز التميز والابتكار والتفوق عند الطلاب وتوفير الدعم المعنوي والمادي اللازم لذلك² واعداد الطلاب

¹ بواب رضوان، ميلاط صبرينة، سوسيولوجية التعليم الجامعي قراءة مفاهيمية ونظرية، مجلة السوسيولوجون، العدد 1، المجلد 2، 2021، ص 31.

² مرجع سابق، ص 33.

ليكونوا جاهزين للعمل في مختلف الميادين هذا التوجه يساهم لخلق نخبة مؤهلة تساهم في بناء الوطن وتعزيز الهوية الوطنية.

من جهة أخرى يمكن النظر الى الجهود المبذولة في تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية لدى الطلاب كجزء من عملية تحديث المجتمع وتعزيز قدراتهم على الابتكار والابداع عاملا في مواجهة التحديات والتكيف مع التغيرات ونتج عن ذلك توسيع في فرص الابتكار والاختراع في الجامعة وقد أثمر عن هذه الجهود صدور قرار 1275 شهادة مؤسسة اقتصادية / شهادة براءة اختراع، الذي يعكس التزام الجامعة بتعزيز الابتكار والاختراع ورفع الروح المعنوية نحو المقاولاتية بين الطلاب.

إن هذا القرار يمثل سياسة جديدة مصممة لرفع الإنتاجية الوطنية المحلية وتحسين المؤسسات الجزائرية وتطوير الجامعة نحو الاهتمام بالكفاءات الجامعية والتشجيع على الابتكار والمشاركة الفعالة في التنمية المستدامة للبلاد وقد ركز الوزير أن من أهداف القرار بناء مواطن صالح ومسؤول في المجتمع من خلال تعزيز الوعي بالمواطنة ومنحه حرية الابتكار والاختراع¹، كما وضح القرار كيفية تكيف الجامعة مع التغير الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها وقد عبر تالكوت بارسونز في إطار نظريته العامة عن النسق والفعل الاجتماعي أن الجامعة هي مؤسسة أساسية في بنية المجتمع وكيانا مركبا للمعرفة وعليه فإن قانون 1275 يتطلب تكيف الجامعة مع البيئة من خلال فتح الحرم الجامعي على المؤسسات الاقتصادية والمقاولين لاستثمار أو استقطاب أفكار الطلبة حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة وهذا من خلال الدعم المادي والمالي للمؤسسات الجامعية وتطوير المنتج العلمي ووفقا لمتطلب التكامل ومستوى القيم لادغار شاين فإن القانون طرح إمكانية إنشاء مصالح مشتركة للبحث داخل مؤسسات التعليم العالي والتكوين وكذلك المؤسسات الاستشفائية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي والوكالات الموضوعاتية للبحث قصد تجميع الكفاءات والتجهيزات العلمية ويتم ذلك من خلال توطيد علاقة الوسط الجامعي بالوسط الاجتماعي والاقتصادي² وعليه فالقيم والمعايير والقرارات الحديثة التي تتبناها سياسة وزارة التعليم العالي وتجسدها الجامعة من خلال إدراج التعليم المقاولاتي كمقياس في كافة التخصصات بمثابة دليل سلوكي ثقافي يُحدد ما هو معمول به داخل

¹ حياة بوردوسن، محمود قرزير، القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة / براءة اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب دراسة ميدانية على عينة طلبة ماستر جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 8، العدد 1، أبريل 2023، ص 442.

² وفاء حمادي، بن عديدة نبيل، آثار القرار الوزاري 1275 في احتضان البحث العلمي لحاملي أفكار مشاريع مبتكرة والمؤسسات الناشئة، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 12، العدد 2، 2024، ص 147

الجامعة والدور الذي يؤديه التعليم المقاولاتي في تحقيق الأهداف المعلنة عنها في قرار 1275 وفي سياق ما نظمه القرار يتطلب الحفاظ على النمط مواكبة التقدم التكنولوجي ويظهر هذا من خلال تامين ودعم المؤسسات الناشئة الذي انعكس على البحث العلمي من خلال مواكبة هذا الأخير لعنصر الابتكار التكنولوجي لفتح فرصة أكبر عدد من الطلبة لسوق العمل فتشجيع الطلاب على التفكير الابتكاري الإبداعي من أجل الحد من البطالة يخلق ثروة وهو ما يؤثر على المعتقدات حول النمو الاقتصادي داخل المجتمع وفق ما بينه ادغار شاين في مستويات الثقافة التنظيمية حول المعتقدات والافتراضات.

4. انعكاسات القرار 1275 على التنمية الاقتصادية:

يمثل قرار 1275 في الجزائر نقلة نوعية في السياسات العامة على التنمية الاقتصادية وهذا من خلال توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية للبحوث والابتكار فبفضل هذا القرار تم تعزيز قدرات المؤسسات الناشئة والمراكز البحثية المتخصصة ما أدى إلى تحفيز الإبداع وتنظيم المشاريع وفي ضوء هذه السياسة نشأت شبكات جديدة للتعاون بين الأكاديميين والصناعيين والحكومة وأفضى إلى تطوير حلول مبتكرة تلبي التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية ونشوء خدمات ومنتجات جديدة تساهم في النمو الاقتصادي وتدعم التنمية المستدامة في الجزائر، إن هذا القرار لم يقتصر على دعم المشاريع المالية فحسب مثلما كان في وقت سابق من خلال القروض البنكية والذي كلف الدولة ماديا دون فائدة كبيرة¹ وبالتالي هذا القرار قلل من مخاطر الاستثمار وزاد من فرص النجاح للمبادرات الجديدة وتعزز دوره في الجامعات بفضل الحوافز التي توفرها الحكومة وفتح الباب أمام مستقبل واعد للتنمية في البلاد وتحفيز الشباب على البحث والابتكار في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

5. انعكاسات القرار على التنمية الاجتماعية:

إن قرار 1275 وما مثله من نقلة نوعية اتجاه الجامعة التي تحولت في دورها من تخريج الكفاءات الأكاديمية إلى فاعل تنموي من شأنه أن يساهم ويعزز في خلق ثروة نحو دفع عجلة الاقتصاد الوطني وهذا نحو تفعيل الأفكار وتشجيعها إلى مشاريع قابلة للتجسيد الفعلي على أرض الواقع وهذا من خلال ترسيخ ثقافة المقاولاتية بين الطلبة في الوسط الجامعي ونشر ثقافة الاستقلالية والاعتماد على الذات عبر توفير حاضنات الأعمال والتكوين والمرافقة اللازمة في ذلك الأمر الذي يعكس سياسة واضحة في التشجيع على الابتكار والمقاولاتية ويظهر توجه الطالب إلى فاعل اقتصادي ومستثمر في المعرفة مدى سعة تقبل القرار لما يحمله من وعود بخلق فرص العمل والسعي لتقليص الفجوة بين الجامعة وسوق العمل.

¹ وفاء حمادي، مرجع سابق، ص 149.

غير أن القراءة السوسولوجية لهذا القرار تبين جوانب أخرى لا تقل أهمية ذلك أن الرؤية الاقتصادية وحتى التقنية تُدعم بقوة ضمن القرار مقابل الزاوية الاجتماعية التي تم تهميشها فالقرار على الرغم من أنه بين كل التخصصات تستطيع البدء في المبادرة وإنشاء مؤسسة اقتصادية إلا أن آليات الدعم في تلك المشاريع لا تحمل طابع اجتماعي فما يلاحظ عدم مراعاة الفروقات المجالية في كل تخصص من التخصصات الإنسانية والاجتماعية في تطبيق المشاريع وبالتالي هذا الأمر يخلق لا مساواة في فرص التمكين للفعل المقاولاتي والنجاح في مجال ريادية الأعمال، فالتنمية الاجتماعية حسب عاطف عيث هي " ذلك التغيير العملي المخطط لمجموعة من العمليات والاقتصادية وذلك من خلال إيديولوجية معينة بغية تحقيق التغيير المستهدف بغية الوصول الى حالة مرغوبة فيها ووضع أفضل من السابق"¹ وفي نفس السياق يؤكد ميردال على أنه " لا يصلح الفصل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية بل يجب رصد المحتوى الذي يشمل تلك العوامل ككل حيث يطالب الدول النامية على تبني سياسة التدخل والصرامة ليس فقط في المجال الاقتصادي بل وجب أن تكون سياسة قديمة شاملة كما يؤكد على اتباع أسلوب الدفع القوية"² وهو ما جسده وزارة التعليم العالي نحو تفعيل آليات القرار 1275 قصد تحريك الشباب نحو عملية التغيير والعمل بالأفكار الخلاقة والمبدعة في إنشاء مشاريع مقاولاتية إلا أن المناداة حسب الفكرة الجديدة لميردال تستدعي تفسير العوامل الاجتماعية والاقتصادية تحت مسمى فكرة التغيير التراكمي أو الحلقة المفرغة فمن وجهة نظره وجب كسر إحدى الحلقات للخروج من حالة التخلف والمبدأ الأساسي هو القيام باستراتيجية تخطيط جديدة تفرض في المجتمع حيث لا بد أن يكون هذا التخطيط الاستراتيجي شامل وكامل وليس جزئي يقتصر على جانب معين من التنمية ومن هذا المنطلق فإن قرار 1275 على الرغم من اعتماده على توفير الدعم والمرافقة قصد تحقيق النجاعة الربحية للمشاريع وكذلك الربح في سوق العمل إلا أنه يهمل أهمية المشاريع ذات المجال الاجتماعي والثقافي كما أن القرار يبين مجموعة من الوظائف الكامنة الإيجابية والسلبية فالأولى واضحة في نشر ثقافة المقاولاتية والأخذ بالمبادرة بينما يتجلى الجانب السلبي في إهمال الطاقة الإبداعية في مجالات التطوع مثلا والخدمة المجتمعية والتي تعتبر عناصر جوهرية لقيام أي نموذج تنموي مستدام ذلك أن من أهداف التنمية الاجتماعية هو التنوع في المجالات ومساعدة الشباب على تحقيق رغباتهم من خلال القيام بالأدوار المنوطة بهم فكلما ارتبطت هذه الأهداف بخدمة المجتمع كلما كانت المبادرة باتجاه التكامل الأمر الذي يفرض وعياً بأهمية إدماج البعد الاجتماعي في عملية التخطيط التنموي حتى لا يكون الخطاب المقاولاتي مقتصرًا فقط على

¹ عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعارف، 1988، ص 58.

² ثروت محمد شبلي، تنمية اجتماعية، كلية الآداب، جامعة بنها، ص 71، 72.

الأبعاد الاقتصادية والتقنية وبالتالي تفعيل آليات تعمل على تحقيق التنمية في كل المجالات تنبع من واقع المجتمع والعمل على استثمار طاقات الشباب وتطلعاتهم على اختلاف نوعية المشاريع المقاولاتية الذي يعتبر ركيزة أساسية تأخذ بعين الاعتبار التنوع والاختلاف في المبادرات وميولات الشباب الجامعي المستهدف ومنه الأخذ بعين الاعتبار وظيفة الجامعة في التفاعل الاجتماعي والثقافي ليس فقط الاقتصادي وهو ما يجب أن يجسد في سياسات تعليمية ومقاولاتية شاملة.

خلاصة:

تعتبر المشاريع المقاولاتية إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا من خلال قدرتها على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم ذلك أن ولوج الشباب إلى عالم المقاولاتية لا يمثل فقط في المبادرة بل هو إنتاج سيرورات سوسيو ثقافية معقدة تعمل على إعادة تشكيل أنماط الفعل المقاولاتي وموقع الفرد الشباب داخل النسيج الاجتماعي وهو ما جعل التعليم المقاولاتي يكون له دوراً في إعادة تشكيل الذهنيات من خلال تشجيع الطلبة على تبني الابتكار والأخذ بمبدأ المبادرة والتشجيع على الاستقلالية وقد سعت الجزائر بدورها في وضع جملة من الآليات التشريعية المؤسسية من أجل دعم المشاريع المقاولاتية خاصة عند الشباب ومرافقتهم نحو التجسيد الفعلي لأفكارهم.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية والتعريف بميدان الدراسة

تمهيد:

أولاً: الإجراءات المنهجية:

1. المجال المكاني.
2. المجال البشري.
3. المجال الزمني.

ثانياً: منهج الدراسة

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة.

رابعاً: أدوات جمع بيانات الدراسة.

1. الملاحظة
2. المقابلة
3. الاستمارة.

خلاصة

تمهيد

بعد ضبط وتحديد مشكلة الدراسة وتبيان أهم عناصر الإطار النظري للدراسة انتقلت الباحثة إلى الشق الميداني باعتباره من الركائز الأساسية والجوهرية في البحث الاجتماعي لما له من دور في تحديد مسار الدراسة وكيفية سيرورتها وهذا وفق ما تقتضيه طبيعة الدراسة مع اختيار الأدوات المناسبة في جمع البيانات وبناءً على ذلك فقد انصبّت غاية الباحثة في البحث والاستقصاء عن ظاهرة الدراسة المتجلية في " دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتي للشباب الجامعي" وقد اقتضى هذا القيام بمجموعة من الخطوات المنهجية قصد التوصل إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي و الجوهرى للبحث.

وبناءً على ما سبق فقد عرضت الباحثة في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة في إنجاز الدراسة حيث استهلّت بتوضيح المنهج المستخدم وتحديد الأبعاد المكانية والزمانية والبشرية ثم الانتقال إلى تحديد مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة لينتهي هذا المسار المنهجي العلمي بطرح الأدوات الأساسية المعتمدة في جمع معطيات الدراسة.

أولاً: مجالات الدراسة الميدانية:

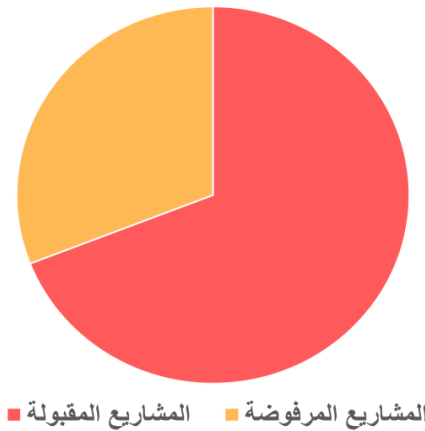
1.المجال المكاني: يعتبر المجال المكاني من المكونات الأساسية للدراسة الميدانية كونه يتيح تحديد الإطار الجغرافي والبشري المرتبط بموضوع البحث ويتحدد المجال المكاني لدراستنا في حاضنة أعمال جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج باعتبارها الفضاء الجامعي الذي يسهم في استقبال ودعم مشاريع الشباب الجامعي.

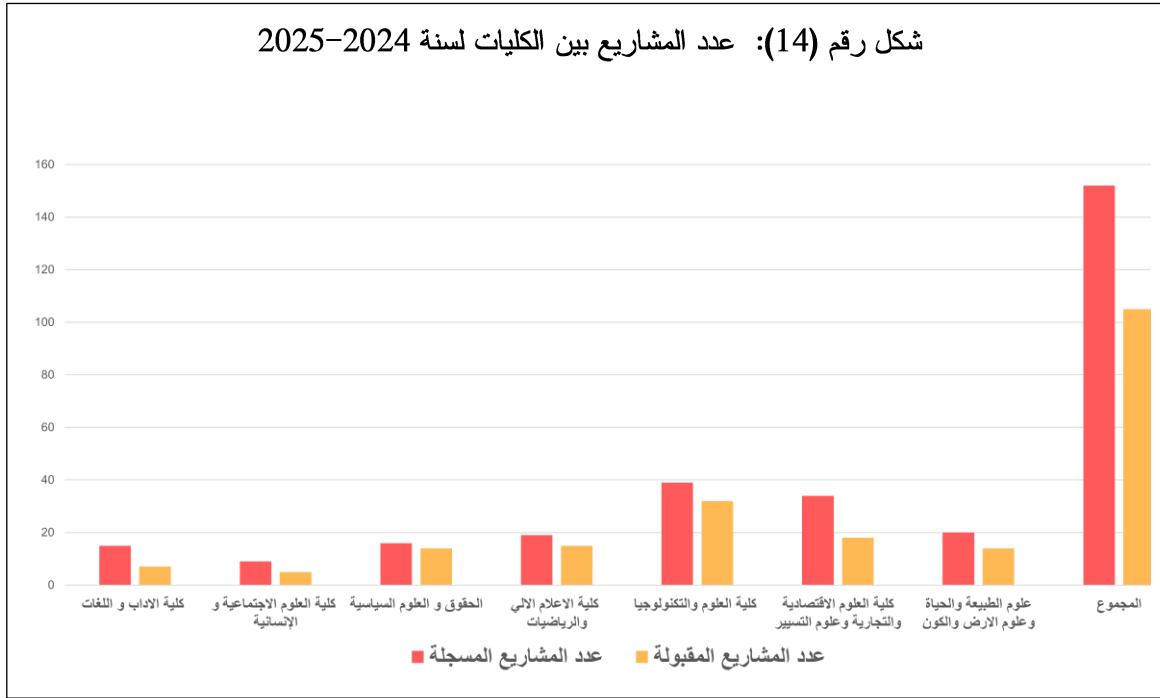
التعريف بحاضنة أعمال برج بوعريريج:

تم إنشاء حاضنة أعمال برج بوعريريج بمقتضى القرار الصادر في 22 نوفمبر 2022 بناءً على القرار الوزاري 1275 الذي يشجع للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة قبل أن يعاد تسميته ليصبح يعرف بشهادة مؤسسة اقتصادية حيث يتمركز تموقعها في كلية الآداب واللغات الأجنبية ويديرها الأستاذ تيتوني سالم تسعى إلى استقبال ومساندة ودعم المشاريع الابتكارية لتمكين الطلبة الطموحين من تحقيق أفكارهم وتطبيقها كما تتولى تقديم مسارات تدريبية ودورات تكوينية مصحوبة بورش العمل لتطوير مهارات الطلبة.

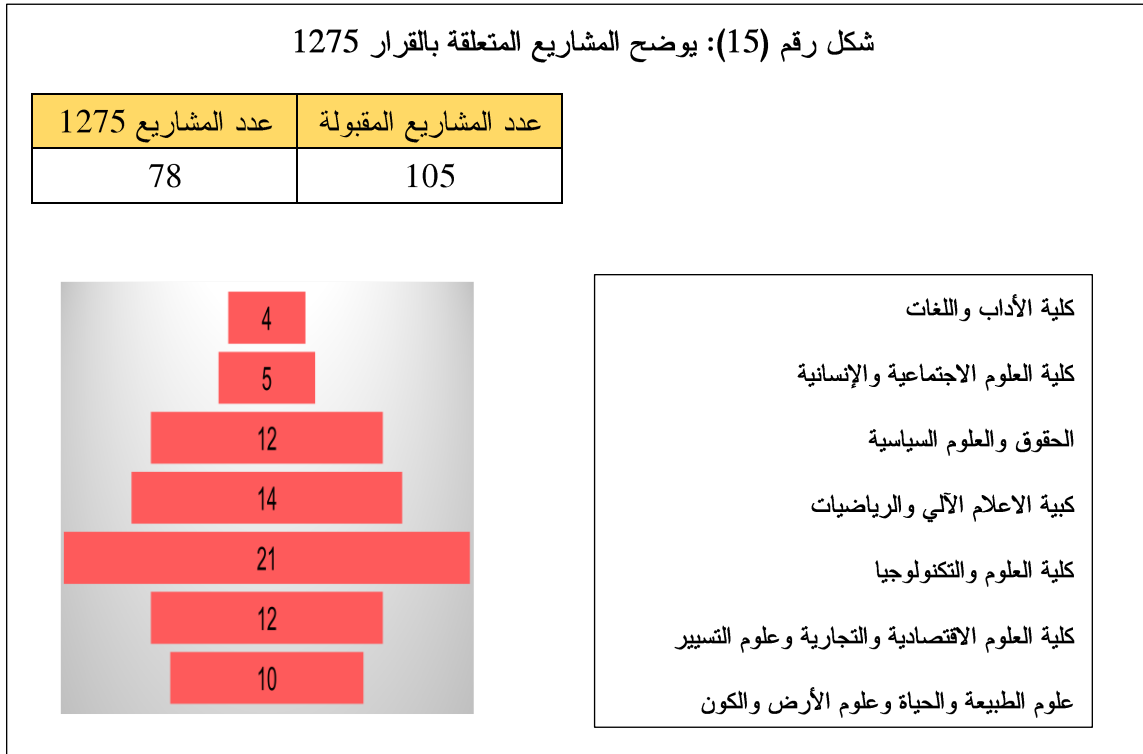
شكل رقم (13): يوضح عدد المشاريع المسجلة في حاضنة أعمال برج بوعريريج 2024-2025

عدد المشاريع المقبولة	عدد المشاريع المرفوضة	عدد المشاريع المسجلة
105	47	152





المصدر: استنادا إلى إحصائيات حاضنة أعمال برج بوعريريج



المصدر: استنادا إلى إحصائيات حاضنة أعمال برج بوعريريج

جدول رقم (07): يوضح عدد الطلبة المقبولة مشاريعهم

عدد الطلبة المقبولين	الكليات
15	كلية الآداب واللغات
08	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
37	الحقوق والعلوم السياسية
39	كلية الإعلام الآلي والرياضيات
76	كلية العلوم والتكنولوجيا
36	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
34	علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون
245	المجموع

المصدر: بالاعتماد على احصائيات حاضنة أعمال برج بوعريريج

مهام حاضنة أعمال برج بوعريريج:

التدريب والتوجيه: حيث تسعى حاضنة أعمال برج بوعريريج إلى تنظيم دورات تكوينية وجلسات استشارية وورش العمل التي تستهدف إلى اكساب الطلبة كفاءات ومهارات ريادية وكذلك تزويدهم بأدوات المعرفة التي تفيدهم في عملية التسيير والبناء والانتقال من مرحلة الفكرة المبدئية إلى المرحلة الفعلية في عملية الإنشاء المقاولاتي.

الدعم والتأطير: تسهم حاضنة أعمال برج بوعريريج إلى توفير فضاءات عامة وكذلك مكاتب مجهزة لخلق بيئة مهنية نحفز على الإبداع والابتكار والتفاعل، كما تسعى إلى تنظيم فعاليات مختلفة مثل المؤتمرات والأيام التحسيسية بهدف تعزيز التواصل والتعاون وخلق شبكات اجتماعية واقتصادية بين الشركات الناشئة والمستثمرين.

الإشراف والتنسيق: حيث يتجسد التنسيق بين الحاضنة ورئاسة الجامعة وكذلك المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير بغية تمكين الحاضنة من الحصول على علامة الحاضنة وبالنسبة للمشاريع " علامة

المشروع المبتكر" والمؤسسات الناشئة " مؤسسة ناشئة" وهذا قصد تشجيع ودعم منظومة الابتكار والإبداع الجامعي.

مجلس تنسيق الحاضنة: حيث تتولى ضبط البرنامج الخاص بأنشطتها واقتراح ما تحتاجه من تجهيزات وموارد وصياغة خطة للاتصال والتعاون مع الفاعلين بغية تجسيد حوكمة تكون تشاركية في عملية التسيير للحاضنة.

الدعم القانوني: تقوم حاضنة الأعمال على توفير جملة من التسهيلات بأصحاب المشاريع وهذا من خلال مرافقتهم في عملية التسجيل والحماية القانونية وتأمين حقوق الملكية الفكرية قصد تعزيز استدامة مشاريعهم ونموها.

فروع الحاضنة:

فرع هندسة إدارة الأعمال: حيث يختص هذا الفرع بمرافقة كل المشاريع الريادية التي تحمل طابع إداري وتقني قصد تطوير كفاءاتهم وتحسين أفكارهم وتدريبهم على إدارة التنظيم والتخطيط الجيد وكذلك كل ما يخص بعملية التسويق قصد إنشاء مؤسسات ناجحة تكون قادرة على المنافسة في السوق.

فرع أمن وصيانة التجهيزات العلمية: إن هذا الفرع له وظيفة أساسية تدخل ضمن البنية التنظيمية للحاضنة لما تقوم به من مهام تتولى ضمان وسلامة وصيانة كل التجهيزات العلمية وكذلك متابعة جاهزيتها التقنية التي يتم استعمالها داخل الحاضنة حتى يكون هناك استمرار لكل الأنشطة البحثية داخل الحاضنة في أحسن الظروف نحو توفير بيئة عمل جيدة تسهل على الشباب أصحاب المشاريع من تنفيذ تجاربهم بعيداً عن العوائق المادية أو التقنية.

برامج حاضنة أعمال جامعة برج بوعريريج:

برنامج ما قبل الاحتضان: يضم هذا الفرع العديد من اللقاءات التحسيسية وحتى الندوات العلمية التي تعمل على تنظيمها حاضنة الأعمال لفائدة الطلبة وكذلك الباحثين الذين يحملون أفكار ابتكارية، إن الغاية من هذه اللقاءات هي تشجيع روح المقاولاتية وغرس ثقافة الابتكار مع توضيح كل المسائل القانونية والتقنية للمشاريع الناشئة إلى جانب تكوين شبكات مهنية تجمع بين الجامعيين والمقاولين، وقد تمكنت حاضنة أعمال برج بوعريريج منذ سنة 2022 من تنظيم العديد من الأيام الدراسية والتحسيسية وندوات ومسابقات ومن أبرز ما يمكن الإشارة إليه مايلي:

- يوم دراسي حول آليات تطبيق قرار 1275 في نوفمبر 2022 والذي تم تناول الإطار القانوني للقانون ودور حاضنة الأعمال.
- يوم تحسيسي حول ثقافة ريادة الأعمال كان في أكتوبر 2022 وقد تم التركيز فيه على تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع فعلية قابلة للتجسيد الاقتصادي مع عرض تجارب الطلبة الناجحة في هذا الميدان.
- كما شاركت حاضنة أعمال برج بوعريريج في الصالون الوطني للابتكار نحو خدمة التنمية المستدامة يوم 30 أبريل 2025.

برنامج الاحتضان: تسعى من خلاله الحاضنة إلى تنمية الرأسمال البشري للطلبة والباحثين وتعزيز قدراتهم الريادية حيث يقوم هذا البرنامج على تنظيم مسار تكويني سنوياً يفوق 80 ساعة تضم مختلف المجالات المعرفية والتطبيقية المتعددة كما يشمل الذكاء الاصطناعي والتسويق الرقمي والمناجمنت إضافة إلى تقنيات عرض المشاريع وإعداد نموذج أعمال (BMC) وإدارة المخزون وتنظيم العمل والتعريف بآليات تمويل المؤسسات الناشئة وكل ما يتعلق بالجوانب القانونية، التنظيمية، الإدارية والجبائية المصاحبة لها.

برنامج ما بعد الإحتضان: يهتم هذا البرنامج بمتابعة المؤسسات الناشئة التي تخرجت من حاضنة أعمال برج بوعريريج وهذا بهدف مرافقة أصحاب المشاريع في المراحل ما بعد التأسيس ويقوم البرنامج على تقديم خبرات وإرشادات تقنية وإدارية إلى جانب المساهمة في تذليل الصعوبات التي قد يواجهونها أثناء ممارسة نشاطهم المقاوالاتي.

برنامج براءات الإختراع: إن هذا النوع من البرنامج يكرس بعداً مؤسساتيا خاصا لحماية الإبداع داخل الجامعة حيث تتعاون حاضنة أعمال برج بوعريريج مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية وهذا من أجل تسجيل أفكار طلبتها الابتكارية والحماية القانونية لهم مما يمنح الطلبة والباحثين مكانة فاعلة في عملية الابتكار الاجتماعي والاقتصادي.

برنامج وسم "لابل":

يعتبر هذا البرنامج تجسيدا لسياسة وطنية تسعى إلى ترسيم العملية المقاوالاتية عبر منح وسم " مؤسسة ناشئة" أو " مشروع مبتكر" حيث تسعى حاضنة الأعمال ضمن هذا الإطار إلى تحفيز الطلبة لتسجيل

مشاريعهم عبر المنصة الرقمية startup .dz من أجل الحصول على هذا الوسم الذي يتيح لهم الولوج إلى مصادر متنوعة من التمويل.

برنامج شهادة تخرج مؤسسة اقتصادية:

يعتبر هذا البرنامج من أحدث التحولات الجوهرية في العلاقة ما بين التكوين النظري الأكاديمي والممارسة الفعلية الاقتصادية لأنه يمكن الطلبة من تحويل مشاريع تخرجهم إلى مؤسسات فعلية وهو ما يُعبر عن تحول وظيفة الجامعة من تقليدية إلى مؤسسة مولدة للمشاريع وتكريس ثقافة ريادة الأعمال كقيمة حديثة في النسق الجامعي.

2.المجال البشري:

يتحدد المجال البشري لهذه الدراسة في فئة الشباب الجامعي الحاملين للمشاريع المقاولاتية والبالغ عددهم 175 طالبا وطالبة وهم الذين يمثلون العينة الكاملة للفئة الفعلية الممارسة للنشاط المقاولاتي.

3.المجال الزمني: حيث جرى إنجاز الدراسة على مرحلتين متكاملتين:

المرحلة الأولى: افتتحت هذه المرحلة بالدراسة الاستطلاعية التي انطلقت مع بداية شهر أكتوبر 2024 وكان الهدف الأساسي منها استكشاف حاضنة الأعمال بجامعة برج بوعريريج عبر معاينة بنيتها التنظيمية ودورها في دعم الشباب الحاملين للمشاريع المقاولاتية وقد مهدت هذه الخطوة عملية تسهيل الدخول للميدان، وفي هذا الإطار قامت الباحثة ببناء شبكة ملاحظة علمية وممنهجة واستخدامها كأداة تحليل للبيانات الميدانية وهذا من خلال الحضور الفعلي للدورات التدريبية والورشات التكوينية ابتداء من شهر نوفمبر 2024 إلى شهر فيفري 2025 بمعدل دورة واحدة أسبوعيا ودورة واحدة في شهر ماي هذا الحضور الميداني والمنتظم أتاح للباحثة جمع المعطيات ومتابعة التفاعلات الاجتماعية بين المكونين والشباب الجامعي الأمر الذي يبرز عملية إعادة تشكيل خبرات وتوجهات الشباب لطموحاتهم المقاولاتية.

كما تجدر الإشارة في سياق الدراسة الاستطلاعية أن الباحثة قامت بإجراء مقابلات معمقة مع فئة من الأساتذة المشرفين على تقديم الدورات التكوينية والتدريبية لفئة الشباب حاملين المشاريع المقاولاتية حيث بلغ عددهم 11 أستاذ، وقد تمت هذه اللقاءات في أماكن مختلفة في الجامعة فمنهم تم لقاءه على مستوى حاضنة الأعمال ومنهم من جرت مقابلاته على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في حين تم اللقاء بأخرين في كلية العلوم الاجتماعية وبالتحديد في قسم علم اجتماع

وقد ساهم هذا النوع من تعميق الفهم حول طبيعة التكوين المقدم فيما يخص تعليم المقاولاتية وما يحمله من أهداف ودوره في تحفيز وتنمية روح المبادرة للشباب الجامعي فضلا عن إبراز أهمية ودور المرافقة والتدريب كآليات أساسية في مساعدة الشباب من تجسيد مشاريعهم والإشارة إلى مختلف الاستراتيجيات التي يطبقها الأساتذة المؤطرون في إطار الدورات التدريبية والتكوينية.

المرحلة الثانية: وهي الدراسة الميدانية والتي امتدت من 12 إلى 30 أبريل 2025 والتي تميزت بالانتقال إلى الجانب الكمي لموضوع الدراسة وتوجيه المعطيات نحو إطار تحليلي أوسع حيث قامت الباحثة بتوزيع الاستمارة على الشباب الجامعي الحامل للمشاريع المقاولاتية الأمر الذي أسهم في دعم الطابع العلمي نحو فهم أعمق لموضوع الدراسة.

ثانيا: المنهج:

يرتبط اختيار وتحديد الأسلوب أو المنهج العلمي الذي يتبعه الباحث في تطبيقه لدراسة ظاهرة أو مشكلة موضوع الدراسة حسب طبيعة الأخيرة حيث تختلف مناهج وأساليب البحث السوسولوجي تبعا لاختلاف الموضوعات والظواهر فما يصلح لدراسة ظاهرة معينة قد لا يكون مناسباً لظاهرة أخرى نتيجة الاختلاف في الخصائص والموضوعات التي تتسم بها كل ظاهرة إلا أن ذلك لا يمنع من إمكانية الاستعانة بأكثر من منهج علمي لدراسة الظاهرة نفسها خاصة إذا تطلبت طبيعة الظاهرة استخدام أدوات وأساليب متعددة وذلك لتحقيق تحليل دقيق وشامل¹.

كما أن هناك من يرى أن جميع مناهج البحث العلمي تتقاسم جميعها في كونها أساليب للتفكير العلمي المنظم القائم على الملاحظة الدقيقة وجمع الحقائق والأرقام وتحليل الظواهر الاجتماعية بطريقة موضوعية بعيدة عن التأثيرات الشخصية والانحيازات الناتجة عن المصالح الذاتية ما يساهم في نزاهة الدراسة وموضوعيتها في عملية تفسير الظواهر الاجتماعية².

إن طبيعة البحث موضوع الدراسة " دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي" يفرض استخدام المنهج الوصفي والذي يهدف إلى دراسة الظاهرة كما تظهر في سياقها الطبيعي ويتيح هذا المنهج التعبير عن الظاهرة بأسلوبين متكاملين وهما التعبير الكيفي والكمي فالأول يصف الظاهرة ويوضح سماتها من خلال الوصف الدقيق أما الثاني فيضفي عليها بعداً رقمياً

¹ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 34.

² عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 126.

يبين حجم انتشارها من خلال عدد الشباب الجامعي الذين يمتلكون مشاريع مقاولاتية ونطاق تأثيرها من خلال دور التعليم المقاولاتي في إكساب المهارات اللازمة للشباب الجامعي للتوجه نحو الريادة ودرجة ارتباطه بالنتائج الأخرى كالأيام التحسيسية ونوعية الأنشطة المقاولاتية التي تساهم في استمرارية المشاريع وملاحظة توافق الدراسة الميدانية مع المعطيات النظرية ذات الصلة واستكمال عمليات جمع البيانات الميدانية وتفريغها وتحليلها بدقة بما يعزز موثوقية الدراسة وموضوعية نتائجها.

ثالثا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الشباب الحاملين للمشاريع المقاولاتية في جامعة برج بوعريريج والبالغ عددهم 246 طالبا وطالبة منهم من يدرسون في مرحلة الليسانس ومنهم من يدرسون في الماستر.

العينة:

فهي تمثل المسح الشامل لجميع الشباب الجامعي الحاملين للمشاريع المقاولاتية والمتمثل في طلبة الماستر نظرا لارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة ولأنهم اكتسبوا معارف ومهارات من خلال التعليم المقاولاتي المقدم لهم في سنوات الأولى والثانية ماستر والمقبلين على التخرج من السنة الثانية ماستر وعددهم 175 طالبا وطالبة.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع الفئة التي شملها المسح الشامل تقع ضمن القرار الوزاري 1275 لإنشاء المؤسسات الاقتصادية والذي يهدف إلى تمكين الطلبة من تأسيس المشاريع والحصول على شهادة التخرج مع شهادة المؤسسة وبالتالي فإن المعطيات المجمعّة ضمن المسح هي لمشاريع قانونية وموثقة الامر الذي يزيد من صدقية النتائج وتحليلها ضمن بعد اجتماعي متكامل.

رابعا: أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات جمع البيانات من أهم الركائز الجوهرية والأساسية لأي بحث علمي حيث تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة لفهم الظاهرة المدروسة ومن ثمة تحليلها بصورة منهجية فهي تمل الوسيط الذي يربط بين إطار الدراسة النظري والعمل الميداني كما تتنوع الأدوات البحثية بتنوع طبيعة الدراسة والهدف فهناك الملاحظة والمقابلة وتحليل الوثائق والاستبيان وغيرها ويختار الباحث الأنسب لموضوع بحثه العلمي.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة وجمع البيانات الضرورية فقد استعانت الباحثة بمجموعة متنوعة من التقنيات والأدوات البحثية قصد الحصول على معلومات موثوقة حول الظاهرة محل الدراسة ومن بين هذه الأساليب:

الملاحظة: تعد الملاحظة العلمية من الركائز الأساسية في البحث السوسولوجي وتعتبر أولى مراحل المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية والطبيعية على حد سواء حيث تتميز هذه التقنية بتعقيدها النسبي وتتطلب من الباحث قدرة عالية من أجل متابعة العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك المراد دراستها ليتعرف على الروابط الكامنة في هذه العلاقات التي لا يمكن فهمها وإدراكها من خلال الرصد المباشر والتفاعل مع سياقها الواقعي¹

وتعرف الملاحظة بأنها: " أداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية حيث تتيح للباحث الوصول إلى معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال الدراسات المكتبية والنظرية كما تستخدم لملاحظة الظواهر والسلوكيات التي يصعب عليها عبر الاستمارات أو المقابلات أو الوثائق والسجلات الرسمية ما يجعلها أداة فريدة لفهم الواقع الاجتماعي بشكل مباشر².

وقد اعتمدت الباحثة في هذا البحث على الملاحظة البسيطة دون المشاركة داخل حاضنة الأعمال بجامعة برج بوعريريج وذلك من خلال حضور مختلف الدورات التكوينية والأيام التحسيسية المقامة على مستوى الجامعة بهدف متابعة تفاعل الشباب الجامعي مع هذه الأنشطة وقد مكن هذا الأسلوب الباحثة من جمع بيانات نوعية حول الشباب أثناء تعلمهم لمهارات التعليم المقاولاتي وتدعيم المعطيات الميدانية وكذلك حول استجاباتهم للتحديات التي تواجههم، كما سمحت الملاحظة للباحثة برصد دور الأساتذة والخبراء في تدعيمهم للإرشادات والدعم العملي لمساعدة الشباب على تجاوز صعوباتهم المقاولاتية.

المقابلة:

تعرف على أنها شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي واللفظي المنظم بين الباحث والمبحوث بهدف جمع المعطيات والحصول على معلومات مرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة³.

¹ مسعودة بيطام، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسولوجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، 1999، ص120.

² رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط4، زعايش للطباعة والنشر، 2012، ص205.

³ أحمد بن مرسى، الأسس العلمية لبحوث الإعلام والاتصال، ط1، الورسم للنشر والتوزيع، 2013، ص 172.

وقد استعانت الباحثة بالمقابلة خلال المرحلة الاستطلاعية مع الأساتذة المشرفين على تدريب الشباب الجامعي لإنشاء المشاريع المقاولاتية وقد كان عدد الأساتذة 11 أستاذ وتم لقاءهم في فضاءات متعددة داخل الجامعة وقد تضمنت المقابلة 12 سؤالاً مفتوحاً وهذا لاستقصاء آرائهم حول برنامج التعليم المقاولاتي كما ركزت المقابلات حول مدى الإسهام في تنمية كفاءات الشباب الجامعي كما تناولت المقابلات الجوانب النظرية والتطبيقية المرافقة للتعليم المقاولاتي إلى جانب الاستراتيجيات المعتمدة في تدريب الشباب الحاملين للمشاريع المقاولاتية وقد أولت الباحثة اهتماماً حول الفرص التي تتيحها البرامج للشباب الجامعي لبناء مشاريعهم.

الاستمارة:

تعرف الإستمارة على أنها: " أداة بحثية مباشرة تستخدم في الدراسات الميدانية للتقصي العلمي حيث تمكن الباحث من جمع بيانات كمية من الأفراد والقيام برصد الاتجاهات والأنماط الاجتماعية بهدف إيجاد المؤشرات الرقمية التي تعكس طبيعية الارتباط والقيام بمقارنات رقمية¹. وإنطلاقاً من المنظومة المفاهيمية التي تقوم عليها الدراسة من متغيرات ومؤشرات وأبعاد وإنطلاقاً من هذه الأسس تم إعداد الاستبيان الذي يحتوي على 39 سؤالاً موزعاً وفق أبعاد الدراسة ويغطي مختلف مكونات الموضوع ويشمل الاستبيان على أربع محاور رئيسية جاءت كالتالي:

المحور الأول: وتضمن البيانات الشخصية للمبحوثين.

المحور الثاني: وتضمن الأسئلة المتعلقة بمساهمة البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي

المحور الثالث: وتضمن الأسئلة المتعلقة بمساهمة التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي

المحور الرابع: وتضمن الأسئلة المتعلقة بمساهمة في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

¹ موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2006، ص 204.

خلاصة:

لقد سعت الباحثة في هذا الفصل إلى تحديد الإطار المنهجي الذي ارتكزت عليه الدراسة وهذا من خلال تناول العناصر الأساسية التي تشكل الإطار العام الموجه للدراسة ففي البداية تم عرض مختلف المجالات الثلاثة التي تمثل أبعاد الرئيسية لموضوعنا والمتمثل في المجال المكاني و المجال الزمني الذي تم تحديد فيه الفترة التي أنجز فيها العمل الميداني وكذلك البشري ، وتحديد المنهج العلمي المعتمد الذي يشكل أداة أساسية عملية والمناسب لمقاربة موضوع الدراسة بما يتلاءم مع طبيعة أهداف الدراسة والعينة التي تعتبر محور التحليل والتفسير السوسولوجي أما على مستوى جمع البيانات فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات المنهجية التي تعتبر ضرورية في الدراسات السوسولوجية والتي مكنتنا من اكتساب معلومات علمية موثوقة وذات مصداقية إذ شكلت الملاحظة أداة عملية مباشرة لرصد تفاعلات الشباب الجامعي مع الدورات التدريبية في السياق الطبيعي بينما أتاحت المقابلة مع الأساتذة التعرف أكثر على أبعاد التعليم المقاولاتي في حين ساعدتنا الاستمارة في الحصول على بيانات كمية وكيفية تسهم من فهم أوسع لدور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي وبهذا كانت هذه الخطوات بمثابة قاعدة أساسية للانتقال إلى عرض نتائج الفرضيات ومناقشتها وتحليلها في الفصول اللاحقة.

الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات

تمهيد:

أولاً: تفرغ وتحليل البيانات

1. تفرغ وتحليل بيانات الخاصة بمساهمة البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
 2. تفرغ وتحليل البيانات الخاصة بمساهمة التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.
 3. تفرغ وتحليل البيانات الخاصة بمساهمة المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي
- ثانياً: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة
- ثالثاً: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات
- خاتمة.

تمهيد:

تسعى البحوث العلمية في مجملها إلى استكشاف ودراسة الظواهر المختلفة والعوامل والأسباب التي تفسر ظهورها وهذا لتجسيد فهمها عميقاً وتقديم مقترحات علمية لمعالجتها بما يحقق الفائدة للفرد والمجتمع، وبهذا يتم الاعتماد على تحليل دقيق للمعطيات ودراسة شاملة للموضوع في إطار علمي وموضوعي يتسم بالحياد والصرامة المنهجية بهدف اختبار الفرضيات المطروحة في الفصل الأول ومعرفة مساهمة البرامج التكوينية والتدريب والمرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

واستناداً إلى إجابات المبحوثين تم تنظيم البيانات المستخلصة بعد تفريغ الاستثمارات في جداول إحصائية بسيطة وأخرى مركبة تبين التداخلات والعلاقات المرتبطة بين متغيرين وذلك بغية توضيح أثر المتغيرات المستقلة مثل البرامج التكوينية والمتابعة والإرشاد والمرافقة المقاولاتية على المتغيرات التابعة المتمثلة في إختيار الأفكار وأخذ مبادرة الإنشاء للمشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي وقد أتبع كل جدول بتعليق احصائي وتحليل سوسيولوجي يمكن من خلاله تحويل المعطيات الإحصائية إلى مؤشرات اجتماعية ذات دلالة علمية.

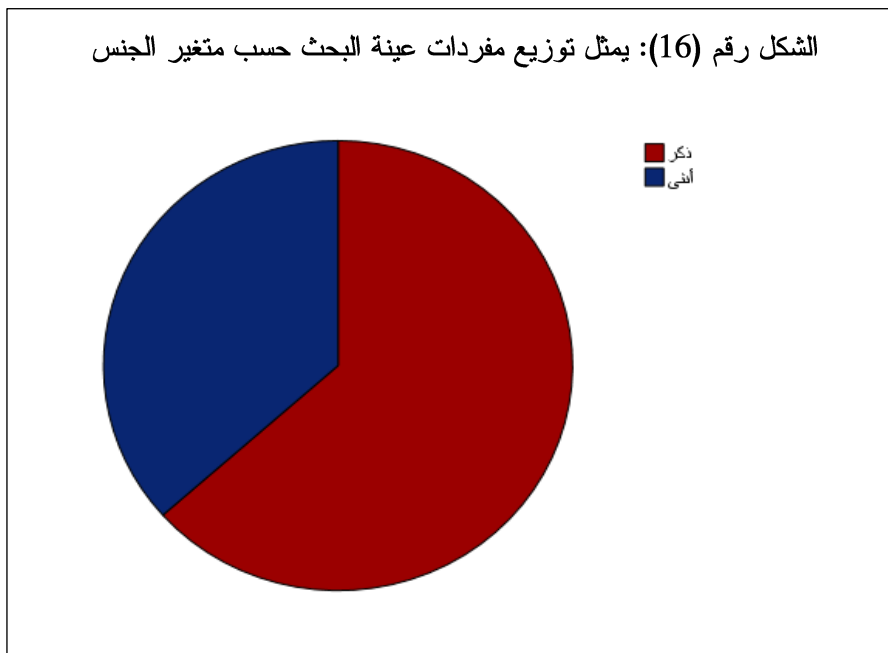
أولاً: تفرغ وتحليل وتفسير البيانات

1. تفرغ وتحليل البيانات الشخصية

الجدول رقم (08): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
63.4%	111	ذكر
36.6%	64	أنثى
100%	175	المجموع

الشكل رقم (16): يمثل توزيع مفردات عينة البحث حسب متغير الجنس

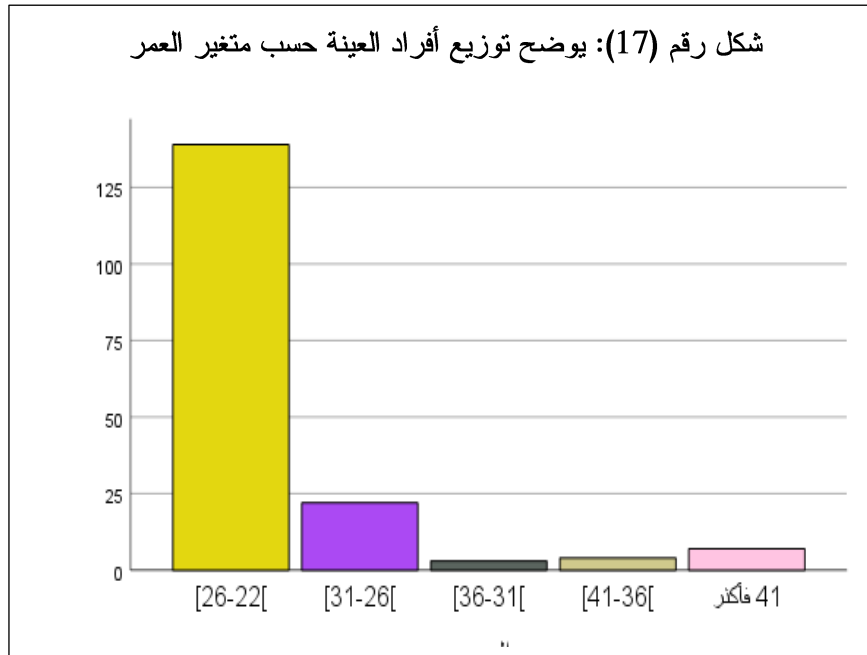


يتبين من خلال المعطيات الإحصائية للجدول أن منوال العينة يمثلها جنس الذكور وذلك بنسبة مقدرة بـ 63.4% مقابل نسبة 36.6% تمثل جنس الإناث وهي نتيجة تعكس تحولا في اتجاه الشباب الجامعي نحو الابتعاد عن الوظيفة التقليدية التي تشهد ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة بين خريجي الجامعات إن هذا التوجه يعكس أيضا الوظيفة المؤسساتية الجامعية التي أصبحت تشجع على الأخذ بمبدأ المبادرة في إنشاء المشاريع المقاولاتية، إن التكيف مع التحولات الجديدة والسعي إلى تحقيق التوازن في المنظومة الجامعية بين المعرفة النظرية من خلال إدماج مقياس المقاولاتية في التكوين الجامعي الذي يهدف إلى غرس مبادئ الثقافة الريادية من خلال تحفيز والتركيز على تعزيز المهارات وبالتالي فتح آفاق أمام الطلبة للتعبير عن طموحاتهم نحو التجسيد الفعلي في إنشاء مشاريع مقاولاتية أما الحضور النسوي المتمثل في الأقل نسبة فقد يرجع إلى عدد من العوامل من بينها الصورة النمطية التي تربط بالمقاولاتية لدى العنصر الذكري بالإضافة إلى محدودية الدعم الاجتماعي لطالبات اللاتي يحملن روح

المغامرة وفي المسار المقاولاتي والذي يتطلب الجرأة والمغامرة لا الخوف من الفشل إلا أنه يمكن القول أن دخول الجنسين في إنشاء المشاريع المقاولاتية دليل على الرغبة في الاستقلالية المالية وتحقيق المكانة الاجتماعية لهم.

جدول رقم (09): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
[26-22[139	%79.4
[31-26[22	%12.6
[36-31[3	%1.7
[41-36[4	%2.3
41 فأكثر	7	%4
المجموع	175	%100

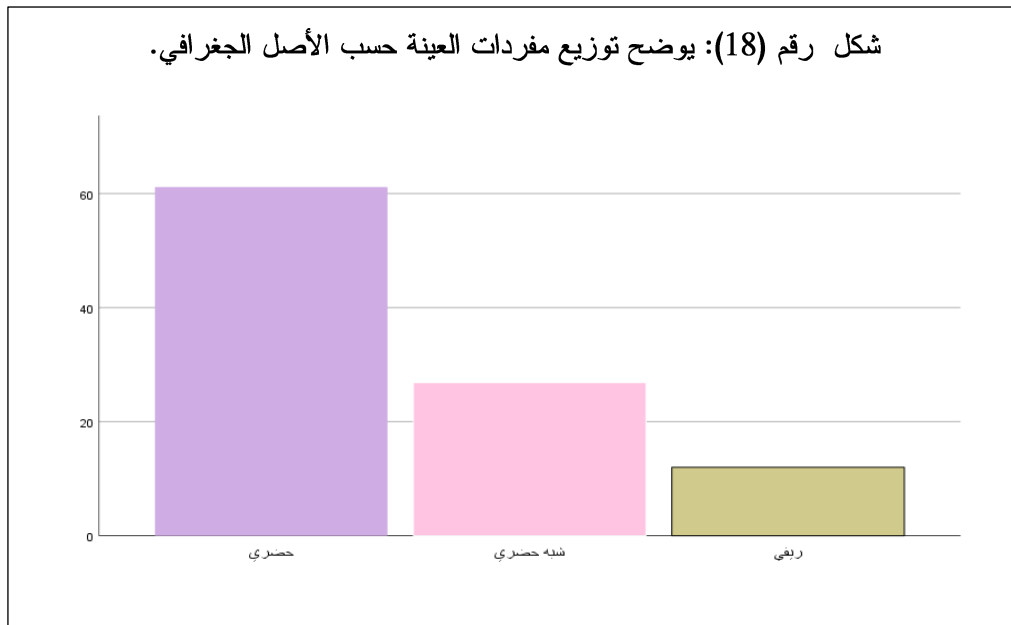


يتبين من خلال المعطيات الإحصائية للجدول أن أغلبية المبحوثين من الفئة العمرية [26-22] وذلك بنسبة %79.4 تليها النسبة العمرية من [31-26] بنسبة %12.6 ثم الفئة العمرية [36-31] بنسبة %1.7 ثم الفئة العمرية [41-36] بنسبة %2.3 والعمر 41 سنة فأكثر بنسبة %4.

وعليه يمكن تفسير هذه النتائج إلى أن التعليم المقاولاتي في جامعة برج بوعرييج يرتكز أساساً على استهداف الفئة الشبابية فالمبادرات المقاولاتية في الجامعة تبرز أن الفعل المقاولاتي هو في جوهره فعل اجتماعي شبابي يعبر عن الانتقال من وضعية الطالب المستقبل للمعرفة إلى فاعل قادر على

الإنتاج للأفكار المبتكرة والمشاريع ويتحقق ذلك من خلال تشجيعهم على تنمية الحماس والرغبة في تحقيق الذات والاستقلالية والاعتراف الاجتماعي تفادياً لتبعية سوق العمل التقليدي والتشجيع نحو خلق مشاريع مقاولاتية تجسد طموحاتهم نحو الابتكار والمغامرة والتطلع نحو التغيير في حين يمكن تفسير نسبة العمر من 41 فأكثر إلى رغبتهم في الابتعاد عن التجريب والمغامرة ذلك أن أغلبهم طلبة عائدون للدراسة بعد انقطاع وبالتالي تكون هذه الفئة أكثر حرصاً على الاستقرار المادي والاجتماعي اتجاه تبيينهم رؤية تقليدية نحو العمل الحر ما يجعلهم أقل ميلاً للمجازفة في مجال إنشاء المشاريع المقاولاتية. الجدول رقم (10): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الأصل الجغرافي:

النسبة	التكرار	الأصل الجغرافي
61.1%	107	حضري
26.9%	47	شبه حضري
12%	21	ريفي
100%	175	المجموع



نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل البياني أن أغلبية المبحوثين من أصل جغرافي وذلك بنسبة 61.1% مقابل نسبة 26.9% من أفراد العينة يقطنون في مناطق شبه حضرية، أخيراً نسبة 12% من المبحوثين الذين هم من أصل جغرافي ريفي.

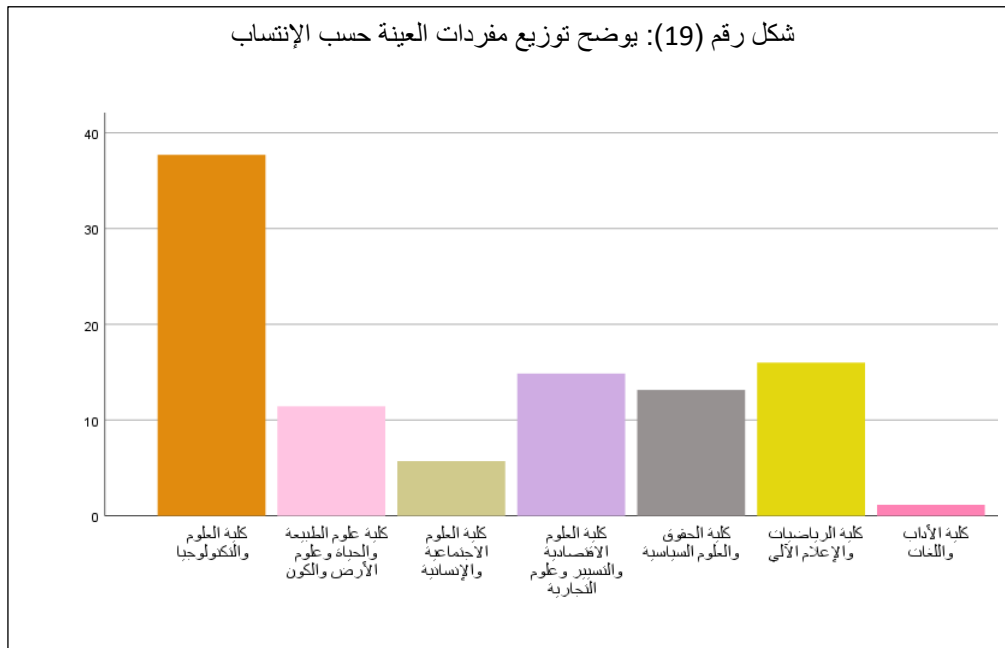
يمكن تفسير ذلك من منطلق أن المدينة الحضرية تساعد على توفر المعلومات وما تحتويه من شبكات علاقات اجتماعية واسعة وكذلك توفر نماذج مقاولاتية كما أن الثقافة العائلية قد تكون مشبعة أكثر على المغامرة الاقتصادية الأمر الذي يسهم في تطبيع فكرة المبادرة أما المناطق الشبه الحضرية

فتتميز بنوع من الانفتاح الاجتماعي أمام فكرة المشاريع المقاولاتية بقرار الضعف الملحوظ في الوسط الريفي الذي يفسر إلى فقر الرأسمال الثقافي المقاولاتي الذي لا تزال فيه النظرة متجمعة على الوظيفة التقليدية مع هيمنة ثقافة الخوف من الفشل نتيجة غياب النماذج الناجحة.

الجدول رقم (11): يبين توزيع أفراد العينة حسب كلية الانتساب:

كلية الانتساب	التكرار	النسبة
كلية العلوم والتكنولوجيا	66	37.7%
كلية الرياضيات والإعلام الآلي	28	16%
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية	26	14.9%
كلية الحقوق والعلوم السياسية	23	13.1%
كلية العلوم الطبيعية والحياة وعلوم الأرض والكون.	20	11.4%
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية	10	5.7%
كلية الآداب واللغات	2	1.1%
المجموع	175	100%

شكل رقم (19): يوضح توزيع مفردات العينة حسب الإنتساب



نلاحظ من بيانات الجدول والشكل أعلاه يتضح أن أكثر نسبة من المبحوثين ينتمون إلى كلية العلوم والتكنولوجيا وذلك بنسبة 37.7% ثم تليها نسبة 16% من المبحوثين المنتمين إلى كلية الرياضيات والإعلام الآلي، ثم نسبة 14.9% من كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية مقابل نسبة 13.1% من كلية الحقوق والعلوم السياسية تليها نسبة 11.4% من كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون مقابل نسبة 5.7% من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وأخيرا كلية الآداب واللغات بنسبة 1.1%.

وعليه نستنتج أن الجامعة تهدف إلى تشجيع العمل الحر والابتكار والابداع بين كل التخصصات الموجودة في الجامعة، إن عملية التكامل التي تقوم بها الجامعة من خلال إدماج التعليم المقاولاتي في التكوين الجامعي تشكل نوع من الهدف التي تسعى لتحقيقه في التشجيع نحو العمل الحر نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية والتعريف بآليات دعم مرافقة المؤسسات أو المشاريع واستجابة للقرار الوزاري 1275 الرامي لتشجيع الحصول على شهادة مؤسسة اقتصادية ومن ثم يتم التعاون والتكامل بين الأساتذة والجامعة من نشر أيام تحسيسية ودورات تكوينية من شأنه أن يشجع في تبني المشاريع التي تلك الجهود تعمل على صقل مهارات الشباب الجامعي الشخصية كانت أو الإدارية والمهنية وحتى التقنية لمواكبة العصر الحديث في الريادة.

إن ارتفاع النسبة لأفراد العينة في كلية العلوم والتكنولوجيا وكلية الرياضيات والاعلام الآلي راجع إلى تناسب المقياس المقاولاتي مع مهاراتهم التقنية والعلمية خاصة وأن قانون 1275 يركز على المشاريع الابتكارية الحديثة والتقنية الأمر الذي يشجعهم على التوجه المقاولاتي في إنشاء المشاريع قائمة على الابتكار والابداع هذا التكامل يفتح آفاق تطبيقية للشباب ويمنحهم إدراك بالميزة التنافسية التي تؤهلهم في تحويل أفكارهم التقنية إلى مشاريع مجسدة واقعية تستجيب لحاجات السوق وبالتالي تحقيق الثروة الاقتصادية، كما يعد تفسير نسبة المبحوثين من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية بكون مضمون ومحتوى مقياس المقاولاتية يتناسب مع توجهاتهم التكوينية في إطار التعرف على فرص الأعمال والخصائص الإدارية لبناء مشروع مقاولاتي كالتخطيط والتنظيم وتقييم الفكرة والتعريف بآليات دعم مرافقة المشاريع وكذلك دراسة مدى نجاعة المشروع مع التعريف بكل المظاهر القانونية والضريبية لذلك وهذا الأمر يساهم في تشجيع الشاب الجامعي نحو اتخاذ الخطوة في تأسيس مشروع ريادي بناءا على ملائمة المحتوى لتطلعاته المستقبلية.

أما بخصوص تفسير نسبة المبحوثين المنتمين إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية إلى أن إدراج مقياس المقاولاتية يتم تدريسه ضمن مستوى ماستر 2 الذي بشأنه أن يتيح لهم فرصة اكتساب معارف جديدة في إنشاء المشاريع خاصة وأن تخصصهم يمكنهم من فهم الأطر التنظيمية وحتى التشريعية

التي تحكم عالم الأعمال ما يساعدهم في استثمار معارفهم القانونية في مشاريع قد تأخذ طابع خدماتي أو تقني الأمر الذي يساعدهم في تحويل رصيدهم المعرفي إلى مشروع فعلي ذو خدمة معينة. أما بخصوص المبحوثين المنتمين إلى كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون فيمكن تفسير نسبة ذلك إلى رغبة الأفراد في الأخذ بمبدأ المبادرة على الرغم من النسبة القليلة مقارنة بباقي الكليات التي سبقتهم في النسبة ذلك أن محتوى المقياس وما يضمنه من محاور تكوينية هامة كالتخطيط الاستراتيجي الذي يشمل وضوح الرؤية ودراسة السوق وتقدير تكاليف الإنتاج يساهم في توليد مهارة الابتكار بين الشباب الطموح في مجال تخصصه وهذا من خلال الأخذ بمشاريع في المجالات المرتبطة بالصناعة الزراعية والغذائية.

مقابل ذلك يمكن تفسير 5.7% من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وبالرغم من أن محتوى المقياس يساعدهم على بناء رؤية منهجية وعلمية تسمح لهم بتأسيس مشاريع مقاولاتية فمن خلال التركيز على الأدوار التي تخلقها المقاولاتية سواء كان ذلك على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي بالإضافة إلى التعريف بالمفاهيم الخاصة بالمقاولاتية قصد تزويد الشباب بالمعرفة اللازمة وما يثبت استيعابهم للمعارف هو التجسيد الفعلي في محاكاة الواقع الميداني بما يملكونه من مهارات تحليل وابتكار اجتماعي إلا أن ما هو شائع لدى طلبة الكلية أن الجانب المقاولاتي يكون أنفع في التخصصات التقنية أكثر وهذا ما يبرر ضعف تلك النسبة.

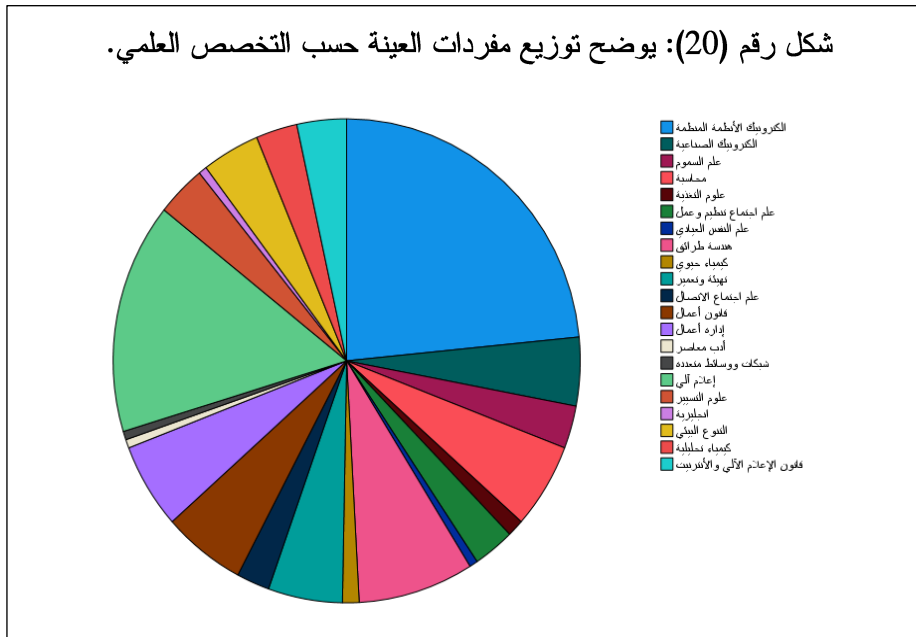
وما يفسر النسبة الأخيرة الشبه منعدمة في كلية الآداب واللغات هو طبيعة تخصصاتهم في الكلية التي تؤهل الطلبة إلى مجال التدريس أو مجال الترجمة وبالتالي البقاء على نفس منهاج المسار التقليدي ما يضعف تكييفهم ضمن مقياس المقاولاتية وهذا في صعوبة تصور وبناء مشروع ريادي انطلاقاً من مهاراتهم اللغوية والأدبية.

جدول رقم (12): يوضح توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص
23.4%	41	الالكترونيك الأنظمة المنظمة
15.4%	27	إعلام آلي
8%	14	هندسة طرائق
5.7%	10	قانون أعمال
5.7%	10	إدارة أعمال
5.7%	10	محاسبة
5.1%	9	تهيئة وتعمير
4.6%	8	الالكترونيك الصناعية
4%	7	التنوع البيئي

علوم التسيير	6	3.4%
قانون الإعلام الآلي والانترنت	6	3.4%
علم اجتماع تنظيم	5	2.9%
كيمياء تحليلية	5	2.9%
علم السموم	5	2.9%
علم اجتماع الاتصال	4	2.3%
علوم التغذية	2	1.1%
كيمياء حيوي	2	1.1%
شبكات ووسائط متعددة	1	0.6%
علم النفس العيادي	1	0.6%
انجليزية	1	0.6%
أدب معاصر	1	0.6%
المجموع	175	100%

شكل رقم (20): يوضح توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي.



من خلال المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن أعلى نسبة المبحوثين تتمثل في تخصص الكترولنيك الأنظمة المنظمة وذلك بنسبة 23.4% لتليتها نسبة 15.4% من تخصص اعلام آلي، ثم نسبة 8% من تخصص هندسة الطرائق بينما تظهر النسب متقاربة في كل من تخصص محاسبة وتخصص قانون أعمال وإدارة أعمال وذلك بنسبة 5.7%، مقابل ذلك نجد نسبة 5.1% في تخصص تهيئة وتعمير ثم نسبة 4.6% لتخصص الكترولنيك صناعية، ثم نسبة 4% عند تخصص التنوع البيئي كما تظهر النسب متشابهة وذلك بنسبة 3.4% عند كل من تخصص قانون الإعلان والآلي وتخصص علوم التسيير وكذلك 2.9% عند كل من تخصص علم السموم وعلم اجتماع تنظيم

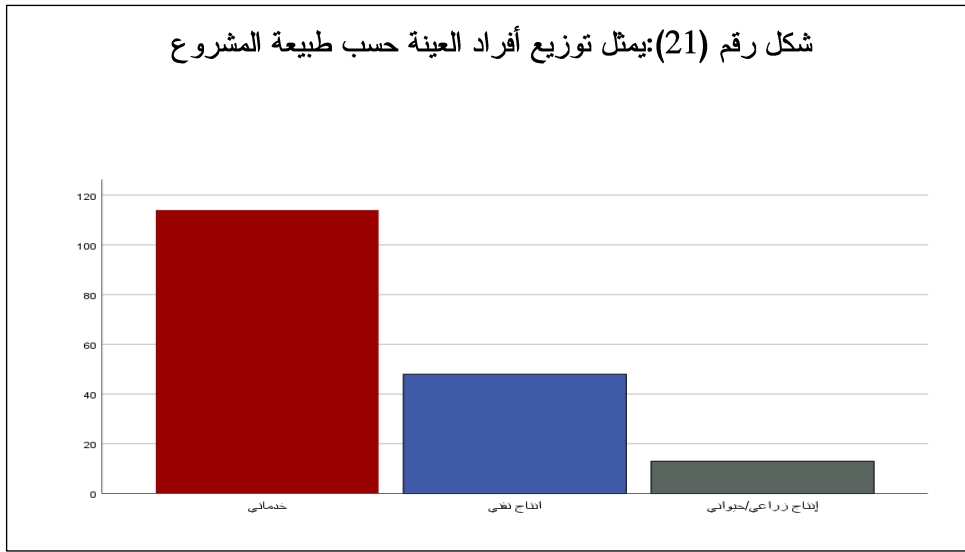
وعمل وتخصص كيمياء تحليلية مقابل نسبة 2.3% عند تخصص علم اجتماع الاتصال، في حين النسب مماثلة في كل من تخصص كيمياء حيوي وعلوم التغذية وذلك بنسبة مقدرة 1.1%، وأخيرا قدرت نفس النسبة لكل من تخصص انجليزية وأدب معاصر وشبكات وسائط متعددة وتخصص علم النفس العيادي ب 0.6%.

إن هذا التنوع في التخصصات لأفراد العينة الحاملين للمشاريع المقاولاتية يعتبر مؤشرا يدل على انفتاح الجامعة على كل التخصصات باعتبارها نسق اجتماعي يهدف إلى تحقيق التكامل بين أنساق المجتمع من خلال تزويد الطلبة الشباب بالمعارف والمهارات التي تساهم في تنمية الابداع والابتكار لديهم بما يساهم في تحقيق التكيف مع تحولات سوق العمل الأمر الذي يوضح أهمية الوعي الجماعي بخلق الفرص الذاتية بعيدة عن المسار التوظيفي الكلاسيكي.

إن ادخال التعليم المقاولاتي يساهم وفق منظور ميرتون في ظاهره إلى تزويد الشباب الجامعي بالمهارات اللازمة الكافية لإنشاء المشاريع لكن في عمقه يساهم في إعادة تشكيل هوياتهم الاجتماعية من خلال توجيه الشباب الطموح نحو تبني أدوار جديدة خاصة وأنا أشرنا في تحليل سابق على أن قرار 1275 الهادف الى التشجيع على تأسيس مؤسسة اقتصادية يسمح من تنوع التخصصات العلمية في المشاريع المقاولاتية قصد تحقيق المنفعة الاقتصادية وتحقيق التكامل في نوعية المشاريع باختلاف التخصصات الأمر الذي يعد بمثابة تعزيز الرؤية التنموية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

جدول (13): يوضح توزيع المبحوثين حسب طبيعة المشروع:

النسبة	التكرار	طبيعة المشروع
65.1%	114	انتاج خدماتي
27.4%	48	انتاج تقني
7.4%	13	انتاج زراعي
100%	175	المجموع



من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن أعلى نسبة لدى أفراد المبحوثين تمثلت في الذين يمتلكون المشروع الخدماتي وذلك بنسبة 65.1% مقابل نسبة 27.4% ممن يمتلكون مشروع تقني، مقابل نسبة 7.4% من أفراد العينة الذين يملكون مشروع زراعي حيواني، يمكن تفسير هذا التفاوت في نوعية المشاريع إلى رغبة الشباب الجامعي في المشاريع الخدماتية لما فيها من بعض البساطة كتطبيق الكتروني مثلا أو إنشاء منصة الكترونية لخدمة معينة باعتبار هذه المشاريع تمثل نمطا من الإدماج المهني المناسب لمرحلتهم العمرية وحتى التكوينية خاصة وأن هذا النوع من المشاريع لا يحتاج إلى رأس مال اقتصادي وكبير أو تجهيزات معقدة، كما أن الطلبة المنتمون إلى كليات الرياضيات والحقوق والعلوم الاجتماعية والاقتصاد غالبا ما يفتقر منهم إلى المهارات المهنية أو الأدوات التقنية التي تسمح بإنشاء المشاريع التقنية على غرار الطلبة الذين يملكون مشاريع تقنية كالأعلام الآلي وعلوم التكنولوجيا نجدهم أكثر ميلا إلى المشاريع التقنية خاصة وأن محتوهم التكويني الجامعي قائم على التقنية ما يسمح لهم بتحويل تلك المهارات إلى مشاريع أو خدمات تقنية أو صناعية.

أما بالنسبة للمبحوثين الحاملين للمشاريع الزراعية فالبرغم من أن هذه النسبة ضئيلة إلا أن اختيار هذا النوع من طرف فئة الشباب يبين رغبتهم في هذا المجال فمنهم المنتمين إلى كلية علوم الطبيعة والحياة بما في ذلك تخصص علم السموم والتغذية فمن خلال معرفة حاجتهم المعرفية لإدارة الإنتاج والتوريد (عملية تحويل الموارد قصد تحقيق الكفاءة وتلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب) لضمان جودة المنتج وقيمة المنتجات الغذائية وما يحتاجه السوق من منتجات طبيعية الأمر الذي يوجههم إلى تبني مشاريع تتوافق وخصوصياتهم أن الممارسة التطبيقية التي تجسدها الجامعة في تبني

أفكار مقاولاتية يجعل منها مكانا يضم العلاقة بين التكوين والمخرجات السوسيو مهنية للشباب الجامعي.

2. عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى والتي تتمحور حول تساهم البرامج التكوينية في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

تعد عملية التاطير الجيد من أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها البرامج التكوينية في عملية التعليم المقاولاتي وهذا من خلال الوظيفة السوسولوجية التي تقوم عليها في تمكين الشباب الجامعي من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية التي تسمح لهم بفهم أعمق للبيئة المقاولاتية وتنمية الوعي بممارسات الفعل المقاولاتي من خلال توجيههم نحو استيعاب العمل الحر وتحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ضمن إطار سوسيو اقتصادي وهو ما سيتم بيانه في الجدول الإحصائية اللاحقة.

جدول رقم (14): يوضح مساعدة برامج التكوين في التعرف على المهارات اللازمة لإنشاء مشروع مقاولاتي.

النسبة	التكرار	مساعدة برامج التكوين في التعرف على مهارات إنشاء المشروع
92.6%	162	نعم
7.4%	13	لا
100%	175	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية المبحوثين يرون أن برامج التكوين تساهم في التعرف على المهارات اللازمة والاساسية لإنشاء مشروع مقاولاتي وذلك بنسبة مقدرة 92.6% مقابل 7.4% ممن يرون عكس ذلك بحيث لم تساعدهم برامج التكوين في معرفة المهارات اللازمة لإنشاء مشروع مقاولاتي، ويرجع تفسير النسبة المرتفعة إلى الاستراتيجيات التي تسعى إلى تطبيقها جامعة برج بوعريريج عبر إدماج مقياس التعليم المقاولاتي وتعميمه في كل التخصصات العلمية والأدبية بما يعكس فعالية برامج التكوين المقاولاتي في أداء أدوارها الوظيفية داخل النسق الجامعي من خلال دعم وتعزيز وترسيخ ثقافة الشباب الجامعي بالمقاولاتية وقدرته على مواجهة الضغوط الكبيرة والاستجابة للتحويلات البنوية التي تفرضها ديناميكيات هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي.

حيث يتم التركيز على أهم الأساسيات المقاولاتية والتي تساهم في تعزيز فهم الشباب الجامعي لعملية إنشاء المشاريع المقاولاتية مع تزويدهم بمختلف المهارات اللازمة والضرورية في إنشاء المشاريع والتي بدورها تتنوع بين مهارات شخصية والتي تشمل عناصر مرتبطة بشخصية الشاب المقاول وحاجته للإنجاز في تقديم أداء فائق الجودة مع الاستمرار في انجاز الأهداف حيث تشمل المقومات الذاتية في ثقة الشباب المقاول بنفسه وعزمه على تحقيق النجاح مع التضحية والمثابرة في عمله في تحقيق الاستقلالية بجهده الخاص، بالإضافة إلى تعريفهم بالمهارات **المهارات التقنية** المتعلقة بالخبرة و المعرفة وحتى القدرة التقنية العالية من أجل التمرس العملي في كل ما يتعلق بجوانب المشروع من إنتاج وتسويق وبيع وإدارة المخزون والدعم المالي حيث تعزز هذه المهارات في تحسين سير المشروع وقدرة الشباب الجامعي على الاحترافية في المجال ، وقد أشار الطلبة على امتلاكهم للمهارات التفاعلية من فهم ونقل المعلومات بفعالية وحتى من استقبال واستيعاب ردود زملائهم بشكل متجاوب مع القدرة على اثاره المناقشات المثمرة وهو ما لاحظته الباحثة أثناء تواجدها في البرامج التكوينية المؤطرة لهم على مستوى حاضنة الأعمال ببرج بوعريريج إلى جانب ذلك تعريفهم بالمهارات الإنسانية التي تساعدهم من تطوير علاقاتهم مع مرؤوسيههم وزملائهم لتطوير وتحسين وتحقيق أهداف المشروع حيث وبعد الإطلاع على محتوى مقاييس التعليم المقاولاتي في كليات جامعة برج بوعريريج تبين للباحثة أن العملية التكوينية تسعى إلى تنمية المهارات الفكرية للشباب الجامعي وهذا عبر تمكينهم من الأسس العلمية سواء في مجالات الإدارة أو اتخاذ القرار وتنمية قدراتهم على تحليل المشكلات وفهم أسبابها مع العمل على اقتراح البدائل العملية لحلها كما تبين أيضا أن التكوين المقاولاتي يهدف الى تعريفهم بالمهارات قيادية باعتبارها آلية اجتماعية فاعلة تسهم في تحفيزهم وغرس المسؤولية فيهم في إنجاز أهدافهم المقاولاتية، ومن خلال هذا المعطى يتبن أن الجامعة انتقلت من دورها في التعليم النظري إلى تبني مسارات تسهم فعليا في إعادة تشكيل توجهات الشباب الجامعي عبر تزويدهم بتلك المهارات التي تمكنهم من خوض تجارب جديدة في إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة بهم وفي هذا السياق يصبح من الضروري الانتقال إلى ضرورة استكمال تحليل الأثر التكويني لبرامج التكوين في تعزيز القدرات الريادية للشباب الجامعي ذلك أن المشروع المقاولاتي وفق التصور السوسيولوجي لا يختزل في المهارات فحسب بل يتأسس ضمن مسارات تراكمية قد تتداخل فيها الاستعدادات والتفكير الابتكاري ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الجدول التالي لتسليط الضوء على القدرات الريادية التي تم اكتسابها من برامج التكوين.

جدول رقم (15): يوضح كيفية مساهمة برامج التكوين في تعزيز القدرات الريادية

النسبة	التكرار	مساهمة برامج التكوين في تعزيز القدرات الريادية
51.4%	90	تعزيز الفهم للبيئة المقاوالاتية
20%	35	تحفيز التفكير الابتكاري
15.4%	27	تطوير المهارات
6.9%	12	تعزيز الثقة الذاتية
6.3%	11	تقديم تجارب عملية
100%	175	المجموع

من خلال نتائج الجدول الإحصائية نجد أن بعض المبحوثين أفادوا أن برامج التكوين تساهم في تعزيز القدرات الريادية من خلال تعزيز الفهم للبيئة المقاوالاتية وذلك بنسبة 51.4% تليها نسبة 20% من المبحوثين الذين ساهم برنامج التكوين لديهم نحو تحفيز التفكير الابتكاري، مقابل 15.4% ممن يرون أن برامج التكوين تساهم في تطوير مهاراتهم ثم تليها نسبة 6.9% من المبحوثين الذين يرون أن برامج التكوين تساهم في تعزيز القدرات الريادية من خلال تعزيز الثقة الذاتية لديهم وأخيرا نسبة 6.3% ممن يرون أن برامج التكوين تساهم في تعزيز القدرات الريادية من خلال تقديم تجارب عملية.

إن من أهم الأساسيات والمخرجات الخاصة ببرامج التكوين المقاوالاتي ليس فقط تمكين الشباب من معرفة المهارات اللازمة لتأسيس مشروع مقاوالاتي بل كذلك تمكينهم من الإلمام بأساسيات المقاوالاتية بما يتيح للشباب الجامعي من إدراك للبيئة المقاوالاتية باعتبارها بنية اجتماعية قائمة على تداخل تفاعلات مؤسساتية وثقافية واقتصادية وهذا يساهم في الإندماج الناجح في السوق الحر وفهم التحولات البنوية ضمن الإطار السوسيو اقتصادي، وقد أفاد عدد من الطلبة بناء على توضيحاتهم بأن برامج التكوين لها تأثير إيجابي على شخصيتهم من خلال تحفيز التفكير الابتكاري لديهم نحو الخروج من النمط التقليدي وتوجيههم إلى تبني أفكار قابلة للتجسيد الفعلي الواقعي تُعنى بحل المشكلات بشكل إبداعي مختلف عن ما هو موجود أو تطوير فكرة سابقة تستجيب لحاجات لم تكن ملبأة سابقا في محيطهم، وبالتالي فإن برامج التكوين تشجعهم على توليد الأفكار والانخراط في تحولات التغيير التي يشهدها المجتمع وهذا من خلال تطوير مهاراتهم في عملية الإنشاء الفعلي للمشاريع المتمثلة في تحمل المخاطر والمسؤولية مع القدرة على تطبيق الفكرة والتخطيط والتنظيم والتسيير العملي بما يساهم في تغيير توجهاتهم الفكرية نحو بناء مشروع ريادي.

كما أظهرت إجابات الطلبة أن برامج التكوين المقاولاتي تسهم في تعزيز الثقة بالنفس في إنجاز المشاريع المقاولاتية حيث أفادوا بأنهم تمكنوا من اكتشاف إمكاناتهم من خلال ما اكتسبوه من برامج التكوين في تعزيز قدراتهم وقد عبر عدد من الطلبة على أن التكوين المقاولاتي أتاح لهم تنمية قدرتهم في التكيف مع بيئة تتسم بالتحديات وهنا تصبح الثقة بالنفس وسيلة فاعلة تمكنهم من التفاعل الإيجابي مع متغيرات السوق وحسب ملاحظة الباحثة أن الشباب الجماعي في الورشات التكوينية يظهرون استعدادا مرتفع للإندماج في النقاشات الجماعية وتكوين الفرق الأمر الذي يمكن تفسيره بنقتهم العالية التي تظهر في تفاعلاتهم وانسجامهم مع مختلف الأنشطة، بالإضافة إلى ذلك تسهم برامج التكوين في تعزيز القدرات الريادية في بناء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي من خلال تقديم تجارب عملية ميدانية تمكنهم من البناء العملي للمقاولاتية بحيث تتعزز قدرات الشباب في بناء تصورات ذاتية كفاعلين في مشاريع مقاولاتية ريادية والانتقال من المعرفة إلى الكفاءة في الفعل المقاولاتي من خلال اكتسابهم للتجارب المهنية مؤكدين بقولهم أن التجربة تعزز قدرتهم في التفكير النقدي وما يتعلق باستراتيجيات التنفيذ وعليه تعتبر التجارب العملية سيرة اجتماعية تسهم في إعادة تشكيلهم لذواتهم وتقوي من قدراتهم في الابتكار الذي يعتبر بمثابة جوهر الريادة.

جدول رقم (16): يوضح العلاقة بين مساعدة برامج التكوين في الكشف عن متطلبات مشروع مقاولاتي ومتغير التخصص.

المجموع		لا		نعم		مساعدة برامج التكوين في الكشف عن متطلبات المشروع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التخصص
100%	41	24%	10	75.6%	31	الالكترونيك الأنظمة المنظمة
100%	27	7.4%	2	92.6%	25	إعلام ألي
100%	14	14.3%	2	85.7%	12	هندسة طرائق
100%	8	0%	0	100%	8	الالكترونيك الصناعية
100%	9	11.1%	1	88.9%	8	تهيئة وتعمير
100%	10	20%	2	80%	8	قانون أعمال
100%	10	20%	2	80%	8	إدارة أعمال
100%	7	14.3%	1	85.7%	6	التنوع البيئي
100%	6	0%	0	100%	6	قانون الإعلام الآلي والانترنت
100%	10	30%	3	70%	7	محاسبة

التنوع البيئي	06	%85.7	1	%14.3	7	%100
علم اجتماع تنظيم وعمل	5	%100	0	%0	5	%100
كيمياء تحليلية	4	%80	1	%20	5	%100
علوم التسيير	4	%66.7	2	%33.3	6	%100
علم اجتماع الاتصال	4	%100	0	%0	4	%100
علوم التغذية	2	%100	0	%0	2	%100
علم السموم	2	%40	3	%60	5	%100
شبكات ووسائط متعددة	1	%100	0	%0	1	%100
أدب معاصر	1	%100	0	%0	1	%100
انجليزية	0	%0	1	%100	1	%100
علم النفس العيادي	0	%0	1	%100	1	%100
المجموع	114	%82.3	31	%17.7	175	100%

من خلال معطيات الجدول نجد أن الاتجاه العام يظهر توجهها نحو فئة المبحوثين الذين يرون أن برامج التكوين ساعدتهم في الكشف عن متطلبات إنشاء مشروع مقاولاتي وذلك بنسبة 82.3% مقابل 17.7% من الذين يرون عكس ذلك، وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في التخصص العلمي وبالمواظبة على نفس الاتجاه تبين أن أكبر نسبة تركز عند تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل وعلم اجتماع الاتصال وتخصص علوم التغذية وتخصص شبكات ووسائط متعددة والادب المعاصر وذلك بنفس النسبة التي قدرت بـ 100% الذين بينوا أن برامج التكوين تساهم في الكشف عن متطلبات إنشاء مشروع مقاولاتي في حين لم يجيب أي مبحث بعكس ذلك، تليها نسبة 92.3% من تخصص اعلام آلي الذين يرون أن برامج التكوين قد أسهمت في الكشف عن متطلبات إنشاء مشروع مقاولاتي مقابل نسبة 7.4% من الذين أجابوا بالنفي فيما يخص ببرامج التكوين ومدى مساهمتها حول الكشف عن متطلبات المشروع المقاولاتي، تليها نسبة 88.9% من المبحوثين في تخصص تهيئة وتعمير الذين يرون أن برامج التكوين تساهم في توضيح متطلبات إنشاء مشروع مقاولاتي مقابل 11.1% ممن أجابوا بعكس ذلك، تليها نسبة 85.7% عند كل من تخصص هندسة الطرائق وتخصص التنوع البيئي الذين بينوا أن برامج التكوين قد أوضحت متطلبات إنشاء المشروع المقاولاتي مقابل 14.3% من نفس التخصص بينوا برأيهم عكس ذلك، من جهة أخرى نجد تطابق في النسبة في كل من تخصص قانون أعمال وتخصص إدارة أعمال وتخصص كيمياء تحليلية وذلك بنسبة 80% الذين بينوا أن برامج التكوين كشفت على متطلبات إنشاء المشاريع المقاولاتية مقابل 20% من نفس التخصصات أجابوا بالنفي تليها نسبة 75.6% من تخصص الكترولنيك الأنظمة المنظمة الذين أفادوا بمساهمة برامج التكوين في الكشف عن متطلبات إنشاء مشروع مقاولاتي مقابل 24% من الذين عبروا عكس

لك، تليها نسبة 70% من تخصص محاسبة عبروا عن مساهمة البرامج التكوينية في الكشف عن المتطلبات اللازمة لإنشاء مشروع مقاولاتي مقابل نسبة 30% عبروا بنفيهم لذلك، تليها نسبة 66.7% من تخصص علوم التسيير الذين أفادوا عن مدى مساهمة برامج التكوين في توضيح متطلبات إنشاء مشاريع مقاولاتية مقابل 33.3% من نفس التخصص بينوا عكس ذلك تليها نسبة 40% من تخصص علم السموم الذين عبروا عن مساهمة البرنامج في توضيح متطلبات مشروع مقاولاتي مقابل 60% من نفس التخصص الذين أفادوا بعكس ذلك، كما تشير البيانات الإحصائية إلى أن كل من تخصص علم النفس العيادي وتخصص انجليزية يرون أن برامج التكوين المقاولاتي لم تسهم في الكشف عن متطلبات إنشاء المشاريع المقاولاتية بسنة مقدرة ب 100% في حين لم يجب أي مبحث مشارك بنعم على هذا السؤال.

بناءً على المعطيات يمكن القول أن برامج التكوين تساهم في الكشف عن ما يحتاجه أي مشروع مقاولاتي ولكن بنسب متفاوت بين التخصصات الأمر الذي يمكن ارتباطه بالمعرفة الخاصة التي يكتسبها الشباب الجامعي داخل تخصصهم العلمي ورغبتهم في إنشاء مشاريع مقاولاتية فمثلا نجد كل من تخصص علم اجتماع وعلوم التغذية والكرونيك الصناعية وتخصص شبكات ووسائط متعددة وكذلك أدب معاصر يبدو استيعاب كبير لبرامج التكوين وهذا راجع إلى محتوى المقياس المقاولاتي لكل تخصص حيث يتم التركيز فيه على العناصر التي تسهم بشكل كبير في التعرف على متطلبات وأساسيات بناء المشاريع ومدى قابلية الشباب في إستيعابهم للمحتوى التكويني ورغبتهم في الفعل المقاولاتي، كما تظهر النسب ارتفاعا في بقية التخصصات حول مساعدة برامج التكوين في تزويدهم بكل ما يخص إنشاء المشاريع الريادية وهذا راجع أيضا إلى ما يتضمنه المقياس من محتويات حسب خصوصية كل تخصص أيضا بهدف اكساب الشباب الجامعي الآليات الضرورية لبناء مشاريعهم وبالتالي يمكن القول أن التكوين المقاولاتي يشترك في توفير مجموعة من المعايير الأساسية التي تعتبر موحدة وبمثابة الأساس في إنشاء المشاريع كما أن للتكوين خصوصية تفرضها طبيعة التخصصات حيث نجد أن التكوين في التخصصات العلمية كالإلكترونيك والأنظمة المنظمة يشمل على الجوانب التقنية ويلاحظ أن هذا التخصص بالتحديد يحظى بنسبة بارزة من الشباب الحاملين للمشاريع المقاولاتية الأمر الذي يجعله في مقدمة كل التخصصات الموجودة في الجامعة ومن حيث المخرجات المقاولاتية على غرار تخصص انجليزية وعلم النفس العيادي الذين لم يستفيدون من برامج التكوين، ووفق منظور تالكوت بارسونز فإن برامج التكوين تعتبر استجابة وظيفية لمتطلبات النسق الاجتماعي والاقتصادي في ظل سياق الإصلاحات الوطنية وما أفرزه قانون 1275 الذي يهدف إلى التشجيع في خلق مؤسسة اقتصادية حيث يحدد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج وشهادة مؤسسة اقتصادية والذي

بدوره يشجع كافة الطلبة الجامعيين باختلاف تخصصاتهم على الأخذ بمبدأ المبادرة والاستقلالية المالية تفادياً للبطالة بعد التخرج وعليه يصبح التكوين بمثابة أرضية مشتركة لتحقيق الاندماج لكل التخصصات والتكيف مع كل التحولات وبالتالي ينتج من خلال إعادة تشكيل تصورات الشباب الجامعي في تحقيق التكامل ما بين طموحاتهم الذاتية والتحولات البيئية المحيطة بهم خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتكنولوجي الذي يتطلب الأخذ بمبدأ الابتكار والابداع.

وبعد حسابنا كاً² وجدنا المحسوبة 27.45 و الجدولية 31.41 عند درجة الحرية 20 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق 0.36 ما يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين.

جدول رقم (17): يوضح الاعتماد على مقاييس المقاولاتية لإنشاء مشروع مقاولاتي

النسبة	التكرار	الاعتماد على مقاييس المقاولاتية ضروري للإنشاء المشاريع
85.1%	149	نعم
14.9%	26	لا
100%	175	المجموع

من خلال المعطيات الواردة أعلاه نجد أن أغلبية الباحثين يرون أن الاعتماد على مقاييس المقاولاتية ضروري لإنشاء مشروع مقاولاتي وذلك بنسبة 85.1% مقابل 14.9% من الباحثين الذين يرون مقاييس المقاولاتية ليست ضرورية لإنشاء مشروع مقاولاتي.

إن الاعتماد على مقاييس المقاولاتية ضروري في إنشاء المشاريع المقاولاتية ذلك أن المعرفة النظرية المقدمة للشباب الجامعي تساعدهم في التوجه الفعلي نحو الفعل المقاولاتي من خلال ما يحتويه المقياس من معارف نظرية وتقنيات ومهارات خاصة لإنجاح المشروع المقاولاتي مع التركيز على خصائص المقاول الناجح كما يتم تعريفهم بالمرحلة الضرورية لإنشاء المشاريع وهذا ما لاحظناه في الجدول رقم (12) بأن برامج التكوين المقاولاتي تساهم في الكشف عن متطلبات المشروع المقاولاتي بين التخصصات حيث يتم تعزيز فيهم روح المبادرة و تحمل المخاطرة وتحمل المسؤولية وحل المشكلات والرغبة في الاستقلالية والتفكير الابتكاري في تطوير فكرة ما أو الخروج بفكرة جديدة لم تكن موجودة من قبل في السوق وبالتالي مساعدتهم في تشكيل الوعي المقاولاتي وتوليد روح المغامرة فيهم للخروج من دائرة التوظيف العمومي بعد التخرج والاعتماد على الاستقلالية في تبني مشروع مقاولاتي وعليه يمكن القول أنه من الناحية البيداغوجية تعتبر مقاييس التكوين المقاولاتية حلقة وصل تجمع بين النظري والواقع العملي في التأسيس الفعلي للمقاولاتية ومواكبة المجتمعات الحديثة في

مجال الريادة بالإضافة الى ذلك فإن السياسة التعليمية وما ينص عليه قانون 1275 في إنشاء شهادة مؤسسة اقتصادية يوضح رغبة الدولة في إحداث القيمة المضافة للمجتمع في المجال الاجتماعي والاقتصادي وهذا من خلال إنتاج رأسمال بشري قادر على إنشاء المشاريع المقاولاتية ما يصبح التكوين المقاولاتي ضمن المنهاج الدراسي الجامعي مقياساً ضرورياً لنمو المشاريع واستدامتها.

جدول رقم (18): يوضح مساهمة ورش العمل في اكتشاف الفرص التي تتوافق مع المهارات والقدرات لتجسيد

مشروع مقاولاتي

النسبة	التكرار	مساهمة ورش العمل في اكتشاف الفرص لتجسيد مشروع مقاولاتي
73.1%	128	نعم
26.9%	47	لا
100%	175	المجموع

من خلال معطيات الجدول الإحصائية نجد أن أغلبية المبحوثين بينوا أن ورش العمل تساهم في اكتشاف الفرص التي تتوافق مع مهاراتهم وقدراتهم نحو تجسيدهم لمشروعهم المقاولاتي، مقابل 26.9% من الذين يرون أن ورش العمل لا تعمل على اكتشاف الفرص من أجل تجسيد مشروع مقاولاتي.

إن ورش العمل المقامة في الجامعة لصالح الشباب الحامل للمشاريع المقاولاتية تعتبر بيئة تفاعلية تمكنهم من اكتشاف الفرص التي تتناسب مع مهاراتهم حيث تتيح لهم فرص الحوار وتبادل الأفكار وحسب ما رصدته الباحثة من ملاحظة ميدانية فإن ورش العمل تساعدهم من ربط المعارف التطبيقية والواقع المعاش حيث يتعرف الشباب على متطلبات السوق والبيئة المحيطة به من خلال ما يتم تبادله من أفكار بين الزملاء والأساتذة المكونين والخبراء الموجهين ذلك أن التفاعل الجماعي ينمي من قدراتهم في ربط المعارف المكتسبة بالمشاريع الخاصة بهم والتعرف على الفرص الخفية المشتركة التي تساهم في تشكيل شراكات مع الخبراء والزملاء حيث لاحظت الباحثة أن الشباب داخل هذه الورش منصتون جيداً للمحاضرات ولكل التوجيهات التي تُقدم لهم في تجسيد مشروعهم من أجل إضافة القيمة الجديدة كما أنهم يستفيدون جيداً من تجارب الخبراء وخبراتهم لنمو مشاريعهم وبالتالي يمكن القول أن فرص العمل تعمل على إعادة إنتاج نموذج معرفي عملي بين الشباب المقاول لما توفره من تحليل للفرص بما يتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم نحو تأسيس مشاريع مقاولاتية، في المقابل فإن النسبة الضعيفة التي عبرت عن عدم اكتشافها للفرص داخل ورش العمل فيمكن رد ذلك إلى أن بعض الشباب يمتلكون أفكار حول مشاريعهم ويعتبرون ورش العمل بمثابة تكوين مثله مثل باقي

التكوينات النظرية وأن ورش العمل غير مصممة بالطريقة التي تراعي تنوع الخلفيات المعرفية بين التخصصات من أجل اكتشاف الفرصة بما يتناسب مع مهاراتهم فحسب ملاحظة الباحثة هناك بعض التخصصات كتحديد علم النفس وعلوم التغذية وعلم السموم لا يستوعبون بعض النقاط التي يتم شرحها في ورش العمل ويواجهون صعوبات في إسقاط المعلومات المكتسبة على الواقع العملي ما يشعرهم بالتهميش في تفعيل مهاراتهم وقدراتهم لاكتشاف الفرص.

جدول رقم (19): يوضح الاقتراحات البديلة للبرامج التدريبية

النسبة	التكرار	بديل البرامج التدريبية
57.7%	101	ورشات تطبيقية ميدانية
24.6%	43	تدريب داخل مؤسسات اقتصادية
17.7%	31	محاكاة مشاريع مقاولاتية داخل الجامعة
100%	175	المجموع

من خلال بيانات الجدول الإحصائية نجد أن أغلبية المبحوثين اقترحوا كبديل للبرامج التدريبية ورشات تطبيقية ميدانية وذلك بنسبة 57.7% بالمقابل نجد 24.6% من المبحوثين الذين اقترحوا تدريب داخل مؤسسات اقتصادية كبديل للبرامج التدريبية لتليها نسبة 17.7% من المبحوثين الذين اقترحوا محاكاة مشاريع مقاولاتية داخل الجامعة كبديل للبرامج التدريبية.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول كشفت أن اقتراحات الشباب الجامعي فيما يخص البرامج التدريبية تبين وعيهم المقاولاتي بأهمية المهارات في مسارهم المقاولاتي حيث يمكن تفسير ما اقترحوه من ورشات تطبيقية ميدانية في وعيهم بأهمية العمل المقاولاتي الميداني من خلال تطبيق المعارف التي اكتسبوها والتفاعل المباشر مع الخبراء لاكتساب المهارات اللازمة في مجال العمل المقاولاتي ليصبح من السهل لديهم الاندماج في السوق وهذا يبرز تشكل هوية مقاولاتية بين أوساط الشباب الجامعي ورغبته في الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي و فيما يخص التدريب داخل مؤسسات اقتصادية فإن هذا يكشف عن الطموحات الواقعية للشباب الجامعي حول مستقبلهم المهني والانخراط الفعلي في مؤسسات اقتصادية قصد اكتساب الخبرة العلمية التي تمنحهم فرصا أكبر للنجاح في مشاريعهم المقاولاتية وتعزيز قدراتهم في البناء والتكيف والاندماج في سوق العمل كما نجد أن هناك فئة من المبحوثين الذين أفادوا باقتراحهم كبديل للبرامج التدريبية في إدماج مشاريع مقاولاتية داخل الجامعة الأمر الذي يعكس اجتهادهم ورغبتهم في إعادة تشكيل معارفهم بما يتماشى مع نوعية مشاريعهم ومنه التكيف مع احتياجات السوق من خلال تنمية مهاراتهم داخل الجامعة من خلال التكامل

بين الخبراء والمؤطرين والشباب الحاملي للمشاريع لتتحول الجامعة من فضاء تلقين الدروس إلى فضاء تتبادل فيه الأفكار وتنشأ فيه المبادرات الحية وتصبح جزء من هوية الجامعة في إنتاج الثقافة المقاولاتية وتحقيق الفعالية التكوينية بما سيسمح من تطوير مشاريع الشباب وتحقيق الهدف في نموها واستدامتها.

وتشكل عملية تنظيم الدورات التكوينية أحد الأبعاد الوظيفية الهامة في مسار التعليم المقاولاتي إذ تهدف إلى الارتقاء بمستوى كفاءة الشباب الحاملي للمشاريع المقاولاتي وتنمية مؤهلاتهم الفكرية والمهاراتية والعملية بما يسهم في تعزيز قدراتهم على الابتكار وتنفيذ مشاريعهم بفعالية جيدة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي وهو ما ستيبئه المعطيات الميدانية اللاحقة.

جدول رقم (20): يوضح الاستفادة من الأيام التحسيسية المقامة بالجامعة حول المقاولاتية

الاستفادة من الأيام التحسيسية	التكرار	النسبة
نعم	139	79.4%
لا	36	20.6%
المجموع	175	100%

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أكدوا على استفادتهم من الأيام التحسيسية التي تقام بالجامعة حول المقاولاتية وذلك بنسبة 79.4% تليها نسبة 20.6% من المبحوثين الذين أجابوا عن عدم استفادتهم من الأيام التحسيسية المقامة بالجامعة حول المقاولاتية.

تعتبر الأيام التحسيسية فرصة للتفاعل بين الطلبة والأساتذة والخبراء في مجال المقولة نحو خلق مساحة للحوار وتبادل الأفكار وعليه فإن اعتماد الجامعة للأيام التحسيسية يعتبر بمثابة أداة سوسيولوجية تسهم في تحقيق مجموعة من الأبعاد التي تعتبر ضرورية في استفادة الشباب الجامعي منها كتعزيز المقاولاتية بأهمية المشاريع والفعل المقاولاتي في العصر الحالي حيث تعمل الايام التحسيسية على بناء علاقات اجتماعية جيدة مع الخبراء والشراكات ومنه تقوية الرأسمال الرمزي والاجتماعي وقد لاحظت الباحثة من خلال حضورها في الايام التحسيسية أن كثير من الشباب الذين يمتلكون مشاريع مقاولاتية يشاركون في هذه الأيام ويسعون إلى الاستفادة من المقاولين الناجحين من خلال طرح العديد من الأسئلة عليهم قصد تطوير مشاريعهم وإزالة الغموض فيما يخص بعض الإجراءات القانونية كما أنهم يتفاعلون عندما يستمعون لما يقدمه المقاولون الناجحون لتجاربهم التي بدأت من الصفر حيث يخلق لديهم مستوى عالٍ من التحفيز والاستمرار في المثابرة والاستمرارية في مشاريعهم وعليه يمكن القول أن فائدة الأيام التحسيسية تكمن في خلق الوعي الجماعي ونشر الثقافة المقاولاتية بين الشباب الجامعي قصد تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتجسيد الفعلي في أرض الواقع، أما في مقابل ذلك فقد أبدى بعض المبحوثين من أفراد العينة رأياً مخالفاً حول الأيام التحسيسية

فحسبهم أن طبيعة ظروفهم تختلف عن ظروف الخبراء والمقاولين وأن ما يحتاجه الشباب المقاولين هو توفر الموارد الأساسية للمشروع كما أن هناك محدودية في التشارك والتفاعل بينهم وبين الخبراء والمؤطرين بسبب ضيق الوقت الأمر الذي يسبب خلل في الإندماج وسط فعالية الأيام التحسيسية. جدول رقم (21): يوضح مدى الاكتساب من الدورات التدريبية مؤهلات وتنمية قدرات في البحث عن مشروع

مقاولاتي مناسب مع متغير طبيعة المشروع

المجموع		لا		نعم		اكتساب مؤهلات المشروع طبيعة المشروع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	114	%23.7	27	% 76.3	87	مشروع خدماتي
%100	48	%25	12	%75	36	مشروع تقني
%100	13	%69.2	9	%30.8	4	مشروع زراعي/ حيواني
%100	175	%27.4	48	%72.6	175	المجموع

من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن الإتجاه العام للجدول يتجه نحو فئة المبحوثين بنسبة 72.6% الذين أكدوا على اكتسابهم من الدورات التدريبية مؤهلات وتنمية للقدرات بحثا عن مشروع مقاولاتي مقابل نسبة 27.4% لم يكتسبوا من الدورات التدريبية مؤهلات للبحث عن مشروع مقاولاتي، وبإدخالنا للمتغير المستقل وبالمواظبة على نفس الاتجاه العام للجدول وجدنا 76.3% من المبحوثين الذين يمتلكون مشروع خدماتي اكتسبوا مؤهلات وقدرات للبحث عن مشروع مقاولاتي من الدورات التدريبية مقابل 23.7% الذين لم يكتسبوا مؤهلات، تليها نسبة 75% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية اكتسبوا مؤهلات وقدرات من الدورات التدريبية في البحث عن مشروع مقاولاتي مقابل 25% ممن لم يكتسبوا مؤهلات من تلك الدورات، تليها نسبة 30.8% من الذين يملكون مشروع زراعية والذين استفادوا من الدورات التدريبية في البحث عن مشاريع مقاولاتية مقابل 69.3% من نفس عينة المشاريع الذين أفادوا بعدم اكتسابهم من الدورات التدريبية للمؤهلات والقدرات للبحث عن مشاريع مقاولاتية.

من خلال القراءة الإحصائية تبين أن الشباب الحاملي للمشاريع المقاولاتية اكتسبوا من الدورات التدريبية مؤهلات وقدرات سمحت لهم في بناء المشاريع المقاولاتية كما أن التنوع في توجهات الشباب لنوعية المشاريع بين مشاريع تقنية ومشاريع خدماتية ومشاريع زراعية حيوانية يعكس قدرتهم في التكيف مع المحيط الاجتماعي ذلك أن تحديد فكرة المشروع وتطويرها يعكس وظيفة تحقيق الهدف في بناء مشروع يتماشى مع ميولاتهم وتخصصاتهم العلمية وحسب ما لاحظته

الباحثة أثناء تواجدها في هذه الدورات التدريبية أنها تساعدهم في تزويدهم بالمعارف اللازمة والمهارات في إدارة مشاريعهم حيث تساعدهم في تطوير الفكرة وتصميم نموذج العمل مع التخطيط والتنظيم الجيد بالإضافة إلى تزويدهم بمهارات الإدارة الاستراتيجية في حل المشكلات والنمو المستدام للمشروع ودراسة السوق حتى يتم اختيار الأفكار التي تكون ذات جدوى اجتماعية واقتصادية إلى جانب ذلك تنمية المهارات الشخصية وعليه يصبح هدف الورشات التدريبية في جعل الشباب الجامعي ينتقلون بمعارفهم النظرية إلى فاعلين مقاولين يسعون إلى تحقيق مشاريعهم، كما تسعى الورشات إلى تعزيز التكامل داخل المجموعات وهذا من خلال التفاوض والحث على العمل الجماعي في ميدان العمل المقاولاتي وإثراء النقاشات الجماعية أما فيما يخص المحافظة على النمط فقد لاحظت الباحثة أن هذه الورشات تسهم بشكل في تعزيز قيم العمل المقاولاتي خاصة فيما يتعلق بتحمل المسؤولية وتقوية ثقتهم بأنفسهم مع تحمل المخاطر المصاحبة في بناء المشاريع وتحقيق الاستقلالية المالية الأمر الذي يعكس تحولا في تمثالتهم حول مستقبلهم وأخذ هذه المشاريع بديل عن التوظيف الكلاسيكي التقليدي أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين عبروا بأنهم لم يكتسبوا قدرات ومؤهلات تدريبية لمشاريعهم فيمكن تفسيره على أن هناك بعض التخصصات يصعب عليها الأمور التسويقية والتقنية خاصة التخصصات الأدبية وتخصصات علوم التغذية وعلم السموم عكس التخصصات التقنية التي نجدهم متمكنون في فهم التقنيات والتكنولوجيا وتخصصات الاقتصاد التي يتم التطرق في محتوهم الجامعي إلى التخطيط والجدولة الخاصة بالزمن.

وبعد حسابنا كـ² وجدنا المحسوبة 12.35 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05 ولمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرين قمنا بحساب معامل التوافق 0.25 ما يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة.

كما تعتبر عملية التفكير الإيجابي من المكونات الوظيفية في العملية التكوينية لعملية التعليم المقاولاتي لما لها من دور في توجيه الطلبة نحو تبني نظرة متفائلة وواقعية في عملية إنشاء مشاريعهم المقاولاتية ذلك أن التفكير الإيجابي يعد بمثابة المحفز على المبادرة والثقة نحو اكمال ومواصلة إنشاء المشاريع المقاولاتية إضافة إلى هذا فإن طبيعة أنماط التدريب تسهم في إعادة تشكيل الوعي الطلابي نحو تبني عقلية ريادية والعمل على استثمار الخبرات العملية وهو ما ستعكسه المعطيات الميدانية اللاحقة.

جدول رقم (22): يوضح مساعدة برامج التكوين في التفكير نحو إنشاء مشروع مقاولاتي.

النسبة	التكرار	مساعدة برامج التكوين في انشاء مشروع مقاولاتي
86.9%	152	نعم
13.1%	23	لا
100%	175	المجموع

من خلال بيانات الجدول يتضح أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأن برامج التكوين ساعدتهم في التفكير نحو إنشاء مشروع مقاولاتي وذلك بنسبة 86.9% مقابل 13.1% ممن يقرون بأن برامج التكوين لم تساعدهم في التفكير نحو إنشاء مشروع مقاولاتي، إن برامج التكوين المقاولاتي خطوة أساسية في تحفيز الطلبة نحو الأخذ بالمبادرة وصناعة مشروع مقاولاتي قائم على الإبداع والابتكار من خلال تحليل البيئة الاقتصادية وحتى الاجتماعية وتعريفهم بمختلف الأجهزة الوطنية التي تدعم مشاريع الشباب في مشاريعهم من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وصندوق ضمان القروض والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وبالتالي فإن برامج التكوين تساهم في تعظيم المعرفة المقاولاتية وتنمية المواهب عبر اكتشاف الخيارات المهنية لتحويل الفكرة الى واقع عملي والتفاعل المستمر مع التطورات التكنولوجية ومستجدات السوق الجزائرية وتوعية الشباب بأهمية الأعمال حيث تساعدهم في تطوير المهارات الريادية لإدارة المشاريع كمهارات الاتصال والتفكير الابتكاري وتقوية الثقة بالنفس مما يزيد من فرص نجاحهم وسط بيئة تتميز بالتنافس والتطور وقد تم توضيح ذلك في الجدول رقم (10) وعليه فإن برامج التكوين تساعد على التحفيز والتحمل المسؤولية وتحقيق الاستقلالية الذاتية للتخفيف من حدة البطالة باعتبار أن المقاولاتية جزء من النسيج الاجتماعي في تشكيل الهوية الجماعية وحتى الثقافية في بناء قدرات الشباب الجامعي وبالتالي تعزيز دورهم كفاعلين اجتماعيين لهم القدرة على إحداث التغيير وتحسين جودة الحياة.

جدول رقم (23): يوضح علاقة طبيعة التدريب الذي يمكن أن يساهم في تحفيزك على إنشاء مشروع مقاولاتي مع الجنس.

المجموع	تدريب مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية		تدريب عبر محاضرات وأيام دراسية		تدريب عبر ورشات العمل		طبيعة التدريب الجنس	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
%100	111	%16.2	18	%27.9	31	%55.9	62	ذكر
%100	64	%15.6	10	%14.1	9	%70.3	45	أنثى
%100	175	%16	28	%22.9	40	%61.1	107	المجموع

من خلال معطيات الجدول الواردة أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو فئة المبحوثين الذين أفادوا بأن التدريب الذي يساهم في تحفيزهم نحو إنشاء مشروع مقاولاتي هو تدريب عبر ورشات عمل وذلك بنسبة %61.1 تليها نسبة %22.9 من الذين أجابوا بتدريب عبر محاضرات وأيام دراسية مقابل %16 من الذين اعتبروا أن تدريب مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية، وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في الجنس وبالمواظبة على نفس الاتجاه وجدنا أكبر نسبة والمقدرة %70.3 عند فئة الإناث الذين اعتبروا التدريب عبر ورشات العمل يساهم في تحفيزهن نحو إنشاء مشاريع مقاولاتية مقابل %15.6 من نفس الفئة اللواتي أكدن على أن تدريب مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية يساهم في تحفيزهن على إنشاء المشاريع مقابل %14.1 من نفس الفئة اللاتي أكدن على تدريب عبر محاضرات وأيام دراسية، تليها نسبة %55.9 من فئة الذكور اللذين أكدوا على أن التدريب عبر ورشات العمل يساهم في تحفيزهم لإنشاء مشروع مقاولاتي مقابل %27.9 ممن اعتبروا أن التدريب عبر محاضرات والأيام الدراسية يساهم في تحفيزهم حول إنشاء المشاريع مقابل %16.2 ممن أفادوا بأن تحفيزهم لإنشاء المشاريع المقاولاتية يكون عبر تدريب مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية.

يعتبر التدريب ركيزة حيوية في تعزيز القدرات في إنشاء المشاريع المقاولاتية حيث أن تحولات العمل الحالية تقتضي التكيف مع التغيرات في السوق وتختلف أساليب وأشكال التدريب في بناء المشاريع فمن خلال القراءة الإحصائية تبين أن التدريب عبر ورشات العمل يساهم بشكل كبير في تحفيز كلا الجنسين ذكورا وإناث على إنشاء المشاريع وهذا من خلال اكتساب المهارات اللازمة في ذلك كالتسويق مثلا وفي هذا السياق ووفقا لما رصدته الباحثة من ملاحظتها أن هذا النوع من التدريب يقوم على التفاعل الاجتماعي من خلال تفاعل الشباب مع المؤطرين والأساتذة داخل الورشات حيث يعزز من امكاناتهم وتطوير أفكارهم وتعريفهم بالأدوات التي يمكن أن تساعدهم في النمو

لمشاريعهم مع تحسين قدرتهم الإدارية وتعزيز ثققتهم بنفسهم لمواجهة التحديات المحتملة من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف من جهة أخرى عبر كلا الجنسين بأن التدريب عبر محاضرات وأيام دراسية يولد فيهم الرغبة في إنشاء المشاريع الريادية فالمعرفة الأكاديمية تساهم في تزويد الشباب الجامعي بالمفاهيم والمعلومات اللازمة التي من خلالها يتمكنون من فهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى القانونية مع تعريفهم بالآليات والمؤسسات المرافقة لمشاريعهم واكتساب المعرفة فيما يتعلق باستراتيجية إدارة الموارد البشرية، كما بينت النتائج الإحصائية أن كلا الجنسين إعتبروا أن التدريب بواسطة مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية يعزز لديهم التحفيز على إنشاء وتطوير المشاريع المقاولاتية لأن هذا النوع من التدريب يساعدهم في التفاعل والدمج بين ما حصلوا عليه من معرفة أكاديمية وتطبيقها في الجانب العملي التطبيقي وبالتالي إمكانية قدرتهم على التنفيذ والنمو. وبعد حسابنا لمعامل كاسي وجدنا أن المحسوبة 4.81 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05، ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.16 ما يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة جدا.

ويعد التشجيع على الاستقلالية من أبرز ما تسعى إليه المنظومة المقاولاتية حيث تسعى إلى تمكين الطلبة من اكتسابهم للمعارف التي تسمح لهم بتطوير مشاريعهم وإدارتها بكفاءة وتبرز الجداول اللاحقة هذا البعد باعتباره عاملا أساسيا في تعزيز روح الاستقلالية لدى كل من الذكور والإناث وتمكينهم من فهم ديناميكيات سوق العمل وبناء مشاريعهم بما يتلاءم مع حاجات المجتمع. جدول رقم (24): يوضح العلاقة بين اكتساب معرفة خاصة بالمقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي في عملية

تطوير المشروع المقاولاتي والجنس:

المجموع		لا		نعم		مساهمة التعليم المقاولاتي في التطوير الجنس
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	111	%14.4	16	%85.6	95	ذكر
%100	64	%25	16	%75	48	أنثى
%100	175	%18.3	32	%81.7	143	المجموع

من خلال بيانات الجدول الإحصائية يتضح أن الاتجاه العام للجدول متجه نحو فئة المبحوثين الذين أجابوا بأن التعليم المقاولاتي مكنهم من تكوين معرفة خاصة في عملية تطوير المشروع المقاولاتي وذلك بنسبة %81.7 مقابل نسبة %18.3 من الذين أفادوا بعدم امتلاكهم معرفة كافية حول تطوير المشاريع المقاولاتية، وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في الجنس وبالمحافظة على نفس

الاتجاه وجدنا أن أكبر نسبة والمقدرة بـ 85.6% من جنس الذكور الذين أقرؤا بامتلاكهم للمعارف الخاصة بالمقاولاتية حول عملية تطوير مشروع مقاولاتي مقابل 14.4% من نفس الفئة أفادوا بعدم امتلاكهم للمعارف الخاصة بالمقاولاتية في عملية تطوير المشاريع، تليها نسبة 75% من جنس الإناث اللواتي أفدن بامتلاكهن معارف خاصة بالمقاولاتية في عملية تطوير المشاريع المقاولاتية مقابل 25% ممن أقرن بعكس ذلك.

إن عملية إنشاء وتطوير المشاريع المقاولاتية تتطلب فهما عميقاً ومعرفة خاصة بالمقاولاتية ومن خلال المعطيات الإحصائية فقد بين كلا الجنسين أن التعليم المقاولاتي يلعب دوراً كبيراً في عملية تطوير مشاريعهم حيث يوفر لهم المهارات اللازمة للتعامل مع المشاريع وكيفية إدراتها وتطويرها وهو ما لاحظناه في الجدول رقم (08)، (09)، (10)، ذلك أن أهمية التعليم المقاولاتي تتجلى في غرس روح المبادرة وتقديم المعارف واكسابهم المهارات والخصائص اللازمة في مجال المقاولاتية كما تعمل برامج التعليم المقاولاتي على تحليل سوق العمل وزيادة وعيهم بأهمية الابتكار الريادي في مجال الأعمال المقاولاتية كما يعرفهم البرنامج بمفهوم المخاطرة التي هي عنصر أساسي تعترض أي مشروع قابل للنمو والاستمرارية ووفقاً لبارسونز فإن استراتيجيات التعليم المقاولاتي في تقديم المعارف هي من أهم الوظائف الأساسية في إعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية للشباب الراغب في الدخول إلى عالم المقاولاتية ومن أجل استمرارية نظام التعليم المقاولاتي لا بد له من التكيف عبر التغييرات الحاصلة في المجتمع من خلال تزويد الشباب الجامعي لمتطلبات السوق الحالية الأمر الذي يساعدهم في تطوير مشاريعهم حسب متطلبات العصر وما يتماشى مع احتياجات السوق وهنا يتجلى التكامل الوظيفي لأن تطوير المشاريع يُمكن من تحقيق النمو المستدام لاقتصاد المجتمع والتنمية المستدامة.

وبعد حسابنا لمعامل كاسي² وجدنا أن المحسوبة 3.04 و الجدولية 3.84 عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.13 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جداً.

3. عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية والتي تتمحور حول يساهم التدريب في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

إن عملية التسيير العملياتي في بناء المشاريع المقاولاتية من الجوانب الحيوية في العملية التعليمية المقاولاتية حيث يتم فيها ترجمة الأفكار إلى ممارسات واقعية ملموسة إضافة إلى اكتساب الشباب الجامعي مهارات التسيير والتنظيم داخل فريق العمل وبهذا يصبح التسيير العملي ممارسة

اجتماعية وأداة فعالة تعزز من قدرة الشباب على التفكير في مختلف مراحل إنشاء مشاريعهم وتطويرها وهو ما سيتم توضيحه في الجداول اللاحقة.

جدول رقم (25): يوضح ما يجب أن تتضمنه العملية التدريبية

النسبة %	التكرار	ما يجب أن تتضمنه العملية التدريبية
30.9%	54	التدريب على كيفية بلورة الأفكار التي يمكن تجسيدها
30.3%	53	التدريب على التعامل مع مخاطر المشروع
24.6%	43	التدريب على التحفيز وخلق الاستعدادات للمخاطرة
14.3%	25	التدريب على الآليات التي يتم من خلالها إنشاء مشروع مقاولاتي
100%	175	المجموع

من خلال بيانات الجدول الإحصائية يتضح أن نسبة 30.9% من المبحوثين أفادوا بأن العملية التدريبية يجب أن تتضمن التدريب على كيفية بلورة الأفكار التي يمكن تجسيدها على أرض الواقع تليها نسبة 30.3% من الذين بينوا ان العملية التدريبية يجب أن تتضمن التدريب على التعامل مع مخاطر المشروع مقابل 24,6% الذين اعتبروا أن العملية التدريبية يجب أن تتضمن التدريب على التحفيز وخلق الاستعدادات للمخاطرة تليها 14.3% الذين أكدوا بشأن التدريب على الآليات التي يتم من خلالها إنشاء مشروع مقاولاتي.

من خلال المعطيات البيانية يتضح أن الشباب الجامعي يعتبرون أن التدريب على كيفية بلورة أفكارهم في الواقع هو العامل الأساسي في العملية التدريبية حيث يتم من خلال ذلك العمل على تطوير أفكارهم وجعلها قابلة للتنفيذ بحيث أن العملية التدريبية تستدعي تقديم النصح والمشورة مع توجيه الشباب الراغب في إنشاء المشاريع بما يتناسب مع قدراتهم وطموحاتهم العالية وكذلك إرشادهم ما يجعلهم قادرين على ضبط أفكارهم حيث يعتبر هذا النوع من التدريب عملية اجتماعية رمزية من خلال إنشاء فكرة وبلورتها إلى مشروع واقعي.

من جهة أخرى أقر آخرون من أفراد العينة أن العملية التدريبية يجب أن تتضمن التدريب على التعامل مع مخاطر المشروع باعتبار أن المقاول هو فاعل اجتماعي واقتصادي وينظر إليه كجزء فاعل من الشبكات الاجتماعية و يتعرض للفشل أو المخاطرة لهذا يعتبر التدريب على مواجهة

مخاطر المشروع ضروري في عملية التدريب حيث يتعلم الشباب المقاتل كيفية تحويل التحديات إلى فرص ومن ثمة يساهم في تكيفه وسط الظروف الغير مستقرة واستنادا إلى المقابلات الميدانية التي أجرتها الباحثة مع مجموعة من الأساتذة المعنيين بالتكوين المقاتل في حاضنات الأعمال بالجامعة فقد صرحوا بأن العملية التدريبية تقوم بتعريف الشباب بالمخاطر المحتملة في إنشاء مشاريعهم حيث يعمل التدريب على تقييمها من حيث احتمالية حدوثها ومساعدتهم في كيفية التعامل معها وابتكار أفضل الحلول مع تدريبهم على كيفية استخدام نموذج SOWT الذي يبين نقاط التميز والضعف في المشروع وتحليل الفرص الموجودة في البيئة الخارجية وتقييم المخاطر والتحديات بشكل منهجي باعتبار أن مخاطر المشروع متنوعة فحسب ملاحظة الباحثة في حضورها للدورات التدريبية فإن الشباب الجامعي يعاني من عدة مخاطر في مشاريعهم حيث طرح العديد منهم تحديات على المؤطرين للدورة وقد تنوعت بين تحديات مالية فيما يخص غلاء التكاليف الخاصة بمشروعهم وعدم توفر رأسمال كافٍ لتغطية التكاليف وكذلك هناك من طرح تحديات قانونية فيما يخص العقود والضرائب المحتملة ومنهم تطرق إلى المخاطر المتعلقة بعملية البيع والشراء والتوزيع والجودة وفي سبيل مواجهة هذه التحديات أو التخفيف من حدتها فقد كان المؤطرين الأساتذة يعملون على تقديم النصائح والتوجيهات والإرشادات التي تساعد في التعامل مع المخاطر بفعالية وتطوير استراتيجيات فعالة في تحليل المخاطر والاعتماد على ما يسمى " سجل مخاطر المشروع" الذي يشمل تصنيف الخطر وتحديدته وتقديم التأثير ووضع خطط في التعامل مع كل مخاطرة.

كما عبر آخرون من أفراد العينة أن العملية التدريبية يجب أن تتضمن التدريب على التحفيز وخلق الاستعدادات للمخاطرة الأمر الذي يزيد من قدرتهم على تحمل المخاطرة على اعتبار أن هذا النوع التدريب بمثابة التنشئة المقاتل للفاعل المقاتل وتشكيل تماثله حول العمل المقاتل ويمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء وظيفة التكيف لبارسونز إذ يستدعي تكيف الشباب الجامعي مع متطلبات المجتمع والسوق وتهيئته للمخاطرة المصاحبة في مشروعهم بالمقابل نجد أن هناك فئة من المبحوثين يرون العملية التدريبية تستدعي التدريب على آليات إنشاء مشروع مقاتل من خلال تطوير فكرة المشروع واستغلال الفرصة في تطويرها مع رصد المشاكل والاحتياجات وتحليلها وهنا تتجلى عملية التفكير الابتكاري مع توجيههم إلى المصادر التي يتم خلالها الحصول على الفكرة كالمستهلكين من خلال فهم احتياجاتهم وإعادة النظر فيما هو موجود في السوق قصد تحسين الفكرة أو البحث عن منتج جديد وتدريبهم على الأساسيات المصاحبة في إنشاء المشاريع كعملية التخطيط الاستراتيجي والحصول على الموارد واستخدامها بكفاءة والبحث عن مصادر التمويل مع التركيز على الجوانب القانونية والوثائق اللازمة في ذلك.

جدول رقم (26): يوضح مدى مساهمة التدريب من القدرة على توزيع المهام بين فريق العمل بشكل فعال.

النسبة%	التكرار	مساهمة التدريب في القدرة على توزيع المهام بين فريق العمل
74.9%	131	نعم
25.1%	44	لا
100%	175	المجموع

من خلال معطيات الجدول تبين لنا أن أفراد العينة أكدوا على أن التدريب زاد من قدرتهم فيما يخص توزيع المهام بين فريق العمل بشكل فعال وذلك بنسبة مقدرة 74.9% مقابل نسبة 25.1% من أفراد العينة الذين أقرروا بأن التدريب لم يمكنهم من اكتساب القدرات التي تساعدهم في توزيع المهام بين فريق العمل، إن عملية التدريب وكما هو موضح في الجدول رقم (18) (19) لا تتجلى في الجوانب التقنية والمعرفية بل تشمل تدريباً في جوانب مختلفة كالتدريب على كيفية إنشاء مشروع التعامل مع مخاطر المشروع ومن خلال المعطيات البيانية فإن أغلبية المبحوثين أفادوا بأن التدريب ساعدهم على توزيع المهام بين فرق العمل ومن ثمة التعريف بأدوارهم وتحسين مهارات التواصل باعتبار تنسيق المهام أمر ضروري في عملية بناء المشروع المقاولاتي قصد تجنب الصراعات الاجتماعية وعلى رأسها "عدم الاعتراف الاجتماعي، المنافسة، المكانة" وتعزيز "ثقافة العمل الجماعي" وعليه فإن التعاون في شكل فريق العمل هو بناء ثقافة تنظيمية تتميز بالإيجابية والالتزام بين أعضاء الفريق والاستمرارية في بناء المشاريع المقاولاتية لتحقيق الفعالية اللازمة ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من أهمية التدريب في عملية الريادة إلا أن بعض أفراد العينة يواجهون صعوبة في المشاركة على شكل مجموعات بالرغم من أنه أحياناً نجد المشروع الواحد يضم عدة تخصصات ما يؤدي إلى عدم وضوح المسؤوليات وصعوبة في تقاسم المهام والتخطيط بشكل واضح لتحقيق هدف المشروع الأمر الذي يمكن تفسيره كمعوق وظيفي داخل عملية التدريب فالبرغم من أن من بين أهداف القرار 1275 حول الحصول على شهادة مؤسسة اقتصادية وتشجيعه للشباب الجامعي وفي كل التخصصات على التوجه المقاولاتي إلا أن وجود الاختلالات التواصلية فيما يخص توزيع المهام قد تضعف عملية التنسيق في الجهود والغايات ما ينجر عنه التكيف السلبي في المسؤوليات ورصد المهام وتوزيعها بسبب تداخل التخصصات في مشروع واحد.

إن ما يجعل الشباب الجامعي الحاملي للمشاريع المقاولاتية من استشراف مستقبلهم نحو مشاريعهم وتحديد أهدافهم بوضوح هي عملية الرؤية الواقعية والممنهجة والتي تأتي من خلال عملية

التخطيط الاستراتيجي الذي يعزز من قدرتهم على اتخاذ القرارات الاستراتيجية بما يضمن لهم من استدامة مشاريعهم وتوجيه جهودهم ومواردهم نحو تحقيق نتائج ملموسة.

جدول رقم (27): يوضح مساهمة الورشات التدريبية في تقديم إرشادات فعالة حول الخطوات العملية والتحديات المحتملة عند بناء مشروع مقاولاتي

النسبة	التكرار	مساهمة الورشات التدريبية في تقديم إرشادات
72.6%	127	نعم
27.4%	48	لا
100%	175	المجموع

من خلال معطيات الجدول يتضح أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأن الورشات التدريبية تقدم لهم إرشادات فعالة حول الخطوات العملية وكذلك التحديات المحتملة عند بناء مشروع مقاولاتي وذلك بنسبة مقدرة 72.6%، مقابل نسبة 27.4% أفادوا بعكس ذلك.

إن عملية التدريب مرحلة مهمة في بناء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي لما له من دور في تطوير المهارات والمعارف وتحفيز التفكير الإبداعي وحل المشاكل والإدارة الإبداعية للمشروع وقد وضحنا ما يقتضيه التدريب في الجدول رقم (19) و(21) ومن خلال الإحصائيات التي هي أمامنا نرى أن أغلبية المبحوثين أفادوا بأن التدريب يساهم في تقديم الإرشادات اللازمة في بناء مشاريعهم وهو ما يمكن تفسيره سوسيولوجيا أن الورشات التدريبية تمكنهم من اكتساب المهارات الضرورية في بناء المشاريع " كالتخطيط وإدارة المشاريع" وتدريبهم على عملية تحليل الفرص والمخاطر مع تشجيعهم على ابتكار الحلول الجديدة في حالة تعرض المشروع إلى خطر غير محتمل الأمر الذي يؤدي من فرصة نجاح المشروع واستمراريته وحسب ملاحظات الباحثة فإن التدريب بمثابة فرصة اكتساب الاستراتيجيات اللازمة في بناء المشروع وتوسيع ملكتهم الفكرية والمعرفية والإدارية واكتساب الخبرات والتوجيه في حالة مصاحبة المشروع بتحديات تعيق من نموه و من ثمة فإن عملية التدريب تسعى إلى مساعدة الشباب عبر وضع أهداف واضحة واختيار جهات التمويل المناسبة وقد تلقى الشباب الحامل للمشاريع المقاولاتية داخل الورشات التدريبية درس بعنوان " بناء تطوير نموذج عمل" وتم التطرق فيه إلى تحديد خطوات المشروع وكيفية التحكم في التحديات والسيطرة عليها إلى جانب تحسين الكفاءة واتخاذ قرارات فعالة، كما تقتضي عملية التدريب التكيف مع مستجدات سوق العمل وتقدير التكاليف مع دراسة الموارد الفنية وحتى الإدارية من خلال ما يسمى

بتعليمهم كيفية إعداد دراسة جدوى واكتساب الخبرة في تعيين المستهلكين ومن هم المنافسين، كما تساعد العملية التدريبية في عملية الإدماج من خلال التفاعل الجماعي عبر تعزيز تشكيل فرق تعاونية وتواصلية لتوزيع المهام وهو ما لاحظناه في الجدول رقم (23)، إن عملية التدريب تعمل على الحفاظ على النسق بما يضمن استمرارية نمو المشاريع وهذا يتجلى في الانضباط والتحلي بالمسؤولية وبناء مقال ناجح وفق معايير اجتماعية مواكبة للعصر الحالي والإيمان بقواعد المقاولاتية بالمقابل فقد عبر بعض أفراد العينة بعدم استفادتهم من الورشات التدريبية وهذا راجع إلى عملية بناء المحتوى ذلك أنه يوجد داخل الورشة الواحدة عدة تخصصات علمية الأمر الذي يؤدي بالشباب الجامعي إلى عدم استعابهم للمحتوى الكامل في الورشة في ظل تنوع المشاريع ومنه ضعف التكيف مع المؤطرين وعليه غياب التفاعلية الأمر الذي يتولد عنه خلل وظيفي في تحقيق الغاية التكوينية للورشات التدريبية ما يجعل فائدة الورشة محدودة في تقديم الإرشادات القيمة لعدم مراعاة الفروقات الضرورية يؤدي إلى الفجوة فيما هو مقدم.

جدول رقم (28) : يوضح مساعدة التدريب على بناء توقعات لسير المشروع المقاولاتي.

النسبة %	التكرار	مساعدة التدريب على بناء توقعات لسير المشروع المقاولاتي
74.3%	130	نعم
25.7%	45	لا
100%	175	المجموع

من خلال معطيات الجدول الإحصائية يتضح أن أغلبية المبحوثين يرون أن التدريب مكنهم من بناء توقعات لسير مشروعهم المقاولاتي حيث قدرت نسبة ذلك 74.3% مقابل 25.7% من المبحوثين الذين أفروا بأن التدريب لم يساعدهم في بناء توقعات تخص سير المشروع المقاولاتي الخاص بهم.

إن من مهام التدريب هو بناء توقعات سليمة لمسار المشروع المقاولاتي وهذا من خلال فهم الخطوات الأساسية في تأسيس المشروع والانتقال من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التنفيذ والرصد والمتابعة لتحقيق هدف المشروع ذلك أن مراحل إدارة المشروع تتضمن خمسة خطوات أساسية أولها: بدء مرحلة المشروع، مرحلة تخطيط للمشروع وهذا من خلال وضع خطة ناجحة قابلة للتنفيذ الفعلي وفي حالة كانت الخطة غير سليمة ولا تتطابق مع مبادئ الفعل المقاولاتي فهذا سيؤدي مباشرة إلى هدم المشروع وفشله وبناءاً على ذلك فإن التدريب يساعد الشباب الجامعي على تنظيم خطة ريادية من خلال إنشاء جدول سير العمل مع تحديد المخاطر المحتملة والموارد اللازمة للمشروع وكذلك

تحديد المهام والمسؤوليات لتأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة تنفيذ المشروع حيث يتم تعيين مهام الفريق وشراء الموارد ومعالجة أي خطر يعيق المشروع، تليها المرحلة الرابعة وهي مرحلة المراقبة والتحكم التي تعتبر آلية عقلانية يتم فيها ضبط الأداء والأنشطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لسير المشروع وتوجيهه لتحقيق النتائج وبالتالي فهي ممارسة تنظيمية تعمل على حفظ استمرارية النسق المقاولاتي وهنا يصبح التوقع بمثابة أداة وظيفية قصد تسهيل تحقيق الهدف، أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة إغلاق المشروع وهي المرحلة التي تتضمن عملية نجاح المشروع من فشله حيث يتم تقييم الأداء الكلي والتحقق من جودة النتائج المتوقعة، أما بالنسبة للمبحوثين الذين أفادوا بأن التدريب لم يساعدهم على بناء توقعات حول سير مشروعهم المقاولاتي ما يعني أن الطالب عندما لا يكون منخرطاً فعلياً في عملية التدريب ولا يسأل عن ما يبحث فيه حول مشروع ولا يطرح أهم العوائق التي تعترضه يسبب ذلك ظهور فجوة واسعة كما يؤدي به إلى غياب الإدماج والتكامل بين الجماعة ويتولد عليه ضعف وظيفي في عملية تحقيق الهدف.

إن عملية المتابعة والإرشاد تعتبر أيضاً من الأمور الوظيفية التي لها دور فعال في مرافقة الشباب الجامعي خلال مراحل تأسيس وتطوير مشاريعهم المقاولاتية حيث يتم التركيز على أهمية التوجيه المستمر والمرافقة المقاولاتية باعتبارهما عنصرين أساسيين في دعم المسار الريادي وبناء شبكة من العلاقات المهنية والاجتماعية التي تزيد من فرص التعارف والخبرات فضلاً عن الاستفادة من تقييم الأداء والمتابعة والتي تساعدهم من تصحيح مسارهم وتقوية ثقتهم بأنفسهم وتحسين أدائهم نحو تحقيق الأهداف المنشودة وهو ما سيتم توضيحه في المعيطات الميدانية اللاحقة.

جدول رقم(29): يوضح الخبرات التي تمنحها ورش العمل في تحفيزك وتوجيهك لبناء مشروع مقاولاتي.

النسبة	التكرار	الخبرات التي تمنحها ورش العمل
23.4%	41	تطوير نموذج العمل
19.4%	34	تنمية مهارات العمل الجماعي
18.3%	32	تبادل الخبرات
13.1%	23	توجيه عملي
10.9%	19	تفعيل الابتكار
9.7%	17	تعزيز الثقة الشخصية
5.1%	9	فحص الأفكار
100%	175	المجموع

يتضح من خلال معيطات الجدول الإحصائية أن أكبر نسبة تتجه نحو فئة المبحوثين الذين أقرروا بأن ورش العمل تساهم في تحفيزهم لبناء مشروع مقاولاتي من خلال تطوير نموذج العمل وذلك بنسبة مقدرة بـ 23.4% تليها نسبة 19.4% التي تتمثل في تنمية مهارات العمل الجماعي مقابل نسبة 18.3% الذين أقرروا برأيهم تبادل الخبرات، تليها نسبة 13.1% ممن يرون أن ورش العمل تحفزهم من خلال التوجيه العملي للمشاريع مقابل 10.9% الذين أكدوا على تفعيل الابتكار تليها نسبة 9.7% الذين عبروا على أن ورش العمل تساهم في تحفيزهم نحو المشاريع المقاولاتية من خلال تفعيل الثقة الشخصية مقابل 5.1% من المبحوثين الذين أكدوا على أن ورش العمل تمكنهم من فحص الأفكار.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن دور ورش العمل لها أهمية متزايدة في مجال بناء المشاريع المقاولاتية لما تقدمه من ممارسات وأساليب وتقنيات حديثة في المجال المقاولاتي ومساعدتهم في تعريفهم بأدوات النجاح في الفعل المقاولاتي وخلق رؤية واضحة لضمان توجيه المشروع بشكل صحيح حيث عبرت نسبة من المبحوثين أن ورش العمل تساعدهم في تحفيزهم نحو بناء المشاريع المقاولاتية من خلال مساعدتهم على تطوير نموذج العمل وقد تم توضيح ذلك في الجدول رقم (23) من حيث تعزيز المهارات العملية في تصميم النموذج الخاص بأعمال المشروع الذي يقتضي تحديد المهام والمسؤوليات والتخطيط الإداري للمشروع.

كما أفاد بعض المبحوثين بأن ورش العمل مكنتهم من تنمية وتعزيز العمل الجماعي وروح التعاون بين الشباب الجامعي المقاول فالعمل الجماعي يساعدهم على التكيف مع ما تفرضه البيئة المقاولاتية من تعقيد وتغير متطلبات السوق والقدرة على توزيع المهام بين أعضاء الفريق حيث يرتفع عندهم مستوى التواصل وقابلية الاندماج في الأنشطة التفاعلية لإثراء النقاش وتبادل الأفكار ومن ثمة تحقيق هدف الأفراد على النجاح في بيئة عمل ديناميكية وعليه فإن تعزيز مهارات العمل الجماعي تشكل نوعاً من التوازن النسقي الذي يجمع بين الأداء الفردي والفاعلية الجماعية داخل نسق الورشات العملية في مجال المقاولاتية.

كما عبرت نسبة من المبحوثين أن ورش العمل تمكنهم من تبادل الخبرات في مواصلة سير بناء مشاريعهم والتعلم من الأخطاء الأمر الذي يسمح لهم بإعادة تعديل أفكارهم وتطويرها فمن خلال تبادل الخبرات يتم تعزيز اندماجهم في شبكة اجتماعية تتميز بالتفاعل والتعاون، ومن خلال المعاشية الميدانية التي رصدتها الباحثة لورش العمل فقد لاحظت الباحثة أن ورش العمل توفر بيئة محفزة على الحوار من خلال التواصل والاستماع الفعال حول الخبرات التي يتبادلها الشباب فيما بينهم حول

مشاريعهم مع طرح المؤطرين والمدرّبين لبعض الأفكار التي تساعدهم في مشاريعهم الأمر الذي يساعدهم من فهم توجهات النظر المختلفة والاستفادة منها كما يتم التعقيب على بعض الأفكار والتعبير عن وجهات نظر بما يزيد من تفاعلهم وتخفيف بعض التوترات التي تعترضهم واتخاذ القرارات الصحيحة بما يحقق هدف المشروع، وقد ورد في حديث بعض الأساتذة المؤطرين للدورات أثناء المقابلة معهم بأنهم يعتمدون على بعض التقنيات التي تحفز الشباب الجامعي على التفكير الإبداعي والتعبير عن أفكارهم حيث تتجلى هذه التقنية في العصف الذهني الذي يسهل في عملية التواصل فكلما زادت الأفكار زادت معها الحلول الابتكارية وأن فكرة ما قد تؤدي إلى ظهور فكرة أخرى وهو ما يُعرف بالتراكم الإبداعي للخروج من نمطية الأفكار وكسر الحواجز النفسية وتشجيع حرية التعبير لبناء المشاريع وتطويرها.

كما بينت نسبة من المبحوثين أن ورش العمل تعمل توجيه الشباب الجامعي نحو اكتشاف الفرص وأفكار جديدة وتزويدهم بمختلف التقنيات والأدوات التصميمية التي تزيد من قدرتهم على حل المشكلات بالإضافة إلى ذلك فإن التوجيه العملي يمكنهم من التكيف مع متطلبات الواقع وبالتالي ومن أجل الحفاظ على النسق فإن ورش العمل تعزز فيهم قيم تنظيمية كالمسؤولية والدقة في التصميم وتحديد الحلول الممكنة عبر معالجة المشكلات من خلال تطوير نموذج العمل ما يسهم في ترسيخ ثقافة عمل قائم على استدامة المشاريع وتطويرها ونجاحها.

ولأن الابتكار هو من أحد مقومات إنتاج الفعل المقاولاتي فقد صرح بعض المبحوثين على أن ورش العمل تساعدهم في التفكير الابتكاري وإنتاج طرق غير تقليدية والخروج من النمطية وتحفيزهم على التفاعل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي بتطوير منتجات أو اختراع شيء جديد كما يتم تشجيعهم على الإبداع والمخاطرة والتكيف مع التغيرات الحاصلة في متطلبات المستهلكين وتوسيع نطاق عملهم للانتقال من حالة البطالة إلى إنتاج الذات المستقلة.

ولأن عصر اليوم يتميز بالمنافسة الشديدة والتغيرات السريعة فقد أفاد البعض الآخر من المبحوثين بأن ورش العمل تعمل على تحفيزهم من خلال تعزيز ثقتهم بأنفسهم باعتبار أن الثقة الشخصية عنصراً هاماً في بناء ثقافة تنظيمية تشجع على أخذ الفعل المقاولاتي حيث يتم تشجيعهم على المبادرة والقدرة على التعبير وتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات المشروع والاستعداد على تقبل الملاحظات والقدرة على التفاوض والقيادة ووضع أهداف واضحة تسهم في تحقيق هدف المشروع.

كما بين آخرون بأن ورش العمل تساعدهم على فحص أفكارهم باعتبار هذه الأخيرة من المهام الأساسية في عملية إنشاء المشاريع المقاولاتية حيث يتمكن الشباب من تقييم أفكارهم لضمان تلبية احتياجات السوق وهذا من خلال هل الفكرة تناسب المستهلك ولا تتنافى مع أخلاقياته؟ وهل سوف تحل مشكلة اجتماعية موجودة؟ وعليه دمج الشباب المقاول في النسق الاجتماعي لتفعيل دورهم إلى فاعلين منتجين ومساعدتهم على استعمال الموارد بشكل فعال حيث تقاس فعالية الفكرة من خلال قدرتها على التكيف مع البيئة وتحقيق هدف مشروعهم مع استثمار الجهد والوقت وتعزيز مستوى الابتكار والإبداع لديهم بما يضمن من استدامة مشاريعهم.

جدول رقم (30): يوضح علاقة التدريب في بناء شبكة علاقات تدعم المشروع مع الجنس:

المجموع		لا		نعم		المساهمة في بناء علاقات مهنية الجنس
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100	111	%22.5	25	%77.5	86	ذكر
100	64	%25	16	%75	48	أنثى
100	175	%23.4	41	%76.6	134	المجموع

من خلال معطيات الجدول الإحصائية يظهر أن الإتجاه للعام متجه نحو فئة المبحوثين الذين يرون أن التدريب ساعدهم في بناء شبكة علاقات تدعم مشروعهم المقاولاتي وذلك بنسبة %76.6 مقابل نسبة %23.4 من المبحوثين الذين أقرروا بأن التدريب لم يمكنهم من بناء شبكة من العلاقات التي تساعدهم في دعم مشروعهم المقاولاتي، وبإدخالنا المتغير المستقل والمتمثل في الجنس وبالمحافظة على نفس الاتجاه وجدنا أن أكبر نسبة عند جنس الذكور والتي قدرت بـ %77.5 الذين بينوا أن التدريب يساهم في بناء علاقات تمكنهم من دعم مشروعهم مقابل %22.5 من الذين أقرروا بعكس ذلك، تليها نسبة %75 من جنس الإناث اللاتي أقرن بأن التدريب مكنهن من بناء علاقات مع الزملاء والخبراء مما ساعدهن في دعم مشروعهن المقاولاتي في حين أفادت %25 من نفس فئة الإناث عكس ذلك.

من خلال القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول يتضح أن نسبة الذكور %77.5 أكدوا على أن التدريب ساهم في بناء شبكات من العلاقات الاجتماعية وهذا لأنهم وجدوا أنفسهم داخل بيئة سليمة ومشجعة للعمل المقاولاتي حيث تسمح لهم بالتعارف وتبادل الخبرات بينهم واكتساب المهارات وتطوير الأفكار فمن خلال دورات التدريب يتعرف الشباب المقاولين على الخبراء والشركاء المحتملين حيث

تفتح لهم هذه الشبكة الاجتماعية فرصاً للتمويل وتطوير الأعمال كما يساهم التدريب الإناث من تمكينهم في بيئة تنافسية وخلق فرص متساوية نحو بناء علاقات مهنية لاستمرار المشروع المقاولاتي وتكوين علاقات تجارية في إطار رسمي، إن وعي هذه الفئة من المبحوثين بأن التدريب وما يقدمه لهم من مهارات وتطوير الأفكار حول نمو ونجاح المشروع يولد لديهم الرغبة في اقتناص الفرص خلال فترة التدريب في تكوين علاقات اجتماعية ومهنية والاستفادة منها من حيث التوجيه أو تبادل الخبرات وحتى الشراكة المستقبلية.

أما بخصوص النسبة الأخرى من الذكور والإناث الذين عبروا بأن التدريب لم يساعدهم في بناء شبكات من العلاقات التي تساعدهم في دعم مشروعهم المقاولاتي فيمكن تفسيره إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية، فقد يكون لدى البعض منهم أهداف ورؤى مختلفة ذلك أنه أحياناً ما يكون لدى البعض منهم غاية أساسية وهي اكتساب مهارات فنية فقط أو تطوير بعض الأفكار الريادية وبالتالي لا يركزون على عملية بناء العلاقات الاجتماعية والمهنية في العمل المقاولاتي وهو ما لاحظته الباحثة داخل ورشات التدريب أن بعض المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 35 سنة فما فوق يمتلكون خبرة سابقة ومعلومات حول سير العمل المقاولاتي وهذا ما يجعلهم لا يولون اهتماماً حول عملية تكوين العلاقات الاجتماعية طيلة فترة التدريب معتبرين أن خبراتهم المهنية ومعارفهم المكتسبة تغنيهم على الاستثمار في بناء شبكات اجتماعية جديدة إلى جانب ذلك فإن الأشخاص الذين بطبيعتهم أقل انفتاحاً أو اجتماعاً يعيق من قدرتهم على الاستفادة من التدريب في عملية بناء علاقات مهنية.

وعند حسابنا لمعامل كاي² وجدنا المحسوبة 0.13 والجدولية 3.84 عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.02 مما يعني أن هناك علاقة طردية موجبة بين المتغيرين ضعيفة جداً.

جدول رقم (31): يوضح العلاقة بين تأثير تواصل المدربين خلال فترة التدريب على فهم الأساليب المتاحة ومتغير

الجنس:

المجموع		لا		نعم		تأثير المدربين الجنس
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100	111	%15.3	17	%84.7	94	ذكر
100	64	%29.7	19	%70.3	45	أنثى
100	175	%20.6	36	%79.4	139	المجموع

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن الإتجاه العام يتجه نحو فئة المبحوثين الذين أكدوا على التواصل مع المدربين خلال فترة التدريب من شأنه أن يؤثر عليهم لفهمهم للأساليب الخاصة بالتمويل حيث بلغت نسبة ذلك 79.4% مقابل 20.6% من المبحوثين أقرروا عكس ذلك، وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في الجنس وبالمواظبة على نفس الاتجاه وجدنا أن نسبة 84.7% من جنس الذكور أجابوا على التواصل مع المدربين ساعدهم من فهم أساليب التمويل المتاحة مقابل 15.3% بينوا عكس ذلك، تليها نسبة 70.3% من جنس الإناث اللاتي أقرن بأن التواصل مع المدربين مكنهن من فهم الأساليب الخاصة بالتمويل المتاحة مقابل 29.7% عبرن عن نفهين لذلك.

وعليه يمكن القول أن التواصل الفعال بين الشباب الحاملي للمشاريع المقاولاتية يسهم في فهمهم للأساليب المتاحة للمشاريع المقاولاتية والذي يمكن تفسيره أن التدريب داخل الورشات عبارة نسق فرعي ضمن النظام الاجتماعي الكلي يقوم بوظائف محددة تضمن استمرارية التوازن حيث يتم في فترة التدريب تبسيط المفاهيم وخلق بيئة محفزة لما يقدمه المدربين من أمثلة حية كما يسمح التواصل المباشر بطرح أسئلة من طرف الشباب فيما يخص العراقيل التي قد تعترضهم في عملية طلب التمويل وهو ما يجعلهم يفهمون المزايا وكذلك المخاطر المرتبطة بكل أسلوب حتى يستطيعون اختيار الاستراتيجية التمويلية المناسبة لمشاريعهم وقد بينت النسبة أن الذكور أكثر ميلا بأهمية التمويل كما لاحظت الباحثة أثناء تواجدها في ورشات التدريب أن الذكور أكثر إنخراطا في الحوار والنقاشات حول فهم أهم أساليب التمويل المقاولاتي وطريقة إعداد الملفات الخاصة بطلب القروض كما أن المدربين يقومون بشرح قنوات التمويل مثل القروض البنكية، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESGA وغيرها مع شرح كيفية الاستفادة منهم كما يسعى المدربين إلى الرد على استفساراتهم من أجل تبسيط المفاهيم والتطرق إلى نماذج واقعية لمشاريع قد سبق لها وأن حصلت على التمويل الأمر بحيث يتشجع الذكور ويمنحهم الثقة في التعامل مع الجهات الممولة إن هذا النوع من عملية التفاعل المباشر تساهم في بناء رأسمال اجتماعي للشباب الجامعي من خلال تزويدهم بمعارف جديدة.

وبعد حسابنا لمعامل كا² وجدنا المحسوبة 5.13 والجدولية 3.84 عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05 وعليه توجد علاقة بين تواصل المدربين في فهم أساليب التمويل والجنس ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق 0.16 ما يعني أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جدا.

4. عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة والتي تتمحور حول تساهم المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي:

جدول رقم (32): يوضح الاستفادة من تقييم الأداء والمتابعة المقدمة من المرافقة المقاولاتية في أداء المشروع مع متغير الجنس.

المجموع		لا		نعم		تقييم الأداء والمتابعة الجنس
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	ذكر
%100	111	%35.1	39	%64.9	72	
%100	64	%17.2	11	%82.8	53	أنثى
%100	175	%28.6	50	%71.4	125	المجموع

من خلال معطيات الجدول الإحصائية يتضح أن الإتجاه للجدول يتجه نحو نسبة 71.4% من فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم استفادوا من تقييم الأداء والمتابعة التي قدمتها لهم المرافقة المقاولاتية في أدائهم لمشروعهم المقاولاتية مقابل 28.6% صرحوا بعدم استفادتهم من تقييم الأداء والمتابعة المقدمة لهم من طرف المرافقة المقاولاتية، وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في الجنس وبالمواظبة على نفس الإتجاه تبين لنا أن أكبر نسبة 82.8% عند الإناث اللاتي أكدن باستفادتهن من تقييم الأداء والمتابعة من الخدمات المقدمة من المرافقة المقاولاتية مقابل 17.2% أكدن عكس ذلك، تليها نسبة 64.0% عند الذكور الذين صرحوا بأنهم استفادوا من تقييم الأداء والمتابعة مقابل 35.1% أجابوا عكس ذلك.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتضح أن جنس الإناث استفادوا من عملية تقييم الأداء والمتابعة وهذا لأنهم غالبا ما يتحلى الإناث بدرجة عالية من الانضباط أثناء العمليات التكوينية والتعليمية و يَكُن أكثر استيعابا بأهمية التعلم في التطوير الذاتي إذ يتكيفن مع مستلزمات المشروع ومتطلباته من خلال استقبال تلك التقييمات وهي قيم يتم إنتاجها وترسيخها من خلال عملية المرافقة نفسها وبالتالي تفاعلهم الإيجابي مع عملية التقييم والمتابعة وهذا بغية تحقيق هدفهم المتمثل في نجاح مشاريعهم بطريقة منظمة ومضبوطة وكذلك الإعتراف بكفاءتهن، كما أن الذكور في بعض الحالات يكون لديهم معلومات مسبقة أو خبرات حول عملية المشروع وهذا ما يجعلهم أقل حاجة إلى تقييم الأداء حول مشروعهم المقاولاتي، بالمقابل عبرت نسبة من الإناث بعدم استفادتهن من عملية التقييم والمتابعة من طرف المرافقة المقاولاتية خلال فترة أداء مشروعهن وهذا راجع إلى قلة تفاعلهن مع عملية المرافقة مما يقلل من استفادتهن من التقييمات حول أداء المشروع وسيره ونموه.

في حين عبرت نسبة من فئة المبحوثين الذكور عن استفادتهم من عملية تقييم الأداء والمتابعة المقدمة لهم من طرف المرافقة المقاولاتية في تحسين جودة العمل ومواصلة سير عمل المشروع ومدى رغبتهم في تحقيق الاستقلالية المهنية وإبراز هوية الذات المقاول وهو ما يدل على قابليتهم في توظيف التغذية الراجعة التي يحصل عليها الذكور من المرافقين من "ملاحظات، تصحيحات، توجيهات" أثناء تنفيذهم لمشروعهم واعتبار تلك التقييمات أداة داعمة ووسيلة لتعزيز نجاح المشروع ونموه وتفادي الفشل المقاولاتي.

وبعد حسابنا لمعامل كا² وجدنا المحسوبة 6.40 والجدولية 3.84 عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05 وعليه توجد علاقة بين سعي المرافقة المقاولاتية في متابعة تقدم المشروع والجنس ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معمل التوافق 0.18 وعليه توجد علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة.

جدول رقم (33): يوضح تلقي الارشادات والنصائح من المرافقين خلال فترة إعداد المشروع

النسبة	التكرار	يوضح تلقي الارشادات والنصائح من المرافقين خلال فترة إعداد المشروع
73.7%	129	نعم
26.3%	46	لا
100%	175	المجموع

من خلال معطيات الجدول الإحصائية يتضح أن أغلبية المبحوثين أكدوا على أنهم تلقوا إرشادات ونصائح من المرافقين خلال فترة إعدادهم لمشروعهم المقاولاتي حيث قدرت نسبة ذلك بـ 73.7% مقابل 26.3% الذين عبروا بأنهم لم يتلقوا إرشادات ونصائح من المرافقين خلال فترة إعدادهم لمشروعهم.

بناءً على التحليل الإحصائي للجدول يمكن التفسير تلك النسب إلى مايلي:

أن المرافقة المقاولاتية تعد بمثابة ممارسة ذات بعد اجتماعي حيث فيها تتشكل هوية الشباب المؤسس للمشروع المقاولاتي كما تسهم في تكيفهم مع متطلبات المشروع كما أن تلقي الشباب الارشادات والنصائح من طرف المرافقين يدل على جودة مشار التعليم المقاولاتي الذي يستثمر فيه الشباب الجامعي تكويناً ومرافقة بصفتهم مقاولين كما أن مساعدة المرافقين لهم بالنصائح يعكس استمرارية الشباب ورغبتهم في إنشاء مشاريعهم وبالتالي وجود علاقة حية بينهم وبين المرافق وحسب الجدول رقم (33) فإن الشباب تلقوا العديد من إرشادات والنصائح التي تساهم في بناء مسارات

المشروع وتطوير المهارات القدرة على حل المشكلات وفهم البيئة التنافسية فكل هذه العناصر لا تظهر تلقائياً أو من خلال التكوين النظري وإنما تستلزم وجود مرافقين ومؤطرين للعملية المقاولاتية وهو ما يبين أن دور المرافق يتجاوز المعرفة التعليمية في وتزويد الشباب بما يحتاجونه طيلة إنشاء مشاريعهم وتهيئتهم نفسياً وثقافياً إلى فاعلين مستقلين الأمر وهو ما يبين أن المبحوثين يمتلكون وعي بالمرافقة وأخذ تلك النصائح واستعدادهم لتقبل منطق العمل في عملية إعداد وإنشاء المشروع المقاولاتية تحت إشراف يمثله المرافق الذي يسهم في تحول هوياتهم وتصوراتهم عن ذواتهم ودمجهم في عملية المقاولاتية عبر توفير الإرشاد والتوجيه لديهم.

من جهة أخرى يمكن تفسير النسبة التي صرحت بعدم تلقيهم نصائح وإرشادات خلال فترة إعداد مشروعهم إلى حرمانهم من فرصة الاحتكاك الحقيقي مع المرافقين وهو ما يمثل خلافاً في عملية تشكيل مفهوم الفعل المقاولاتية للشباب الجامعي كما أن إختلاف احتياجاتهم وطبيعة مشاريعهم تجعلهم يشعرون بعدم استفادتهم الكافية من المرافقين، كما أن بعضهم يفشل في الدخول في علاقات تفاعلية ذات معنى مع المرافقين الأمر الذي يجعل من عملية الإرشاد والنصح ليس لها أثر في عملية إعداد المشروع المقاولاتية.

جدول رقم (34): يوضح البدائل المقترحة لبرامج المرافقة المقاولاتية.

النسبة	التكرار	بديل برامج المرافقة المقاولاتية
39.4%	69	تكثيف جلسات الدعم الفني
18.9%	33	لقاءات دورية مع مقاولين وخبراء
16.6%	29	خدمات استشارية متخصصة
15.4%	27	ورشات القيادة الذاتية والتدريب العملي
9.7%	17	توفير بيئة مادية
100%	175	المجموع

من خلال بيانات الجدول الإحصائية يتضح أن أغلب المبحوثين أكدوا برأيهم حول البديل للبرامج المرافقة المقاولاتية هو تكثيف جلسات الدعم الفني وقد قدرت نسبة ذلك بـ 39.4%، بينما أفاد البعض الآخر من المبحوثين باقتراحهم في إجراء لقاءات دورية مع مقاولين وخبراء، تليها نسبة 16.6% ممن أفاد كبدل في توفير خدمات استشارية متخصصة مقابل 15.4% ممن اقترح توفير ورشات القيادة الذاتية والتدريب العملي أخيراً تم اقتراح توفير بيئة مادية وقد قدرت نسبة ذلك بـ 9.7%.

من خلال القراءة الإحصائية يتبين أن الشباب الجامعي يمتلكون فهم اجتماعي حول احتياجاتهم في عملية تأسيس المشاريع المقاولاتية حيث تعكس هذه الاقتراحات دينامية التفاعل داخل الجامعة من خلال متطلبات التعليم المقاولاتي وما يقتضيه من تكوين المعرفة النظرية اللازمة والضرورية في إنشاء المشاريع والممارسة الفعلية التي تقوم بها الدورات التدريبية والمرافقة المقاولاتية كما أن اقتراحات الشباب الجامعي بشأن بدائل برامج المرافقة المقاولاتية تشير إلى حاجاتهم ورغباتهم في عملية مواصلة السير المقاولاتي وبناءً على ذلك يمكن تفسير تلك النسب الواردة في الجدول فيما يلي:

إن اقتراح بعض المبحوثين ضرورة تكثيف جلسات الدعم الفني قصد الانتقال إلى موقع الفعل المقاولاتي ذلك أن المعرفة النظرية وحدها غير كافية ولكي يتم تجاوز الطرح التقليدي الأكاديمي لا بد من الممارسة المهنية والتعرف على تحديات تنفيذ المشروع الأمر الذي يتطلب وجود مرافقة تقنية التي بدورها تسمح بتوفير فرص التطبيق العملية وتوجيه الشباب الجامعي الحامل للمشاريع المقاولاتية وإرشادهم في وضع استراتيجيات وأفكار ناجحة في مجالات التخطيط والتسويق والإدارة المالية لضمان نمو مشاريعهم ومتابعتهم في مراحل تنفيذهم للمشاريع وحل المشكلات بما يضمن من إنشاء مشاريع واقعية ومستدامة.

من جهة أخرى فقد أفاد بعض المبحوثين بضرورة عقد لقاءات دورية مع مقاولين وخبراء إن هذا يعتبر بديلاً ظاهراً مكمل لبرامج المرافقة المقاولاتية يهدف إلى ربط الشباب الجامعي بعالم السوق والاحتكاك المباشر بأصحاب التجارب الحية بما يساعدهم في إعادة إنتاج ذواتهم كفاعلين مقاوليين باعتبار أن المقاولين والخبراء هم نموذجاً ثقافياً يستتبط منه الشباب الجامعي القوة والعزيمة والإصرار في مواصلة عملية سير المشاريع المقاولاتية.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بضرورة توفير خدمات استشارية متخصصة كبديل للبرامج المرافقة المقاولاتية يبرز التحول في العلاقة التقليدية بين الشباب الجامعي والجامعة حيث يكون لكل فرد أو مجموعة من الشباب مشاريع خاصة بهم وبهذا تصبح عملية تقديم الخدمات الاستشارية ضرورية في سيرورة بناء المشاريع لما تضمنه من مراقبة الجودة وضمان سير العمل وتزويدهم بأحدث التقنيات المتطورة والابتكار لضمان تنفيذ المشروع وفق جدول زمني محدد وعليه فإن هذه الخدمات هي عنصر أساسي في دعم الشباب على تحويل أفكارهم واتخاذ قرارات مدروسة في عملية بناء مشاريع ناجحة.

من جهة أخرى اقترح بعض المبحوثين بنسبة 15.4% عن وجود ورشات القيادة الذاتية والتدريب العملي في عملية إنشاء المشاريع المقاولاتية وكبديل مكمل لعملية المرافقة المقاولاتية وهذا من خلال تمكينهم من تطوير مهاراتهم الشخصية من خلال القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الضغوط والتحديات وتحمل المسؤولية في بناء مساره المهني والاجتماعي وتجسيد مشروعه على أرض الواقع كما تساهم ورشات القيادة الذاتية والتدريب العملي في تعليمهم التخطيط الاستراتيجي والتمويل وأفكار للتسويق مع التركيز على تطوير مهاراتهم ومحاكاة لبعض المواقف الواقعية في مجال الفعل المقاولاتي، وبالتالي تساهم هذه الورشات في بناء شخصية المقاول كفاعل فريد على إتخاذ القرار وتجسيد مشروعه في الواقع.

كما عبرت نسبة 9.7% من المبحوثين عن رأي آخر فيما يخص اقتراح برامج مكمل للمرافقة المقاولاتية وهو ضرورة توفير بيئة مادية بما فيها مساحات العمل، التقنيات الحديثة وتسهيل الوصول إلى التمويل وحتى خدمات التسويق والخدمات اللوجستية في عميلة تنفيذ المشاريع (كضبط المخزون، وعمليات الشراء والبيع) الامر الذي يسهل عليهم إمكانية تخطي العقبات الإدارية وحتى الفنية باعتبار وجود تلك العوامل يخلق لديهم ظروف مثالية ومناسبة لمواصلة عمل بناء المشاريع المقاولاتية بما يعزز من إمكانية النجاح والتميز في الابتكار.

ومن العوامل الحاسمة التي تجعل فكرة المشروع قابلة للتنفيذ هي عملية التمويل حيث يبرز هذا البعد أكثر في الدور التي تؤديه المرافقة المقاولاتية لمختلف أنواع المشاريع سواء كانت خدماتية أو زراعية أو تقنية وهو ما يجعل الشباب الجامعي أكثر قدرة على تجسيد مشاريعهم في أرض الواقع الاجتماعي والاقتصادي وهو ما سيتم عرضه في الجدول الإحصائي التالي.

جدول رقم (35): يوضح علاقة الحصول على آليات التمويل من طرف المؤسسات المرافقة ومتغير طبيعة

المشروع

المجموع	لا		نعم		الحصول على تمويل طبيعة المشروع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
%100	114	%21.1	24	%78.9	90	انتاج خدماتي
%100	48	%25	12	%75	36	انتاج تقني
%100	13	%46.2	6	%53.8	7	انتاج زراعي
%100	175	%24	42	%76	133	المجموع

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن اتجاهه العام متجه نحو 76% من المبحوثين الذين صرحوا بأن عدم الحصول على آليات التمويل من طرف المؤسسات الكفيلة يعتبر بمثابة عائق نحو تجسيدهم لمشروعهم المقاولاتي مقابل نسبة 24% من المبحوثين الذين أجابوا بأن عدم الحصول على التمويل لا يشكل عائق تجاه تجسيدهم لمشروعهم المقاولاتي وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في طبيعة المشروع والمواظبة على نفس الاتجاه وجدنا ما يلي:

أن 78.9% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدماتية يعتبرون أن عدم الحصول على آليات التمويل من طرف المؤسسات المرافقة لهم في مشاريعهم يعتبر عائق أمام تجسيدهم للمشاريع مقابل 21.1% ممن صرحوا بأن الحصول على آليات التمويل لا يعتبر عائق بالنسبة لديهم في تجسيدهم لمشاريعهم المقاولاتية، تليها نسبة 75% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية أفادوا بأن عدم الحصول على التمويل من طرف المؤسسات المرافقة يشكل عائق أمام تجسيدهم لمشاريعهم مقابل 25% ممن أقرروا بنفي ذلك، تليها نسبة 53.8% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع زراعية حيوانية صرحوا بأن إمكانية عدم الحصول على التمويل يشكل عائق على تجسيدهم مشاريعهم مقابل 24% ممن أفادوا بعكس ذلك بأن إمكانية عدم الحصول على التمويل لا يشكل عائق بالنسبة لهم في تجسيدهم لمشاريعهم.

بناء على التحليل الإحصائي لهذا الجدول يمكننا الإشارة لبعض الاستنتاجات الخاصة لفئة المبحوثين الذين بلغت نسبتهم 76% حيث صرح هؤلاء بأنهم حصلوا على آليات التمويل لمشاريعهم من طرف المؤسسات المرافقة لهم في العملية المقاولاتية من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA وهذا بدوره يعزز من فعالية المرافقة المقاولاتية ودورها بغض النظر عن طبيعة المشروع، وفي نفس السياق فقد أكد بعضهم ممن يمتلكون مشاريع ذات طابع خدماتي بأنهم حصلوا على التمويل خاصة وأن نوعية تلك المشاريع ما هي إلا استجابات لحاجات أفراد المجتمع المحلي، وحسب رأي المبحوثين حول مشاريعهم الخدماتية بأنه يطغى عليها ممارسة خدمات تقنية رقمية فمنهم من يعمل على " إنشاء موقع إلكتروني، أو مكتبة إلكترونية.. " الأمر الذي يساهم في إضفاء الطابع التجديدي ولأن مهام حاضنات الأعمال تقديم الدعم المالي المحدود المرفق بخدمات المرافقة المقاولاتية في التكوين المقاولاتي والتوجيه فإن هذا الأمر ساعدهم في الحصول على آليات التمويل في بناء مشاريعهم وفق المعايير المطلوبة من أجل نجاعة المشاريع وبالتالي فإن هذه الفئة تعبر عن قدرتهم في تكييف مشاريعهم مع متطلبات التمويل كما أكدوا على أن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في تقديم مشاريعهم في قوالب اقتصادية جيدة قصد تحقيق إمكانية الربحية.

كما أفادت نسبة أخرى من المبحوثين أصحاب المشاريع التقنية استفادتهم من آليات التمويل من طرف المرافقة المقاولاتية وهو ما أكده لي أحد الطلبة أثناء حضوري للورشات في أن عملية الحصول على التمويل تعد بمثابة اعتراف ممتاز لمشروعهم وحتى كفاءتهم ما يجعلهم يساهمون أكثر في تطوير أفكارهم والاستفادة من الفرص المتاحة أمامهم، كما أضاف إلى قوله أن المؤسسات الداعمة والمرافقين يفضلون المشاريع التكنولوجية باعتبارها تلبي احتياجات السوق وهو ما جعلهم يحصلون على أفضل الدعم والتمويل.

من جهة أخرى صرحت نسبة من المبحوثين الذين يمتلكون المشاريع الزراعية على حصولهم التمويل من طرف المؤسسات المرافقة خاصة وأن التوجهات الحديثة اليوم تدعو إلى عملية التنويع الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام ولأن غالبية المبحوثين الذين اختاروا هذا النوع من المشاريع أغلبهم منخرطين في تخصصات علوم التغذية وعلم السموم وبالتالي فهم على دراية جيدة بهذه التحولات وهو ما جعل المؤسسات المقاولاتية تقدم سياسات خاصة بالأنشطة الفلاحية، حيث أفاد بعض المبحوثين بأنه تم تعريفهم بصندوق دعم الفلاحين وبرامج التمويل الخاصة بالتكوين المهني والخريجين الجامعيين وكذلك حصلوا على المساعدات في تطوير منتجاتهم ومنها من تم ادماجه بتقنيات حديثة كالزراعة العضوية حتى يكون المشروع أكثر قابلية للتمويل.

وبعد حسابنا لمعامل كا² وجدنا المحسوبة 4.06 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.15 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جدا.

إلى جانب ذلك فإن بعد أخذ المبادرة الإنشاء من الركائز الوظيفية في عملية التعليم المقاولاتي لأنه يجسد مرحلة الانتقال من اكتساب المعارف إلى عملية تفعيلها ميدانيا كما أنه يبرز العلاقة الوثيقة بين برامج التعليم المقاولاتي ودورها في تحفيز الشباب الجامعي على إنشاء المشاريع المقاولاتية وبناء الثقة بالذات نحو جعل الشباب يطبقون ما اكتسبوه من مفاهيم ومعارف ومهارات من التعليم المقاولاتي في إنشاءهم لمشاريعهم وهو ما سيتم إبرازه في المعطيات الميدانية اللاحقة.

جدول رقم (36): يوضح علاقة برامج التكوين في التحفيز وتنمية القدرات الريادية لإنشاء المشروع المقاولاتي

المجموع		لا		نعم		التحفيز في إنشاء مشروع مقاولاتي تعزيز القدرات الريادية
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	90	%12.2	11	%87.8	79	تعزيز الفهم للبيئة المقاولاتية
%100	35	%20	7	%80	28	تحفيز التفكير الإيجابي
%100	27	%3.7	1	%96.3	26	تطوير المهارات
%100	12	%33.3	4	%66.7	8	تعزيز الثقة الذاتية
%100	11	%45.5	5	%54.5	6	تقديم تجارب عملية
%100	175	%16	28	%84	147	المجموع

يتبين من خلال معطيات الجدول أن الاتجاه العام للجدول متجه نحو فئة المبحوثين الذين أجابوا بأن التعليم المقاولاتي في إطار برنامج التكوين يحفزهم في إنشاء مشروع مقاولاتي حيث بلغت النسبة %84 مقابل %16 من الذين بينوا أن التعليم المقاولاتي لا يحفزهم في إنشاء المشاريع المقاولاتية، وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في مساهمة برامج التكوين في تعزيز القدرات الريادية وبالمواظبة على نفس الاتجاه نجد أن أكبر نسبة %96.3 من المبحوثين الذين يعتبرون أن برامج التكوين تساهم في تعزيز القدرات الريادية من خلال تطوير المهارات مقابل %3.7 ممن أجابوا بعكس ذلك، تليها نسبة %87.8 من المبحوثين الذين بينوا أن برامج التكوين تساهم في تعزيز القدرات الريادية من خلال تعزيز الفهم للبيئة المقاولاتية مقابل %12.2 ممن صرحوا بنفي ذلك، تليها نسبة %80 من المبحوثين الذين أكدوا أن برامج التكوين تساهم في تعزيز الثقة الذاتية لإنشاء المشاريع المقاولاتية مقابل %33.3 ، تليها نسبة %54.5 ممن أجابوا أن برامج التكوين تساهم في تعزيز القدرات الريادية من خلال تقديم التجارب العملية مقابل %45.5 بينوا أن برامج التكوين لا تساهم في تعزيز القدرات الريادية من خلال تقديم التجارب العملية.

انطلاقاً من التحليل الإحصائي للمعطيات يمكن تفسير تلك النسب وفق السياق التالي:

أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك فئة من المبحوثين أجابوا على أن التعليم في إطار برنامج التكوين المقاولاتي من شأنه أن يحفزهم على إنشاء المشاريع المقاولاتية حيث أفادت نسبة من المبحوثين بأن برامج التكوين المقاولاتي ساهم في تطوير مهاراتهم وعليه فإنه يلعب دوراً مهماً في تحقيق الغاية من اندماجهم ضمن النسق الاجتماعي والاقتصادي الذي يتسم بالتحويلات والتغيرات المستمرة ذلك فئة المبحوثين اكتسبوا مهارات الإبداع وحل المشكلات والقدرة على العمل الجماعي وكذلك القدرة على التفكير النقدي، حيث يعمل البرنامج على تعريفهم لخصائص المقاول الناجح كتقبل المخاطرة والقدرة على التفاوض والإبداع... وغيرها وهي كمهارات أساسية لنجاح الشباب المقاولين في بيئة العمل المقاولاتي كما أن تطبيق مهارات تطبيقية داخل الورشات يسهم في تمرنهم على التفاعل مع القدرة على التخطيط ومن خلال غرس التعليم المقاولاتي لتلك المهارات في شخصية الشباب تكون الجامعة تتماشى مع تحقيق أهداف السياسة التنموية عبر إدماج المقاولاتية في التعليم العالي وما يقتضيه تطبيق قرار 1275 من إنشاء مؤسسة اقتصادية وبالتالي تشجيع روح المقاولاتية والبدء في الابتكار عبر خلق موارد بشرية تعمل على تقديم الاسهامات والإضافة النوعية في التنمية الاقتصادية وهنا يصبح الشباب الجامعي يمارس أدوار جديدة تحقق التكامل والاستقرار داخل المجتمع.

من جهة أخرى صرحت فئة من المبحوثين بأن برامج التكوين المقاولاتي تساهم في تعزيز قدراتهم الريادية وهذا من خلال تحفيزهم على التفكير الإيجابي الامر يوضح أن برنامج التعليم المقاولاتي لا تكتفي بتلقي المعارف النظرية فقط بل تعمل على إعادة تعريف الوظيفة الاجتماعية من خلال التركيز على منطق الريادة والأخذ بالمبادرة وتحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية والسعي لإدماجهم في النظام الاقتصادي والاجتماعي، إن محتوى البرنامج ساعدهم على التحرر من الأفكار السلبية التي قد تعيق من قدرتهم على التفكير الإبداعي ذلك أن عملية التفكير الإيجابي التي اكتسبها المبحوثين تتمثل في قدرتهم على بناء قنوات حول الاندماج في العمل المقاولاتي الامر الذي مكّنهم من تعزيز قدرتهم التفاوضية في مواجهة تحديات مشاريعهم بكل ثقة مع التحلي بالكفاءة الذاتية وقدرتهم على التعامل مع الضغوط المهنية في إدارة مشاريعهم بحيث أصبحوا قادرين على إعادة بناء تصوراتهم الذاتية تجاه وظائفهم وأدوارهم المستقبلية نحو بناء وتأسيس رأسمال ثقافي جديد الذي يتمثل في ترجمة أفكارهم إلى سلوك فعلي متجسد في خلق مشاريع تتسم بالنمو والاستمرارية.

كما أفادت فئة أخرى من المبحوثين أن برامج التكوين ساهمت في تعزيز فهمهم للبيئة المقاولاتية، وبهذا تكون برامج التعليم المقاولاتي جزء من نسق الجامعة التي يسند إليها تقديم محتوى وظيفي في نقل المعارف والمهارات بما يسمح للطلبة من تكييفهم مع متطلبات النسق الاقتصادي

والاجتماعي ذلك أنه في كل تخصصات الجامعة تكون محتويات برامج المقاولاتية تتسم بالتكامل بحيث تغطي معظم المحاور النظرية وحتى المفاهيمية للفهم المقاولاتي فمن خلالها يتم تعريف الطلبة بمفهوم المقاولاتية ونشأتها التاريخية وتطورها عبر الزمن كما لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل تمتد هذه البرامج لتبيان الخصائص النفسية والاجتماعية التي يتحلى بها المقاول الناجح كالمبادرة والمسؤولية وتعريفهم بكل الأجهزة التي استحدثتها الجزائر في دعمها للشباب المقاول والتي منها: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحاضنات الاعمال، بالإضافة إلى ذلك توضيح أهدافها الكامنة وراء الفعل المقاولاتي سواء من حيث خلق القيمة والتشغيل أو من حيث تعزيز المساهمة في التنمية المحلية وتعزيز روح المبادرة الأمر الذي جعل من المبحوثين على دراية بواقعهم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثمة يتحولون من متعلمين إلى فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ناجحين في مجال المقاولاتية.

من جهة أخرى بينت فئة أخرى من المبحوثين أن برامج التكوين تساهم في تعزيز قدراتهم الريادية من خلال تعزيز ثقهم الذاتية بأنفسهم وهذا من خلال غرس قيم النجاح فيهم وقدرتهم في التغلب على التحديات المحتملة والمصاحبة في بناء مشاريعهم المقاولاتية وكذلك تعزيز قدرتهم من اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات ولأن عملية الثقة بالنفس هي قيمة اجتماعية فقد صرح المبحوثين على أنهم أكثر اعتماداً على أنفسهم ويمتلكون رغبة عالية في تحقيق الاستقلالي المهني ما يعكس تخريج طاقات شبابية وعليه فإن هذا يضمن استمرارية النظام القيمي للفعل المقاولاتي.

كما صرحت نسبة أخرى من المبحوثين بأن برامج التكوين تعزز من قدراتهم الريادية من خلال تقديم التجارب العملية حيث أفادوا بأن التجارب الحية للخبراء والمقاولين الذين نجحوا في مشاريعهم تزيد من دافعيتهم نحو الفعل المقاولاتي مما يعزز من قدراتهم على الابتكار والمبادرة إلى جانب ذلك فإن عملية تأسيس مشاريع صغيرة تحاكي البيئة المقاولاتية تجعلهم يكتسبون خبرات في المجال كالتخطيط، ضبط المخزون، واتخاذ القرارات.

وبعد حسابنا كاً² وجدنا المحسوبة 14.19 والجدولية 9.49 عند درجة الحرية 4 ومستوى الدلالة 0.05 ما يعني أن هناك علاقة بين التحفيز في إنشاء المشاريع المقاولاتية وتعزيز القدرات الريادية للشباب الجامعي، ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.10 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جداً.

جدول رقم (37): هل تمتلك القدرة على تطبيق المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في البناء الفعلي لمشروعك المقاولاتي

المجموع		لا		نعم		القدرة على تطبيق المفاهيم طبيعة المشروع
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	خدماتي
%100	114	%20.2	23	%79.8	91	
%100	48	%14.6	7	%85.4	41	تقني
%100	13	%15.4	2	%84.6	11	زراعي
%100	175	%18.3	32	%81.7	143	المجموع

يتضح من خلال معطيات الجدول الإحصائية أن الاتجاه للجدول يتجه نحو فئة المبحوثين الذين أجابوا على أنهم يمتلكون القدرة على تطبيق المفاهيم التي اكتسبوها من برامج التعليم المقاولاتي وتوظيفها في بناء المشاريع المقاولاتي حيث قدرت النسبة بـ 81.7% مقابل 18.3% من المبحوثين الذين صرحوا بأنه ليس لهم القدرة على تطبيق المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في إنشاء مشاريعهم المقاولاتية وبإدخالنا للمتغير المستقل والمواظبة على نفس الاتجاه وجدنا أن 85.4% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية لديهم القدرة على تطبيق المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في بنائهم لمشاريعهم المقاولاتية مقابل 14.6% من المبحوثين صرحوا عكس ذلك، تليها نسبة 84.6% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع زراعية حيوانية لديهم القدرة على تطبيق المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في مشاريعهم المقاولاتي مقابل 15.4% ممن صرحوا بعدم امتلاكهم القدرة على تطبيق المفاهيم في مشاريعهم، تليها نسبة 79.8% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدماتية ولديهم القدرة على تطبيق المفاهيم المكتسبة في عملية بناء مشاريعهم مقابل 20.2% ممن صرحوا عكس ذلك.

بناءً على التحليل الإحصائي تجدر الإشارة إلى بعض الاستنتاجات التي تتعلق بفئة المبحوثين الذين بلغت نسبتهم 81.7% حيث صرح هؤلاء على أنهم قادرين على تطبيق المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في عملية تأسيس وتطوير وتحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية فعليا وهذا راجع حسب اعتبارهم للأسباب التالية:

أكد بعض المبحوثين أن برامج التعليم المقاولاتي محتواها ملائم جدا لتأسيس مشاريع مقاولاتية بحيث يتم تعريفهم بكل ما تحتاجه العملية المقاولاتية فالمعارف النظرية هي ذاتها أدوات تشغيل فعلي في العمل المقاولاتي حيث أكدوا لي أثناء تواجدنا معهم في الورشات بأنهم متشبعين نظريا بالمقاولاتية

فمن خلال التعرف على خصائص المقاول ومميزات المشاريع المقاولاتية للمجتمع جعلهم يشعرون بأنهم فاعلين وقادرين على اكمال مشاريعهم من خلال تقييم صلاحية أفكارهم مع دراسة الجدوى والمالية وكذلك تقدير التكاليف اللازمة وأيضا تحديد أهدافهم المقاولاتية من خلال اختيار فكرة عمل مناسبة والتنبؤ بالتحديات وعليه فالبرامج المقاولاتية زودتهم بـ SWOT الذي يشمل خطة عمل وضبط المخزون والتسويق الالكتروني والاستراتيجي.

كما صرحوا بقدرتهم على التطبيق الفعلي لمفاهيم الريادة والسلوك المقاولاتي وبالتالي فهم يمثلون نوع من التكيف مع ما تفرضه السياسة التنموية في العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي وفعالية التعليم المقاولاتي كمسار مهني في تأهيلهم فكريا وحتى عمليا في الدخول إلى عالم المقاولاتية وتأسيس مشاريع ريادية ذات استدامة.

وبعد حسابنا معامل كا² وجدنا المحسوبة 0.78 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 معامل التوافق 0.06، ومن أجل معرفة قوة العلاقة بين المتغيرين قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.06 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جدا.

جدول رقم (38): يوضح طبيعة العلاقة بين المرافقة المقاولاتية وطبيعة المشروع

المجموع		لا		نعم		المرافقة المقاولاتية طبيعة المشروع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	114	%18.4	21	%81.6	93	انتاج خدماتي
%100	48	%14.6	7	%85.4	41	انتاج تقني
%100	13	%46.2	6	%53.8	7	انتاج زراعي/حيواني
%100	175	%19.4	34	%80.6	141	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الإتجاه العام للجدول يتجه نحو أكبر نسبة 80.6% من أفراد العينة الذين أجابوا بأن المرافقة المقاولاتية مفيدة لهم في بناء مشروعهم المقاولاتي مقابل 19.4% من أفراد العينة لا يرون أن المرافقة المقاولاتية مفيدة لهم في بناء مشروعهم المقاولاتي، وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في طبيعة المشروع وبالمحافظة على نفس الاتجاه وجدنا أن أكبر نسبة هي 85.4% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية ويعتبرون أن وجود المرافقة المقاولاتية مفيدة لهم في بناء مشاريعهم مقابل 14.6% من المبحوثين لا يعتبرون المرافقة في مشاريعهم ضرورية، تليها نسبة 81.6% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدماتية يعتبرون أن وجود المرافقة المقاولاتية ضروري لهم في مشاريعهم مقابل 18.4% ممن أجابوا عكس ذلك، تليها نسبة 53.8% من المبحوثين الذين يمتلكون لمشاريع زراعية حيوانية يعتبرون وجود المرافقة المقاولاتية مفيدة لهم

في بناء وسير مشاريعهم مقابل 46.2% ممن صرحوا بأن المرافقة لا تفيد في بناء مشاريعهم المقاولاتية.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يمكن تفسير نسبة المبحوثين الذين بلغت نسبتهم 80.6% والذين صرحوا بأن المرافقة المقاولاتية هي مفيدة لهم في عملية بناء مشاريعهم المقاولاتية وهذا من خلال أنها مكنتهم من اختيار الفكرة المناسبة لهم وتقييمها إلى جانب ذلك تحديد الفئة المناسبة ودراسة السوق حيث صرحوا بأنها ترافقهم في وضع خطة العمل مع تحديد الموارد والتكاليف اللازمة.

كما صرح المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية بأن المرافقة أمر أساسي في عملية المشروع المقاولاتي لما تقدمه من أفادوا وتوجيهات في العملية المقاولاتية لما تتميز به مشاريعهم من تعقيد والحاجة على الابتكار حيث أفادوا بأنها توفر التأطير التقني بخصوص الأدوات البرمجية وحتى التكنولوجية ومن بين التقنيات التي أشار لها العديد من الطلبة هو تقنيات الذكاء الاصطناعي في منتجاتهم مع تسجيل حقوق الملكية الفكرية، كما أشار بعض المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدماتية بخصوص ضرورة المرافقة المقاولاتية لما لها من دور فعال في إنجاح مشاريعهم وقد أفادوا بأنها تمكنهم من تعلم طرق وكيفيات تقديم الخدمة مع ضبط جودة الأداء كما تساعدهم في إنشاء وتصميم أهداف عملياتية واضحة في مشاريعهم الخدماتية الأمر الذي يضيف طابعا عقلانيا على مشاريعهم بالإضافة إلى مساعدتهم على عملية التخطيط وبناء ثقتهم بأنفسهم في كون أن المرافقة ترافقهم طيلة مسار مشاريعهم وتعمل على تخطيطهم للفشل المحتمل.

من جهة أخرى بعض المبحوثين أن المرافقة المقاولاتية ضرورية ومفيدة لهم بشكل مباشر في عملية بناء المشاريع وهذا لأنهم ساعدتهم في اختيار نوع الزراعة ومدعم بالخبرات مع تقديم توجيه في تقنيات الزراعة وتطوير المهارات بخصوص كيفية إدارة مشاريعهم الزراعية مع الإيمان بأنفسهم والعمل على تقليل المخاطر المحتملة وبحسب طبيعة مشاريعهم فإنها ساعدتهم في تحديد كميات التكاليف واتخاذ القرارات الواقعية والتسويق الفلاحي وبهذا فإن المرافقة المقاولاتية ضرورية للمشاريع سواء من ناحية اختيار الأفكار وتطويرها أو المساعدة في التسويق وكذلك في الإجراءات القانونية للمشروع مع اكتساب الكفاءات والخبرة في التمويل المقاولاتي.

وبعد حسابنا لمعامل كا² المحسوبة 6.72 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05 وعليه توجد علاقة بين فائدة المرافقة المقاولاتية وطبيعة المشروع، ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.19 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جدا.

يعتبر بعد تقبل المخاطرة من العناصر الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الطلبة الرياديين إذ يعكس مدى قدرتهم على التعامل الواعي مع المخاطر والتحديات التي قد تعترض مشاريعهم كما يساعد التدريب على صقل مهارات إدارة المخاطر ويجعلهم يتخذون القرارات المناسبة في المواقف الصعبة كما تسعى المرافقة المقاولاتية إلى توفير الدعم الفني الذي يزيد من قدرتهم على الصمود والمواصلة لتحقيق استدامة لمشاريعهم وهو ما سيتم بيانه في الجداول اللاحقة.

جدول رقم (39): يوضح طبيعة علاقة التدريب في كيفية إدارة المخاطر والتغلب على التحديات وطبيعة نوع المشروع.

المجموع		لا		نعم		علاقة التدريب في التغلب على التحديات طبيعة المشروع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	114	%28.1	32	%71.9	82	مشروع خدماتي
%100	48	%20.8	10	%79.2	38	مشروع تقني
%100	13	%30.8	4	%69.2	9	مشروع زراعي حيواني
%100	175	%26.3	46	%73.7	129	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم استفادوا وتعلموا من التدريب فيما يخص إدارة المخاطر والتغلب على التحديات المحتملة التي تعترضهم في بناء مشاريعهم المقاولاتية حيث قدرت نسبة ذلك بـ 73.7% مقابل 26.3% من المبحوثين الذين أفادوا بأنهم لم يتعلموا من التدريب كيفية إدارة المخاطر والتحديات في مشروعهم المقاولاتية، وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في طبيعة المشروع وجدنا أن 79.2% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية تعلموا من التدريب كيفية إدارة المخاطر المصاحبة في بناء مشاريعهم التقنية المقاولاتية مقابل 20.8% أفادوا بعدم ذلك، تليها نسبة 71.9% من المبحوثين الحاملي لمشاريع خدماتية مقاولاتية بينوا بأنهم تعلموا من التدريب القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات مقابل 28.1% من المبحوثين أفادوا بعدم استفادتهم من التدريب في تحمل المخاطر والتحديات التي تعترضهم في انشاء مشاريعهم، تليها 69.2% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع زراعية حيوانية أفادوا بأنهم تعلموا من التدريب كيفية إدارة المخاطر والتغلب عليها مقابل 30.8% ممن صرحوا بعدم تعلمهم من التدريب التغلب على المخاطر.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يمكن تفسير النسبة 73.7% من المبحوثين الذين صرحوا بأن التدريب مكنهم من إدارة المخاطر والتغلب على التحديات التي تعترضهم في عملية بناء مشاريعهم فحسبهم أن التدريب مكنهم من تطوير الكفاءة الذاتية المقاولاتية وهو ما يعكس نوعاً من التمكين الفردي الذي ينتج من تعليمهم بمبادئ المقاولاتية ويرتبط ذلك أيضاً حسب تصريحاتهم إلى نوعية المحتوى التدريبي الجيد الذي مكنهم من مهارات جوهرية تتمحور حول حل المشكلات والتعامل مع الضغوط واتخاذ القرارات تحت الظروف الغير مستقرة وبالتالي فإن التدريب قام بوظيفة لم توفرها التكوينات في مناهج التعليم المقاولاتي باعتباره منحهم المهارات وعمل على تغطية النقص في الجانب النفسي والسلوكي الذي له علاقة في عملية تكوينهم، كما أن التدريب يسهم في خلق أرضية مشتركة بين الطلبة قصد إدماجهم ضمن فريق العمل حيث صرح الكثير منهم بأنه ساعدهم في القدرة على ضبط انفعالاتهم وإنشاء خطة بديلة وبالتالي التكيف مع المتغيرات سواء الحاصلة في السوق أو المشاكل المتعلقة بالتمويل والاستعداد لاحتمالية حدوث الفشل مع مساعدتهم في إدارة المخاطر والقدرة على مواجهة التحديات في بيئة العمل وهذا ما يعكس وعيهم نحو تقدير المخاطر سواء المتعلقة بالإنتاجية الخدمائية أو التقنية أو الزراعية إلى جانب صرحوا أيضاً بأنهم اكتسبوا الأدوات التي تساهم في تعزيز فرصهم نحو الاستمرارية لتحقيق هدفهم المقاولاتي، في حين نجد في الجهة المقابلة نسبة 26.3% من نفس الفئة أفادوا على أن التدريب لم يمكنهم من إدارة المخاطر التي تعيق مشاريعهم حيث لم يمنحهم الكفاءة اللازمة في التعامل مع الأزمات معتبرين أنه لم يلامس مشاريعهم وهذا يكشف عن ظهور معوقات وظيفية كما وصفه روبرت ميرتون الأمر الذي يوضح عن ظهور فشل في النسق التدريبي الخاص بأداء وظيفية التكيف في مساعدتهم على تحقيق أهدافهم بفعالية.

وبعد حسابنا لمعامل كا² وجدنا المحسوبة 1.05 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.07 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جداً.

جدول رقم (40): يوضح طبيعة العلاقة بين تأثير الدعم الفني للتحديات التي تواجه المشروع ومتغير طبيعة المشروع.

المجموع		لا		نعم		تأثير الدعم طبيعة المشروع
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	114	%34.2	39	%65.8	75	انتاج خدماتي
%100	48	%18.8	9	%81.3	39	انتاج تقني
%100	13	%30.8	4	%69.2	9	انتاج زراعي
%100	175	%29.7	52	%70.3	123	المجموع

يتضح من خلال بيانات الجدول الإحصائية أن الإتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثين الذين صرحوا بأن للدعم الفني تأثير في توضيح التحديات التي تواجههم في أدائهم لمشاريعهم المقاولاتية حيث قدرت النسبة بـ 70.3% مقابل 29.7% من المبحوثين الذين أفادوا بأن الدعم الفني لم يساهم في توضيح رؤيتهم للتحديات المصاحبة للمشاريع المقاولاتية وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في طبيعة المشروع وجدنا أن 81.3% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية أكدوا على أن الدعم الفني ساهم في توضيح رؤيتهم تجاه المخاطر المحتملة في إنشاء المشاريع المقاولاتية مقابل 18.8% ممن بينوا بأنه لم يساهم في توضيح رؤيتهم للتحديات، تليها نسبة 69.2% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع زراعية حيوانية صرحوا بأن الدعم الفني ساهم في توضيح رؤيتهم للمشاريع المحتملة تجاه بناء المشاريع مقابل 30.8% ممن اجابوا بنفي ذلك، تليها نسبة 65.8% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدماتي وأجابوا على أن الدعم الفني مكنهم من رصد التحديات المحتملة في إنشاء المشاريع المقاولاتية مقابل 34.2% ممن بينوا عكس ذلك.

من خلال ما سبق نجد أن غالبية المبحوثين يرون بأن الدعم الفني أثر بشكل كبير في كيفية رؤيتهم للتحديات التي يعترضها مشروعهم حيث يمكن القول أنه بمثابة آلية لإعادة تشكيل الإدراك المهني العملي والاجتماعي حول التجربة الريادية لما له من دوره في إكساب الطلبة المعارف والمهارات والتعريف بالمشكلات والصعوبات التي قد تطرأ على مشاريعهم مع التشخيص الدقيق لها وتغيير طريقة نظرهم للتحديات إلى جانب العمل على مواجهتها وتطوير المشروع ومن ثمة يكون الشباب أكثر استعدادا لمواجهة التحديات والعقبات التي تحول دون بلوغ أهدافهم وضمن تحقيق استمرارية النشاط المقاولاتي في أداء وظائف الفعل المقاولاتي الأساسي ويعزز دور الدعم الفني في المشاريع الخدماتية والزراعية وبشكل كبير لدى أصحاب المشاريع التقنية لأنه يقدم لهم المعارف الضرورية كالأدوات والبرمجيات، فعادة ما يواجه أصحاب المشاريع التقنية مشاكل في الصيانة

ومواكبة التطورات وتحديث التقنيات أو صعوبة في البرمجيات أو استخدام بعض الأدوات التقنية وكذلك كل ما يخص تحسين جودة المنتج فيصبح دور الدعم الفني هو تقديم أفكار ومقترحات وحلول مجدية للتعامل مع تلك التحديات ما يقلل لهم الوقت والجهد في البحث عن حلول لتلك العقبات وهو ما يعزز قدرتهم على الاستمرارية والحافز في العمل الريادي ويدل على أنه كلما ارتفعت نسبة المشاريع ذات التعقيدات التقنية ازدادت معها الحاجة إلى ضرورة وجود إرشادات الدعم الفني ليكون بمثابة عامل أساسي لدى الشباب الجامعي يمكنهم من مواجهة التحديات والتقليل من الإحباط المصاحب للعراقيل ويغير نظرتهم لتلك التحديات واعتبارها فرصاً نحو التطوير.

وبعد حسابنا لمعامل كاس² وجدنا المحسوبة 3.87 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05، ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.14 مما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جداً.

جدول رقم (41): يوضح مساعدة المرافقة المقاولاتية في التغلب على التحديات أثناء بناء مشاريع مقاولاتية.

النسبة	التكرار	مساعدة المرافقة المقاولاتية في التغلب على التحديات التي تواجههم في بناء المشاريع
31.4%	55	دارسة السوق واختيار الفئة المناسبة
22.3%	39	التعريف بالإجراءات الإدارية
14.9%	26	الثقة الذاتية وتنظيم العمل
12.6%	22	بناء علاقات مهنية قوية
10.9%	19	كيفية استخدام التسويق الرقمي
8%	14	تقييم الجدوى المالية
100%	175	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين يرون أن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في التغلب على التحديات التي واجهتها أثناء بناء مشروع المقاولاتي من خلال دراسة السوق واختيار الفئة المناسبة بنسبة قدرت بـ 31.4% مقابل 22.3% من المبحوثين الذين يرون المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في التعريف بالإجراءات الإدارية تليها نسبة 14.9% من المبحوثين الذين يرون أن المرافقة المقاولاتية قد ساعدتهم في بناء الثقة الذاتية وتنظيم العمل تليها 12.6% من المبحوثين الذين صرحوا بأن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في التغلب على التحديات المصاحبة في بناء مشاريعهم المقاولاتية في بناء علاقات مهنية قوية 12.6% مقابل 10.9% ممن صرحوا بأن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم

في كيفية استخدام التسويق الرقمي تليها 8% من المبحوثين الذين صرحوا بأن المرافقة ساعدتهم في تقييم الجدوى المالية.

ومن خلال القراءة الإحصائية يمكن تفسير نسبة الشباب الحاملي للمشاريع المقاولاتية الذين أفادوا بأن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في التغلب على التحديات المرتبطة بعملية إنشاء المشاريع المقاولاتية راجع حسبهم لدراسة السوق واختيار الفئة المناسبة لمشروعهم حيث صرح المبحوثين أن هذه العملية تقلل من مخاطر فشل مشاريعهم من خلال فهم أنماط الحاجات الاجتماعية وموضوع العرض والطلب مع معرفة التحولات التي تطرأ على المجتمع والمستهلكين سواء في الذوق أو السلوك الاستهلاكي ومن ثمة فإن الشباب يتأقلمون مع متطلبات السوق في جميع المعيطات وتحليلها ومن ثمة يطورون منتجاتهم بما تلبي احتياجات الأفراد المستهلكين وبهذا تكون المرافقة مساعدة لهم في بلورة أهداف مشاريعهم.

أفادت نسبة أخرى من المبحوثين بأن المرافقة تسهم بشكل فعال في مساعدتهم على التغلب على تحديات مشاريعهم من خلال تعريفهم بالإجراءات الإدارية حيث اعتبروها من الخطوات المنظمة في عملية مشاريعهم وقد عبروا على ذلك من خلال عملية التخطيط وتطوير أفكارهم وكذلك وضع خطة تفصيلية تتضمن المدة الزمنية والميزانية إلى جانب ذلك فقد ساعدتهم في اختيار تسمية مشاريعهم ووضع السجل التجاري ورقم التسجيل وكذلك مراقبة سير أعمالهم وتقديمها مع ضبط وتقدير الموارد البشرية والمادية وحتى التقنية بدقة.

كذلك عبرت فئة أخرى من المبحوثين بان المرافقة المقاولاتية تسهم في عملية في مساعدتهم على مواجهة تحديات مشاريعهم من خلال تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتنظيم العمل باعتباره من الركائز السلوكية التي ترافقهم خلال مسيرتهم المقاولاتية وتجسد هذا المعطى من خلال ما ورد في أقوالهم بخصوص التفكير الإيجابي والقدرة على اتخاذ القرارات وتوزيع المهام بين أعضاء الفريق وقدرتهم على تحمل المسؤولية مع المثابرة والتخطيط الجيد في بناء فعل مقاولاتي متجسدا واقعيا.

من جهة أخرى بينت فئة من المبحوثين أن المرافقة المقاولاتية تلعب دورا حيويا في مساعدتهم للتغلب من تحدياتهم المقاولاتية كما تمكنهم من بناء علاقات مهنية قوية حيث أفادوا بأنها جمعتهم مع خبراء ومستشارين الأمر الذي ساعدهم من الحصول على الخبرات والانخراط في مشاريعهم بكل ثقة كما ساهم هذا الأمر في غرس قيم التعاون مع الفريق والمستشارين وصرح بعضهم بأن منهم من علاقته المهنية ناجحة جداً ومبنية على الثقة.

كذلك عبرت نسبة من المبحوثين على أن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في التغلب على التحديات التي واجهوها في عملية بناء مشروعهم بخصوص عملية تقييم الجدوى المالية حيث صرحوا

بأنهم تمكنوا على تقدير المخاطر ما يترتب من عوائد محتملة وأنهم كانوا يعانون من صعوبة ضعف الخبرات ونقص المعلومات وهي عناصر أثرت عليهم في دراسة الجدوى المالية وبهذا يمكن القول أن المرافقة المقاولاتية تقوم بأداء وظيفة ظاهرة وهي تمكين ومساعدة الشباب من تقييم للتكاليف والأرباح واتخاذ قرارات فعالة ذلك أن الجدوى المالية تساعد في تحديد وبلورة خطة مالية.

كما صرحت فئة أخرى من المبحوثين بأنه تمت مساعدتهم في استخدام أدوات التسويق الرقمي وقد أكد هؤلاء المبحوثين من خلال تصريحاتهم بأنهم استخدموا بعض " الريلزات" وذلك من أجل صناعة محتوى حول مشاريعهم على الانستغرام وانشاء متاجر الكترونية كما استفادوا من تصميم حملات تسويقية للجمهور المستهدف مع تعيين القنوات الرقمية المناسبة وتحليل السوق باستخدام نموذج SWOT قصد تحديد نقاط قوة وضعف المشروع في المجال الرقمي وهي سلوكيات تظهر تحول الفاعل المقاولاتي من نمط التواصل التقليدي الى نمط رقمي تسويقي بمتطلبات تراعي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للفئة المستهلكة.

إلى جانب ذلك يعد الإبداع والابتكار من بين أهم الابعاد التي تؤثر على نجاح مشاريع الشباب الجامعي باعتبار هذا البعد يركز على تنمية قدراتهم وتوليد أفكار جديدة ويبرز أكثر في دور برامج التدريب والمرافقة التي يتلقاها الشباب الجامعي على مستوى الحاضنة من ورش العمل ومحاضرات تكوينية تمكنهم من تبني أساليب مبتكرة وترسخ فيهم ثقافة التفكير الإبداعي بوصفها قيمة اجتماعية ومهارية وهو ما سنبرزه في المعطيات الميدانية التالية.

جدول رقم (42) يوضح علاقة توفير فرص التدريب والورشات مع متغير طبيعة التدريب الذي يساهم في التحفيز على إنشاء مشروع مقاولاتي.

المجموع		لا		نعم		توفير فرص التدريب التدريب الذي يساهم في التحفيز
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	تدريب عبر ورشات العمل
%100	107	%9.3	10	%90.7	97	
%100	38	%21.1	8	%78.9	30	تدريب عبر محاضرات وأيام دراسية
%100	30	%30	9	%70	21	تدريب مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية
%100	175	%15.4	27	%84.6	148	المجموع

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن اتجاهه العام متجه نحو المبحوثين الذين أجابوا بأن توفير فرص التدريب والورشات يعد بمثابة المحفز على توليد الابتكار في إنشاء المشاريع المقاولاتية وذلك بنسبة مقدرة بـ 84.6% مقابل 15.4% من المبحوثين الذين لا يعتبرون بأن فرص التدريب والورشات محفزا لهم في إحداث الابتكار في المشاريع المقاولاتية وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في طبيعة التدريب الذي يساهم في التحفيز على إنشاء المشاريع المقاولاتية والمواظبة على نفس الاتجاه وجدنا أن 90.7% من المبحوثين بينوا أن التدريب عبر ورشات العمل هو الذي يساهم في تحفيزهم على إنشاء مشاريع مقاولاتية مقابل 9.3% أقرروا بأن تدريب عبر ورشات العمل لا يساهم في تحفيزهم لإنشاء المشاريع المقاولاتية، تليها نسبة 78.9% من المبحوثين الذين أكدوا بأن التدريب عبر محاضرات وأيام دراسية يساهم في تحفيزهم على إنشاء المشاريع المقاولاتية مقابل 21.1%، تليها نسبة 70% بينوا بأن تدريب مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية من شأنه أن يساهم في تحفيزهم على إنشاء المشاريع مقابل 30% أفادوا بنفي ذلك.

من خلال ما سبق نستنتج أن أغلبية المبحوثين أكدوا على أن فرص التدريب والورشات في المجالات الابتكارية بمثابة المحفز القوي على توليد الابتكار وتطوير أفكارهم المقاولاتية كما تشير إجاباتهم بأنهم يفضلون التعلم بالممارسة حيث يعتبرون أن التدريب عبر ورشات العمل ضروري لتحويل الفكرة إلى فعل مقاولاتي أولي كما أن عملية الاحتكاك المباشر بالتطبيق العملي يشجعهم على تحسين أفكارهم وانتقاء الحلول بفعالية، إضافة إلى تبادل التجارب بحكم أن ورشات عمل تضم شباب جامعي من عدة تخصصات ومشاريع مختلفة ومتنوعة حيث يتلقون الملاحظات من المدربين حول فكرة المشروع وبناء ثقتهم بأنفسهم من خلال رؤيتهم تقدم مشاريعهم وما اكتسبوه من معارف ومهارات خلال كل ورشة يزيد من دافعيتهم نحو التفكير الإبداعي وتدريبهم على التصميم الابتكاري والتقنيات الحديثة وتمكينهم من عرض أفكارهم على المختصين قصد الحصول على ملاحظات وتقييمات بشأن تحسين الأفكار ومن ثمة خلق فرص للتفاعل والتواصل مع الخبراء من أجل الحصول على فرص التمويل والشراكات.

وبعد حسابنا لمعامل كاسي وجدنا المحسوبة 8.83 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05، ومن أجل معرفة قوة العلاقة بين المتغيرين قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.21 مما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة.

كما تعد أهمية امتلاك الشباب الجامعي الحاملي للمشاريع المقاولاتية رؤية واضحة وأهداف محددة توجه مشاريعهم نحو النجاح من الأمور المهمة التي تعكس رؤيتهم في توجيه مسار مشروعهم

ضمن منطق الفعل الاجتماعي الهادف عبر اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة والملائمة وهو ما سيتم إبرازه في الجدول اللاحق.

جدول رقم (43): يوضح طبيعة العلاقة بين القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمشروع ومتغير الجنس

المجموع		لا		نعم		اتخاذ القرار الجنس
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	111	%29.6	33	%70.3	78	ذكر
%100	64	%18.8	12	%81.3	52	أنثى
%100	175	%25.7	45	%74.1	130	المجموع

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن اتجاهه العام متجه نحو المبحوثين الذين صرحوا بامتلاكهم القدرة على اتخاذ استراتيجية في مشروعهم وهذا بنسبة %74.1 مقابل %25.7 ممن أفادوا بعدم امتلاكهم القدرة في اتخاذ قرارات استراتيجية لمشروعهم، وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في الجنس مع المحافظة على نفس الاتجاه وجدنا أن %81.3 من جنس الإناث لديهم القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مشاريعهم مقابل %18.8 من نفس الفئة صرحن بأنهن لا يمتلكن القدرة في اتخاذ قرارات استراتيجية تليها نسبة %70.3 من جنس الذكور أفادوا بامتلاكهم القدرة في اتخاذ قرارات استراتيجية لمشروعهم مقابل %29.6 ممن بينوا بإجابتهم عدم امتلاكهم القدرة في اتخاذ القرارات.

من خلال ما سبق نجد أن غالبية المبحوثين إناثا وذكورا يؤكدون على أنهم يمتلكون القدرة على اتخاذ قرارات لتسيير مشاريعهم وهو ما يوضح طبيعة البيئة الجامعية المشجعة على المبادرة والابداع والداعمة لمشاريع الشباب الجامعي في مجال المقاولاتية، إضافة إلى هذا فإن قدرة الإناث في اتخاذ القرار يعكس إعادة بناء وتشكيل الأدوار التقليدية حيث أن الجامعة اليوم هي عبارة عن فضاء للنشر والتشجيع على الإنخراط في البيئة الريادية وهذا من خلال إدراج البرامج التكوينية الخاصة بالتعليم المقاولاتي وأسهمت من خلالها المرافقة المقاولاتية في اكساب الشباب الطموح للمهارات الاستراتيجية حيث يكتسب الإناث في المراحل الأولى مهارات الدقة والتنظيم لتبني دورهم المقاولاتي بفعالية مع الالتزام بالقيم الأكاديمية بما يتلاءم مع ظروف مشاريعهم وخصوصياتها وهو ما يدخل ضمن مبدأ الحفاظ على النمط الذي أشار إليه بارسونز بحكم أنهم يسعون إلى ضمان نمو المشروع والانتقال من مستوى المبادرة إلى مستوى الإنجاز والقيادة الاستراتيجية وهذا لا يعني أن الذكور بعيدين عن هذا البعد وإنما يأخذون ممارسة النشاط المقاولاتي بطريقة الميل إلى المخاطرة

ويعتبرون القرارات الاستراتيجية جزءاً من التجريب الميداني وهذا الأمر يجعلهم أقل ميلاً واختلافاً لتصريحهم بقدراتهم الاستراتيجية.

وبعد حسابنا لمعامل كاس² وجدنا المحسوبة 2.56 والجدولية 3.84 عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قُدِّر بـ 0.12 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جداً.

تتمثل الغاية من وجود تدريب مستمر للشباب الجامعي في تطوير مشاريعهم وضمان واستدامتها ونموها وذلك في إطار ديناميكية المرافقة المقاولاتية التي تقوم على المتابعة الدائمة من قبل المرافقين ودعمهم وتحفيزهم أثناء مراحل تنفيذهم للمشاريع الأمر الذي يسهم في ترسيخ السلوك المقاولاتي وتعزيز ديناميكية الفعل الاجتماعي المنتج وهو ما سيتم توضيحه في الجداول اللاحقة.

جدول رقم (44): يوضح العلاقة بين الحاجة إلى تدريب لإنشاء مشروع مقاولاتي ومتغير التخصص.

المجموع		لا		نعم		الحاجة إلى تدريب التخصص
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	6	%0	0	%100	6	قانون الاعلام الآلي والانترنت
%100	1	%0	0	%100	1	انجليزية
%100	10	%0	0	%100	10	قانون أعمال
%100	10	%0	0	%100	10	إدارة أعمال
%100	1	%0	0	%100	1	أدب معاصر
%100	6	%0	0	%100	6	علوم التسيير
%100	9	%0	0	%100	9	تهيئة وتعمير
%100	5	%0	0	%100	5	علم السموم
%100	2	%0	0	%100	2	كيمياء حيوي
%100	1	%0	0	%100	1	علم النفس العيادي
%100	27	%3.7	1	%96.3	26	إعلام آلي
%100	14	%14.3	2	%85.7	12	هندسة الطرائق
%100	41	%19.5	8	%80.5	33	الالكترونيك الأنظمة المنظمة
%100	5	%20	1	%80	4	علم اجتماع تنظيم وعمل
%100	4	%20	1	%80	4	كيمياء تحليلية

محاسبة	7	70%	3	30%	10	100%
الالكترونيك الصناعية	6	75%	2	25%	8	100%
علم اجتماع اتصال	3	75%	1	25%	4	100%
علوم التغذية	1	50%	1	50%	2	100%
التنوع البيئي	3	42.9%	4	57.1%	7	100%
شبكات ووسائط متعددة	0	0%	1	100%	1	100%
المجموع	149	85.1%	26	14.9%	175	100%

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو فئة المبحوثين الذين صرحوا بأن إنشائهم للمشاريع المقاولاتية يحتاج إلى تدريب خلال دراستهم الجامعية حيث بلغت نسبة من أفادوا بذلك 85.1% مقابل 14.9% من المبحوثين الذي بينوا بأن انشاء مشروع مقاولاتي لا يحتاج إلى تدريب خلال دراستهم الجامعية، وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في التخصص مع المحافظة على نفس الاتجاه وجدنا أن هناك تطابق في كل من تخصص قانون الاعلام الآلي والانترنت وتخصص الانجليزية وتخصص قانون أعمال وتخصص إدارة أعمال وتخصص أدب معاصر وعلوم التسيير وتخصص تهيئة وتعمير وعلم السموم وتخصص كيمياء حيوي وعلم النفس العيادي وذلك بسنة 100% الذين يرون أن إنشاء مشروع مقاولاتي يحتاج إلى تدريب خلال دراستهم الجامعية مقابل النسبة منعدمة ممن يرون يقرون بعكس ذلك، تليها نسبة 96.3% من المبحوثين في تخصص إعلام آلي يرون أن بناء مشروع مقاولاتي يحتاج إلى تدريب خلال دراستهم الجامعية مقابل 3.7% من المبحوثين يرون أن إنشاء مشروع مقاولاتي لا يحتاج إلى تدريب خلال دراستهم الجامعية، تليها نسبة 85.7% من المبحوثين في تخصص هندسة الطرائق يرون أن انشائهم لمشروع مقاولاتي يحتاج الى تدريب خلال دراستهم الجامعية مقابل 14.3% ممن يصرحوا بأنهم لا يحتاجون الى تدريب جامعي من أجل إنشاء مشاريع مقاولاتية تليها نسبة 80.5% من المبحوثين في تخصص الكترونيك الأنظمة المنظمة يرون أن إنشاء مشاريع مقاولاتية يحتاج إلى تدريب خلال دراستهم الجامعية مقابل 19.5% من أفادوا بعكس ذلك، تليها نسبة 80% عند كل من تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل وكيمياء تحليلية الذين يعتبرون أن إنشاء المشروع يحتاج إلى تدريب خلال مسيرتهم الجامعية مقابل 20% من المبحوثين الذين بينوا بأنهم لا يحتاج الى تدريب خلال دراستهم الجامعية تليها النسبة متطابقة عند 75% من المبحوثين من تخصص علم اجتماع اتصال وتخصص الكترونيك الصناعية الذين يعتبرون أن تأسيس مشاريع مقاولاتية يحتاج الى تدريب جامعي مقابل 25% من المبحوثين من نفس التخصص صرحوا بعدم حاجتهم الى تدريب خلال دراستهم الجامعية، تليها نسبة 70% من

المبوهين في تخصص محاسبة أقرؤا بأنهم يحتاؤون إلى تدريب في إنشاء مشروع مقاولاتي مقابل 30% أفادوا بعدم حاجتهم الى تدريب تليها نسبة 50% من تخصص علوم التغذية الذين بينوا أنهم يحتاؤون إلى تدريب في إنشاء مشاريع مقاولاتية مقابل 50% ممن أفادوا بعكس ذلك، تليها نسبة 42.9% من تخصص التنوع البيئي أقرؤا بأنهم يحتاؤون الى تدريب خلال دراستهم الجامعية في إنشاء مشاريع مقاولاتية مقابل 57.1% ممن أفادوا بعكس ذلك، تليها نسبة 100% في تخصص شبكات ووسائط متعددة الذين بينوا بأنهم لا يحتاؤون الى تدريب جامعي من أجل إنشاء مشروع مقاولاتي.

من خلال ما سبق نستنتج أن غالبية المبهوهين من الشباب الجامعي وفي مختلف التخصصات يؤكدون على ضرورة وجود تدريب مقاولاتي في إنشاء مشاريعهم الريادية الناشئة إن رغبتهم في ذلك تعكس وعيم بأهمية المهارات العملية في إنجاز مشاريعهم ذلك أن التدريب يوسع من معارفهم الأكاديمية ويمدهم بالمهارات الإدارية اللازمة في تسيير وإدارة المشروع مع تنظيم الوقت وإدارة الموارد الضرورية لكل مشروع بالإضافة إلى القدرة في التعامل مع المخاطر ويتضح أهمية التدريب في الجدول رقم (18) و(19) و(23) الذي يبين تأثير التدريب وضرورته في المجال المقاولاتي و مواجهة تحديات المشروع وانطلاقا من مقارنة بارسونز فإن عملية التدريب تمنح الشباب الجامعي القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة وخلق فريق عمل يتسم بروح المسؤولية داخل المشروع الواحد بين التخصصات التي يضمها وشبكة تعاون مع الخبراء والممولين بالإضافة إلى تعزيز قيم الريادة في النشاط المقاولاتي وعليه تحديد أهداف واضحة في عملية التجسيد الفعلي للمشاريع، فحسب ما صرح به المبهوهين في تخصصات العلوم الطبيعية كتخصص علم السموم وتخصص علوم التغذية أن الدعم المقاولاتي يساهم في تطوير منتجاتهم الغذائية كما يزودهم بأهم المهارات اللازمة في الامتثال بمعايير الصحة في إدارة جودة منتجاتهم وتكيفها مع احتياجات المستهلكين إلى جانب هذا وضح الشباب ضمن تخصصات العلوم التقنية كتخصص الكترولنيك الصناعية وهندسة الطرائق وكذلك إلكترونيك الأنظمة المنظمة بأن هذا النوع من التدريب يساعدهم على تقليل الإحباط لأنه يعمل على حل مشكلاته التقنية كما صرحوا على أنه يوفر لهم استراتيجيات مبتكرة في مجال التكنولوجيا إضافة إلى هذا نجد أن الشباب في التخصصات الأدبية كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم اجتماع التربية والحقوق فقد أكدوا على أن التدريب يساعدهم في تحويل معارفهم النظرية إلى عملية ويعزز من عملية تعميق فهم السوق واحتياجات المستهلكين لتحسين الأفكار وتفادي العقاقيل واختيار أفضل الحلول قبل إنطلاق المشاريع.

وقد أشار طلبة تخصصات الرياضيات بأنهم استفادوا من التدريب في العملية المقاولاتية في دراسة الجدوى وتحسين عمليات التخطيط الإنتاجي كما يتجلى دور الدعم في رؤية المقاولاتية عند تخصصات المحاسبة والتسيير والاقتصاد في تعزيز الإدارة المالية وعملية التخطيط الاستراتيجي بما يخدم ربحية المشروع، وعليه يمكن القول أن التدريب المقاولاتي يختلف أثره حسب كل مجال وتخصص معرفي وطبيعة المشروع وهذا من خلال إعادة تشكيل تصوراتهم في مجال ريادة الأعمال نحو بناء فعلي للمشاريع وتقوية علاقتهم المهنية التي من خلالها يتم دعم المشروع ونموه بشكل جيد وملحوظ.

وبعد حسابنا لمعامل كا² وجدنا المحسوبة 38.39 والجدولية 31.41 عند درجة الحرية 20 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.42 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين متوسطة.

جدول رقم (45): يوضح مساهمة التدريب المستمر لضمان نمو استمرارية المشروع

النسبة	التكرار	يوضح مساهمة التدريب لنمو استمرارية المشروع
78.3%	137	نعم
21.7%	38	لا
100%	175	المجموع

من خلال معطيات الجدول الإحصائية يتضح أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأن التدريب ضروري لنمو استمرارية مشاريعهم المقاولاتية وذلك بنسبة 78.3% مقابل 21.7% من المبحوثين الذين صرحوا بأن التدريب المستمر لا يعتبر ضروري لضمان ونمو استمرارية مشاريعهم المقاولاتية.

وعليه يمكن القول أن الأغلبية يؤكدون على أن التدريب عملية ضرورية لسير المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي حيث يظهر هذا نوع من الوعي الوظيفي لدى الشباب المقاولين حول أهمية التدريب في تمكينهم من تأسيس مشاريعهم ومساعدتهم في تحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية والتكيف مع متطلبات البيئة المقاولاتية ذلك أن العملية التدريبية وما تفتضيه من مهام عملية وعلمية من خلال التدريب على التخطيط واتخاذ القرار والتشجيع على الإبداع والابتكار مع تقديم الحلول والأفكار الاستراتيجية للتعامل مع المخاطر المحتملة التي قد يتعرضها المشروع في مراحلها الأولى وقد تجلى هذا المعطى بوضوح في الجدول رقم (17) و(18) و(19) و(21) الذي يبرز أهمية التدريب في عملية بناء المشاريع واكساب بعض المهارات التي لم يتم اكتسابها في الجانب النظري وكذلك ما يضمنه من مرونة في المشروع وتعزيز قيم الانضباط والعمل الجماعي ضمن فريق العمل

مع تحمل المسؤولية وهي كلها عناصر ضرورية لكي يستمر المشروع والحد من الأخطاء وانطلاقاً من ذلك سيكون السعي نحو الاندماج والتكامل من خلال تقوية علاقة الشباب بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والاحتكاك بالموجهين والممولين والخبراء ومن ثمة تحقيق الهدف المقاولاتي.

في مقابل ذلك عبرت نسبة أخرى من المبحوثين أن التدريب غير ضروري والذي يمكن تفسيره من خلال أشار إليه روبرت ميرتون بالمعوقات الوظيفية والخلل الوظيفي ذلك أن تمثلات الشباب السلبية اتجاه جدواه وفعاليتها وعدم ملائمتها لاحتياجاتهم مع شعورهم بعدم الحاجة إلى التدريب فنتحول وظيفته عند هذه الفئة من الدعم إلى رفض نسق التدريب وبالتالي يسبب في ضعف أثره وخلق نوع من اللامبالاة اتجاهه بسبب تصوراتهم الاجتماعية حوله.

جدول رقم (46): يوضح دور المرافقة المقاولاتية في توفير الدعم النفسي والتحفيز خلال عملية إنشاء مشروع.

النسبة	التكرار	دور المرافقة المقاولاتية في توفير الدعم النفسي والتحفيز
60.6%	106	نعم
39.4%	69	لا
100%	175	المجموع

تشير نتائج الجدول الإحصائية إلى أن أغلبية المبحوثين أكدوا على أن المرافقة المقاولاتية تسهم في توفير الدعم النفسي والتحفيز خلال عملية إنشاء المشاريع وقد قدرت نسبة ذلك بـ 60.6% مقابل 39.4% من المبحوثين الذين صرحوا بأن المرافقة المقاولاتية لم تسهم في توفير الدعم النفسي وتحفزهم في عملية إنشاء المشاريع والاستمرارية فيها.

من خلال ما سبق نستنتج أن المرافقة المقاولاتية تسهم بشكل مباشر وملحوظ في توفير الدعم النفسي والتحفيز كما تمنحهم شعور بالثقة في قدراتهم ومتابعة تقدم مشاريعهم مرحلة بمرحلة وتقوي من إرادتهم نحو الاستمرارية من خلال بث أفكار إيجابية وداعمة في مواجهة تحدياتهم مع التشجيع على المخاطرة المحسوبة ما يزيد من حماسهم والتقليل من التوتر كما أن شعورهم بأن أفكارهم تأخذ بعين التقدير والاعتراف من قبل المرافقين والمدربين يزيد من رغبتهم نحو التطوير والتحسين في أعمال المشروع.

وعليه فإن المرافقة المقاولاتية تعد بمثابة شبكة رأسمال اجتماعي تلعب دور خلية الأمان المعنوي التي تدفع الشباب الجامعي إلى تخطي الخوف وتثبيت الحافزية، مقابل ذلك نجد فئة أخرى أكدوا بإجاباتهم بأن المرافقة المقاولاتية لا تقدم لهم الدعم والتحفيز وقد يرجع هذا إلى اختلاف في

شخصياتهم وتجاربهم الشخصية في ذلك حيث ترى بعض الفئات أن النجاح المقاولاتي يكون قائماً على الجهد الفردي وعدم الحاجة إلى التشجيع الخارجي ولهذا يرون أن المرافقة المقاولاتية لم تحقق لهم ذلك الأثر التحفيزي في نشاطهم الريادي.

جدول رقم (47): يوضح سعي المرافقة المقاولاتية في متابعة تقدم المشروع المقاولاتي.

المجموع		لا		نعم		متابعة تقدم المشروع / طبيعة المشروع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100%	114	27.2%	31	72.8%	83	خدمي
100	48	35.4%	17	64.6%	31	تقني
100	13	15.4%	2	84.6%	11	زراعي
100	175	28.6%	50	71.4%	125	المجموع

يتضح من خلال البيانات الإحصائية أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو نسبة 71.4% من المبحوثين الذين صرحوا بأن هيئة المرافقة المقاولاتية تسعى إلى متابعة تقدم مشاريعهم مقابل 28.6% من المبحوثين الذين أفادوا بأن المرافقة المقاولاتية لا تتابع في كثير من الأحيان تقدم مشاريعهم المقاولاتية، وبإدخالنا المتغير المستقل والمتمثل في طبيعة المشروع وبالمحافظة على نفس الاتجاه وجدنا أن 84.6% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع زراعية أقرروا بأن هيئة المرافقة المقاولاتية تتابع تقدم مشاريعهم مقابل 15.4% أبدوا رأياً مخالفاً، تليها نسبة 72.8% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدمتية تسعى هيئة المرافقة المقاولاتية الى متابعة تقدم مشاريعهم مقابل 27.2% أقرروا بأن هيئة المرافقة المقاولاتية لا تتابع تقدم مشاريعهم، تليها نسبة 64.6% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية وتتابع هيئة المرافقة المقاولاتية مدى تقدم مشاريعهم مقابل 15.4% ممن عبروا بعكس ذلك.

من خلال ما سبق نجد أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن المرافقة المقاولاتية تسعى إلى متابعة ومراقبة تقدم وسير مشاريعهم خصوصاً المشاريع ذات الطابع الزراعي الذي يتسم بتقلبات موسمية وحتى سوقية وتمثل المرافقة آلية وظيفية تتطلب متابعة ميدانية دقيقة لضمان جودة الإنتاج مع المحافظة على توازن المشروع كإرشاد أصحاب المشاريع حول أساليب الزراعة الحديثة وترشيدهم حول الاستخدام الأمثل للموارد من جهة أخرى فإن المرافقة تساعد المشاريع الخدمتية على تطوير

مهاراتهم وقدرتهم على التنظيم وكذلك التسويق وابتكار أفضل الطرق لجذب العملاء إلى جانب ذلك وفي المشاريع التقنية فإن المرافقة المقاولاتية تعمل على تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية مع القدرة على التصميم وتوجيههم نحو تسويق المنتجات وحتى البرمجيات في بيئة العمل التي تتميز بالتنافسية وعليه يبقى هدف المرافقة المقاولاتية هو مساعدة الشباب الجامعي على تطوير أفكارهم وتحسينها وتحويلها إلى مشاريع حقيقية عبر توفير آليات الدعم المعرفية والمهاراتية وحتى البشرية وهذا لتعزيز استدامة المشاريع ونموها.

وبعد حسابنا ك² المحسوبة 2.31 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.11 مما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة جدا.

جدول رقم (48): يوضح الاعتقاد بقدرة مؤسسات المرافقة على دعم المشروع.

النسبة	التكرار	مؤسسات المرافقة كفيلة بدعم المشروع
65.1%	114	نعم
34.9%	61	لا
100%	175	المجموع

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أكبر نسبة تقدر بـ 65.1% تركز عند المبحوثين الذين أكدوا على أن مؤسسات المرافقة المقاولاتية كافية بدعم مشروعهم المقاولاتي مقابل 34.9% من المبحوثين أكدوا بأن مؤسسات المرافقة المقاولاتية وحدها غير كافية لدعم مشروعهم المقاولاتي.

من خلال القراءة الإحصائية يتضح أن أغلبية المبحوثين صرحوا بأن مؤسسات المرافقة المقاولاتية كفيلة في دعم مشاريعهم المقاولاتية ويرجع ذلك حسبهم إلى استفادتهم من الورشات وما تقوم به المرافقة المقاولاتية من توجيهات مباشرة في عملية بناء المشروع واستمراره ومساعدتهم في اختيار الصيغة القانونية ومتابعة تطور مشاريعهم بالإضافة إلى تحسين أفكارهم والعمل على تحويلها إلى مشاريع واقعية ملموسة وقد أظهرت المعطيات الواردة في الجدول رقم (24) و (35) هذا الأمر الذي يعتبر بمثابة مؤشر إيجابي لمؤسسات المرافقة المقاولاتية حيث يتم تعزيز الابتكار لديهم والسعي المستمر إلى تقديم الحلول عند مواجهة المشكلات إضافة إلى ذلك ومن خلال ما تقوم المرافقة المقاولاتية في القيام بالدورات التدريبية و استضافة الخبراء والممولين فإن هذا يشكل نمط من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الشباب المقاول والمؤسسات الداعمة ولأن التعليم المقاولاتي عرف الطلبة بالاطار المعرفي و المهاراتي حول فهم آليات التمويل تقوم مؤسسات المرافقة بإكمال هذا الدور بحيث

يصبح دور عملي مباشر يتمثل في مساعدة الشباب في التعرف على أنسب آلية للتمويل حسب خصوصية وطبيعة مشروعه وعليه يظهر التكامل الوظيفي بين البنية المؤسسية للمرافقة المقاولاتية ضمن النسق الجامعي المحفز للمبادرة المقاولاتية.

بالمقابل تظهر نسبة 34.9% من نفس الفئة يصرحوا بأن مؤسسات المرافقة المقاولاتية ليست فعالة بما يكفي في تقديم الدعم اللازم لمشروعهم المقاولاتي فحسب ما ذكروه أن الدعم المقدم لا يتناسب مع طبيعة مشاريعهم واحتياجاتهم سواء من حيث التوجيه التقني أو التمويل كما أكدوا في نفس السياق أنهم لا يزالون يعانون من صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل وهم لا يرفضون فكرة المرافقة المقاولاتية لكنهم يعبرون عن استياء وإحباط بسبب الفجوة فيما تقدمه المرافقة المقاولاتية وما تحتاجه مشاريعهم.

كما تتطلب عملية تأسيس مشاريع مقاولاتية وضع هيكل واضح يتم التركيز فيه على تنظيم المشروع وهو ما يعكس دور الفاعلين الشباب في تحمل مسؤولية مشاريعهم بما يضمن تحقيق أهدافهم المشتركة كما يبرز هذا البعد أهمية الهيكل التنظيمي في عملية تسهيل صنع القرار وتعزيز التنسيق داخل أعضاء الفريق وهو ما يعكسه التحليل الاحصائي المقدم.

جدول رقم (49): يوضح المتطلبات التي تعتبر ضرورية لدعم المشروع المقاولاتي.

المجموع		الجانب الجغرافي		الجانب القانوني		الجانب البشري		الجانب التقني		الجانب المالي		متطلبات المشروع
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100%	114	7%	8	13.2%	15	14.9%	17	18.4	21	46.5	53	انتاج خدماتي
100%	48	10.4%	5	14.6%	7	14.6%	7	25	12	35.4	17	انتاج تقني
100%	13	38.5%	5	23.1%	3	0	0	15.4	2	23.1	3	انتاج زراعي
100%	175	10.3%	18	14.3%	25	13.7%	24	20	35	41.7	73	المجموع

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثين الذين يرون أن الجانب المالي من المتطلبات الضرورية لدعم مشروعهم المقاولاتي وقد بلغت نسبة ذلك بـ 41.7% مقابل 20% من أفراد العينة الذين يعتبرون الجانب التقني المتمثل في التجهيزات والأدوات والبنية التحتية من المتطلبات اللازمة لدعم مشروعهم المقاولاتي تليها نسبة 14.3% ممن صرحوا بأن الجانب القانوني المتمثل في إجراءات التسجيل والتسهيلات الإدارية هو الضروري لدعم مشروعهم المقاولاتي تليها نسبة 13.7% من أفراد العينة الذين اعتبروا الجانب البشري المتمثل في المرافقة

واليد العاملة من المتطلبات الضرورية لدعم مشروعهم المقاولاتي تليها نسبة 10.3% من المبحوثين الذين يعتبرون الجانب الجغرافي المتمثل في توفير مساحة مناسبة وموقع ملائم هو الأساس لدعم مشروعهم المقاولاتي، وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في طبيعة المشروع وبالمواظبة على نفس الاتجاه وجدنا أن نسبة 46.5% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدماتية يعتبرون توفير الجانب المالي هو الأساس لمشروعهم المقاولاتي مقابل 18.4% من المبحوثين الذين يعتبرون الجانب التقني هو الجانب الضروري لمشاريعهم مقابل نسبة 14.9% من المبحوثين الذين يرون الجانب القانوني هو الأساس لمشاريعهم الخدماتية مقابل 10.4% من المبحوثين الذين يرون أن الجانب الجغرافي هو الأساس لمشاريعهم الخدماتية، تليها 35.4% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع تقنية ويعتبرون الجانب المالي ضروري لدعم مشاريعهم مقابل 25% من المبحوثين الذين يعتبرون الجانب التقني هو الأساس لمشاريعهم التقنية مقابل 14.6% من المبحوثين الذين يرون أن الجانب القانوني والبشري ضروري لدعم مشاريعهم مقابل 10.4% من افراد العينة الذين يعبرون الجانب الجغرافي ضروري لدعم مشروعهم التقني، تليها 38.5% من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع زراعية صرحوا بأن الجانب الجغرافي ضروري لدعم مشاريع الزراعة مقابل 23.1% من المبحوثين الذين أفادوا بأن الجانب لمالي والجانب القانوني هو الأساس لدعم مشاريعهم الزراعية تليها نسبة 15.4% من المبحوثين الذين صرحوا بأن الجانب التقني هو الضروري في دعم مشروعهم الزراعي.

من خلال ما قمنا به من قراءة إحصائية نجد أن الجانب المالي عنصر ضروري وله أهمية كبيرة في دعم المشاريع المقاولاتية مهما كان نوعها " تقنية، خدماتية، زراعية" لما يوفره هذا الجانب من قدرة على التكيف مع كل ما تتطلبه البيئة الاقتصادية المتغيرة كما أن غياب الجانب المالي يؤدي إلى عرقلة مسار المشروع وفشله في تحقيق أهدافه وبالتالي فإن الشباب الجامعي يمتلك درجة كبيرة من الوعي المقاولاتي فهم يعتبرون أن غيابه بمثابة عائقا في تحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية ويرونه أداة وشرط أساسي وثقافي ضمني يشجع على الرغبة في الاستمرارية والنجاح وفي نفس السياق عند حضور الباحثة لأيام التحسيسية المقامة في جامعة برج بوعريريج فقد طرح أحد الطلبة على الخبراء المستضافين بأن " لديه الفكرة وكل شيء مخطط له لكن ما ينقصه هو مبلغ مالي حتى يقوم باشتراء المواد اللازمة في مشروعه حتى أنه وضح في كلامه بأن المشروع بلا تمويل هو حبيس الأوراق متوقف النمو" ووفقا لهذا التصريح فإن التمويل يلعب دورا وظيفيا في تمكين الشباب الفاعلين من اقتحام الحقل المقاولاتي والتكيف مع متطلبات المشروع وتحقيق أهدافه وشرطا أوليا للفكرة المقاولاتية وتحقيق الانطلاقة الحقيقية الفعلية للمشروع ومن ثمة تأمين بقاءه في بيئة تنافسية تستلزم القدرة على المرونة والتوقع في بيئة العمل.

بالمقابل نجد فئة أخرى من ذوي المشاريع التقنية والخدماتية وحتى الزراعية أبدوا رأيهم بأن الجانب التقني هو العامل الضروري لدعم مشاريعهم المقاولاتية إذ يرتبط حسبهم حول مدى قدرتهم في الوصول إلى الأدوات والآلات التي تواكب طبيعة وخصوصية أفكارهم فهو يمثل دوراً في تنشيط وظيفة التكيف التي طرحها بارسونز على اعتبار أن الشباب الجامعي يستطيعون مواكبة التحولات التقنية في احتياجات مشاريعهم وعرضها في السوق الحديثة ومن ثمة فإن الدعم التقني يساهم في تحقيق وظيفة التكامل خاصة إذا كان فريق المشروع الواحد يحمل عدة تخصصات الأمر الذي يعزز ويزيد من فعالية التماسك بين عناصره.

ومن جهة أخرى عبرت فئة من المبحوثين فيما يخص المتطلبات الضرورية لدعم مشاريعهم حيث أكدوا على الجانب القانوني وهذا لأنها تسهل عليهم التسجيل القانوني لأن المشاريع المقاولاتية تتطلب إجراءات قانونية ووثائق لتسجيل المشروع أو المؤسسة لدى السلطات المختصة في المؤسسات الناشئة والمقاولاتية، إضافة إلى الحماية الفكرية لمشاريعهم لتفادي سرقة الفكرة كما أكدوا بأن توفر البيئة القانونية يعد عاملاً جوهرياً في إطلاق مشاريعهم وتأهيلهم قانونياً لتجاوز العقبات والمخاطر القانونية كما أن حضورهم في الدورات التدريبية والورشات كثيراً ما يستفسرون عن القوانين معتبرين أن جهلهم بها قد يساهم في تعطيلات أو يعرضهم لغرامات ومن ثمة فهم يعتبرون أن جود إطار قانوني هو جزءاً من حماة الفكرة والمشروع في حالة التوسع.

كما أفاد عدد من المبحوثين ان الجانب البشري يعتبر من المتطلبات الضرورية في دعم مشاريعهم حيث أكدوا أن من خلاله يتوفر الدعم المعنوي والكفاءات واليد العاملة المؤهلة التي بواسطتها تساعدهم على مواجهة التحديات التي تعترضهم وفي إطار تحقيق أهداف المشروع فإن توزيع الأفراد والوظائف مع التشارك في المسؤوليات بين أعضاء الفريق وتجنب النزاعات يعزز من تطوير فكرتهم وتحويلها إلى واقع ملموس وبهذا يصبح العامل البشري عامل سوسيو تنظيمي ضروري في الجانب المقاولاتي يمكن أصحاب المشاريع من أداء دورهم داخل منظومة النسق المتعدد الأبعاد في أداء أدواره بنكاء (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي والبيئي)، في هذا السياق تجدر الإشارة إلى مثال واقعي اطلعت عليه خلال تجربتي البحثية هو مشروع زميلة تعمل مشروعاً ناشئاً يختص في إنتاج الأجبان الطبيعية حيث حدثتني أن من أكبر التحديات التي واجهتها في مشروعها هو نقص اليد العاملة المؤهلة فيما يخص التغليف والتعليب وفقاً للمعايير الصحية وحاجتها الماسة إلى شخص يساعدها في الترويج لمشروعها، إن عملية تسهيل الوصول إلى الموارد البشرية يساهم في

خلق تكامل وظيفي للمشروع واستقراره وكذلك يسهل من عملية تطوره من خلال سد النقص الذي قد يعترضه في الجانب البشري.

مقابل ذلك عبرت فئة أخرى عن المتطلبات الضرورية في تأسيس مشروعهم هو الجانب الجغرافي وقد أكدوا على ذلك بنسبة كبيرة أصحاب المشاريع الزراعية فحسب نوعية مشاريعهم وما يتطلبه العمل المقاولاتي فإن الموقع الجغرافي المناسب يساهم في تهيئة ظروف المشروع ويضمن له سرعة النمو وقابلية التوسع كما أن بعض الشباب المقاولين يفكرون استراتيجياً في اختيار المكان الملائم ويعتبرونه كنقطة انطلاق من أجل التوسع وعنصر حيوي من أجل الوصول الى السوق المستهدفة اذا كان قريباً من الأسواق أو الأحياء السكانية فإن هذا يسهل على مالكيه تصريف منتجاتهم بدلاً من الاعتماد على وسائل ووسائل وبالتالي يكرس نوعاً من الانتماء المجتمعي والتمركز الجيد ضمن نسق اقتصادي و اجتماعي محلي، وعليه فإن الجانب الجغرافي إذا توفر في عملية إنشاء مشاريع الشباب الجامعي فإن هذا يساعد بشكل كبير في اختيار الموقع الأنسب للمشروع بناءً على طبيعة ونوعية النشاط وكذلك نوع الجمهور ودراسة الحاجيات حسب المنطقة الموجود فيها.

وبعد حسابنا ك² وجدنا المحسوبة 16.99 والجدولية 15.51 عند درجة الحرية 8 ومستوى الدلالة 0.05 وعليه توجد علاقة بين المتطلبات الضرورية للمشروع وطبيعة المشروع ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.29 ما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة.

ومن العناصر الجيدة في عملية التعليم المقاولاتي والتي تدخل ضمن خدمات المرافقة المقاولاتية تحسين جودة المنتج أو الخدمة التي يسعى إلى تأسيسها الشباب الجامعي كتجسيد للعملية الاجتماعية والاقتصادية تعكس وعيهم بأهمية الاستجابة لحاجات المجتمع ومتطلباته الاجتماعية كما تأخذ أشكال الدعم عدة جوانب منها التوجيه التسويقي والإرشاد في التمويل وغيرها بما يخدم مشاريعهم الزراعية والخدماتية والتقنية نحو رفع الكفاءة الريادية بما يتوافق مع متطلبات السوق وهو ما يمكن تجسيده من خلال البيانات المقدمة.

جدول رقم (50): يوضح نوع المساهمة التي تقدمها المرافقة المقاولاتية في إنشاء مشروع المقاولاتية مع متغير الجنس

المجموع	تحسين نوعية المشروع		توجيهه في التمويل		تقديم الدعم الفني		توجيهه في التسويق		تقديم المشورة		مساهمة المرافقة	الجنس
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
100	11	4.5%	5	8.1%	10	10.8%	2	24.3%	5	52.3%	5	ذكر
100	64	17.2%	11	10.9%	7	4.7%	3	25%	2	42.2%	2	أنثى
100	175	9.1%	16	9.1%	16	8.6%	5	24.6%	4	48.6%	8	المجموع

يتبين من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يتجه نحو فئة المبحوثين الذين صرحوا بأن نوع المساهمة التي قدمتها لهم المرافقة المقاولاتية في إنشاء مشروعهم المقاولاتية هي تقديم المشورة حيث بلغت نسبة ذلك 48.6% مقابل 24.6% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن المرافقة المقاولاتية قد أسهمت في توجيههم في التسويق، مقابل 9.1% من المبحوثين الذين أفادوا بأن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في فيما يخص التوجيه في التمويل وتحسين نوعية المشروع مقابل 8.6% من المبحوثين الذين أفروا بأن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في تقديم الدعم الفني، وبإدخالنا للمتغير المستقل والمتمثل في الجنس وبالمواظبة على نفس الاتجاه اتضح لنا أن 52.3% من جنس الذكور صرحوا بأن المرافقة المقاولاتية لعبت دورا في تقديم المشورة لهم في مشروعهم المقاولاتية مقابل 24.3% من الذكور أكدوا على أن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في توجيههم في التسويق تليها 10.8% من جنس الذكور أفروا بأن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في تقديم الدعم الفني كما أشار آخرون بنسبة 8.1% أنها ساعدتهم في توجيه التمويل مقابل 4.5% من الذكور الذين أفادوا مساهمة المرافقة المقاولاتية في تحسين نوعية مشروعهم، تليها نسبة 42.2% من الإناث اللاتي عبرن عن استفادتهن من المرافقة المقاولاتية في تقديم المشورة التي احتجن إليها مقابل 25% من الإناث اللواتي أكدن على استفادتهن من المرافقة في توجيهه الخاص بالجانب التسويقي مقابل 17.2% من الإناث صرحن باستفادتهن من المرافقة المقاولاتية فيما يخص تحسين نوعية المشروع تليها نسبة 10.9% من الإناث صرحن بمساهمة المرافقة المقاولاتية في تقديم الدعم الفني كما أشارت 4.9% من الإناث إلى أن المرافقة المقاولاتية قدمت لهن الدعم الفني.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نجد أن هناك تنوع في إجابات المبحوثين حيث نجد في كلا الجنسين هناك من اعتبر أن المساهمة التي قدمتها المرافقة المقاولاتية في عملية إنشاء مشاريعهم المقاولاتية هي تقديم المشورة المتمثلة في النصح والإرشاد والتوجيه وبالتالي فإن المرافقة المقاولاتية تقوم بدور توجيه الشباب لتفادي الفشل وبناء واستمرارية مشاريعهم وقد صرح المبحوثين ذكوراً وإناً بأن المشورة كانت بمثابة الدافع القوي نحو اتخاذ قرارات جريئة في العملية المقاولاتية كما أفادوا بأنهم اكتسبوا بعض المهارات المعرفية التي كانت غائبة عندهم الأمر الذي يعد شكلاً من أشكال التفاعل الاجتماعي في تعزيز ثققتهم بأنفسهم وفي قدراتهم الشخصية وكذلك مساعدتهم في تطوير أفكار المشروع الأولية وتوليد الابتكار لديهم وتحديد الأهداف لمسار المشروع.

إلى جانب ذلك هناك فئة أخرى من الجنسين أشاروا أن المرافقة المقاولاتية ساعدتهم في عملية توجيههم في التسويق حيث تجلى ذلك في تعليمهم كيفية الترويج والسوق المستهدف (من هم الزبائن وما هي احتياجاتهم واهتماماتهم) وكذلك معرفة المنافسين من أجل رصد نقاط القوة والضعف وقانون العرض والطلب بالإضافة إلى ذلك فإن المرافقة المقاولاتية في هذه العملية التسويقية تساعدهم في التعرف على الطرق المناسبة لتسويق منتجاتهم بناءً على تكاليفهم ومقدرتهم الشرائية تجاه المستهلكين وعليه فإن هذا الاسهام بمثابة عملية بنائية لهوية المشروع في المجال الاجتماعي والاقتصادي وحتى التنافسي وهذا لما تزوده وفرص للتميز والنجاح.

مقابل ذلك نجد فئة أخرى إناً وذكوراً أفروا بأن المرافقة المقاولاتية وجهتهم إلى عملية التمويل ويرجع ذلك حسبهم من خلال كيفية إعداد الميزانية الخاصة بالمشروع وتوجيههم إلى المؤسسات المانحة، فهم في هذه المرحلة من عملية بناء المشاريع يكونون في الغالب لا يملكون أي رأسمال اجتماعي يساعدهم في تمويل مشاريعهم وبالتالي فإن المرافقة في هذه الحالة يتجلى دورها كمرشد مالي في تمكينهم من الدخول إلى ريادة الأعمال من خلال الحصول على التمويل.

في حين أبدت فئة أخرى من كلا الجنسين عن رأيهم بخصوص نوع المساهمة المقدمة من طرف المرافقة المقاولاتية في عملية بناء مشاريعهم ويتجلى ذلك في تحسين نوعية مشاريعهم فقد أكدوا على أن تدخل المرافق يسهم في عملية تحسين الفكرة وتنظيمها مع اقتراح البدائل وتحسين التخطيط الذي يعتبر عملية مهمة في عملية بناء وإدارة المشروع وإلغاء العناصر الغير ضرورية ومن ثمة تعديل المشروع مع خلق استجابة تتناسب مع المخاطر المحتملة، إن هذا الإسهام يجعل من المرافقة المقاولاتية تمارس درواً تكيفياً وتوجيهياً يساهم في بقاء المشروع وجعله أكثر واقعية والرفع من كفاءته بما يتناسب مع قيم السوق.

مقابل ذلك صرحت فئة أخرى من المبحوثين أن المرافقة المقاولاتية لعبت دوراً فعالاً في مساعدتهم على تقديم الدعم الفني قصد الاستمرار في الالتزام في عملية بناء مشاريعهم وتحسين

جودتها وتخطي العوائق التقنية والانتقال من الأفكار إلى نموذج قابل للعرض وقد صرح هؤلاء بأنهم كانوا يعانون من صعوبة في تطبيق المهارات التقنية حيث تم مساعدتهم في ذلك فقد حدثني طالب يدرس تخصص تسيير واقتصاد بأن لديه تطبيق الكتروني وواجه صعوبة في البرمجة فتلقى مساعدة من المرافق ضمن حاضنة الأعمال الجامعية في تصميم واجهته الأولية ووضع مخطط وظيفي لهذا التطبيق واقتراح بعض الحلول المبسطة كما تم ربطه بطالب آخر في قسم الإعلام الآلي، وبالتالي فإن المرافقة تعمل على تطوير أدوات تنفيذ مشاريعهم وارشادهم حول استخدام الأدوات والآلات الخاصة بمشاريعهم وهذا ما يعبر عن حالة من التمكين الاجتماعي في قدرة الشباب على تجسيد أفكارهم وتطويرها واقعيًا.

وبعد حسابنا لمعامل ك² وجدنا المحسوبة 10.12 والجدولية 9.49 عند درجة الحرية 4 ومستوى الدلالة 0.05 ومن أجل ما وعليه توجد علاقة بين مساهمة المرافقة المقاولانية للمشروع والجنس، معرفة قوة العلاقة فقد قمنا بحساب معامل التوافق الذي تبين بأنه مقدر بـ 0.23 مما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ضعيفة.

جدول رقم (51): يوضح مساعدة الدعم الفني في تحسين جودة المنتج أو الخدمة.

النسبة	التكرار	مساعدة الدعم الفني في تحسين جودة المنتج
72%	126	نعم
28%	49	لا
100%	175	المجموع

من خلال بيانات الجدول الإحصائية يتضح أن أغلبية المبحوثين أفادوا بأن الدعم الفني ساعدهم في تحسين جودة المنتج والمشروع الذي يعملون عليه حيث بلغت نسبة ذلك 72% مقابل 28% من المبحوثين الذين صرحوا بأن الدعم الفني لم يسهم في مساعدتهم بخصوص تحسين جودة المنتج.

بناءً على القراءة الإحصائية التي قمنا بها يمكننا تفسير أعلى نسبة بخصوص المبحوثين الذين صرحوا باستفادتهم من الدعم الفني فيما يخص تحسين منتجاتهم وخدماتهم فحسب ما صرح به الشباب أن هذا الدعم ساعدهم في تطوير مهاراتهم كما ساهم في استعدادهم للتكيف مع متطلبات السوق فحسب متطلبات ميرتون الوظيفية فإن هذا الدعم الفني هو وظيفة ظاهرة مقصودة غايتها تحسين جودة المنتجات وهذا ما أكدته الطلبة في قدرتهم بفضل الدعم الفني على الانتقال من الفكرة إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق كما يتجسد هذا في الحفاظ على النمط بسبب ما يعمل عليه في نقل المعارف

والتقنيات التي تجعلهم على وعي بثقافة المقاولاتية في نجاح مشاريعهم وتعزيز دورهم كفاعلين اقتصاديين وناشئين في إحداث الأثر الملوس.

بالإضافة إلى ذلك فقد صرح لي بعض الطلبة بأنه بفضل الدعم الفني استفادوا من الخبراء والتقنيين وهذا الأمر ساعدهم تفادي الأخطاء الفنية وإنتاج نموذج أولي للمنتج إلى جانب ذلك فقد أفاد آخرون بأنه ساهم في تعزيز قدراتهم على ضبط معايير الجودة وتوجيههم نحو خيارات عقلانية في إنتاج المشروع المقاولاتي.

مقابل ذلك وفي نفس الفئة فقد صرحت نسبة أخرى من المبحوثين بأنهم لم يتلقوا مساعدة من الدعم الفني حيث عبر هؤلاء بأن الدعم المقدم كان دعماً عاماً ويفتقر إلى التكيف مع طبيعة التخصص والمنتج التي يقوم بها الطلبة الأمر الذي يطرح تساؤل حول مدى تكيف وملائمة محتوى الدعم الفني المقدم مع حاجات الشباب المقاول.

جدول رقم (52): يوضح تلقي الدعم مع طبيعة المشروع

المجموع		لا		نعم		تلقي الدعم طبيعة المشروع
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	114	%81.6	93	%18.4	21	خدماتي
%100	48	%83.3	40	%16.7	8	تقني
%100	13	%61.5	8	%38.5	5	زراعي
%100	175	%80.6	141	%19.4	34	المجموع

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن اتجاهه العام متجه نحو المبحوثين الذين صرحوا بأن الدعم الذي تلقوه لم يكن يخدم طبيعة مشروعهم وإنما كان بصفة عامة وذلك بسنة %80.6 مقابل %19.4 ممن أفادوا بأن الدعم الذي تلقوه كان يخدم مشروعهم، وبإدخالنا للمتغير المستقل المتمثل في طبيعة المشروع والمواظبة على نفس الاتجاه وجدنا أن %83.3 من المبحوثين الذين يمتلكون مشروع تقني صرحوا بعدم تلقيهم للدعم حسب طبيعة مشروعهم مقابل %16.7 ممن أفادوا بأن الدعم الذي تلقوه كان حسب طبيعة مشروعهم التقني تليها نسبة %81.6 من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع خدماتية صرحوا بعد تلقيهم للدعم حسب طبيعة ونوعية مشاريعهم الخدماتية مقابل %18.4 ممن أفادوا بأنهم لم يتلقوا دعم حسب طبيعة مشروعهم، تليها %61.5 من المبحوثين الذين يمتلكون مشاريع زراعية

صرحوا بعدم تلقيهم دعماً يتناسب مع طبيعة مشروعهم الزراعي مقابل 19.4% بينما بأنهم تلقوا دعماً يتناسب مع طبيعة مشروعهم الزراعي.

من خلال التحليل الإحصائي يمكننا الإشارة إلى بعض الاستنتاجات الخاصة بفئة المبحوثين الذين بلغت نسبتهم 80.6% حيث أفاد عدد كبير من المبحوثين بأن الدعم لم يتناسب مع خصوصيات مشاريعهم التي تختلف في الحجم والموارد والاحتياجات حيث أكد الكثير منهم بأن الدعم المتاح هو غالباً دعماً عاماً ونمطياً لا يراعي الفروقات بين أنواع المشاريع الموجودة ما جعل الدعم في نظرهم غير كاف كما أضافوا بأنه لا يلبي استجابة تفاعلية لحاجاتهم الريادية كما أشار بعضهم إلى بأن غياب المرافقة المتخصصة تولد شعور التهميش وتوجيه بما لا يخدم الطابع العملي لعملية الفعل المقاولاتي، إن هذا الأمر يكشف عن عملية خلل في أداء النسق لوظيفته هذا الخلل ينتج أثر عكسي تباعدي بين الطلبة والمرافقين وشعورهم بالحاجة إلى المبادرة التي تتوافق مع طبيعة مشاريعهم بغية تحقيق الهدف الريادي ويجعل في إنجاز مشاريعهم صعوبة أكثر خصوصاً إذا كانت الموارد محدودة.

في المقابل ومن نفس الفئة تشير نسبة 19.4% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم استفادوا من دعم يتناسب مع طبيعة مشاريعهم ما يمكن تفسير ذلك إلى أن هؤلاء الشباب لديهم قدرة على التأقلم مع نوعية وحجم الدعم الأمر الذي جعلهم يقرون بالاستفادة منهم بدرجة ما على الرغم من محدوديته، إن هذه النسبة تبرز وجود نوع من التفاوتات الفردية بين الشباب المقاول في القدرة على الاستفادة وامتلاكهم لشبكات اجتماعية تكون قريبة لمصادر الدعم هذا وبالإضافة إلى طبيعة مشاريعهم التي منها من تتسم بالبساطة النوعية ما يجعلهم ينسجمون بسهولة لما هو متوفر من دعم حتى وإن ذلك عاماً.

وبعد حسابنا لمعامل ك² وجدنا المحسوبة 3.31 والجدولية 5.99 عند درجة الحرية 2 عند مستوى الدلالة 0.05 ومن أجل معرفة قوة العلاقة قمنا بحساب معامل التوافق الذي قدر بـ 0.13. مما يعني أن هناك علاقة بين المتغيرين ضعيفة جداً.

ثانياً: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

كشفت الدراسة الراهنة التي جاءت بعنوان: " دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي" العديد من النتائج التي أشرنا إليها سابقاً وبناءً على ذلك حاولنا مناقشة الاستنتاجات والنتائج بالرجوع إلى الدراسات السابقة المعتمدة في دراستنا الحالية، وعليه يمكن حصر محاور هذه المناقشة فيما يلي:

أظهرت نتائج دراستنا أن غالبية المبحوثين يعتبرون برامج التعليم المقاولاتي آلية اجتماعية وتعليمية تمكنهم من التعرف على مهارات إنشاء المشاريع المقاولاتي وتكسبهم المؤهلات الريادية الضرورية والأساسية وهذا من خلال تمكينهم من استيعاب البيئة المقاولاتي مع تشجيعهم على التفكير بإيجابية نحو الخوض في تجربة إنشاء المشاريع المقاولاتية وهو ما يتفق مع دراسة الجودي محمد علي (2015) فمن بين أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن التعليم المقاولاتي يسهم في تنمية المعارف لدى الطلبة وتمكينهم من اكتساب المهارات الأمر الذي يسهم في تشجيعهم على الإقبال نحو العمل المقاولاتي.

كما تم التوصل في دراستنا إلى أن غالبية المبحوثين أكدوا بأن لديهم القدرة على إدارة المخاطر والتغلب على التحديات وهذا بفضل التدريب الذي تلقوه وهو ما ينسجم مع ما بينته دراسة هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى (2019) حيث نجد من بين ما توصلت إليه هذه الدراسة أن التعليم المقاولاتي يشكل آلية عملية وممارسة فعلية في تمكين الشباب الجامعي من تطوير كفاءتهم نحو التفاعل مع المخاطر المحتملة في تأسيس مشاريعهم المقاولاتية.

كما تبين من خلال نتائج دراستنا الحالية أن معظم المبحوثين يعتبرون مقياس التعليم المقاولاتي محفزاً على الابتكار ومعززا للمبادرات الريادية وهذا من خلال تعريفهم بخصائص المقاول الناجح لتشجيعهم على أخذ مبدأ المبادرة وتحمل المسؤولية في عملية تأسيس المشاريع المقاولاتية والاتجاه لتبني تجربة العمل الحر الذي يشجع على الاستقلالية المالية، وهو ما يتوافق نوعاً ما مع ما توصلت إليه دراسة شعير ذهبية وعدمان رقية (2023) حيث كشفت هذه الدراسة أن تدريس المقاولاتية في الجامعة يساهم في نشر الفكر المقاولاتي وينمي في الطلبة الشعور القوي اتجاه المقاولاتية والاستعداد المعرفي لخوض تجربة تأسيس مشاريع مقاولاتية ذاتية.

توصلنا في دراستنا بأن غالبية المبحوثين من الشباب الجامعي يمتلكون القدرة على الدخول إلى عالم السوق المقاولاتي وهذا من خلال ما بينته النتائج بأنه لديهم طموح وقدرة عالية على إدارة المخاطر وتجاوز العقبات وكذلك إنتاج أفكار جديدة والقدرة على اتخاذ القرار قصد الإدماج العملي

في البيئة التنافسية وتتقاطع هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة محمد بوسنة (2021) والتي أوضحت أن الحرفين وحاملي المشاريع يتميزون بمرونة وقدرة عالية في إدارة المخاطر وبالرغم من اختلاف الفئات الاجتماعية إلا أن هذا يثبت أهمية المهارات الريادية في تمكين الأفراد على مواجهة التحديات والقدرة على التكيف مع البيئة التنافسية ويتجسد هذا خاصة عند أصحاب المشاريع التقنية.

بينت نتائج دراستنا أن برامج التكوين والتدريب المقاولاتي يساهم في رفع وعي الشباب الجامعي بالفرص الاقتصادية الموجودة على المستوى الوطني وحتى الدولي وبالتالي يعزز من قدرتهم في التكيف مع متطلبات سوق العمل الحديثة وهو ما يتوافق مع دراسة مهاوة أمال وخالدي فراح (2021) والتي من أهم ما توصلت إليه نتائج دراستها أن التعليم المقاولاتي من خلال محتواه يمكن الطلبة من استغلال الفرص نحو تجسيد مشاريعهم بكل فعالية.

أسفرت دراستنا أن برامج التعليم المقاولاتي تمكن الشباب من التعرف على كل ما يحتاجه وما يتطلبه المشروع المقاولاتي في مراحل تأسيسه الأولى ويعود إلى أن التعليم المقاولاتي يركز في بنيته على تزويد الطلبة بمهارات وكفاءات جوهرية تجمع بين المهارات الشخصية والإدارية وحتى التقنية باعتبارها مقومات تأهلهم على الإنخراط في عالم المقاولاتية، وهو ما يتفق نوعاً ما مع دراسة ليلي بن عيسى والزهرة ناصري (2019) حول مضمون ومحتوى التعليم في إدراك الفرص للأفراد وتزويدهم بالمهارات التي تزيد من اقبالهم على التوجه الريادي.

كشفت نتائج دراستنا أن التعليم المقاولاتي مكون رئيسي وأساسي في تحفيز الشباب الجامعي على التوجه نحو الفعل المقاولاتي بفضل ما يقدمه من معارف تساهم في إعادة تشكيل وبناء تصوراتهم الذهنية نحو الإبداع والابتكار وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة صورية بوطرفة وبشير عبد الحميد (2020) التي أكدت على الأهمية البالغة حول ما يقوم به التعليم المقاولاتي في توجيه الطلبة نحو ممارسة الفعل المقاولاتي وإنشاء مشاريع خاصة لهم، وفي الختام تتأكد الأهمية الكبرى لدور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

ثالثاً: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

من خلال الدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع " دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي وانطلاقاً من الفرضية الأساسية التي تنص "يساهم التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي"، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

بالنسبة للمحور الثاني والمتعلق بـ: تساهم البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي فقد اتضح ما يلي:

- تبين أن برامج التكوين المقاولاتي تمكن الشباب الجامعي من التعرف على مهارات إنشاء المشاريع المقاولاتية حيث تبين أن نسبة 92.6% من أفراد العينة بينوا استفادتهم من اكتساب المهارات الضرورية من برامج التكوين المقاولاتي.
- كشفت الدراسة أن برامج التكوين تساعد الشباب الجامعي في التفكير بإيجابية اتجاه إنشاء المشاريع الريادية حيث قدرت نسبة ذلك 86.9% ويشير هذا إلى أن برامج التكوين تعمل على تحفيز الابتكار وتشجيع المبادرات الريادية من خلال التعرف على خصائص المقاول الناجح مع تبيان دور وأهمية المشاريع المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يشجعهم من خوض المبادرة ومواجهة التحديات برؤية إيجابية.
- كشفت نتائج الدراسة بأن برامج التكوين تساهم في تعزيز المهارات والقدرات الريادية للشباب الجامعي من خلال تعزيز فهمهم للبيئة المقاولاتية وذلك بنسبة 51.4% كما وجدنا أن 20% من المبحوثين الذين أكدوا أن قدراتهم الريادية يتم تعزيزها من خلال التحفيز نحو التفكير الإبتكاري وهذا يشير إلى أن برامج التعليم المقاولاتي تركز على تقديم فهم حول بيئة العمل المقاولاتي من خلال عرض القيم والمعايير التي تعزز من نمو عقلية المقاولاتية وتغيير نظرة الشباب عبر تحفيزهم وتشجيعهم للدخول الى عالم العمل الحر وبالتالي تشكيل هويات ريادية ترتبط بالإبداع والطموح والمخاطرة وإنتاج أفكار جديدة نتيجة الدعم المستمر لتجاوز العقبات المحتملة، كما اتضحت نسبة 15.4% من المبحوثين الذين يعتبرون أن برامج التكوين تساهم في تعزيز قدراتهم الريادية من خلال تطوير المهارات.
- أوضحت الدراسة بخصوص علاقة التعليم المقاولاتي بالتحفيز في إنشاء المشاريع المقاولاتية وتعزيز القدرات الريادية أن نسبة 84% من المبحوثين تحفزوا لإنشاء المشاريع المقاولاتية بفعل ما تلقوه من معارف نظرية من محتوى برنامج التعليم المقاولاتي حيث إتضح أن نسبة 96.3% من المبحوثين مكنتهم برامج التعليم في تقوية قدراتهم الريادية عبر تنمية وتطوير مهاراتهم.
- أوضحت الدراسة بخصوص علاقة مساعدة برامج التكوين في الكشف عن متطلبات المشاريع المقاولاتية والتخصص أن نسبة 82.3% من مجموع أفراد العينة تعرفوا من خلال برامج التعليم المقاولاتي على المتطلبات اللازمة لبدء المشاريع المقاولاتية، حيث اتضح أن نسبة 100% عند كل من تخصص الكترولنيك الصناعية، قانون الإعلام الألي والانترنت، علم

اجتماع تنظيم وعمل، علم اجتماع الاتصال، علوم التغذية، شبكات ووسائط متعددة تعرفوا على شروط إنشاء المشاريع المقاولاتية بنسبة كبيرة كما تبين أن نسبة 92.6% من تخصص إعلام آلي تمكنوا من استيعاب احتياجات المشاريع.

- أوضحت الدراسة بخصوص علاقة المعرفة المكتسبة حول المقاولاتية والجنس أن نسبة 81.7% من أفراد العينة اكتسبوا خلال التعليم المقاولاتي معرفة خاصة في مجال المقاولاتية الأمر الذي ساعدهم من الارتقاء والتطور في مشاريعهم حيث اتضح أن نسبة 85.6% من الذكور بنوا معارف خاصة في الريادة من خلال ما تلقوه في البرامج التكوينية المقاولاتية وهذا يشير إلى أن التعليم المقاولاتي يساهم بشكل واضح في تكوين المعارف وترسيخها في الشباب حتى يستعدوا للانخراط في العمل الريادي وبالرجوع إلى البيانات الشخصية لعينة دراستنا نجد أن فئة الذكور هي الغالبة وهو ما يبرز النسبة العالية عندهم.

- أوضحت الدراسة بخصوص علاقة تطبيق المفاهيم المكتسبة من التعليم المقاولاتي في عملية التطبيق الفعلي للمشاريع وطبيعة المشروع أن نسبة 81.7% من مجموع أفراد العينة لديهم الكفاءة والقدرة على استثمار المعارف وتحويلها إلى خطوات عملية في إنشاء مشاريعهم حيث اتضح أن نسبة 85.4% من طبيعة المشاريع التقنية يستطيعون تحويل ما اكتسبوه من مفاهيم من التعليم المقاولاتي إلى بناء فعلي الأمر الذي يثبت قدرتهم على الإندماج الحقيقي في المجال المقاولاتي.

- كشفت نتائج الدراسة أن الاعتماد على مقاييس المقاولاتية يعد مطلباً أساسياً وضرورياً لضمان نجاح وتطوير المشاريع المقاولاتية وقد بلغت نسبة ذلك بـ 85.1% لما لها من محتوى نظري يتضمن المفاهيم والمبادئ والخصائص والأهداف المقاولاتية.

وعلى هذا الأساس وبناءاً على النتائج المتوصل إليها يمكن القول أن برامج التكوين المقاولاتي أداة يكتسب من خلالها الشباب الجامعي مجموعة من المعارف والكفاءات والمهارات الريادية التي تؤهلهم لخوض تجربة إنشاء المشاريع المقاولاتية كما تعمل على بناء شخصية مقاولاتية قادرة على ابتكار المشاريع والمبادرة وتحمل المخاطر مع القدرة على اتخاذ القرار، واستجابة لمقتضيات قرار 1275 الرامي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية يتم تعزيز دور الجامعة في خدمة هذه المصلحة حيث تصبح هذه البرامج تأخذ مسعى إعداد جيل من الشباب الجامعي قادر على خلق فرص عمل والإتجاه نحو العمل الحر.

كما تعمل برامج التكوين المقاولاتي على صقل التفكير المقاولاتي نحو توجيه الشباب الجامعي في التفكير الإبداعي في تأسيس مشاريعهم المستقبلية عبر تزويدهم بآليات ومعارف تسمح لهم من تحويل أفكارهم إلى مشاريع مجسدة، كما تسمح هذه البرامج بترسيخ فهم أعمق حول البيئة المقاولاتية وذلك عبر إبراز أهمية المقاولاتية نحو المساهمة في التنمية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد بالإضافة إلى توضيح خصائص المقاولاتية مع تقديم الآليات المؤسسية والمالية لتمويل المشاريع كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA من أجل إدماجهم في منطلق المقاولاتية ومن ثمة يصبحون فاعلون اجتماعيون يمتلكون استفادة من المكتسبات النظرية نحو تشكيل مشاريع مقاولاتية تلبي متطلبات السوق ومنسجمة مع ديناميات البنيوية للمجتمع.

كما يعتبر التعليم المقاولاتي عاملا محوريا في تنمية التوجيه المقاولاتي وهذا من خلال تحفيزهم للتفكير نحو إنشاء وتأسيس مشاريع مقاولاتية وهذا من خلال تنمية روح المبادرة فيهم وتمكينهم من اكتساب مرونة ريادية نحو الارتقاء بمهاراتهم، ولأن برامج التكوين تقوم بتعريف الشباب الجامعي بالخطوات الأساسية لتأسيس المشاريع المقاولاتية يساعدهم هذا على مواجهة الميدان ويعتبر الشباب أصحاب تخصص الإعلام الآلي يحظون بقدرة كبيرة على استيعاب متطلبات وآليات تنفيذ المشاريع المقاولاتية ويبدو هذا واضحا عند فئة الذكور خصوصا عبر ادماج معارفهم في تنفيذ مشاريعهم.

كما أن الشباب الجامعي باستطاعتهم توظيف المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في عملية بناء مشاريعهم خاصة أصحاب المشاريع ذات الطابع التقني ما يعكس استعدادهم الفعلي للانخراط في الفعل المقاولاتي الاقتصادي.

كما تعتبر الأيام التحسيسية أداة محورية تنظمها الجامعة ويعتمد عليها الشباب الجامعي لاكتساب الأدوات الأساسية واستيعاب مبادئ الفعل المقاولاتي وبالتالي توسيع أفقهم نحو النشاط الريادي، كما تعتبر مقاييس المقاولاتية مطلبا ضروريا لما تضمنه من تكوين إطار معرفي ومنهجي يمكنهم من بلورة أفكارهم وتطويرها ومن ثمة ضمان النجاح الفعلي في المبادرات بما يكفل الاندماج الفعلي في النسيج السوسيواقتصادي.

وبناء على كل ما سبق من بيانات إحصائية ونتائج وتحليلات وفي ضوء الفرضية الخاصة بالمحور الثاني والتي تنص على ما يلي: تساهم البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي وبالرغم من أن قوة العلاقة بين المتغيرين تتراوح بين الضعيفة جدا والضعيفة

والمتوسطة وهذا من خلال النسب الإحصائية والمؤشرات الواردة في جداول هذا المحور إلا أنه يمكن القول أن هذه الفرضية تحققت نسبياً.

أما بالنسبة للمحور الثالث والمتعلق بـ : يساهم التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي فقد اتضح ما يلي:

- أوضحت الدراسة بخصوص علاقة الحاجة إلى تدريب لإنشاء مشروع مقاولاتي والتخصص أن نسبة 85.1% من مجموع أفراد العينة يعتبرون تأسيس المشاريع المقاولاتية تحتاج إلى تدريب، حيث اتضح أن نسبة 100% عند كل من تخصص " قانون الإعلام الألي والأترنت، انجليزية، قانون أعمال، إدارة أعمال، أدب معاصر، علوم التسيير والاقتصاد، تهيئة وتعمير، علم السموم، كيمياء حيوي، علم النفس العيادي" يعتبرون أن إنشاء مشاريع مقاولاتية يتطلب تدريباً عملياً يهيئهم لإكتساب المهارات.
- أوضحت الدراسة بخصوص علاقة طبيعة التدريب الذي يساهم في التحفيز والجنس أن نسبة 61.1% من مجموع أفراد العينة أن تأسيس وإنجاز المشاريع المقاولاتية يحتاج إلى دعم تدريبي وهذا من خلال التدريب عبر ورشات العمل حيث إتضح أن نسبة 70.3% من المبحوثين إناثاً أكدن على ذلك كما قُدرت نسبة 27.9% من الذكور يعتبرون أن تطوير المشاريع المقاولاتية يكون من خلال تدريب عبر محاضرات وأيام دراسية.
- كشفت نتائج الدراسة بنسبة 30.9% أن العملية التدريبية من الضروري أن تتضمن التدريب على كيفية بلورة الأفكار التي يتم تجسيدها واقعيًا وهذا لما تزوده من قدرة على تحويل أفكار الشباب وتحسينها وتطويرها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ضمن المجال المقاولاتي.
- كشفت نتائج أن 72.6% من أفراد العينة استفادوا من الورشات التدريبية حيث وفرت لهم إرشادات فعالة حول الخطوات العملية وآليات التعامل مع التحديات المحتملة في بناء المشاريع المقاولاتية.
- كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة الاكتساب من الدورات التدريبية المؤهلات والقدرات في البحث عن مشروع مقاولاتي وطبيعة المشروع أن نسبة 72.6% من مجموع أفراد العينة طوروا أفكارهم من هذه الدورات التدريبية نحو استكشاف فرص تأسيس مشاريع مقاولاتية، حيث اتضح أن نسبة 76.3% من أصحاب المشاريع الخدمائية كانوا الأكثر استفادة من ذلك.

- بينت النتائج أن 73.1% من مجموع أفراد العينة ساعدتهم ورش العمل على تحديد الفرص التي تتوافق وتتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم لتأسيس وتجسيد مشاريعهم المقاولاتية.
- أوضحت نتائج الدراسة بخصوص علاقة توفير فرص التدريب والورشات بمثابة المحفز على الابتكار في المشاريع والتدريب الذي يساهم في التحفيز حيث بينت نسبة 84.6% من مجموع أفراد العينة يرون في فرص التدريب والورشات عاملاً محفزاً على تطوير الابتكار في المشاريع المقاولاتية كما اتضح أن نسبة 90.7% من المبحوثين يجدون في التدريب عبر ورشات العمل تحفيزاً كبيراً في الفعل المقاولاتي.
- كشفت نتائج الدراسة حول الخبرات التي تقدمها ورش العمل في التحفيز نحو بناء مشاريع مقاولاتية هي تطوير نموذج دعم وذلك بنسبة 23.4% وهذا يشير إلى تمكين الفاعلين الشباب من الجامعي من استثمار معارفهم ومهاراتهم داخل المجال المقاولاتي لتحقيق إنتاجية ريادية مبتكرة.
- كشفت النتائج بخصوص علاقة الحصول على آليات التمويل من المؤسسات المرافقة وطبيعة المشروع أن نسبة 76% من أفراد العينة استفادوا من المؤسسات المرافقة بخصوص الحصول على التمويل حيث إتضح أن 78.9% من أصحاب المشاريع ذات الخدمات الإنتاجية.
- كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع والجنس أن نسبة 74.1% من أفراد العينة يمتلكون مقدرة على تسيير شؤون مشاريعهم وقد اتضح أن 81.3% من الإناث الأكثر مقدرة في ذلك على الرغم من تمثيلهن النسبي قليل في العينة مقارنة بالذكور ما يعكس دور العوامل السوسيوثقافية في تعزيز مهارتهن الريادية.
- كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة التدريب في إدارة المخاطر والتغلب على التحديات وطبيعة المشروع أن نسبة 73.7% اكتسبوا وتعلموا من التدريب مهارات ومعارف حول كيفية إدارة المخاطر حيث اتضح أن 79.2% من أصحاب المشاريع التقنية كانوا الأكثر استفادة من ذلك.
- أظهرت النتائج أن 78.3% من أفراد العينة يعتبرون أن التدريب المستمر عاملاً ضرورياً لاستدامة مشاريعهم الأمر الذي يعكس أهمية التدريب كعامل اجتماعي في تعزيز ودعم القدرات الريادية.
- كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة التدريب في بناء شبكة علاقات مهنية والجنس أن نسبة 76.6% من مجموع أفراد العينة ساهم التدريب في تمكينهم من إقامة علاقات مع الزملاء والخبراء مما يعزز من قدرتهم على التعامل الاجتماعي وقد اتضح أن نسبة 77.5% من جنس الذكور استفادوا بدرجة أكبر من هذه الفرص في إنشاء علاقات مهنية داخل المجال المقاولاتي.

- كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة تأثير تواصل المدربين خلال التدريب يعزز من فهم أساليب التمويل والجنس أن نسبة 79.4% استفادوا من التواصل مع المدربين ما ساعدهم على استيعاب أساليب التمويل المتاحة، وقد اتضح أن نسبة 84.7% من جنس الذكور أظهروا أكبر استفادة في تفاعلهم مع المدربين لفهم أساليب التمويل المتاحة.
 - كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة المتطلبات الضرورية لدعم المشروع وطبيعة المشروع أن نسبة 41.7% من مجموع أفراد العينة يعتبرون الجانب المالي من رأسمال وتمويل هو العامل الضروري في مشاريعهم، وقد أوضحت نسبة 46.5% من أصحاب المشاريع الخدماتية يعتبرونه جانب ضروري كما تبين أن نسبة 18.4% من يعتبرون الجانب التقني ضروري في بناء مشاريعهم الخدماتية.
 - أظهرت نتائج الدراسة أن 74.9% من مجموع من أفراد العينة أن التدريب ساهم من توسيع مهام الفريق وتعزيز قدرتهم على تنظيم العمل بشكل أكثر فاعلية.
 - كشفت نتائج الدراسة أن 57.7% من مجموع أفراد العينة اقترحوا الورشات التطبيقية الميدانية كبديل للبرامج التدريبية.
- وعلى هذا الأساس وبناءً على النتائج المتوصل إليها يمكن القول أن التدريب أداة محورية يساعد الشباب الجامعي في اكساب المهارات العملية الخاصة بالفعل المقاولاتي كما يشمل ورشات تطبيقية ميدانية لتحفيزهم على بلورة الأفكار من خلال مسار إرشادي يوضح لهم كل المراحل العملية لتأسيس مشروع مقاولاتي إضافة إلى ذلك فإن التدريب يساهم في تطوير مؤهلاتهم الفردية أو الجماعية عبر تعزيز قدراتهم على اكتشاف الفرص والعمل في بناء نماذج مبتكرة وليدة العصر الحالي ومنه اتخاذ قرارات استراتيجية إلى جانب ذلك فإن التدريب يوفر فضاءاً للتفاعل مع المدربين والخبراء الأمر الذي يتيح لهم التعرف على أساليب التمويل الممكنة وتحسين قدرتهم على توزيع المهام داخل فريق العمل بشكل أكثر فعالية.
- كما أن إنشاء مشروع مقاولاتي يتحقق بضرورة خضوع الشباب الجامعي إلى تدريب خلال مسارهم الجامعي لاسيما في بعض التخصصات "كقانون الأعمال، الإعلام والأنترنيت، الإنجليزية، إدارة الأعمال وعلوم التسيير، علوم السموم والتغذية، علم اجتماع تنظيم وعمل، قانون الإعلام الآلي، شبكات ووسائل متعددة، أدب معاصر" حيث يعد التكوين التدريبي وسيلة لاكتساب المهارات والمعارف المقاولاتية.

كما يساهم التدريب في تحفيز الشباب الجامعي من خلال ورشات العمل التي تسمح لهم بالاحتكاك المباشر بالتجارب العملية وتزودهم بالمعارف التطبيقية لخوض غمار الريادة بكل فعالية، كما تقتضي العملية التدريبية ضرورة التدريب على بلورة الأفكار التي تسمح بتجسيدها على أرض الواقع في شكل مشاريع مقاولاتية حيث يكتسب الشباب الجامعي القدرة على الإبداع والابتكار وتعزيز اندماجه في البيئة المقاولاتية.

كما تشكل الورشات التدريبية فضاءً عملياً يكتسب من خلاله الشباب الجامعي إرشادات فعالة حول كل الخطوات المهمة في الجانب التأسيسي للمشروع إضافة إلى توضيح كل التحديات المحتملة ومن ثمة مساعدتهم على تنمية قدراتهم الريادية مع البحث في المشروع المقاولاتي الذي يكون مناسب لتخصصاتهم وميولاتهم.

كذلك تعتبر ورش العمل فضاءاً تدريبياً يسمح للشباب الجامعي استكشاف الفرص الاقتصادية التي تناسب مهاراتهم الفردية أو الجماعية كما تمنحهم إمكانية تطوير نموذج العمل لمشاريعهم من خلال بناء تصور منظم لكيفية إنشاء المشروع مع تحديد الزبائن المستهدفين ونوعية المنتج الذي يقدم مع طريقة التوزيع وسعر البيع وبالتالي الانتقال من فكرة مجردة إلى خطة عملية محكمة ريادية تستجيب لتحولات اقتصادية واجتماعية معاصرة لسوق العمل.

كما تعتبر مؤسسات المرافقة المقاولاتية آلية بنوية في العملية المقاولاتية تربط أفكارهم بآليات التمويل وتعمل على مرافقتهم في فهم كل ما يخص تمويل مشاريعهم خاصة ذات الطابع الابتكاري من أجل تجسيد فرصة أكبر نحو نمو استمرارية النشاط المقاولاتي، إضافة إلى هذا فإن الشباب الجامعي يتمتعون بقدرة عالية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وهو ما يعكس قدرتهم في الانتقال من مجرد التفكير الريادي إلى عملية الأخذ بالمبادرة في التخطيط الاستراتيجي.

كما أن التدريب المقاولاتي يعتبر آلية لتشكيل وإعادة إنتاج الرأسمال المعرفي والمهني من خلال ما يكتسبه الشباب الجامعي من مهارات في إدارة المخاطر ومواجهة تحديات المشروع المحتملة ويبرز بشكل أوضح لدى الشباب أصحاب التقنية ما يجعلهم أكثر استعداداً في التعامل مع تعقيدات بيئة العمل وتحولاتها إضافة إلى هذا فإن التدريب يساهم في تمكين الشباب من بناء توقعات حقيقية فيما يخص مسار مشاريعهم المقاولاتية عبر تقديم الفرص الموجودة وهذا من خلال التفاعل داخل الورشات التدريبية التي يتم فيها تبادل الخبرات سواء مع الزملاء أو الخبراء وعليه فهو يساهم في بناء شبكات اجتماعية وعلاقات مهنية تساهم في دعم مشاريعهم وتعتبر من أشكال الرأسمال الاجتماعي ما ينعكس إيجاباً على فئة الذكور وهو ما يمنحهم فرصاً جديدة في بلورة مشاريعهم والاستفادة من

العلاقات إلى جانب ذلك فإن التدريب يعمل على إعادة توزيع معادلة العمل بدلا من الإعتماد من الجهد الفردي إلى تنظيم إطاراً عقلانيا لتحديد الأولويات وتقاسم المسؤوليات والتنظيم في الأدوار المختلفة ويرسخ قيم التعاون والعمل التشاركي داخل فريق العمل ما يكسبهم في إدارة العلاقات المهنية.

إن الجانب المالي من المتطلبات الأساسية التي وجب توفرها في دعم المشاريع حيث أن توفر الرأسمال يجعل المشروع ينمو ويستمر في تقديم الخدمة وتبرز الحاجة في أصحاب المشاريع الخدمائية والتقنية من أجل تجهيز البنية التحتية من مكاتب وتحديث الأدوات خاصة وأن الخدمات التقنية سريعة التغير، وعليه فإن الجانب المالي آلية اجتماعية اقتصادية تعكس قدرة الشباب من كسب الثقة من المؤسسات المالية ووجوده يحدد الوسائل اللازمة في الإنتاج والتسويق والقدرة من الدخول في المجال المقاولاتي مع التحلي بثقافة اقتصادية في التسيير العقلاني للمخاطر لتجنب التفاعل مع المال بعفوية وبالتالي تصبح لديهم معارف اقتصادية اجتماعية في توزيع الموارد المالية واستثمارها بذكاء ما يزيد فرص النجاح.

إن الورشات التطبيقية الميدانية هي خيارا سوسولوجيا نحو تجسيد التعلم بالممارسة لكونها لا تقتصر على الجانب النظري وانما تمنح الشباب فرصا نحو الانخراط في بيئة العمل مما يطور فيهم مهارات علمية والتنسيق بين الأدوار وتبادل الخبرات مع كشف التحديات المرتبطة بإنشاء المشاريع وإيجاد الحلول الملائمة.

وبناءً على كل ما سبق من بيانات إحصائية ونتائج وتحليلات وفي ضوء الفرضية الخاصة بالمحور الثالث والتي تنص على ما يلي: يساهم التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتي للشباب الجامعي وبالرغم من أن قوة العلاقة بين المتغيرين تتراوح بين الضعيفة جدا والضعيفة والمتوسطة وهذا من خلال النسب الإحصائية والمؤشرات الواردة في جداول هذا المحور إلا أنه يمكن القول أن الفرضية الثانية تحققت نسبيا.

أما بالنسبة للمحور الرابع والمتعلق بـ: تساهم المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي فقد إتضح ما يلي:

كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة نوعية المساهمة المقدمة من المرافقة المقاولاتية والجنس أن نسبة 48.6% تمثلت في تقديم المشورة والنصح حيث إتضح أن نسبة 52.3% من الذكور تلقوا مشورة في إطار المرافقة المقاولاتية.

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 60.6% من مجموع أفراد العينة وجدوا في المرافقة المقاولاتية عاملاً كبيراً في إمدادهم بالدعم النفسي والتحفيز خلال مراحل سير وتنفيذ عملية إنتاج مشاريعهم.

أظهرت النتائج أن 72% من مجموع أفراد العينة أن الدعم الفني ساهم في رفع وتحسين جودة المنتج والخدمات.

كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة تأثير الدعم الفني على كيفية رؤية التحديات وطبيعة المشاريع أن نسبة 70.3% من مجموع أفراد العينة كان للدعم الفني دور في تشكيل فهمهم للتحديات التي تواجه مشاريعهم المقاولاتية، حيث اتضح أن نسبة 81.3% من أصحاب المشاريع التقنية يساعدهم الدعم الفني على توضيح رؤيتهم للتحديات المحتملة.

كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة الاستفادة من المرافقة المقاولاتية وطبيعة المشروع أن نسبة 80.6% من مجموع أفراد العينة وجدوا المرافقة المقاولاتية مفيدة لهم وعاملاً داعماً في بناء وتطوير مشاريعهم، حيث اتضح أن نسبة 85.4% من أصحاب المشاريع التقنية كانت المرافقة المقاولاتية عنصراً مفيداً ومساعداً لهم في بناء مشاريعهم.

أظهرت النتائج أن 31.4% من مجموع أفراد العينة ساعدتهم المرافقة المقاولاتية في التغلب على التحديات التي واجهوها في بناء مشاريعهم وذلك من خلال دراسة السوق واختيار الفئة المناسبة وهذا يشير أن المرافقة قدمت لهم توجيهاً عملياً حول احتياجات السوق واختيار بيئة العمل المناسبة والملائمة بغية تخطي العقبات التي تعيق نجاحهم.

كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة تقييم الأداء والمتابعة لتقدم المشروع والجنس أن نسبة 71.4% من مجموع أفراد العينة استفادوا من الإرشادات والتقييمات الموجهة، كما اتضح أن نسبة 82.8% من الإناث يحظين بمتابعة أكبر ويرجع هذا إلى أنهن غالباً ما يحتجن دعماً ومرافقة أكبر بسبب محدودية خبرتهن والعوائق الاجتماعية والثقافية التي قد تعيق تطور مشاريعهن مقارنة بالذكور.

كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة متابعة هيئة المرافقة المقاولاتية لتقدم المشروع وطبيعة المشروع أن نسبة 71.4% من مجموع أفراد العينة تتابعهم الهيئة المقاولاتية حول مدى تقدم مشاريعهم، حيث اتضح أن 84.6% من أصحاب المشاريع الزراعية الأكثر فئة تلقوا المتابعة وهذا لأنهم غالباً ما يحتاجون إلى متابعة مستمرة لما تتميز مشاريعهم من حساسية في التخزين والإلتزام بالمعايير الصحية وإشراف دقيق لضمان جودة منتجاتهم.

أظهرت النتائج أن 73.7% من مجموع أفراد العينة حصلوا على إرشادات ونصائح وتوجيهات من المرافقين خلال فترة اعداد مشاريعهم.

أظهرت النتائج أن 65.1% من مجموع أفراد العينة يعتبرون أن مؤسسات المرافقة المقاولاتية جهة كفيلة في دعم مشاريعهم المقاولاتية.

كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة تلقي الدعم وطبيعة المشروع أن نسبة 80.6% من مجموع أفراد العينة لم يحصلوا على الدعم المناسب والملائم لخصوصية وطبيعة مشاريعهم حيث اتضح أن النسبة الأكبر 83.3% لدى أصحاب المشاريع التقنية الذين افتقروا إلى دعم يتناسب مع مشاريعهم.

كشفت نتائج الدراسة بخصوص علاقة البديل لبرامج المرافقة المقاولاتية أن نسبة 39% من مجموع أفراد العينة اقترحوا تكثيف جلسات الدعم الفني وهذا يشير إلى أن الدعم الفني يمكن الشباب الجامعي من تنمية مهاراتهم وتحسين جودة مشاريعهم من خلال الحصول على الملاحظات وحل المشكلات الواقعية وتسريع الإنجاز بفضل التوجيهات المستمرة.

وعلى هذا الأساس وبناءاً على النتائج المتوصل إليها يمكن القول أن المرافقة المقاولاتية آلية محورية في بلورة المشاريع للشباب الجامعي بغض النظر عن نوعية المشاريع سواء خدماتية أو تقنية أو زراعية.

كما تعد المشورة والإصاح من أهم اشكال الدعم التي تقوم به المرافقة المقاولاتية من أجل تسهيل عملية إنشاء المشاريع خاصة عند فئة الذكور حيث تعمل على توجيههم نحو الاحتياجات التي تكون أكثر عقلانية كما يمتد إسهامها إلى تقديم الدعم النفسي للشباب ما يعزز من قدرتهم على تجسيد أفكارهم في الواقع.

كما يعتبر الدعم الفني ركيزة أساسية في عملية المرافقة المقاولاتية إذ يساهم في الارتقاء بالخدمات التي يقدمها الشباب الجامعي وتحسين جودة المنتجات إضافة إلى استشراف التحديات التقنية التي تعيقهم على مواصلة النشاط المقاولاتي عبر تزويدهم بتوضيحات وإرشادات تعزز من قدرتهم في عملية الاستمرارية الريادية.

إضافة إلى ذلك فإن المرافقة المقاولاتية عملية أساسية ومورداً استراتيجياً في بناء المشاريع خاصة عند الشباب أصحاب المشاريع التقنية لما تتيح لهم من ملاحظات مناسبة في بناء وتحسين وتطوير مشاريعهم وتوفير أدوات تنظيمية وتشجيعهم على الابتكار والتجديد.

كما تمثل عملية دراسة السوق من بين أهم المحاور التي تقدمها المرافقة المقاولاتية من أجل التغلب على التحديات وهذا من خلال تعزيز فهم البنية الاقتصادية والاجتماعية في عملية الطالب مع القدرة على استيعاب احتياجات المستهلكين والتحول الطارئة في أنماط الاستهلاك وبالتالي يوفر دراسة معرفية استراتيجية بالبيئة التنافسية واتخاذ قرارات رشيدة حول المواد والمنتجات.

كما تقوم المرافقة المقاولاتية في تقديم دعم الأداء والمتابعة المستمرة لمشاريع الشباب خاصة عند الإناء ومراقبة مدى تقدم مشاريعهم وتقديم التوجيهات المستمرة عبر مرافقة كافة المبادرات على اختلاف تنوعها، ولأن المشاريع الزراعية تتطلب متابعة دقيقة حول جودة المعايير الصحية فإن المرافقة المقاولاتية تمنح الخبرة العلمية والتوجيه نحو النجاح من خلال تقوية رأسمالم الاجتماعى والمعرفى.

كما تعتبر جلسات الدعم الفني مكوناً وامتداداً وطيفياً لبرامج المرافقة المقاولاتية لما يوفره من فضاءات إضافية حول التدريب وتبادل الخبرات وتحسين وتعديل الأفكار وتشخيص المشكلات التقنية مع تقديم الحلول العملية التي تكون أكثر كفاءة وتمكين الشباب رواد الأعمال من امتلاك المهارات التي تساعدهم على تطوير مشاريعهم والتعامل مع المعدات الحديثة والمواد الجديدة من أجل رفع جودة المشروع وتكيفية مع متغيرات السوق.

وبناءً على كل ما سبق من بيانات إحصائية ونتائج وتحليلات وفي ضوء الفرضية الخاصة بالمحور الرابع والتي تنص على ما يلي: تساهم المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي وبالرغم من أن قوة العلاقة بين المتغيرين تتراوح بين الضعيفة جدا والضعيفة والمتوسطة وهذا من خلال النسب الإحصائية والمؤشرات الواردة في جداول هذا المحور إلا أنه يمكن القول أن الفرضية الثالثة تحققت نسبياً.

خاتمة

خاتمة:

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الموسومة بـ " دور التعليم المقاولاتي في انشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي " الكشف عن مساهمة البرامج التكوينية المقاولاتية والتدريب والمرافقة المقاولاتية في انشاء وبلورة مشاريع فعلية للشباب الجامعي لجامعة برج بوعريريج، وقد حاولت الباحثة من خلال هذا الموضوع الذي يكتسي أهمية خاصة ووزن كبير من حيث حدائته في العلوم الاجتماعية وكذلك في تخصص علم اجتماع بصفة عامة وهذا يعود الى عدد اعتبارات أهمها التحديات الخاصة بالبطالة لدى خريجي الجامعات والتي تفرض التفكير نحو بدائل جديدة خاصة بعد صدور قرار 1275 الذي يشجع على انشاء مؤسسة اقتصادية الامر الذي يعزز مكانة التعليم المقاولاتي والذي يجعل من أبعاده إطارا لتجسيد عملية ربط المعارف النظرية والتطبيقية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والتركيز على الشباب الجامعي كفاعلين اجتماعيين واقتصاديين في إحداث مشاريع التنمية والتغيير.

وقد حاولت الباحثة اثراء هذه المقاربة السوسولوجية من خلال ادماج مفاهيم اقتصادية وتنظيمية مع التعريفات الإجرائية في عملية التحليل السوسولوجي وهذا انطلاقا من مفهوم الدور، التعليم المقاولاتي، المقاولاتية، الشباب الجامعي، المشاريع المقاولاتية، البرامج التكوينية، التدريب وغيرها من المفاهيم التي سمحت بتكوين رؤية أولية حول موضوع الدراسة فيما يخص الإطار النظري. أما في الجانب الميداني من الدراسة فقد فرضت طبيعة الموضوع على الباحثة اعتماد المنهج الوصفي لكونه المنهج الأنسب والأكثر ملائمة للدراسة إذ يتيح هذا المنهج إمكانية وصف الظاهرة المدروسة وتفسيرها في سياقها الطبيعي والاجتماعي، وفيما يخص العينة فقد اختارت الباحثة أسلوب المسح الشامل الذي ينسجم ويتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة وقد تم التركيز على طلبة السنة الثانية ماستر 2 باعتبارهم مقبلين على التخرج والأكثر ارتباطا بقرار 1275 وهو ما يجعلهم النموذج الملائم لفهم ودراسة دور التعليم المقاولاتي في عملية تشكيل المشاريع المقاولاتية، كما أن طبيعة الموضوع استدعت من الباحثة توظيف الملاحظة دون المشاركة وذلك من أجل رصد تفاعل الشباب مع الدورات التكوينية والأيام التحسيسية المقامة في الجامعة مع الاعتماد على المقابلة التي أجريت مع الأساتذة القائمين على تأطير تلك الدورات والإستمارة التي شكلت الأداة الرئيسية في جمع المعطيات معالجة موضوع الدراسة.

وقد توصلت الباحثة من خلال تناولها لموضوع الدراسة بعد التحليل والمعالجة إلى مجموعة من النتائج:

التعليم المقاولاتي مقوم أساسي وعنصر جوهري في تحفيز الشباب الجامعي في التوجه نحو المبادرة من خلال اكسابهم سمات المقاولاتية وخصائص المفاوض الناجح للتفكير في تأسيس مشاريع مقاولاتية. برامج التكوين المقاولاتي هي عامل محوري تساهم في تنمية الفكر المقاولاتي وإعادة تشكيل وعي الشباب الجامعي نحو مستقبلهم المهني لما تقدمه من معارف ومهارات تفتح أمامهم آفاق جديدة للتفكير الإبداعي والابتكاري في تأسيس وإنشاء مشاريع مقاولاتية.

التدريب أداة أساسية مكتملة للتعليم المقاولاتي والجسر الذي يربط بين الجانب النظري والعملي ويعزز من قدرة الشباب الجامعي على بناء كفاءات معرفية وحتى مهنية وتنمية مهارات التعامل مع المخاطر لاستمرارية المشاريع.

تعد ورشات العمل فرص لاستكشاف الإمكانيات الملائمة لمهارات الشباب الجامعي الفردية والجماعية وتسهم في تطوير نماذج أولية لمشاريعهم.

الجانب المالي هو شرطاً محورياً وقاعدة مادية لازمة تضمن استمرارية مشاريع الشباب الجامعي وتُسِر اندماجهم الفعال إلى عالم الريادة بثبات وثقة.

المرافقة المقاولاتية هي عملية أساسية تساعد في تحسين وتطوير مشاريع الشباب الجامعي من خلال ما توفره من خبرات ودعم مستمر ومتابعة وإرشاد لتحسين المشاريع وتطويرها بشكل مستدام.

النصائح والتوجيهات هي عنصراً محورياً في إطار المرافقة المقاولاتية إذ تسهم في تحسين سير عمل مشاريع الشباب الجامعي وتعزيز قدراتهم على اتخاذ القرار.

جلسات الدعم الفني بمثابة الامتداد الوظيفي والبديل المكمل لبرامج المرافقة لما توفره من بيئة تفاعلية مشجعة على تبادل المعارف والمعلومات وتطوير الأفكار مع التوصل إلى حلول عملية مبتكرة لمشكلات التي تعيق نمو المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

التوصيات:

إدماج أنشطة تطبيقية في البرامج التكوينية كدراسة حالة من أجل اختبار أفكار الشباب وتحويلها إلى مشاريع واقعية.

التنوع في طرق تدريس مادة التعليم المقاولاتي واستبدال الإلقاء التقليدي للبحوث بأساليب تعليمية أكثر فعالية واستخدام طرق معتمدة في البلدان العالمية مع التركيز على التجارب الميدانية كإنتاج مشاريع صغيرة أو شركات صغيرة افتراضية ضرورة إدماج التقنيات الحديثة التكنولوجية في ورشات العمل وهذا لتجهيز الشباب الجامعي بكل الأدوات الحديثة العملية التي تمكنهم من الإطلاع على مجال التطور المقاولاتي وتحويل أفكارهم إلى مشاريع.

توفير الدعم المالي لمشاريع الشباب الجامعي باعتباره عملية أساسية تساعد على تمكين الشباب الجامعي من تجسيد أفكارهم الريادية على أرض الواقع.

ضرورة توفير دعم شامل يراعي خصوصية وطبيعة كل مشروع يلبي احتياجاته بشكل فعال بما يسهم في تعزيز من فرص نجاحه.

تقييم البرامج التكوينية بانتظام قصد تحسين المحتوى وأساليب التدريب بما يتناسب مع قدرات ومتطلبات مشاريع الشباب الجامعي.

ربط التعليم المقاولاتي بسوق العمل من خلال تمكين الشباب الجامعي الحاملي للمشاريع المقاولاتي من تطبيق مشاريعهم في الواقع الاقتصادي والاجتماعي عبر توفير فرص شراكة وإدماجها في المناهج الدراسية المقاولاتية وذلك بهدف اكسابهم الخبرات العلمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993.
- 2- أحمد بن مرسي، الأسس العلمية لبحوث الإعلام والاتصال، ط1، الورسم للنشر والتوزيع، 2013
- 3- إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- 4- إسماعيل محمد الزيود، علم الاجتماع، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2011
- 5- إسحاق خرموش، المقاولاتية البحث عن فكرة إنشاء المؤسسة المرافقة العمومية، عمان الأردن، 2021
- 6- اميل دور كايم: قواعد المنهج السوسيولوجي، ترجمة: سعيد سبعون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2008.
- 7- بوطورة، زهية قرامطية، علاء الدين الوافي، أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد8، العدد15، 2021
- 8- جار الله الملجمي، ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة مقومات النجاح ومعوقات الفشل.
- 9- رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط4، زاعياش للطباعة والنشر، 2012
- 10- شحاته صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009.
- 11- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 12- طوني بينيت_ لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس. مفاتيح مصطلحات جديدة" معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
- 13- عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعارف، 1988

- 14- عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002
- 15- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1983.
- 16- كفاح يحي صالح العسكري وآخرون، نظريات التعلم وتطبيقاتها التربوية، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2012.
- 17- محمود صبح، رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، ط2، البيان للطباعة والنشر، 1999.
- 18- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2006
- ثانيا: المقالات:
- 19- أميرة عبد الباقي، حبيبة بلحاج، فريدة بوغازي، دور الجامعة في تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى خريجها (دراسة حالة طلبة الأقسام النهائية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة)، الافاق للدراسات الاق، المجلد5، العدد2، 2020.
- 20- أيوب صكري، سمير محمد جلاب، علي شطة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر الإنجازات والطموحات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، 2017.
- 21- العيد عماد، الفعل المقاولاتي كأداة للتحليل السوسيولوجي مجلة المعيار، مجلد27، العدد1، 2023.
- 22- الجودي محمد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2009.
- 23- أحمد مصنوعة، عبد الله قويدر الواحد، أمحمد منتاوي، استراتيجيات التعليم المقاولاتي ودورها في تعزيز المقاولاتية النسائية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد1، العدد1، 2019.
- 24- بن نذير نصير الدين وخروبي سفيان، أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد6، العدد1، 2017.

- 25-بن خديجة منصف، عبيد وهيبة، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة _ عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة_ مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد4، ديسمبر 2019.
- 26-بديار أمينة، عرابش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد3، جانفي 2019
- 27-بن صويلح ليليا، نحو محاولة سوسيولوجية لمقاربة الظاهرة المقاولاتية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، المجلد1، 2017.
- 28-بواب رضوان، ميلاط صبرينة، سوسيولوجية التعليم الجامعي قراءة مفاهيمية ونظرية، مجلة السوسيولوجون، العدد1، المجلد 2، 2021.
- 29- جودي حنان، العلواني كاميليا، ترغيني صباح، دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة بسكرة، جامعة بسكرة، 2020.
- 30- جبار سعاد، ناجي أمينة، التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد14، العدد1، 2020.
- 31- حورية ناصري، حمزة جغلو، اتجاه الطلبة الجامعيين نحو إنشاء المؤسسات الناشئة في ظل قانون 1275، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد1، 2025.
- 32- حبيبة أبو حفص، التعلم المقاولاتي طريق لنشر الفكر المقاولاتي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد2، العدد4، ديسمبر 2019.
- 33- حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة 2، الجزائر، عدد17، جانفي2018.
- 34- حياة بوردوسن، محمود قرزير، القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة / براءة اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب دراسة ميدانية على عينة طلبة ماستر جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد8، العدد1، أبريل 2023.

- 35- خديجة عرقوب، المشاريع المقاولاتية الطموحة وعلاقة الابتكار باستدامتها نموذج شركة بيوت أجمل السعودية، مجلة الحقيقة، المجلد16، العدد 41.
- 36- رشيدة قواسمي، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد4، العدد2، 2020.
- 37- رحمانى إسحاق، جاب الله طيب، سوسيوولوجيا المقاوله في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات، المجلد1، العدد3، 2014.
- 38_شعير ذهبية، عدمان رقية، واقع التعليم المقاولاتي ودوره في نشر الفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية على عينة من طلبة اجتماع تنظيم وعمل بجامعة الجزائر2، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد7، العدد2، 2023.
- 39-صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، المقاولاتية: المفهوم، الأليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد8، العدد02، 2022.
- 40- صورية بو طرفة وبشير عبد الحميد، دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد1، 2020.
- 41-علماوي أحمد، رحيم سعيد، المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد4، 2019.
- 42-غربي محمد، قلواز إبراهيم، النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد1، العدد3، 2019.
- 43-غياد كريمة، بوعطية إيناس، بن وريدة حمزة، أثر التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة المقبلين على التخرج: دراسة حالة طلبة ماستر كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد5، العدد1، 2022.

- 44-فتيحة بوحروود، سعاد قورين، التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية: عرض تجارب بعض الجامعات العربية والجزائرية، جامعة فرحات عباس1، العدد20-المجلد1، الجزائر، 26-06-2021.
- 45-قارة ابتسام، بن ياني مراد، بو عقل مصطفى، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وإنجاح وتفعيل المشاريع المقاولاتية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2019.
- 46-قاسم محمد، رشيد زرواتي، جحنيط حمزة، الأطر النظرية والمقاربات الفكرية للفعل المقاولاتي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد17، العدد1، 2023.
- 47-كرفوح ليلي وعراب عبد الغني، مرافقة المشاريع المقاولاتية في الجزائر مدخل اتصالي ثقافي عام، مجلة تاريخ العلوم، العدد08، المجلد1، جوان 2017.
- 48-كمال عويسي، أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد12، العدد2، 2019.
- 49-ليلي بن عيسى، الزهرة ناصري، التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد3، العدد2، 2019.
- 50-محمد يدو، براق عيسى، دور التعليم المقاولاتي في تكوين رواد الاعمال في الجزائر_ بين الواقع والاستشراف_ الملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات، المنعقد بجامعة خميس مليانة_ الجزائر_ يومي 16-17 افريل 2018.
- 51-محمد كسنة، فاطمة قهيري، دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية للمرأة في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية بجامعة الجزائر3، العدد01، 2017.
- 52-منى شعبان عثمان، تطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين، مجلة الإدارة التربوية، العدد السادس والثلاثون، جامعة الفيوم، أكتوبر 2022.

- 53- مهدي مراد، التعليم المقاولاتي الجامعي الية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 02، 2018
- 54- مصطفى مصطفاوي، نحو فهم سوسيولوجي لفئة الشباب في المجتمع الجزائري، مجلة المحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 8، العدد 1، 2021.
- 55- محمد الشريف نصري، النية المقاولاتية بين نموذج الحدث المقاولاتي ونظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، 2021.
- 56- مقري زكية، نجوى عبد الصمد، المقاولاتية: قراءة في بعض النظريات الاقتصادية والمقاربات الفكرية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 3، جامعة باتنة 1، العدد 2، 2021،
- 57- مسعودة بيطام، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسيولوجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، 1999.
- 58- محمد بوسته، دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 02، 2021.
- 59- مهاوة أمال، خالد فرّاح، فعالية التعليم المقاولاتي في نشر وترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية دراسة استطلاعية لآراء مسيري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- 60- نبيل منصوري، مشكلات الشباب الجامعي في المجتمع الجزائري وعلاقتها بالاتجاه نحو الانحراف والعنف «دراسة ميدانية على مستوى جامعة البويرة»، المجلد 5، العدد 1، 2019.
- 61- هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى، إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019.
- 62- وفاء حمادي، بن عديدة نبيل، آثار القرار الوزاري 1275 في احتضان البحث العلمي لحاملي أفكار مشاريع مبتكرة والمؤسسات الناشئة، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 12، العدد 2، 2024.
- 63- نجوى بوزيد، الظاهرة المقاولاتية: بين التناول النظري وخصوصية التجربة الجزائرية، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 31، 31/12/2014.
- ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات:

64-توفيق خذري، علي عماري، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، المسيلة، 2011.

65- فضيلة بوطورة، فاطمة الزهراء بوطورة، هواري أحلام، أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر أيام 10-11 ديسمبر 2018.

66- محمد يدو، براق عيسى، دور التعليم المقاولاتي في تكوين رواد الأعمال في الجزائر_ بين الواقع والاستشراق، مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات، المنعقد بجامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 16 و 17 أبريل 2018.

67- مخطاري مصطفى، غربي ياسين سي لاخضر، قهيري فاطمة، نحو استدامة المشاريع المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي _ التجربة الجزائرية وبعض التجارب العالمية_ مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول: المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار أيام 18_19 أبريل 2017.

68-نوي طه حسين، غربي يسين سي لاخضر، الجودي محمد علي، عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي، مداخلة في الملتقى الوطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذجا ، المركز الجامعي تندوف، يوم 11 أبريل 2016.

المطبوعات:

69- ثروت محمد شبلي، تنمية اجيتماعية، كلية الآداب، جامعة بنها .

70- عابي وليد، محاضرات ودروس في المقاولاتية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي واقتصاد كمي، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، 2021-2022.

71- زيتوني هوارية، مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاق والتجارية والتسيير، 2021،2022

72-صندرة سايبى، محاضرات في إنشاء مؤسسة، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، 2014،2015.

73-ليليا بن صويلح، مدخل لعم اجتماع تنظيم وعمل مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

74-موساوي زهية، محاضرات مقياس المقاولاتية سنة أولى ماستر عمومي، كلية علوم اق والتسيير والعلوم التجارية والمالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

رابعاً: أطروحات:

75-بدر اوي سفيان، ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، 2014-2015

76-حادة عمر اوي، تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تنظيم وعمل. 2021_2020. جامعة محمد لمين دباغين _سطيف2.

77- ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة1، 2020-2019.

78-سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتغيير، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3، 2004.

79-نبيل بالراشد، تمثلات الطلبة_ المقبلين على التخرج_ للمقاولاتية في ظل تكوينهم الجامعي دراسية ميدانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الطور الثالث L MD ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية علوم إنسانية والاجتماعية، ص 2022، 2023،
80- نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر (2000-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2012

خامسا: القرارات والمنشورات:

81- قرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، يحدد كفايات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة اقتصادية.

82- نتائج بحث منظمة اليونسكو، الممارسات الجديدة نحو ثقافة الريادة في القرن الواحد والعشرين - تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم في المدارس الثانوية_ النسخة العربية، مكتب منظمة اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، لبنان، 2010

سادسا: المراجع باللغة بالفرنسية:

83- André Tiran, la théorie de l'entrepreneur, son évolution et sa contextualisation, Sophie boutillier , may2016

84- Aziz bouslikhane. ; Enseignement de l'entrepreneuriat : pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial, .thèse de doctorat en sciences de gestion ; université de Nancy 2.2011

85- Karim Messeghem, L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne, le congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25-27 octobre, 2006.

86- louis jacques filion : Defining the Entrepreneur Complexity and Multi-Dimensional Système Some Reflections , Rogers-J.A – Bombardier Chair of Entrepreneurship HEC Montréal2008

87- Yifan Wang, l'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française ; une étude longitudinale ,2011

88- Youcef hamidi . abdelouahab dadaene. Mounia mhalfaoui. Modélisation économétrique des caractéristiques des jeunes promoteurs qui ont réussi dans le cadre du dispositif ANSEJ , ; université de Ouargla ; Algérie

89- Nawel benlakehal , abed nassira , L'entrepreneuria ; entre opportunités et défis étude de cas maison entrepreneuriat du centre universitaire de Tipaza entrepreneurship : between opportunités and challenges entrepreneurship hime study of tipaza université center, journal of entrepreneurs hip and sustainable développement JESD, Volume01; N01,2019.

90- louis jacques filion : Definig the Entrepreneur Complexity and Multi-Dimensional Systems Some Reflections , Rogers-J.A – Bombardier Chair of Entrepreneurship HEC Montréal

91- La théorie de l'entrepreneuriat et l'entrepreneur.elearning .univ-bejaia .dz

92- Guillaume delemzrl , Le profil d'un entrepreneur caractéristiques de sa personnalité . www.l-expert-comptablcom,

93- OUN Azzedine :l'intention entrepreneuriale une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+) et des étudiants en DESS CAAE.thèse de doctorat en sciences de gestion ; université de rouen 2003

94- Loyda Lily GOMEZ SANTOS. L'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de l'université: la contribution de la méthode des cas, thèse de doctorat en sciences de gestion ; université de lorraine ,2014

الملاحق



الملحق رقم (01)

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع.



الموضوع: استبيان.

أخي الطالب، أختي الطالبة...نهديكم أطيب التحيات.

في إطار القيام بدراسة علمية للحصول على شهادة الدكتوراه في تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل والتي يتمحور موضوعها " دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي"، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة آمليين أن تخرج هذه الدراسة بنتائج تخدم مسيرة البحث العلمي وذلك بفضل ما ستقدمونه من إجابات موضوعية ودقيقة. لذا يرجى ملاحظة النقاط المهمة الآتية:

1. هذا الاستبيان غرضه البحث العلمي فالرجاء الحرص على الإجابة في كل الأسئلة.
2. إن المعلومات الموجودة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. شاكرين لكم جهودكم المباركة وحسن تعاونكم معنا.

إشراف الدكتور:

حمزة جغبلو

الباحثة:

حورية ناصري

أولاً: البيانات الشخصية:

1.الجنس: ذكر أنثى

2.العمر:

3.المستوى التعليمي:

4. الأصل الجغرافي: حضري شبه حضري ريفي

5. كلية الانتساب:

6.التخصص العلمي بدقة:

7. ما طبيعة مشروعك: خدماتي انتاج تقني انتاج زراعي / حيواني

أخرى حدد:

.....

ثانياً: بيانات حول مساهمة البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

8.هل ساعدتك برامج التكوين في التعرف على المهارات اللازمة لإنشاء مشروع مقاولاتي؟

نعم لا

9.هل ساعدتك برامج التكوين في التفكير نحو إنشاء مشروع مقاولاتي؟

نعم لا

10.في رأيك كيف يمكن لبرامج التكوين أن تساهم في تعزيز القدرات الريادية؟

-تعزيز الفهم للبيئة المقاولاتية -تطوير المهارات

-تعزيز الثقة الذاتية -تقديم تجارب عملية

-تحفيز التفكير الإيجابي

بناءً على اختيارك وضح ذلك:

.....

.....

11.هل تعتقد أن التعليم في إطار برنامج التكوين في مجال المقاولاتية كفيل بتحفيزك لإنشاء مشروع مقاولاتي؟

نعم لا

في حالة الإجابة بـ لا لماذا

.....

12. هل ساعدتك برامج التكوين في الكشف عن متطلبات إنشاء مشروع مقاولاتي؟

نعم لا

13. هل كونت لك معرفة خاصة بالمقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي المكتسب في عملية تطوير المشروع المقاولاتي؟

نعم لا

14. هل تمتلك القدرة على تطبيق المفاهيم المكتسبة من برامج التعليم المقاولاتي في البناء الفعلي لمشروعك المقاولاتي؟

نعم لا

15. هل استفدت من الأيام التحسيسية المقامة بالجامعة حول المقاولاتية؟

نعم لا

في كلتا الحالتين وضح ذلك

.....

16. هل تعتقد أن الاعتماد على مقاييس المقاولاتية ضروري لإنشاء مشروع مقاولاتي؟

نعم لا

في كلتا الحالتين ماذا تقترح كبرامج للتكوين:

.....

.....

ثالثا: بيانات حول مساهمة التدريب في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

17. هل تعتقد أن إنشاء مشروع مقاولاتي يحتاج إلى تدريب خلال دراستك الجامعية؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم، كيف كان تأثيره على رؤيتك للمقاولات؟

.....

18. ما طبيعة التدريب الذي يمكن أن يساهم في تحفيزك على إنشاء مشروع مقاولاتي؟

— تدريب عبر ورشات عمل

– تدريب عبر محاضرات وأيام دراسية

– تدريب مؤطر بين الجامعة ومؤسسات اقتصادية

اشرح كيف كانت الاستفادة؟

.....
.....

19. هل تعتقد أن العملية التدريبية يجب أن تتضمن؟

– التدريب على كيفية بلورة الأفكار التي يمكن تجسيدها

– التدريب على التحفيز وخلق الاستعدادات للمخاطرة

– التدريب على التعامل مع مخاطر المشروع

– التدريب على الآليات التي يتم من خلالها إنشاء مشروع مقاولاتي

20. هل قدمت لك الورشات التدريبية إرشادات فعالة حول الخطوات العملية والتحديات المحتملة عند بناء مشروع

مقاولاتي؟ نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم فيما تمثلت هذه الإرشادات؟

.....

21. هل اكتسبتك الدورات التدريبية مؤهلات وتنمية لقدراتك في البحث عن مشروع مقاولاتي يناسبك؟

نعم لا

في كلتا الحالتين وضح ذلك.....

.....

22. هل ساهمت ورش العمل في اكتشاف الفرص التي تتوافق من مهاراتك وقدراتك لتجسيد مشروع مقاولاتي؟

نعم لا

في حالة الإجابة بنعم أذكر نوع التوجيه.....

.....

23. هل يعتبر توفير فرص التدريب والورشات في المجالات الابتكارية محفزاً قوياً على الابتكار في المشاريع

المقاولاتية؟

نعم لا

24. ماهي الخبرات التي تمنحها ورش العمل في تحفيزك وتوجيهك لبناء مشروع مقاولاتي؟

- تبادل الأفكار تنمية مهارات العمل الجماعي
- فحص الأفكار تعزيز الثقة الشخصية
- تطوير نموذج العمل تفعيل الابتكار
- توجيه عملي

أخرى تذكر

.....

25. هل تعتقد أن عدم الحصول على آليات التمويل من طرف المؤسسات المرافقة يشكل عائق امام تجسيدك للمشروع المقاولاتي؟

- نعم لا

26. هل تمتلك القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية لمشروعك؟

- نعم لا

27. هل تعلمت من التدريب كيفية إدارة المخاطر والتغلب على التحديات في مشروعك؟

- نعم لا

28. هل تعتبر أن التدريب المستمر ضروري لضمان نمو استمرارية مشروعك؟

- نعم لا

29. هل ساعدك التدريب في بناء شبكة علاقات تدعم مشروعك مثل زملاء، خبراء..؟

- نعم لا

30. هل أثر التواصل مع المدربين خلال فترة التدريب على فهمك لأساليب التمويل المتاحة؟

- نعم لا

31. ماهي المتطلبات التي تعتبرها ضرورية لدعم مشروعك؟

- الجانب المالي (رأس المال، التمويل...)
- الجانب البشري (مرافقة، شراكات، يد عاملة..)
- الجانب الجغرافي (توفير مساحة مناسبة، موقع ملائم).

-الجانب التقني (تجهيزات، أدوات، بنية تحتية..)

-الجانب القانوني (إجراءات التسجيل، التسهيلات الإدارية...)

32. هل ساعدك التدريب على بناء توقعات لسير مشروعك المقاولاتي؟

نعم لا

في حالة الإجابة بنعم وضح أكثر

ذلك.....
.....

33. هل تعتقد أن التدريب زاد من قدرتك على توزيع المهام بين فريق العمل بشكل فعال؟

نعم لا

في كلتا الحالتين وضح ذلك.....
.....

34. ماذا تقترح كبديل للبرامج التدريبية؟

-ورشات تطبيقية ميدانية

-تدريب داخل مؤسسات اقتصادية

-محاكاة مشاريع مقاولاتية داخل الجامعة

أخرى تذكر.....
.....

رابعا: بيانات مساهمة المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي.

35. ما نوع المساهمة التي قدمتها المرافقة المقاولاتية في إنشاء مشروعك المقاولاتي؟

-تقديم المشورة. -تقديم الدعم الفني.

-توجيه في التسويق. -توجيه في التمويل.

-تحسين نوعية المشروع.

أخرى تذكر.....
.....

36. هل كان للمرافقة المقاولاتية دور في توفير الدعم النفسي والتحفيز خلال عملية إنشاء مشروعك؟

نعم لا

37. هل ساعدك الدعم الفني في تحسين جودة المنتج أو الخدمة التي تقدمها؟

نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم يرجى توضيح ذلك

.....

38. هل كان للدعم الفني تأثير على كيفية رؤيتك للتحديات التي تواجهها في مشروعك؟

نعم لا

في حالة الإجابة بـ بنعم يرجى توضيح ذلك

.....

39. هل تعتقد أن المرافقة المقاولاتية يمكن أن تكون مفيدة في بناء مشروع مقاولاتي؟

نعم لا

في كلتا الحالتين لماذا؟

.....

.....

40. كيف ساعدتك المرافقة المقاولاتية في التغلب على التحديات التي واجهتها أثناء بناء مشروعك المقاولاتي؟

.....

.....

.....

41. هل استفدت من تقييم الأداء والمتابعة التي قدمتها لك المرافقة المقاولاتية في أداء مشروعك؟

نعم لا

42. هل تسعى هيئة المرافقة المقاولاتية إلى متابعة تقدم مشروعك؟

نعم لا

في حالة الإجابة بنعم، كيف ذلك

.....

43. هل تلقيت إرشادات أو نصائح من المرافقين خلال فترة إعداد مشروعك؟

نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم، يرجى توضيح نوع الارشادات

44. هل تعتقد أن مؤسسات المرافقة كفيلة بدعم مشروعك الخاص؟

نعم لا

45. هل تلقيت دعماً يتناسب مع طبيعة مشروعك المقاولاتي؟

نعم لا

46. ماذا تقترح كبديل أو مكمل لبرامج المرافقة المقاولاتية؟

.....



الملحق رقم (02)

جامعة محمد البشير الابراهيمى - برج بوعرييرج-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع



دليل المقابلة

دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي

دراسة ميدانية على عينة من الطلبة حاملي المشاريع في مؤسسات

التعليم العالي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

إشراف الدكتور:

حمزة جغبلو

إعداد الطالبة:

حورية ناصري

2026-2025

التاريخ: أكتوبر/ نوفمبر 2024

الساعة: من 11 إلى 12:30

المكان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حاضنة الأعمال، كلية العلوم الاجتماعية

تحليل أجوبة المقابلة:

السؤال الأول: كيف يمكن لبرنامج التعليم المقاولاتي أن يساهم في تحفيز الشباب نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية؟

جاءت الإجابة على النحو التالي:

برامج التعليم المقاولاتي تلعب دورا بارزا في تعزيز الحماس والاهتمام بين الطلاب لبناء مشاريعهم إذ تساهم في تشكيل الحافزية والاهتمام بتجربة إنشاء مشاريعهم الخاصة من خلال تمكينهم من اكتساب المهارات الضرورية وتعزيز ادراكهم لأهمية المقاولاتية كآلية اجتماعية كما تساهم هذه البرامج في نشر ثقافة المقاولاتية داخل المجتمع الطلابي فحسبهم فإن التعليم المقاولاتي لا يقتصر على نقل المعرفة فحسب وتقديم مفاهيم أساسية بشكل متكامل ومنظم وانما يشمل فهم عميق لعملية ريادة الأعمال بهدف دفعهم إلى التفاعل مع مجالات المقاولات بوصفها سمة لتحقيق الذات تتحلى بالشغف والإصرار، كما أشار أستاذان أن برامج التعليم المقاولاتي تركز أساسا على الجوانب النظرية وتقدم معلومات وفهما عن مفاهيم وأسس المقاولاتية وهي بعيدة كل البعد عن توفير التحفيز اللازم والتدريب العملي الذي يساعد الطلاب على الابتكار والقيادة الضرورية لنجاح مشروعهم.

السؤال الثاني: ما هي الاستراتيجيات التي تعتمدها لتحفيز الابتكار وروح المبادرة بين الشباب الجامعيين؟

جاءت الإجابة على النحو التالي:

تعزيز التنافسية بين الشباب في مجال الابتكار مما يحفزهم على السعي لتقديم أفكار مبتكرة ومميزة وتحديد مواضيع مختلفة تستهدف مجالات متنوعة مثل العلوم، التكنولوجيا وغيرها...، وكذلك العمل على تعزيز وترسيخ روح المبادرة والتحفيز لديهم لتحقيق التميز في مساراتهم الأكاديمية والمهنية كما شدد الأساتذة على مسألة توفير بيئة تنافسية داخل الفضاء الجامعي واعتبروها عاملا مهما على الابتكار إذ تساعد الشباب الحاملين للمشاريع إلى استثمار قدراتهم الإبداعية والبحث عن حلول لمشاريعهم بطرق غير تقليدية وهو ما يعكس دينامية الفعل المقاولاتي وأضافوا بأنه عندما يتم عرض المشاريع أمام الخبراء ولجنة التحكيم فإنه بلا شك سيتلقون ملاحظات كل حسب خصوصية

ونوع المشروع وهذا يعطيهم دافع أكبر نحو تحسين وتطوير أفكارهم إضافة إلى هذا فإنه يتم تعزيز ثقافة العمل الجماعي في فريق لكي يتعلموا عملية التنسيق وتنظيم الموارد بطريقة عقلانية والحرص على احترام الزمن في عملية تخطيط وتنفيذ المشروع وهو ما يسمى بناء شخصية مقاولاتية قيادية تكون قادرة على التفاعل الإيجابي مع متغيرات البيئة في مجال السوق كما تطرق بعض الأساتذة إلى أهمية تقديم الحوافز مثل الشهادات التقديرية على اعتبار أنها وسيلة فعالة في عملية تحفيزهم وليست مجرد إجراء شكلي بل اعترافاً اجتماعياً بجهودهم كما تسهم في توفير بيئة تنافسية إيجابية بين الشباب وتقوية العلاقات التفاعلية بينهم وبين المشرفين والمدرسين.

كما اعتبروا العصف الذهني أداة أساسية توسع آفاق التفكير لدى الشباب وأفادوا بأن في هذه الجلسات يعمل الأساتذة المدربون على خلق مساحة كبيرة للشباب على التعبير حول أفكارهم وهو ما يفتح مجال حول تنوع الرؤى والفكرة من جهة وتلاقح التصورات من جهة أخرى مع إضافة المحاكاة ك تقنية تركز على التطبيق العملي لمشاريعهم فقد طرح بعض الأساتذة انهم يقومون بتصميم سيناريوهات حول بيئة السوق ونوع مشاريعهم ويطلب منهم اتخاذ مواقف من ذلك كأنهم يعيشون الفعل حقيقياً وبالتالي فإن المعارف هنا تتحول إلى خبرة عملية الأمر الذي يرتبط مع منطلق التعليم المقاولاتي من خلال الدمج بين ما هو نظري وما هو ميداني عملي يقتضي الممارسة وهو ما أثر في سؤال لاحق بناء على ما تقدم.

السؤال الثالث: كيف يمكن تكامل الجوانب النظرية والعملية في برنامج التعليم المقاولاتي؟

جاءت الإجابة على النحو التالي:

من خلال اجراء تدريبات عملية وعرض تجارب ناجحة قاموا بإنشاء مشاريع مقاولاتية مما يعزز فهم الشباب لعمليات بناء الاعمال وتشجيعهم على استخدام الأفكار الإبداعية في مشاريعهم الخاصة تحاكي البيئة العملية الحقيقية وأضاف أحد الأساتذة بأن الجامعة اليوم أصبحت تولي أهمية كبيرة للمشاريع المقاولاتية المقامة وبوصفها آلية اجتماعية لإدماج الشباب في الدينامية الاقتصادية هو ما جعلها تسعى إلى القيام بعدة شراكات تعاونية مع المؤسسات الاقتصادية حتى يستطيع الشباب الجامعي من ممارسة مشاريعهم واكتشاف التحديات المرتبطة بالتسيير والمنافسة والتمويل وفي نفس الوقت تستفيد المؤسسات من طاقات الإبداعية للشباب وتصبح المنفعة متبادلة.

كما أشار البعض أن الشباب الجامعي يتعلمون المفاهيم الأساسية مع خصائص المقاول الناجح وما يرتبط بالمقاولاتية من عناصر بناء المشروع وعندما يصل إلى المستوى العملي فإنه يتم تفعيل تلك

الخبرات داخل ورشات العمل بعدما يتم تحديد فكرة المشروع ومن ثمة التطرق إلى أساليب التخطيط واستراتيجيات التسويق مع دراسة الجدوى وهي خطوات أساسية في عملية التعليم المقاولاتي إذ يتيح للشباب فرصة تقييم مدى امتلاكهم للمعارف النظرية نحو مواجهة وضعيات عملية هو ما يولد شعور بالمسؤولية فيما يخص مشروعه.

السؤال الرابع: هل تسعى هذه البرامج إلى تعزيز روح المبادرة والقدرة على تحمل المخاطر لدى الشباب؟

جاءت الإجابة على النحو التالي:

صرح بعض الأساتذة أن برامج المقاولاتية تسعى إلى تمكين الشباب بالمفاهيم الخاصة بالمبادرة وخصائص المقاول الناجح وما يحتاجه المشروع في حالاته الأولى من التأسيس لتعزيز روح المبادرة وتحمل مخاطر المشروع وذلك من خلال التطرق الى مواضيع المقاولاتية والجوانب الذاتية للمقاولين ضمن المناهج التعليمية وترسخ فيهم ثقافة المخاطرة من خلال منحهم المعايير الفكرية التي تؤهلهم الى إستبعاد فكرة الخوف من الفشل والقدرة على التفكير النقدي فمن خلال دراسة النظريات الخاصة بالمقاولاتية كنظرية الفرص وبالتالي فهي تساهم في إعادة التنشئة الاجتماعية للشباب وتعزيز عقلية المقاولاتية على تحمل الضغوط.

بنما أشارت مجموعة أخرى من الأساتذة أن هذه الجهود غير كافية خصوصا في التخصصات التقنية في حين أن هذا التعزيز نلمسه في التخصصات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية واعتبروا أن التحفيز نحو المبادرة يبقى نسبيا ذلك أن التخصصات التقنية تتطلب التركيز الشديد على الجانب الوظيفي كالهندسة، الإعلام الآلي ... ومن ثمة فهي تحتاج إلى تمرينات على الأدوات والمهارات فالتكوين التقني هو من يعزز فيهم المبادرة والقدرة على تحمل المخاطر ما يعني أن برامج التعليم المقاولاتي هي غير ملائمة على مستوى التكوين القتي لأن التخصصات التقنية تقوم على ما يسمى بثقافة اليقين والدقة العلمية

السؤال السادس: هل هناك تقييم مستمر في تحسين جودة برامج التعليم المقاولاتي؟

جاءت الإجابة على النحو التالي:

لا يوجد تقييم مستمر في تحسين جودة برامج التعليم المقاولاتي رغم ما يمثله هذا التقييم من عنصر بنيوي في ضمان جودة العملية التعليمية واستجابتها لاحتياجات الطلبة ويؤدي هذا القصور

إلى اضعاف البرامج في تحقيق أهدافها المعلنة في إعداد وتحضير الطلاب للإندماج في سوق العمل
المقاولاتي، وأضافوا على أنه يعكس فجوة بين المنظومة التكوينية وما يقتضيه الحقل المقاولاتي.

السؤال السابع: ما هي أهم الفرص التي تتيحها برامج التعليم المقاولاتي للطلاب؟

تمت الإجابة على السؤال كما يلي:

صرح الأساتذة أن برامج التعليم المقاولاتي من أهم البرامج الحديثة التي تعمل على إعادة
تشكيل علاقة الجامعة بالطلبة الشباب والمجتمع والاقتصاد خاصة مع صدور قرار 1275 الرامي
إلى التشجيع على إنشاء مؤسسات اقتصادية وبالتالي هو نموذج جديد للشباب الجامعي يجمع بين
المعرفة العلمية وحصوله على شهادة تخرج في تخصصه والحصول على شهادة إنشاء مؤسسة
اقتصادية تلبي احتياجات السوق وبالتالي يصبح فاعلا لخلق الثروة، كما أفاد الأساتذة أن برامج التعليم
المقاولاتي توفر المعارف النظرية والعملية لطلابها من حيث أنها تمنحهم قيم الإبداع والمبادرة الفردية
وكذلك استيعاب المفاهيم الخاصة بإدارة المشاريع مثل دراسة الجدوى وتطوير نموذج العمل وتسويق
المنتجات والتخطيط الاستراتيجي.. ومن الأمور الجيدة أنها تربط بين مختلف التخصصات سواء
العلوم الاجتماعية أو التقنية أو العلمية ما يعني مشروع واحد يضم أفراد عدة من تخصصات.

إضافة إلى هذا فقد ذكر بعض الأساتذة بأن برامج التعليم المقاولاتي تزود شبابها بالفرص
المعيارية حيث ينتقل الفرد بعدما تكونت عنده المعارف إلى حاضنة الأعمال التي يتم فيها المحاكاة
عبر ورشات العمل وصقل المهارات وتحويل تلك الخبرات المعرفية إلى عمليات عملية من خلال
القدرة على التفاوض والقيادة والعمل الجماعي والقدرة على تحمل المسؤولية والمخاطر وهي قيمة
معنوية نفسية تقوي من ذاتية الفرد المقاول وتعزيز قدراتهم بذواتهم كما تستدعي تلك الدورات المقامة
بالحاضنة حضور بعض الخبراء والممولين وهو ما يشكل رأس مال اجتماعي من خلال بناء شبكات
اجتماعية بين الزملاء والأساتذة والخبراء وهكذا يصبح الفرد قادراً على المساهمة في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية.

السؤال الثامن: هل تتضمن برامج التعليم المقاولاتي تدريباً عملياً على استخدام الأدوات والتقنيات
الحديثة في مجال المقاولاتية؟

تمت الإجابة على السؤال كما يلي:

أن برامج التعليم المقاولاتي تفتقر بشكل واضح إلى التدريب على استخدام التقنيات التكنولوجية
إذ لا تزال تركز بدرجة كبيرة على الجوانب النظرية فقط مع ضعف في البعد التطبيقي في مجال
الريادة تجعل من الشباب المقاوليين غير قادرين على استثمار التكنولوجيا المتاحة ويعكس هذا الواقع

فجوة بين متطلبات البيئة الرقمية المعاصرة والبنية التقليدية للتعليم المقاولاتي الجامعي، وأضافوا إلى ذلك أن ورشات العمل لا توظف كثيرا تقنيات التكنولوجيا الحديثة وفي الغالب تعتمد على المناقشات المباشرة دون النظر إلى الدعم التكنولوجي على الرغم من أن سوق العمل اليوم يحتاج إلى معارف دقيقة مثل البرمجيات وأدوات التحليل الرقمي وتقنيات التجارة الإلكترونية ما يعني أن العقلية التقليدية لازالت موجودة داخل مؤسسات التعليم وفي نفس السياق أفادوا بأن هذا لا يعني أن مشاريع الشباب بعيدة عن الابتكار بل العكس تماما فهي مشاريع عصرية بحلة ابتكارية قادرة على المنافسة في الاسواق لكن ما وجب التنويه إليه هو أن عامل التكنولوجيا أصبح من الأمور الضرورية في عملية تكوين الشباب المقاوليين وبالتالي لابد من دمجها في البرامج والورشات حتى يتمكن الفاعلين من التفاعل مع تحديات الاقتصاد ومواكبة التطورات التكنولوجية في سوق العمل المتغير بسرعة.

السؤال التاسع: كيف يساعد التدريب الشباب في عملية بناء وتأسيس مشاريعهم؟

تمت الإجابة على السؤال كما يلي:

أكد بعض الأساتذة بخصوص عملية التدريب بأن يسمح للشباب الانتقال من موقع المتلقى إلى موقع الممارسة فمن الطبيعي أن يتعرضوا إلى ظروف وتحديات خلال مرحلة التأسيس والإنشاء فعملية التدريب هي ممارسة اجتماعية تقتضي مساعدتهم على التخفيف من حدة وخطورة العراقيل وكذلك تعريفهم ببعض المحددات البنوية من قيود إدارية وبيروقراطية التي قد تواجههم وكيفية التعامل معها بقوة وجعلها من النقاط التي تشجعهم في الاستمرارية لا الخوف والفشل منها.

كما يساعدهم في التعامل مع محدودية الموارد حتى يبتكروا حلول جيدة ومناسبة بدل الاعتماد على الطرق التقليدية كما يكسبهم مهارات حقيقية تساعدهم من رسم خطة عمل واضحة وصحيحة توضح أهدافهم الريادية وتحدد الموارد المطلوبة وكذلك التفكير في البحث عن حلول استراتيجية من أجل التغلب على التحديات إضافة إلى هذا تعلمهم قيمة الإنضباط والعمل الجماعي قصد بلوغ هدف المشروع.

كما أن عملية التدريب تساعد الشباب المقاول في البحث عن مصادر التمويل حسب طبيعة المشروع ويتيح لهم عملية إدماج إجتماعي مع الخبراء والمقاولين وقد ذك أحد الأساتذة بأن التدريب يعزز لدى الشباب الشجاعة لمواجهة الخوف هذا الأمر الذي لا يتحقق داخل المحاضرات ويتم تعليمهم مهارات الإقناع والتفاوض مع الموردين وقد شدد في قوله أن هذا التعليم الجماعي وتوليد الأفكار يكون عبر العصف الذهني هذا الأخير الذي يكون إلا داخل عملية تدريبية باعتباره عنصر أساسي ومحوري في مسار التعليم المقاولاتي من أجل متابعة بناء مشاريع الشباب المقاوليين.

السؤال العاشر: هل هناك عمليات توجيه وارشاد جهود الشباب من الفكرة إلى الإنشاء:

تمت الإجابة على السؤال كما يلي:

إن عملية توجيه جهود الشباب من الفكرة إلى الإنشاء تتم عبر مراحل مترابطة: فبعد توليد الفكرة تأتي مرحلة تقييمها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ودراسة قدرتها في الاستمرار تليها مرحلة بناء المهارات والتي تكون عبر الورشات التدريبية والتطبيقية التي يكتسب من خلالها الشباب الجامعي المهارات الأساسية لتسيير مشاريعهم من بينها إدارة الوقت من حيث تحديد الأولويات وتوزيع الجهود مع التحلي بالانضباط الجماعي.

لتأتي مرحلة صياغة خطة العمل التي تظم الأهداف والموارد واستراتيجيات التمويل وهذا من خلال تزويدهم بالمعارف اللازمة حول آليات التمويل البنكي بما يعزز قدرتهم على بناء مشاريعهم على أسس ومعايير واقعية ومرافقتهم في بعض الأحيان مرافقة تقنية والإدارية وآليات التسويق من حيث تحديد الفئات المستهدفة وعمليات الترويج للمنتجات والخدمات كذلك مساعدتهم في استخدام أدوات التسويق الخاصة بالإشهار والإعلانات والعروض الالكترونية من أجل زيادة فرص نجاح المشروع مع تدريبهم على قياس النتائج من حيث التخطيط وهذا يضمن لهم القدرة على مواجهة التحديات في ظل بيئة عملية تتميز بالمنافسة حيث تسهم هذه الممارسات في تنمية وعيهم الاستراتيجي ومساعدتهم من فهم ديناميات السوق والتفاعل معه.

ثم مرحلة التجريب والمحاكاة هنا يتمكن الشباب من تحديد نقاط القوة والضعف كما يقوم المرافقين في مرحلة التوجيه والإرشاد بتقديم كل النصائح الضرورية التي تفيدهم في تسيير مشروعهم، ثم تصاحبها مرحلة التطبيق وتطوير المشروع وهي مرحلة انتقالية أساسية في المسار المقاولاتي إذ يباشر فيها النشاط الفعلي للمشروع استناداً إلى الخطة المصممة لمشروع الطالب والتي يجب طرحها في السوق وهذا كله من خلال المتابعة والتقييم بما يسمح لهم إعادة إنتاج الخبرة وتكيفها وفق متطلبات السوق، إن هذا كله يكون داخل الحاضنة التي تعد فضاء مهيكلاً من خلال ما توفره من بيئة آمنة لاختيار الفكرة وتقديم استشارات دورية والاطير المتخصص كما تتيح لهم موارد تقنية وبنى تحتية ملائمة وقاعات اجتماعات وربطهم برواد أعمال ومقاوليين اقتصاديين حتى تصبح مشاريعهم ذو قيمة مضافة في المجتمع.

السؤال الحادي عشر: هل ممكن أسماء بعض ورشات العمل أو الدورات التكوينية؟

تمت الإجابة على السؤال كما يلي:

يتم تقديم البرنامج التدريبي الذي يستمر لمدة 15 يوما لكل مجموعة، والذي يحتوي على الدورات التالية:

الدورة التكوينية الأولى: أساسيات المقاولاتية

والتي فيها يتم التطرق إلى عرض الإطار النظري لمادة المقاولاتية الذي يتيح فهما لبنية الفعل المقاولاتي وتناول مختلف المفاهيم المرتبطة بالمشروع المقاولاتي مع التطرق إلى الفرق بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعريف الشباب بالسماوات الأساسية للمقاول الناجح وفتح باب المناقشات من أجل زيادة الحافزية الريادية فيهم ودفعهم نحو التفكير الإبداعي وتطوير أفكارهم بما يتلاءم مع احتياجات السوق وتعريفهم بأهم التحديات التي قد تعترضهم خلال المراحل الأولى من التأسيس.

الدورة التكوينية الثانية: التخطيط الاستراتيجي وتطوير المؤسسة.

وفيها يتم التطرق إلى عملية التخطيط الاستراتيجي بوصفها ممارسة تنظيمية تسهم في عملية بناء الرؤية المستقبلية لمشاريع الشباب الجامعي وذلك بتحديد أهدافهم طويلة المدى ووضع استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف بفعالية وكفاءة جيدة وكذلك تحليل الأولويات اللازمة من حيث الموارد وتقييم المهام وكل نشاط مرتبط بالمشروع وبالتالي ترتيب المهام بالاعتماد على معايير لها تأثير على أهدافهم لتقليل الهدر، كما أضافوا أنه يتم تدريبهم على تنظيم المشروع من حيث توزيع المهام بين فريق العمل وتحديد المسؤوليات وتطوير خطة العمل التشغيلية بوصفها أداة تنظيمية تساعدهم على تسيير مشاريعهم بكفاءة ويركز الأساتذة في عملية التطبيق على التقييم وإدخال التحسينات اللازمة لكل مشروع بضمان نجاحه.

الدورة التكوينية الثالثة: التسيير العملي والمورد.

ويكون ذلك عبر تنظيم النسق التنظيمي مع توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أصحاب المشروع وتفعيل أدوار تعاونية بين الفاعلين لضمان إنجاز المهمات ذات الصلة بالعملية التنظيمية وتقييم مستوى جودة المخرجات وفي نفس الوقت قياس الإنتاجية من المشروع ووضع الخطط البديلة للتعامل مع أي خطر أو أعطال.

الدورة التكوينية الرابعة: إنشاء المؤسسة والجوانب القانونية.

هذه الدورة تركز على تمكين الشباب المقاول من المعرفة حول كافة الإجراءات اللازمة لتأسيس المشاريع قانونيا وهذا من خلال شرح الخطوات الإدارية لتأسيس المشاريع من تسجيل الإسم التجاري

والتعريف بالقوانين الخاصة بالضرائب والالتزامات المالية مع تحليل الأبعاد الاجتماعية للأخطاء القانونية المحتملة التي قد تحصل وتكون مسؤوليتها شخصية إلى غاية الحصول على التراخيص وتعد هذه المعارف جزءا من البنية التنظيمية التي تضبط مسار العمل المقاولاتي ولتبسيط الفهم يتم تقديم أمثلة عملية عن كيفية تعبئة النماذج الرسمية، مع استعراض الالتزامات القانونية الخاصة بالمقاول والمحافظ على اسم المشروع وكل قوانين حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية مع شرح العقود و الإلتزامات التجارية عبر توضيح كل المبادئ القانونية التي تحكم مختلف الفاعلين من مقاول وعملاء أو الشركاء في المعاملات التجارية حتى يتم حماية مصالحهم وتقليل النزاعات.

الدورة التكوينية الخامسة: استراتيجيات النمو والابتكار واقتراح القيم.

حيث تسعى هذه الدورة إلى تحليل آليات الفعل المقاولاتي في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية وهذا من خلال تمكين الشباب الجامعي شرح آليات وأنواع الابتكارات كالمنتجات الجديدة وتشمل تحسين جودتها لتلبية احتياجات السوق وكذلك الابتكارات الخدماتية وما تحتاجه من تحسين في طرق الإنتاج لتعزيز الفعالية التنظيمية وتجديد الممارسات والابتكارات التسويقية التي تتطلب تطوير أساليب جديدة لترويج خدماتهم وبالنسبة للمشاريع الزراعية إدخال الابتكار في منتجاتهم وتحسين جودة المنتجات لزيادة الإنتاجية مع استخدام طرق زراعية مثل الزراعة الذكية كالري بالتنقيط وتطبيق تقنيات جديدة لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاج وإدخال التسويق الرقمي في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مع تحسين إدارة المخزون بما يعزز دينامية المبادرة والمشاريع التي تكون صديقة للبيئة.

السؤال الثاني عشر: كيف ترون دور المرافقة المقاولاتية في المشاريع المقاولاتية؟

تمت الإجابة على السؤال كما يلي:

جاء في تصريحهم أن المرافقة المقاولاتية هي أحد أهم العوامل الضرورية لضمان نجاح مشاريع الشباب المقاولاتية وهذا لأنها تتيح لهم الانتقال من أفكار أولية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ بعدما يتم تحسينها وتطويرها من خلال الملاحظات المقدمة لهم في عملية الإرشاد كما أشاروا إلى أن المرافقة تزود الشباب بالدعم النفسي والمعنوي من خلال تعزيز ثقتهم بأنفسهم نحو تجاوز مخاوف الفشل، إضافة إلى ذلك فهي تعمل على توفير بيئة آمنة لتقليل التوتر ومساندتهم في التعامل مع العراقيل التنظيمية وتحليلهم بالصبر لأن النجاح يحتاج وقتا مع التركيز على تنمية دافعيتهم الداخلية ويكون ذلك من خلال التركيز على دوافعهم وفهمها وتعزيزها للقيام بالنشاطات الأكاديمية المطلوبة

واللازمة وتشجيعهم في تحقيق قدراتهم على النجاح وتحقيق الذات المقابلة مع الاستمرار في مواصلة سير طموحهم في ظل العقبات التي تعترضهم.

كما أجمع الأساتذة على أن عملية المرافقة المقاولاتية التي يتلقاها الشباب المقاولين تمتد لتشمل توليد مهارات استراتيجية تمكنهم من نجاح مشاريعهم المختلفة وتنمي فيهم ثقافة الإبداع والابتكار وتفتح لهم مجال الحرية في التعبير عن آرائهم المختلفة وطرح أفكارهم الجديدة واستفسارهم عن التحديات بغية إنتاج حلول مبتكرة ناتجة عن التفاعل الجماعي بين أصحاب المشاريع وتبادل المعارف إضافة إلى ذلك فإنها تسهم في تعزيز الفعل العقلاني للشباب الجامعي الحامل للمشاريع من اتخاذ القرارات الصائبة مبنية على التحليل النقدي واستكشاف قدراتهم الإبداعية في إنتاج حلول مبتكرة ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية وتبني أساليب تصميم مبتكرة فيما يخص المشاريع التقنية أو تقديم برمجيات جديدة مواكبة للعصر وبأكثر كفاءة وفعالية وتكون منافسة ما يزيد من فرص استدامة مشاريعهم ونموها ومساهمة هذه المشاريع في التنمية وبالتالي فإن المرافقة المقاولاتية هي عامل رئيسي يربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي لتعزيز قدرات شبابنا المقاول على التميز ومنافسة المقاولين الكبار في مختلف أنحاء العالم.

النتائج الخاصة بالمقابلة:

بعد القيام بتفريغ أجوبة المقابلة توصلت الباحثة الى جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- برنامج التعليم المقاولاتي يلعب دورا محوريا في إعداد الطلاب لعالم المقاولاتية من خلال تعليمهم المهارات اللازمة وتعزيز وعيهم بأهمية قيادة الأعمال كفاعل اجتماعي يؤثر على عملية بناء مشاريع قابلة للتطبيق.
- يساهم الأساتذة داخل الورشات التكوينية والتدريبية في إعادة تشكيل الوعي الذاتي لدى الطلاب خلال تفاعلات جماعية تقوم على تبادل الأفكار وتنمية مهارات التواصل والتعاون بما يعزز قيم العمل الجماعي وتنمية رأس المال التواصلي مما يزيد من قدرتهم على التفكير الإبداعي والابتكار.
- هناك تحدي كبير في برامج التعليم المقاولاتي في تحقيق التكامل الفعال بين النظرية والعملية وهو ما يستدعي إعادة النظر في الطرق التعليمية وتطوير استراتيجيات متكاملة وذلك من خلال تدريبات عملية للشباب الجامعي ومشاريع واقعية بما يتيح لهم بناء قدراتهم الريادية ضمن الواقع العملي.

- ضرورة تعزيز وتوسيع جهود التعليم المقاولاتي من خلال توسيع مجالات الدعم والتوجيه في الموارد وزيادة التمويل بشكل مناسب لدعم وتعزيز روح المبادرة والقدرة على تحمل المخاطر بين الطلاب في جميع التخصصات وهي خطوة أساسية بشكل لا غنى عنها لتأهيل جيل جديد من الشباب قادر على التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي وحتى المجتمع المتحول.
- يلعب الإرشاد دوراً جوهرياً في بناء الثقة بالنفس لدى الطلبة حاملي المشاريع حيث يزيد من فرص نجاحهم كما أن استمرارية الدعم والمتابعة من الحاضنة تعزز من تقدمهم المستمر ويمكنهم من تطوير استراتيجيات ملائمة للتعامل بفعالية مع الإشكالات البنوية التي تميز الحقلين الاجتماعي والاقتصادي.
- يجب توفير دعم مكثف للأساتذة الذين يمكنهم مرافقة الطلاب حاملي المشاريع المقاولاتية وتعزيز فرص التمويل الدعم الفني المتخصص باعتبارهم وسائط اجتماعية مركزية تعمل على تحويل مبادرات الشباب إلى ممارسات قابلة للتطبيق.



الملحق رقم (03)

جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج-



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

شبكة الملاحظات

تعتبر شبكة الملاحظة أداة منهجية ومركزية في البحث السوسولوجي لرصد وتحليل السلوكيات والتفاعلات داخل الفضاء الاجتماعي حيث استعملتها الباحثة من أجل رصد أنماط سلوك الشباب الجامعي الحاملي للمشاريع للمقاولاتية وتفاعلاتهم داخل الورشات والدورات التدريبية وكذلك الأيام التحسيسية.

فالورشة التدريبية لا تعد فقط مجرد إطار بيداغوجي وإنما فضاء اجتماعيا تتفاعل فيه مجموعة من العوامل الرمزية والسلوكية التي تعبر عن تمثيلات الشباب الجامعي في عملية إنشاء المشاريع المقاولاتية وقدرتهم في تحويل ما اكتسبوه من معارف نظرية إلى ممارسات فعلية وانطلاقا من شبكة الملاحظة التي اعتمدها الباحثة فقد تم توصيف مجموعة من العناصر التي تعبر عن تفاعل الشباب الجامعي مع محتوى الورشات الذي يعكس مستوى الإدماج والقدرة على التعبير وتحويل الفكرة إلى خطاب اجتماعي مفهوم حيث أن حضور الشباب بشكل متتابع للورشات دليل على إلتزامهم واهتمامهم بالتطوير كما تعد روح المبادرة فيهم دليلا على رغبتهم في الاستقلالية وتجسيد مشاريعهم المقاولاتية في أرض الواقع في حين يمثل العمل الجماعي بينهم شكلا من أشكال التنسيق الاجتماعي والتفاهم بينهم كمجموعة حاملة لمشروع معين.

وما يجسد الوعي بالذات المقاولية والكفاءة العالية هي الثقة بالنفس التي تعتبر من أهم الصفات التي يتحلى بها الفرد المقاول في حين يعكس بناء نموذج عمل عملية انتقال الفكرة الذهنية إلى تجسيدها

في العمل الاجتماعي والاقتصادي الملموس، إضافة إلى هذا فإن سعي الشباب الجامعي إلى البحث عن مصادر التمويل يعكس وبعيهم بالعوامل الاقتصادية التي تزيد من فرص نجاح مشاريعهم واستدامتها.

وفيما يلي تقديم لشبكة الملاحظة التي اعتمدت لتحليل تفاعل الشباب الجامعي الحاملي للمشاريع المقاولاتية خلال الورشات والأيام التحسيسية.

تاريخ الملاحظة	مكان الملاحظة	موضوع الملاحظة	عناصر الملاحظة	محتوى الملاحظة
2024/10/10	حاضنة أعمال برج بوعريريج	التفاعل مع محتوى الورشة	الإنصات الإلتزام طرح الأسئلة تفاعل الطلبة	أغلب الطلبة قبل بداية توقيت الورشة بفترة قصيرة منهم من يجلسون مباشرة في أماكنهم ومنهم من يجتمعون مع بقية زملائهم للتحدث حول المشروع. لوحظ عند بدء الأستاذ بالشرح يتحول سلوكهم إلى الانتباه والإنصات والتركيز مع المحتوى المقدم في الورشة حيث يطرحون العديد من الأسئلة المتعلقة بمشاريعهم ومدى تكيفهم مع التغيرات التي تطرأ على مشاريعهم لاحظت الباحثة أن هناك تفاعل إيجابي بين الطلبة والأساتذة المؤطرين للورشة وهذا من خال تبادل الآراء والأفكار الأمر الذي يعكس من روح المشاركة والاهتمام الجيد بمحتويات الورشات التدريبية التي تزيد من اكتسابهم للمهارات والمعارف التي تزيد من اكتسابهم

<p>للمهارات والمعارف التي يتم تطبيقها في مشاريعهم. لاحظت الباحثة أن الطلبة داخل الورشة لديهم قدرة عالية على صياغة أفكارهم لطريقة مفهومة ويستعملون مصطلحات ريادية مثل القيمة المضافة، دراسة السوق.. يظهرون حماساً واضحاً أثناء النقاش في المشاركات المتكررة والرغبة في تحسين مشاريعهم</p>				
<p>من خلال تتبع سير الورشات لاحظت الباحثة أن الطلبة يتمتعون بروح مبادرة عالية خاصة عند عرض أفكارهم ومناقشتها وأنهم يسعون بكل ثبات إلى الدفاع عن أفكارهم بكل موضوعية، كما أنهم يظهرون تقبلاً إيجابياً لكل الملاحظات الموجهة إليهم سواء من طرف المؤطر أو من بعض الزملاء. النقاشات كلها مبنية على الاحترام المتبادل ويسعون إلى شرح أفكارهم بطرق مبسطة في حالة لم يفهمها بعض الزملاء.</p>	<p>الدفاع عن الفكرة. تقبل الملاحظات. احترام رأي الزملاء القدرة على طرح الأفكار</p>	<p>الثقة بالنفس والتعبير عن الأفكار</p>	<p>حاضنة أعمال برج بوعريريج</p>	<p>2024/12/12</p>
<p>لاحظت الباحثة أن الطلبة الذين يشتركون في مشروع واحد يتعاونون فيما بينهم ليس فقط في انجاز المهام بل حتى في المعارف والخبرات المكتسبة</p>	<p>روح الفريق وتنسيق الجهود. تحمل المسؤولية</p>	<p>العمل الجماعي</p>		<p>2025/01/29</p>

<p>كما أنهم يظهرون قدرة على اتخاذ القرارات بشكل جماعي وتبين ذلك خلال عملية النقاش بخصوص عملية تحديد الفئة المستهدفة للمنتج وتحديد أولويات المشروع.</p>	<p>اتخاذ القرارات جماعيا</p>			
<p>لاحظت الباحثة أن الطلبة يسعون إلى تحديد أهدافهم بدقة فيما يخص مراحل بناء المشروع حيث يقومون بتصحيح جوانب القصور من خلال استجاباتهم للمدربين وإعادة صياغة تصوراتهم بناء على الملاحظات المقدمة. لاحظت الباحثة أن الطلبة يظهرون اهتمام خاص حول بناء نموذج العمل من خلال استفسارهم حول القيمة المقترحة وآليات التوزيع وتكاليف الإنتاج وتوقيت الشراء . لوحظ أن هناك تفاوت في استيعاب بعض الأمور الخاصة بنموذج العمل بين التخصصات مثلا طلبة علوم الاقتصاد والتسيير والتكنولوجيا يظهرون استيعاب أكبر عكس التخصصات الأدبية وتخصص علم السموم وعلوم التغذية. يقدم المدرب للطلبة مجموعة من النشاطات التطبيقية التي تساهم في تقييم مراحل تقدم مشاريعهم الأمر الذي يجعلهم يحددون النقاط التي تحتاج إلى تعديل وتطوير</p>	<p>تحديد الأهداف. تنظيم الأفكار وتصحيحها. بناء نموذج عمل</p>	<p>التخطيط وتطوير المشروع</p>		<p>2025/05/28</p>

خلال الأيام التحسيسية المقامة في جامعة برج بوعريريج رصدت الباحثة تفاعل الشباب مع هذه الأيام حيث أبدوا اهتمام بالارشاد والتوجيه واستيعاب آليات الحصول على الدعم المالي واستلهموا خبرات المقاولين والخبراء الذين شاركوا تجاربهم العلمية والمعيقات التي واجهوها وتغلبوا عليها.

التاريخ	مكان الملاحظة	موضوع الملاحظة	عناصر الملاحظة	محتوى الملاحظة
14/13/12 نوفمبر 2023	جامعة برج بوعريريج قاعة المحاضرات أحمد بن هدوقة	دور الأيام التحسيسية في تحفيز الشباب على إنشاء المشاريع المقاولاتية	حضور و تفاعل الطلبة حاملي المشاريع المقاولاتية. تقديم الإرشاد والتوجيه.	لوحظ حضور مكثف للشباب حاملي المشاريع المقاولاتية حيث كانوا يظهرون اهتماما كبيرا بجانب عرض الخبراء لتجاربهم ويعبرون عن اعجابهم بالأسلوب الذي تجاوزوا به عقباتهم. لوحظ أن أغلب الطلبة يسعون إلى فهم آليات الحصول على الدعم المالي وأغلب استفساراتهم حول حماية الأفكار والاستفادة من التمويل. بعض الطلبة كانوا يطرحون الصعوبات والعراقيل التي يواجهونها في مسار مشاريعهم خاصة ما تعلق منها بالإجراءات الإدارية والتمويلية. التفاعلات كانت مبنية على إيجاد الحلول وتوضيح بعض الإجراءات وتبادل الخبرات بين الخبراء والمدربين وحاملي المشاريع.

وعليه يتضح أن الأيام التحسيسية المقامة بالجامعة ضمن الإطار التنفيذي للقانون 1275 هي بمثابة الفضاء الذي يسمح بتفاعل الشباب الجامعي الحاملي للمشاريع المقاولاتية مع الخبراء من أجل اكتساب المعرفة الأكاديمية وتحقيق الممارسة العملية الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز روح المبادرة وخلق جيل قادرة على استحداث التنمية كما أن أسئلة الطلبة حول الجوانب التمويلية تعبر عن وعي اجتماعي حول أهمية الرأس مال الاقتصادي والمعرفي الذي يبني الذات المقاولاتية والذي يعبر فيه الطلبة عن قوامة لهذه المبادرة وهي الابتعاد عن البطالة والإعتماد على تأسيس مشاريع مقاولاتية تعزز قيمة الذات المقاولاتية، ويتولى الخبراء الرد على الاستفسارات المقدمة لهم من طرف الطلبة والرد عليها بتوجيهات وحلول مناسبة انطلاقاً من خبراتهم الميدانية، من جهة أخرى فإن التجارب الشخصية للخبراء والمقاولين تبرز البعد الرمزي للعلاقات الاجتماعية داخل فضاء التكوين للتعليم المقاولاتي حيث يتحول الخبير والمقاول إلى نموذج اجتماعي ناجح يؤثر إيجابياً على وعي الشباب الجامعي فيدفعهم إلى مواصلة عملية بناء مشاريعهم وتحقيق النجاح في عالم المقاولاتية.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم المقاولاتي في إنشاء المشاريع المقاولاتية لدى فئة الشباب الجامعي وهذا من خلال تحليل دور البرامج التكوينية والتدريب وكذلك آليات المرافقة المقاولاتية في تشجيع الشباب على إنشاء المشاريع المقاولاتية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لما يمتاز به من قدرة على تحليل الظواهر الاجتماعية والكشف عن العوامل التي تؤثر فيها وهذا من خلال وصف دقيق للظاهرة وتصنيف البيانات وتحليلها تحليل علمياً دقيقاً وتم استخدام الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعطيات مدعومة بالملاحظة غير المشاركة داخل حاضنات الأعمال إضافة إلى المقابلة مع مجموعة من الأساتذة المختصين في تأطير الدورات ، كما تم تطبيق أسلوب المسح الشامل على فئة الشباب حاملي المشاريع المقاولاتية والبالغ عدد 175 مفردة وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي *spss* وخلصت النتائج إلى جملة من الاستنتاجات التالية:

التعليم المقاولاتي آلية أساسية اجتماعية تسهم في توجيه الشباب الجامعي إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية عبر نقل المعارف وتنمية مهارات التفكير النقدي مع القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات.

تساهم البرامج التكوينية في إنشاء المشاريع المقاولاتية للشباب الجامعي من خلال التشجيع على الإبداع والابتكار وتدعم قدرتهم على تأسيس وإنشاء مشاريع مقاولاتية تعكس طموحاتهم وقدراتهم.

يعتبر التدريب عملية ضرورية تعمل على تطوير كفاءات ومهارات الشباب الجامعي نحو تعزيز قدراتهم وتحويل مكتسباتهم إلى خبرات ميدانية تؤهلهم إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية.

تعتبر المرافقة المقاولاتية عملية بنوية تساهم في دعم إنشاء مشاريع الشباب الجامعي وهذا من خلال توفير التوجيه والمتابعة المستمرة ونقل الخبرات بما يساهم من تحسين مردودية مشاريعهم واستدامتها إضافة إلى ذلك فهي تعمل على تقديم الدعم الفني والتقني الذي يساهم في رفع جودة منتجاتهم والتغلب على التحديات التي قد تعيق عملية إنشائهم للمشاريع المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: الدور، التعليم المقاولاتي، المقاولاتية، المشاريع المقاولاتية، الشباب الجامعي.

Abstract:

This study aims to explore the role of entrepreneurial education in the creation of entrepreneurial projects among university youth by analyzing the contribution of training programs and entrepreneurial support mechanisms in promoting project establishment. The study adopted the descriptive method due to its suitability for analyzing social phenomena and identifying the factors influencing them, through an accurate description, classification, and scientific analysis of data. The questionnaire was used as the main tool for data collection, supported by non-participant observation conducted within business incubators, in addition to interviews with a group of professors specialized in training and mentoring. A comprehensive survey method was applied to a sample of 175 young entrepreneurial project holders, and the collected data were analyzed using the statistical software SPSS.

The findings revealed several key results:

- *Entrepreneurial education represents a fundamental social mechanism that guides university youth toward creating entrepreneurial projects by transferring knowledge and developing critical thinking skills, as well as enhancing their ability to solve problems and make decisions.*
- *Training programs contribute to the establishment of entrepreneurial projects among university youth by fostering creativity and innovation, while enhancing their capacity to initiate and develop projects that reflect their ambitions and competencies.*
- *Training is a crucial process that develops the competencies and skills of university youth, strengthening their capabilities and transforming their academic knowledge into practical experiences that qualify them to create entrepreneurial projects.*
- *Entrepreneurial support serves as a structural process that contributes to supporting the creation of youth projects through continuous guidance, follow-up, and knowledge transfer, thereby improving the performance and sustainability of their ventures. Additionally, it provides technical and technological support that enhances product quality and helps overcome challenges that may hinder the process of project creation.*

Keywords: *Role, Entrepreneurial Education, Entrepreneurship, Entrepreneurial Projects, University Youth.*

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'éducation entrepreneuriale dans la création de projets entrepreneuriaux chez les jeunes universitaires, à travers l'analyse de la contribution des programmes de formation, de perfectionnement et des mécanismes d'accompagnement entrepreneurial dans la promotion de l'esprit d'initiative et la mise en œuvre de projets. L'étude s'appuie sur la méthode descriptive, considérée comme la plus appropriée pour l'analyse des phénomènes sociaux et l'identification des facteurs qui les influencent, en procédant à une description rigoureuse, une classification et une analyse scientifique des données. Le questionnaire a été utilisé comme principal outil de collecte des données, appuyé par l'observation non participante au sein des incubateurs d'entreprises, ainsi que par des entretiens menés avec un groupe d'enseignants spécialisés dans l'encadrement et la formation.

Une enquête exhaustive a été menée auprès d'un échantillon de 175 jeunes porteurs de projets entrepreneuriaux, et les données ont été analysées à l'aide du logiciel statistique SPSS.

Les résultats obtenus ont permis de dégager plusieurs constats essentiels :

- *L'éducation entrepreneuriale constitue un mécanisme social fondamental orientant les jeunes universitaires vers la création de projets entrepreneuriaux, à travers le transfert de connaissances, le développement de la pensée critique et la capacité à résoudre des problèmes et à prendre des décisions.*
- *Les programmes de formation contribuent à la création de projets entrepreneuriaux chez les jeunes universitaires en favorisant la créativité et l'innovation, tout en renforçant leur aptitude à concevoir et à réaliser des projets reflétant leurs ambitions et leurs compétences.*
- *La formation représente un processus essentiel qui vise à développer les compétences et les habiletés des jeunes universitaires, en renforçant leurs capacités et en transformant leurs acquis théoriques en expériences pratiques les qualifiant pour la création de projets entrepreneuriaux.*
- *L'accompagnement entrepreneurial constitue un processus structurel contribuant au soutien de la création de projets des jeunes universitaires, à travers un suivi continu, un encadrement personnalisé et le transfert d'expertise, favorisant ainsi l'amélioration de la performance et la durabilité de leurs projets. De plus, il offre un appui technique et technologique permettant d'améliorer la qualité des produits et de surmonter les contraintes susceptibles d'entraver le processus de création entrepreneuriale.*

Mots-clés : rôle, éducation entrepreneuriale, entrepreneuriat, projets entrepreneuriaux, jeunes universitaires.